



مجموعة مقالات مؤتمر الإمام المهدي (عج) ومستقبل العالم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مجموعة مقالات

مؤتمر

الإمام المهدي (عجل الله فرجه الشريف)

ومستقبل العالم

(ج ٢)

هوية الكتاب

مجموعة مقالات

مؤتمر الإمام المهدي عليه السلام ومستقبل العالم / ج ٢

تأليف: مجموعة من المؤلفين

الناشر: مجمع اهل البيت (عليهم السلام)

الطبعة: الأولى

سنة الطبعة: ١٤٣٤ هـ . ق

العراق - النجف الاشرف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اَللّٰهُمَّ كُنْ لِوَلِيِّكَ الْحُجَّةِ بْنِ الْحَسَنِ
صَلَوَاتُكَ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ اَبَائِهِ فِي هَذِهِ
السَّاعَةِ وَفِي كُلِّ سَاعَةٍ وَلِيًّا وَحَافِظًا
وَقَائِدًا وَنَاصِرًا وَدَلِيْلًا وَعَيْنًا حَتّٰى تُسْكِنَهُ
اَرْضَكَ طَوْعًا وَتُمَتِّعَهُ فِيْهَا طَوِيْلًا
بِرَحْمَتِكَ يَا اَرْحَمَ الرَّاحِمِيْنَ

فهرس المقالات

- المقدمة ٩
- روايات الغيبة والغائب في تطور الفكر السياسي الشيعي لأحمد الكاتب
(د. ثامر العميدي) ١٣
- مصادر المهدي والغيبة في كمال الدين وقام النعمة (محمد جواد شبيري
الزنجاني) ٨٥
- ذرية الإمام المهدي ﷺ و دورهم في الدولة الاسلامية الكبرى (نجم الدين
الطبيسي النجفي) ١٥٧
- ولادة الإمام المهدي ﷺ خطوة في التأسيس التاريخي (كمال السيد) ١٧٧
- تفرق الشيعة وسؤالهم عن الإمامة والمهدي في تطور الفكر السياسي الشيعي
لأحمد الكاتب (د. ثامر العميدي) ٢٥٥

المقدمة

لا شك أن الضرر والخسران الذي يلقاه الإنسان وتعنى منه الإنسانية من جرّاء غيبة ولي الله وحجّته ﷺ، ليس بالأمر الهين الذي يُمكن أن يُمرّ عليه مرور الكرام. إن كُنّا نؤمن ونُقرّ بأنّ جميع الخيرات والبركات التي ينعم بها عالم الوجود يعود الفضل فيها إلى هذه الدّرة التي تضيء جبين الوجود (بوجوده ثبتت الأرض والسماء وبيمينه رزق الوري). إذاً غيبته ينبغي أن تبعث في نفوسنا الهواجس، وتثير فينا الألم والأسى. والتأمل في هذا الخسران والحرمان يكشف لنا عن واقع الاضطرار والحاجة إلى ولي الله. إنّ ألم الانقطاع عن الرحمة الإلهية الواسعة يعني حيرة التّيه وراء الظنون والتصوّرات الذهنية، والعوز الناجم عن عدم درك العروة الوثقى للهداية والسّودد. ونحن إذا استطعنا استيعاب قضيتي (الاضطرار والفقر)، يكتسب الانتظار عندئذ معناه، وهو الانتظار الذي وصف بأنّه أفضل العبادة «أفضل الأعمال انتظار الفرج»، والأمل بتحقيق حكومة الحقّ، والسعي من أجل الوعد الحقّ الذي وعد به الله الصّابرين ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلَا يَسْتَخِفُّكَ الَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ﴾ (سورة الروم: ٦٠)، والأخذ بالتدبير للمستقبل، والعمل على طريق رسم نظام جديد.

إنّ الاعتقاد بالاضطرار إلى وجود الحجّة يعني الانتظار الذي هو عبارة عن البقاء على منصّة العزّ والشرف وعدم الخضوع لدواعي الخنوع والتعاسة. ويعني في ما يعنيه الصّلاية والصمود والتحمّل، وليس التراخي والخور والسذاجة. المؤمن بالإمام الغائب منتظر في كلّ لحظة لوقوع حادثة إلهية على مستوى العالم لصالح الحقّ والعدالة.

وهذا ما سيقع حتماً على يد ذلك الرجل الإلهي من سلالة المعصومين، وهو خليفة الله، والمتنظر هو مَنْ يترقب كل لحظة سماع هذا الخبر المدوي، وهو يستنفر ذاته، ويستثير الآخرين، ويمهد الأرض للفتح النهائي. وفي ضوء هذه الرؤية يصبح كل موقف وكل مكان منطلقاً لإحياء وتبيين الاعتقاد بالإمام المهدي ﷺ، ويحمل منطلقات الانتظار الإيجابي الفاعل، ويقدم صورة مشرقة عن المستقبل والعالم، وما إلى ذلك.

إنّ هذا الأمر المهم والمنشود لا بدّ أن تتحمّل مسؤوليته المراكز العلمية الدينية «الحوزات المقدّسة» و«العلماء والمفكّرون الدينيّون». فالعالم اليوم يتطلّع إلى معالم واضحة وشفافة عن مستقبل ينعم بالأمن والرقى، ويحترم كرامته الإنسانية، ويهتم بعزّته وسعادته، ويوفّر له موجبات السعادة والاستقرار. هذه المهمة إذا نهضت بها المراكز الدينية القويمة يمكنها أن تقدّم رسائل مقبولة ومباركة للباحثين عن الحقّ والتّواقين إليه. والحوزة العلمية في النجف الأشرف موئل مبارك يشعّ إلى جانب الضريح النير لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، والمعطيات العلمية الوفيرة وتربية العلماء والمفكّرين الورعين في الحوزة العلمية المقدّسة في قم هو ما جعل منها اليوم مركزاً محورياً لمعارف أهل البيت عليه السلام، هما أولى وأصلح موضع يتكفّل بالنهوض بهذه المهمة، وهما الركيزة المقدّسة القادرة على إيصال أفكار المهدوية إلى أسمع العالم الإسلامي وإلى أسمع جميع شعوب العالم، وتوجب المزيد من التلاحم بين المسلمين، وترتقي بمقوّمات المعرفة والإيمان بالإمام المهدي ﷺ، وتبذد جميع السلبات والانتكاسات التي نجمت عن دعوة أصحاب الباطل.

ولأجل النهوض بهذه المهمة، كان من اللازم والضروري عقد مؤتمر علمي حول مباحث المهدوية - وخاصةً بنظرة تستشرف مستقبل العالم - بمشاركة الحوزات العلمية في النجف الأشرف وقم المقدّسة. وهذا ما أنجزه - والحمد لله - من بعد مشاورات ومحادثات من قبل المراكز المختصّة والناشطين في مجال المهدوية، حيث حصلت الموافقة

وتمّ الإجماع والاتّفاق المبارك لعقد هذا المؤتمر. وكلّنا أمل في أنّ ذلك سيؤدّي إلى حركة متواصلة ومستمرّة وواسعة في سائر مناطق العراق. في أعقاب الدعوة التي أطلقته الأمانة العلمية المشرفة على عقد هذا المؤتمر، وصلت آثار قيّمة من الفضلاء، ومدرّسي المراحل الدراسية العليا في الحوزة العلمية، وأساتذة الجامعات، والباحثين من ذوي النظر وذوي الصيت الذائع، وخاصّة المتخصّصين في حقل البحوث المهدوية، من المراكز العلمية والتعليمية في إيران والعراق وغيرهما من البلدان الإسلامية، حيث جرى تبويب المقالات المختارة، وستُعرض في إطار المحاور الأربعة التي اعتمدها المؤتمر، من أجل الاستفادة منها على أفضل وجه.

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ الجهود القيمة التي تفضّل بها الأمين العلمي للمؤتمر سماحة حجّة الإسلام رحيم كارگر (دام عزّه)، واللجنة العلمية، وفريق التقييم، وفريق الترجمة، والزملاء الكرام والعاملون الدؤوبون، هي التي مهّدت السبيل أمام استحضار هذه المقالات والآثار. ولذلك فنحن نرجو أن تكون موضع قبول من أنجز لأجله هذا العمل، وهو بقيّة الله في الأرضين، وأن نكون من المشمولين بدعائه، مع وافر الشكر والتقدير.

محمّد تقي ربّاني

مدير معهد المهدوية

روايات الغيبة والغائب

في تطور الفكر السياسي الشيعي لأحمد الكاتب

د. ثامر العميدي

لم يكن الاستدلال بروايات الغيبة والغائب معبراً عن ظاهرة جديدة في احتجاجات من أنكر هوية الإمام المهدي، أو من رفض أصل عقيدة المهدي ولم يحتفظ حتى بالقول بمهدي مجهول يخلقه الله تعالى في آخر الزمان، وإنما وُجد هكذا استدلال في كتابات قديمة كتبت في ظل غياب الموضوعية في حسم أعقد المشاكل العقيدية وأرسخها ثباتاً وأكثرها حساسية وتعكيراً للخواطر وأشدّها تبايناً وتناقضاً، وهي مشكلة أساس نظام الحكم في الإسلام، هل هو النص أو الشورى؟ ولم يحفل تاريخ الإمامة العتيد - على الرغم من تباين الرؤى فيها، وما تركته من آثار مدمّرة في تاريخها - بأية محاولة جادة لجمع أطراف النزاع لحسم ما اختلفوا فيه بالدليل المتفق عليه، باستثناء بعض المناظرات التي حصلت في التاريخ بين بعض الاقطاب والتي لم يخطط لها سلفاً وإنما كانت تحصل عفواً، ولم تأخذ دورها في إرساء نظام الحكم على أيّ من القاعدتين.

ويكفي مثلاً - في واقعنا المعاصر - نداء مجمع التقريب - منذ انطلاسته الأولى من القاهرة وإلى اليوم - بضرورة إبقاء ما كان على ما كان، والحوار فيما عداه؛ اعترافاً من قاداته بعدم جدوى الحوار في الإمامة وإن كان هادفاً ببناءً، وإلاّ انقلب السعي إلى التقريب تشتيتاً وتخريباً!! وقد سجل الأستاذ محمد عمارة - وهو من المنظرين لهذه الهزيمة - اعترافاً صريحاً دعا فيه إلى ضرورة الاختلاف بين المسلمين، باعتباره من سنن الحياة الباقية إلى

يوم يبعثون!!^(١) مع أن الاختلاف - بعد مجيء العلم - بغني وشقاق بنص القرآن الكريم.

وفي ظل هذه الظروف، وغياب الموضوعية، والدعوة القديمة إلى سحق الطرف الآخر، مع العجز الممتد من السقيفة وإلى اليوم عن مقاومة الواقع بسلاح الدليل وسلطة البرهان، شق الاستدلال بموضوع الغيبة وأخبارها طريقه إلى ملل ابن حزم الأندلسي، وملهل الشهرستاني، وفرق البغدادي، ومختصر الرسعني، وتبصير الاسفراييني، وتاريخ ابن خلدون، وتاريخ ابن الوردي، ومنهاج ابن تيمية، وسير الذهبي، ورحلة ابن بطوطة، وأخيراً وصلت خيوطه إلى زمان القصيمي، وسعد محمد حسن الأزهرى المصري، ثم نسجها المعاصرون من جديد امثال الدكتور أحمد محمد جلي الوهابي، وعلي حسين السائح المغربي الليبي، حتى عاد بيت الإمام العسكري عليه السلام - في حديث هؤلاء عن غيبة ولده المهدي عليه السلام - تارة في الحلّة، وأخرى ببغداد، وثالثة بسامراء، وصار وقوف الشيعة على (السر-داب) - بمنطق هؤلاء - تارة على الخيول، وأخرى على البغال.

وفي عصر (المراكب الفارهة) زاد القصيمي عليها: (وعلى الحمير)^(٢). وإذا كان مثل هذا الكلام معبراً - وبكل وضوح - عن التعصب مع الجهل بواقع الحال، فإن ما فعله الكاتب في روايات الغيبة والغائب، لا يعبر عن جهل، وإنما يمثل في الواقع صورة من صور المنهج الدخيل في نقد الثوابت العقيدية.

نعم، لقد وجد الكاتب نفسه أمام تراث زاخر في أحاديث الغيبة

١ - راجع: التعددية.. الرؤية الإسلامية والتحديات الغربية: الدكتور محمد عمارة، بحث نشرته مجلة الجامعة الإسلامية، العدد الثاني لندون، ١٤١٤ هـ.

٢ - راجع ما كتبنا حول هذه الفرية بكتابنا دفاع عن الكافي ١: ٥٩٣.

والغائب، كما وجد القول بإنكار غيبة الإمام المهدي عليه السلام بعد القول بعدم ولادته محاطاً بكتب الغيبة المؤلفة قبل زمان الغيبة وبعدها، مع علمه بأن ما لم يصل إلينا منها قد وصلنا النقل المتواتر عنها.

ولما كان منهجه النقدي لا يقوم على أساس نقد الحديث سنداً ودلالة!! مع أنه في خضم مناقشة الدليل الروائي النقلي على وجود الإمام المهدي عليه السلام ^(١) ولم يكن معنياً بالخروج من نقد الروايات سالماً معافى، فلا معنى إذن لأن يترك نقد هذا الدليل الواسع، حتى ولو كان في تراث الشيعة المطبوع المتداول من روايات الغيبة والغائب ما يزيد على حجم (تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه)، ولا معنى أيضاً لأن يتجشم الكاتب عناء النقد لكل حديث سنداً ودلالة، خصوصاً وقد استعفى من هذه المهمة منذ الصفحات الأولى من كتابه! فلماذا إذن لا يقتصر على نقل سبع مقاطع يسيرة من سبعة أحاديث في الغيبة والغائب ويحصرها جميعاً في ستة أسطر فقط!!

وهكذا شأن كل منهج دخيل في نقد الثابت والأصيل، لا بد له مهما احتضنته الاتجاهات الدخيلة على الفكر، ومهما غذته بتشجيع الزيف والخداع وأخفت معالمه خلف دعايتها الكذوب أن يتعرّى وتكتشف حقيقته وأساليبه في الكذب والافتراء، وطرقه في الغش والتضليل، ومن يدع المحجة الواضحة والسبيل الأبلج، سيعثر في المسلك الوعر. فلنقف إذن لنرى فصول المشهد كاملة في صياغة الكاتب لهذا الدليل، وما استنتجه منه، وما يرد عليه، كالآتي:

١ - حديث الكاتب في (تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه) عن روايات الغيبة والغائب ذكره تحت عنوان (الدليل الروائي على وجود المهدي) ص ١٤٠ بيروت، وص ١٣٣ لندن، ثم تعرض لنقد الدليل تحت عنوان: (نقد الدليل الروائي النقلي) ص ١٩٧ بيروت، وص ١٩٣ لندن، وقد أبطل الكاتب هذا الدليل بلامناقشة للروايات لا سنداً ولا دلالة!! كما سيوافيك مفصلاً في هذا البحث.

أولاً - صياغة الدليل :

يرى الكاتب في صياغته دليل روايات الغيبة والغائب على إنكار وجود الإمام المهدي عليه السلام ، بأن تلك الروايات على ثلاثة أقسام: لأنها ما بين روايات ضعيفة، وروايات موضوعة، وروايات عامة.

وقد كانت تلك الروايات معروفة في تاريخ التشيع في عصور الأئمة عليهم السلام واستخدمتها فرق الشيعة - بدءاً بالكيسانية وانتهاءً بآخر فرق الشيعة - لترويج القول بغيبة أئمتها، وأنها لا تدل بالضرورة على شخص معين، ونحو هذا من الافتراءات التي ستتضح في مناقشة الدليل.

ثانياً - ما استنتجه الكاتب من الدليل :

استنتج الكاتب من دليل روايات الغيبة والغائب اضطراب الإمامية إلى الاستدلال بتلك الروايات التي هي من مخلفات فرق الشيعة السابقة وذلك للخروج من حيرتهم بعدم وجود الدليل الواضح الدال على ولادة الإمام المهدي واستمرار وجوده وإمامته.

ولهذا شبه القول بوجود الإمام المهدي عليه السلام - استناداً إلى تقسيمه الثلاثي لروايات الغيبة والغائب - بمثال الماء والإناء الذي سيأتي ما فيه.

ثالثاً - توظيف الدليل في بطلان الشورى وإثبات النص :

إن الاحتجاج في إثبات الإمامة لشخص برواية - سواء كانت صحيحة أو موضوعة - إنما هو احتجاج بنص، وليس احتجاج بشورى أو إجماع أو دليل عقلي أو بشيء آخر غير النص، وعلى هذا سيكون احتجاج فرق الشيعة بتلك الروايات على إثبات إمامة أئمتهم ثم غيبتهم فيما بعد معبراً

عن نوع عقيدة هذه الفرق إزاء القاعدة الأساسية التي تبنى عليها الإمامة في النظام السياسي في الإسلام.

فقول الكيسانية بإمامة محمد بن الحنفية وغيبته - مثلاً - إنما كان يستند - كما يرى الكاتب - على أمثال تلك الروايات، وهكذا الحال عند الواقفية والفظحية وغيرهم ممن ذكرهم الكاتب نفسه، وفي هذا أعظم دليل على صحة توظيف دليل الكاتب في بطلان عقيدة الشورى وإثبات عقيدة النص لجميع فرق الشيعة بلا استثناء.

والواقع أن الكاتب لو كان مدركاً لما في أدلته من دلالات واضحة على نسف عقيدة الشورى في التراث الشيعي على الرغم من اتّصاله وسعته، لما وجدنا لها أثراً في كتابه، ولتجاهلها تماماً كما تجاهل أدلة النص والتعيين.

رابعاً - مناقشة دليل الكاتب:

إنّ حشيات المزاعم العريضة التي أطلقها الكاتب في استدلاله المأخوذ من بعض روايات الغيبة والغائب، مع إهمال مناقشتها سنداً ودلالة!! تستدعي فحص النتائج التي تمخّضت عن أساليب ومنهج الكاتب، ومتابعة جذورها التي شوّه بها الحقيقة:

تارة: بعدم الأمانة في النقل، وفقدان الجرأة على النقل الصحيح.
وأخرى: بإجراء مناورة خبيثة حول استدلالات علماء الإمامية المتقدمين بروايات الغيبة، وبطريقة سافرة حرّفت تلك الاستدلالات وصورتها بغير صورتها الحقيقية، بحيث مهّد بهذا التحريف الطريق أمام من لم يطلع على الحقيقة لأن يسخر - في قرارة نفسه - من تلك الاستدلالات، أو على الأقل يصدّق بدعوى الكاتب المرتكزة على التزوير والتحريف.

وثالثة: بالتعليقات الواهية المتهاففة التي هي أبعد ما تكون عن واقع الدليل في كتب الغيبة عند الإمامية.

ومن ملاحظة هذه الأمور والبرهنة عليها كما سيأتي يُعلم بأن دليل الكاتب على إنكار الإمام المهدي عليه السلام ومن خلال روايات الغيبة والغائب كان على أقسام وهي:

أقسام الدليل:

يتكون دليل الكاتب من ثلاثة أقسام لا رابع لها، وسوف نشير لها سريعاً قبل بيان كلام الكاتب في كل قسم وبيان ما فيه اجمالاً أو تفصيلاً بحسب ما يقتضيه كل قسم من تلك الأقسام، وهي:

القسم الأول - ما نقله الكاتب من روايات الغيبة والغائب.

القسم الثاني - ما نقله من استدلالات الإمامية حول روايات الغيبة والغائب.

القسم الثالث - تعليقات الكاتب على القسمين الأولين.

القسم الأول

ما نقله الكاتب من روايات الغيبة والغائب

إن جميع ما نقله الكاتب من روايات الغيبة والغائب في تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه لا يساوي صفحة واحدة من صفحات أيّ كتاب من كتب الغيبة المصنّفة عند الشيعة!!

نعم، فقد حصر الكاتب روايات الغيبة والغائب التي تشدق بعدم دلالتها على شخص معين بستة أسطر فقط، ذكرها تحت عنوان: (الروايات الواردة حول الغيبة والغائب).

وسوف نقوم بنقل نص كلامه مع ترقيم تلك الروايات تسهيلاً لمراجعتها فيما بعد.

قال الكاتب: «الروايات الواردة حول الغيبة والغائب: وذلك مثل:

- [١] (المهدي من ولدي تكون له غيبة وحيرة).
- [٢] و(إن الثابتين على القول بالمهدي في زمان غيبته لأعز من الكبريت الأحمر).

[٣] و(المهدي... له غيبة وَحَيْرَة تفضل الخلق عن أديانهم).

[٤] و(للقائم منا غيبة أمدها طويل).

[٥] و(لا بد لصاحب هذا الأمر من عزلة أو غيبة).

[٦] و(إن للقائم غيبةً قبل ظهوره).

[٧] و(إن لصاحب هذا الأمر غيبتين) إحداهما تطول حتى يقول بعضهم مات، وبعضهم يقول قُتل، وبعضهم يقول ذهب، فلا يبقى على أمره من أصحابه إلا نفر يسير^(١)، انتهى.

١- تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه: الأسطر الخمسة الأخيرة من ص ١٤٢، مع السطر الأول من ص ١٤٣ بيروت، و ص ١٣٤ لندن، والأرقام المحصورة بين المعقوفات منا ولم يشر- الكاتب إلى أي مصدر لهذه الروايات سوى الرواية الأخيرة كما سيتضح من كلامه الآتي في القسم الثاني.

نقد القسم الأول

من دليل الكاتب

إن حصر الكاتب لروايات الغيبة بسبع روايات فقط خداع للقراء وتزوير للحقيقة وتمويه عليها بالكذب على علماء الشيعة الذين كتبوا كتباً في الغيبة وهي في متناول يد الكاتب مثل كتاب الغيبة للنعماني، وكتاب الغيبة للشيخ الطوسي، وفي كتاب إكمال الدين فقط - للشيخ الصدوق - مائة وتسعة وأربعون حديثاً في الغيبة، وقد فصلها بحسب الأبواب ابتداءً بباب ما أخبر به النبي ﷺ من وقوع الغيبة بالقائم عليه السلام، وانتهاءً بباب ما أخبر به العسكري عليه السلام من وقوع الغيبة، ومن مراجعة جميع الأبواب الواردة في إكمال الدين بشأن الغيبة يُعلم بأن جميع أهل البيت عليهم السلام قد أخبروا بغيبة ولدهم المهدي عليه السلام، على أن هناك جملة من الأحاديث الواردة في الغيبة لم تُذكر في إكمال الدين وإنما ذكرت في كتاب الغيبة للنعماني، وكذلك في أصول الكافي وروضته، وكتاب الغيبة للشيخ الطوسي، وغيرها.

واحتمال أن الكاتب كان بصدد ضرب المثال غير صحيح، نظراً لما يحمله عنوان الكاتب: (الروايات الواردة حول الغيبة والغائب) من إرادة العموم بدلالة (أل التعريف)، ولو صح هذا الاحتمال، كان من المفروض أن ينبّه عليه بأي لفظ دال عليه، كأن يقول بعد نقل تلك الروايات - مثلاً - : (وغیرها من روايات الغيبة في كتب الشيعة)، ولكن هذا لم يحصل، كما أن تقسيمه الثلاثي لروايات الغيبة والغائب يلزمه استقراء تلك الروايات وتصنيفها، ليصح بعد ذلك التقسيم، سيما وأنه تعمد عدم ذكر (القسم الصحيح)! ومن ثم فإن حصره الاستدلال المنقول بروايات الغيبة على وجود المهدي عليه السلام على أنه

استدلال بسبع روايات لا غير كما في قوله: (واعتبر محمد بن علي بن بابويه الصدوق نقل الشيعة لتلك الروايات..) وقوله بأن الشيخ الطوسي قال: (أن موضع الاستدلال من هذه الأخبار..)»^(١) يشير وبكل وضوح إلى تعمدته في حصر ما ورد في الغيبة بهذا المقدار، لكي يكون استدلال الصدوق والشيخ ناظرًا إليه دون غيره! مع أن في إكمال الدين وحده ما يزيد على هذا الحصر - بعشرين ضعفًا، زيادة على أن استدلال الشيخ الطوسي لم يكن بما ذكره الكاتب من أخبار!، وهو ما ستقف عليه بعد قليل.

ومع كل هذا فإن الأحاديث السبعة التي نقلها الكاتب، لم يكن أمينًا بنقلها، إذ حذف منها ما يزيد دلالتها على غيبة إمامنا المهدي عليه السلام قوة ووضوحًا!.

فالحديث الأول الذي نقله الكاتب، هو حديث الإمام الباقر، عن أبيه السجاد، عن أبيه الإمام الحسين، عن أمير المؤمنين عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ: «المهدي من ولدي تكون له غيبة وحيرة تضلّ فيها الأمم، يأتي بذخيرة الأنبياء عليهم السلام فميلأها عدلاً وقسطاً كما ملئت جوراً وظلماً»^(٢).

والحديث الثاني، هو من رواية أبي حمزة الثمالي، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، أنه قال: «قال رسول الله ﷺ: إن علي بن أبي طالب عليه السلام إمام امتي وخليفتي عليها من بعدي، ومن ولده القائم المنتظر الذي يملأ الله به الأرض عدلاً وقسطاً كما ملئت جوراً وظلماً، والذي بعثني بالحق بشيراً إن الثابتين على القول في زمان غيبته لأعز من الكبريت الأحمر، فقام إليه جابر بن عبد الله الأنصاري، فقال: يا رسول الله للقائم من ولدك غيبة؟ قال: أي ورثي،

١ - سيأتي كلا القولين في القسم الثاني من دليل الكاتب.

٢ - إكمال الدين ١: ٢٨٧ / ٥ باب ٢٥.

وليمحص الله الذين آمنوا ويمحق الكافرين، يا جابر إن هذا الأمر من أمر الله، وسر من سر الله، مطوي عن عباده، فإياك والشك فيه، فإن الشك في أمر الله عز وجل كفر»^(١).

وأما الحديث الثالث: فهو حديث جابر بن عبد الله الانصاري قال: «قال رسول الله ﷺ: المهدي من ولدي اسمه اسمي وكنيته كنيتي، أشبه الناس بي خلقاً وخلقاً، تكون به غيبة وحيرة تضل فيها الأمم، ثم يقبل كالشهاب الثاقب يملأها عدلاً وقسطاً كما ملئت جوراً وظلماً»^(٢).

ونظير هذا الحديث بل المفسر له حديث الأصبع بن نباتة الذي لم ينقله الكاتب، قال: «أتيت أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام فوجدته متفكراً ينكت في الأرض، فقلت يا أمير المؤمنين مالي أراك متفكراً تنكت في الأرض أرغبت فيها؟ فقال: لا والله ما رغبت فيها ولا في الدنيا يوماً قط، ولكن فكرت في مولود يكون من ظهري، الحادي عشر من ولدي هو المهدي يملأها عدلاً كما ملئت جوراً وظلماً، تكون له حيرة وغيبة يضل فيها أقوام ويهتدي فيها آخرون...»^(٣).

وأما الحديث الرابع: فهو حديث عبد العظيم بن عبد الله الحسيني الذي يرويه عن الإمام الجواد، عن أبيه، عن آبائه، عن أمير المؤمنين عليه السلام: قال: «للقائم منا غيبة أمدها طويل، كأني بالشيعة يجولون جولان النعم في غيبته، يطلبون المرعى فلا يجدونه، ألا فمن ثبت منهم على دينه ولم يقس قلبه لطول أمد غيبته فهو معي في درجتي يوم القيامة، ثم قال عليه السلام: إن القائم منا إذا قام لم

١ - إكمال الدين ١: ٢٨٧-٢٨٨ / ٧ باب ٢٥.

٢ - إكمال الدين ١: ٢٨٦ / ١ باب ٢٥.

٣ - إكمال الدين ١: ٢٨٨-٢٨٩ / ١ باب ٢٦، وأصول الكافي ١: ٣٣٨ / ٧ باب في الغيبة، وكتاب الغيبة للنعمان:

٦٠-٦١ / ٤ الباب العاشر، وكتاب الغيبة للشيخ الطوسي: ١٦٤-١٦٥ / ١٢٧.

يكن لأحد في عنقه بيعة، فلذلك تخفى ولادته ويغيب شخصه»^(١).
 وأما الحديث الخامس فلم يحذف منه شيئاً مهماً وإن اقتصر على بعضه^(٢).
 وأما الحديث السادس، فهو حديث زرارة المروي عنه بثلاثة طرق، عن
 أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إنَّ للقائم عليه السلام غيبة قبل أن يقوم، فقلت: ولم؟ قال:
 يخاف - وأوماً بيده إلى بطنه - ثم قال: يا زرارة وهو المنتظر الذي يُشك في
 ولادته فمنهم من يقول: مات بلا خلف، ومنهم من يقول: حُل، ومنهم من
 يقول غائب، ومنهم من يقول: ولد قبل وفاة أبيه بسنتين، وهو المنتظر غير أنَّ
 الله يحب أن يمتحن قلوب الشيعة فعند ذلك يرتاب المبطلون...»^(٣).
 وأما الحديث السابع والأخير، فهو حديث المفضل بن عمر عن الإمام
 الصادق عليه السلام، قال: «إنَّ لصاحب هذا الأمر غيبتين، أحدهما تطول حتى يقول
 بعضهم مات، وبعضهم يقول قُتل، وبعضهم يقول ذهب، فلا يبقى على أمره
 من أصحابه إلا نفر يسير، لا يطلع على موضعه أحد من ولي ولا غيره إلاَّ
 المولى الذي يلي أمره»^(٤).
 وبعد... فلا أدري ما عذر الكاتب في طريقة نقله لتلك الروايات؟ وماذا
 عساه أن يقول؟ ولست أدري هل تعزب آثار هذه النقولات المزيفة عن فطانة
 أحد من القراء؟

١ - إكمال الدين ١: ٣٠٣ / ١٤ باب ٢٦.

٢ - كتاب الغيبة للنعماني: ١٨٨ / ٤١ الباب العاشر، وأصول الكافي ١: ٣٤٠ / ١٦ باب في الغيبة.

٣ - إكمال الدين ٢: ٣٤٢-٣٤٣ / ٢٤ باب ٤٣.

٤ - كتاب الغيبة، النعماني: ١٧١-١٧٢ / ٥ الباب العاشر، وقد روى النعماني بسند صحيح عن إسحاق بن عمار
 الصيرفي عن أبي عبد الله عليه السلام نحوه، وروى أيضاً بسند صحيح عن إبراهيم بن عمر اليماني عن أبي جعفر الباقر
 عليه السلام نحوه، انظر كتاب الغيبة للنعماني: ١٧٠ / ١ و٢، ١٧١ / ٣ الباب العاشر.

القسم الثاني

ما نقله الكاتب من استدلالات الإمامية

حول روايات الغيبة والغائب

تعرّض الكاتب في هذا القسم إلى نقل بعض استدلالات علماء الإمامية المتقدمين بشأن روايات الغيبة الكثيرة المتواترة عندهم التي أشار الكاتب لبعضها وشوهدا - كما مرّ - في القسم الأول، مبيناً كيف استدللوا بها على وجود الإمام المهدي عليه السلام، فقال: «وقد اتخذ القائلون بوجود الإمام الثاني عشر، محمد بن الحسن العسكري، من تلك الأحاديث دليلاً على صحّة نظريتهم، وقال محمد بن أبي زينب النعماني في الغيبة: لو لم يكن يُروى في الغيبة إلاّ هذا الحديث (الأخير)^(١) لكان فيه كفاية لمن تأمّله [مشيراً في الهامش إلى غيبة النعماني ص ١١٦].

واعتبر محمد بن علي بن بابويه الصدوق، نقل الشيعة لتلك الروايات التي تتحدث عن الغيبة قبل وقوعها دليلاً على صحّتها، [مشيراً في الهامش إلى إكمال الدين ص ١٩] وقال: إن عدم ظهور النص والخلف بعد الحسن العسكري وغيبة الإمام المهدي واختفاء شخصه واختلاف الشيعة ووقوع الحيرة من أمره كما جاء في الروايات الماضية دليل على كون المهدي ووجوده وغيبته [مشيراً في الهامش إلى إكمال الدين ص ١١٣].

١ - إشارة إلى الحديث المتقدّم برقم [٧] من القسم الأول، ولم ينقله الكاتب بتمامه، وسيُتضح لك السبب عمّا قريب.

وقال الشيخ الطوسي في الغيبة: إن موضع الاستدلال من هذه الأخبار ما تضمن الخبر بالشيء قبل كونه، فكان كما تضمنه، فكان ذلك دلالة على صحة ما ذهبنا إليه من إمامة ابن الحسن، لأن العلم بما يكون لا يحصل إلا من جهة علام الغيوب، فلو لم يُرو إلا خبر واحد ووافق مخبره ما تضمنه الخبر لكان ذلك كافياً [مشيراً في الهامش إلى غيبة الطوسي ص ١٠٩].

وقال أيضاً: إن ما يدل على إمامة ابن الحسن وصحة غيبته ما ظهر وانتشر من الأخبار الذائعة عن آبائه، قبل هذه الأوقات بزمان طويل، من أن لصاحب هذا الأمر غيبة، وصفة غيبته، وما يجري فيها من الاختلاف ويحدث فيها من الحوادث، وأنه يكون له غيبتان إحداهما أطول من الأخرى... وإن الأولى يعرف فيها خبره، والثانية لا يُعرف فيها أخباره.. فوافق ذلك ما تضمنه الأخبار، ولولا صحتها وصحة إمامته لما وافق ذلك ولا يكون ذلك إلا بإعلام الله تعالى على لسان نبيه^(١)، [مشيراً في الهامش إلى غيبة الطوسي ص ١١٠].

نقد القسم الثاني

من دليل الكاتب

إن ما نسبته الكاتب إلى علماء الشيعة في هذا القسم لا يختلف كثيراً عما نسبته محمد مال الله البحريني إلى الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء رحمه الله زاعماً بأنه قال في أصل الشيعة وأصولها في الصفحة ٢٣١ بأن:

١ - تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، ص ١٤٣ بيروت، و ص ١٣٥ لندن.

«معنى البداء عند الشيعة هو أن يظهر ويبدو لله عزّ شأنه أمر لم يكن عالماً به»^(١)!!، حاذفاً من كلام الشيخ ما يبين بأن هذا التعريف للبداء، إنما هو من تعريف المشنّعين على الشيعة الإمامية^(٢).

وهكذا فعل الكاتب فيما نسبته إلى الشيخين الصدوق والطوسي! لأن (تلك الروايات) عند الشيخ الصدوق ليست هي (تلك الروايات) عند الكاتب، وإن كانت في موضوعها، وما نقله الكاتب عن إكمال الدين لا يعبر عن غرض الصدوق من كل وجه، كما لم يعبر تعريف البحريني للبداء عن غرض كاشف الغطاء من كل وجه، وإن كان الكلام هو نفس الكلام والتعريف هو التعريف! نعم، قال الشيخ الصدوق في الصفحة التي أشار لها الكاتب موهماً ومزوراً، ما هذا نصه:

«إنّ الأئمة عليهم السلام قد أخبروا بغيبته عليه السلام ووصفوا كونها لشيعتهم فيما نقل عنهم، واستحفظ في الصّحف، ودوّن في الكتب المؤلّفة من قبل أن تقع الغيبة بمائتي سنة أو أقل أو أكثر، فليس أحد من أتباع الأئمة عليهم السلام إلا وقد ذكر ذلك في كثير من كتبه ورواياته ودوّنه في مصنّفاته، وهي الكتب التي تُعرف بالأصول، مدوّنة مستحفظة عند شيعة آل محمد عليهم السلام من قبل الغيبة بما ذكرنا من السنين، وقد أخرجت ما حضرني من الأخبار المسندة في الغيبة في هذا الكتاب في مواضعها.

فلا يخلو حال هؤلاء الأتباع المؤلّفين للكتب أن يكونوا علموا الغيب بما وقع الآن من الغيبة، فألفوا ذلك في كتبهم ودوّنوه في مصنّفاتهم من قبل كونها، وهذا محال عند أهل اللّب والتحصيل.

١ - موقف الشيعة من أهل السنة / محمد سال الله البحريني: ٢٨، والشيعة وتحريف القرآن / له أيضاً: ١٢.

٢ - راجع أصل الشيعة وأصولها / الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء: ٢٣١.

أو أن يكونوا أسسوا في كتبهم الكذب فاتفق الأمر لهم كما ذكروا وتحقق كما وضعوا من كذبهم على بعد ديارهم واختلاف آرائهم وتباين أقطارهم ومحالهم، وهذا أيضاً محال كسبيل الوجه الأول، فلم يبق في ذلك إلا أنهم حفظوا عن أئمتهم - المستحفظين للوصية، عن رسول الله ﷺ من ذكر الغيبة، وصفة كونها في مقام بعد مقام إلى آخر المقامات - ما دونوه في كتبهم، وألفوه في أصولهم.

وبذلك وشبهه فلج الحق وزهق الباطل، إن الباطل كان زهوقاً^(١).

فالشيخ الصدوق كان مستنداً في قوله إذن إلى:

١ - أخبار أهل البيت ﷺ الصريحة بالغيبة والغائب قبل تحقق ذلك بعشرات السنين.

٢ - نقل هذه الأخبار مشافهةً وتدويناً وإيداعها في أهم كتب الشيعة وأكثرها اعتماداً وهي الكتب المعروفة بالأصول الأربعمئة.

٣ - اطلاعه شخصياً على أخبار أهل البيت ﷺ بخصوص الغيبة في الكتب المصنفة في الغيبة قبل وقوعها.

٤ - التأكد من وجود الأحاديث المخصصة لأخبار الغيبة العامة وبالنحو الذي يحدد من هو صاحب الغيبة، وروايتها وتدوينها في إكمال الدين، ليتضح أن تلك الأخبار لم تتحدث عن مهدي مجهول، وغائب لا يُعرف.

والكاتب لم يذكر من تلك الأحاديث شيئاً مع أنها كثيرة جداً وموجودة في الكتب التي نقل منها ما نقل، من قبيل تحديد الإمام الذي سيغيب بأنه التاسع من ولد الحسين ﷺ، أو الخامس من ولد الإمام السابع، أو الثالث

من ولد الإمام الجواد عليه السلام، أو الثاني - (الخلف بعد الخلف) - من ولد الإمام الهادي عليه السلام، أو تصريح الإمام العسكري عليه السلام بغيبة ولده المهدي عليه السلام، وعشرات غيرها.

ويكفي في ذلك خشية الكاتب من النقل الصحيح حتى للروايات السبع التي انتخبها وجعلها مداراً لاستدلال الشيخ الصدوق والشيخ الطوسي رحمهما الله.

٥- استخدم الشيخ الصدوق منطق العلم والعقل في تحليل ظاهرة الإخبار بالشيء قبل وقوعه، ونقدها علمياً، بأنه لو كان الإخبار السابق بالشيء قبل وجوده - على كثرته واشتهاره وتدوينه - مكذوباً، لما اتفق الأمر على طبقه، ولا تحقق شيء من تفاصيله، وبما أن حبل الكذب قصير، فالكاذب أعجز من أن يربط الحاضر بالمستقبل في تنبؤ كاذب، ويلفت الأنظار إلى مجموعة من الوقائع والأحداث المقبلة، ثم لم يلبث الأمر هكذا حتى صارت تلك الوقائع والأحداث حقائق ثابتة يتفاعل معها جمهور الشيعة يومياً.

كل هذا يدل على صدق روايتها وتلقيهم تلك الأخبار عن أهل البيت عليهم السلام الذين جعلهم رسول الله صلى الله عليه وآله مثل سفينة نوح عليه السلام من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق، ومثل باب حطة من دخلها أمن، ومن أبى هلك، كما جعلهم عليهم السلام قرناً للكتاب «ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي». ومع هذا فالصدوق رحمته الله لم يحكم ابتداءً بصحة الغيبة بناء على الإخبار عنها في الخارج البعيد كما يزعمه الكاتب، وما نقلناه من كلامه رحمه الله يكشف عن تيقنه التام بتحقيق ولادة الإمام المهدي عليه السلام ووجوده وإمامته وغيبته، ومن ثم الاستدلال بما ورد مؤكداً لكل هذا قبل حصوله، وإلا فما معنى قوله (فاتفق الأمر)؟ وقوله: (وتحقق...)؟

ومنه يعلم خشية الكاتب في قوله المتقدم: (واعتبر محمد بن علي بن بابويه الصدوق نقل الشيعة لتلك الروايات التي تتحدث عن الغيبة قبل وقوعها دليلاً على صحتها)، من نقل كلام الصدوق كما هو، لكي يتم له تحريف الاستدلال بروايات الغيبة التي اختزلها بجمل مقتطعة من سبع روايات لا غير!!

ولا يخفى بأن ما ذكرناه إنما هو بحدود عبارة الصدوق فقط، وإلا ففي أبواب كتابه ما يُغني عن كل هذا الكلام، إذ ذكر عدّة أحاديث صريحة بالولادة، وأحاديث كثيرة بمن شاهد الإمام المهدي في حياة أبيه الإمام العسكري عليه السلام.

هذا، وأما ما نسبته الكاتب - بعد ذلك - إلى الصدوق - كما مرّ - من أنه قال: (إن عدم ظهور النص والخلف بعد الحسن العسكري، وغيبة الإمام المهدي، واختفاء شخصه، واختلاف الشيعة، ووقوع الحيرة في أمره كما جاء في الروايات الماضية دليل على كون المهدي ووجوده وغيبته).

فأول ما فيه: أن ظهور الشيء في اللغة يقابله استتاره لا عدمه فقولنا - مثلاً - : لم يظهر القمر، لا يعني أننا ننفي وجوده، بل استتاره خلف الغيوم التي حالت دون نظرنا إليه والتمتع بنوره، وليس في هذا إنكار لرؤية غيرنا للقمر وجوهم صحو.

وما نسبته الكاتب للصدوق هو ليس للصدوق، وإنما هو من كلام أبي جعفر محمد بن عبد الرحمن بن قبة الرازي، قاله في نقض كتاب الأشهاد لأبي زيد العلوي الزيدي، ونقله الصدوق عنه، وكان كلامه في مجارة الزيدية بنقل أقوالهم والردّ عليها، وأين هذا من تزوير الكاتب؟!

وابن قبة - كما يصفه ابن شهر آشوب في معالمه بالمتكلم الفحل - لم يترك رحمه الله حجة للزيدية إلا وقد أتى عليها من القواعد، ومن يقرأ مقدمة

الصدوق في إكمال الدين سيقطع - وبكل تأكيد - بأن مزاعم الكاتب وإثارته كلها موجودة في مقدمة إكمال الدين، ولم يأت بشيء جديد لا في موضوع الإمامة ولا في مسألة الإمام المهدي عليه السلام فقد أثارها الزيدية قبله بأكثر من ألف عام، وإنكاره لهذا جحود للنعمة المستعارة.

ولا بأس هنا بعرض القليل جداً من أقوال ابن قبة والصدوق رحمهما الله تعالى في ردهما على شبهات الزيدية وسنكتفي بما له صلة في رد ما أراد الكاتب الإيحاء به.

فمن أقوال ابن قبة:

قوله في جواب ما زعمه الزيدي بأن الإمامية ادّعت ولداً للحسن العسكري عليه السلام: «وأما قوله: إنهم ادّعوا للحسن ابناً، فالقوم لم يدّعوا ذلك إلا بعد أن نقل إليهم أسلافهم حاله، وغيبته، وصورة أمره، واختلاف الناس فيه عند حدوث ما يحدث، وهذه كتبهم فمن شاء أن ينظر فيها فليُنظر»^(١).

وقوله في موضع آخر: «والإمامة - أسعدكم الله - إنما تصح عندنا بالنص»^(٢).

وقوله في مكان ثالث: «إن الإمامة تنقل إليهم بالتواتر، والتواتر لا ينكشف عن كذب»^(٣).

فإمامة المهدي عليه السلام في اعتقاد ابن قبة كما هو واضح إنما تكون بالنص عليه عليه السلام المنقول بالتواتر.

١ - إكمال الدين: ١٠٧ من المقدمة.

٢ - إكمال الدين: ١٠٩ من المقدمة.

٣ - إكمال الدين: ١١٠ من المقدمة.

ومنه يعلم مراده في عدم ظهور النص، أي عدم انكشافه وظهوره بشكل ينقله العدو قبل الصديق - لجور الزمان وتكالب السلطان - وإنّا خُصّ به الثقات الأجلاء الأمناء على الدين الذين يحصل التواتر بنقلهم.

ومن أقوال الصدوق:

قوله في مقدمة إكمال الدين بشأن الإمام المهدي عليه السلام: «ولد عليه السلام قبل موت أبيه بسنتين، وعرضه على أصحابه، وقال لهم: هذا إمامكم من بعدي وخليفتي عليكم أطيعوه فلا تتفرقوا من بعدي فتهلكوا في أديانكم، أما أنكم لن تروه بعد يومكم هذا، فغيّبه ولم يظهره»^(١).

وقوله: من «كان قائلاً بإمامتهم - أي الأئمة الأحد عشر عليهم السلام قبل المهدي عليه السلام - لزمه القول بإمامة الإمام الثاني عشر، لنصوص آبائه الأئمة عليهم السلام عليه باسمه ونسبه، واجماع شعيتهم على القول بإمامته، وأنه القائم الذي يظهر بعد غيبة طويلة، فيملاً الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً»^(٢).

وقوله: «قالت الزيدية: بأي شيء تدفعون إمامة إسماعيل؟ وما حجتكم على الإسماعيلية القائلين بإمامته؟

قلنا لهم: ندفع إمامته بما ذكرنا من الأخبار، وبالأخبار الواردة بالنص على الأئمة الاثني عشر عليهم السلام، وبموته في حياة أبيه، فأما الأخبار الواردة بالنص على الأئمة الاثني عشر عليهم السلام، فقد ذكرناها في هذا الكتاب»^(٣).

وقوله في الرد على الزيدية المحتجين بقصة جعفر الكذاب ومنازعتة في

١ - إكمال الدين: ٤٣، من المقدمة.

٢ - إكمال الدين: ٤٥، من المقدمة.

٣ - إكمال الدين: ٧١ من المقدمة.

ميراث أخيه الإمام العسكري عليه السلام: «لا شك في أن الحسن عليه السلام كان له خلف من عقبه بشهادة من أثبت له ولدًا من فضلاء ولد الحسن والحسين عليهما السلام، والشيعه الأخيار، لأن الشهادة التي يجب قبولها هي شهادة المثبت لا شهادة النافي، وإن كان عدد النافين أكثر من عدد المثبتين»^(١).

وقوله: «فإن قال: فكيف التمسك به ولا نهتدي إلى مكانه، ولا يقدر أحد على إثباته؟

قل له: نتمسك بالإقرار بكونه، وبإمامته، وبالنجباء الأخيار والفضلاء الأبرار القائلين بإمامته، المثبتين لولادته وولايته، المصدقين للنبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام في النص عليه باسمه ونسبه، من أبرار شيعته، العالمين بالكتاب والسنة، العارفين بوحدانية الله تعالى ذكره، النافين عنه شبه المحدثين، المحرّمين للقياس، المسلمّين لما يصح وروده عن النبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام»^(٢).

وقوله في آخر مقدمة إكمال الدين: «ثم صحّحنا النصوص على القائم الثاني عشر من الأئمة عليهم السلام من الله تعالى ذكره، ومن رسول الله صلى الله عليه وآله، والأئمة الأحد عشر صلوات الله عليهم، مع إخبارهم بوقوع الغيبة، ثم ذكرنا مولده عليه السلام، ومن شاهده، وما صح من دلالته وإعلامه، وما ورد من توقيعاته؛ لتأكيد الحجّة على المنكرين لولي الله والمتغيب في ستر الله»^(٣).

كل هذا يدل - وبمنتهى الوضوح - على أن القصد بعبارة: (ولم يظهر النص) أي لم يظهر للناس كافّة، وإنما اختص به النجباء الأخيار، والفضلاء الأبرار، العالمين بالكتاب والسنة، العارفين بوحدانية الله تعالى ذكره، كما في

١ - إكمال الدين: ٨٠، من المقدمة.

٢ - إكمال الدين: ٨١، من المقدمة.

٣ - إكمال الدين: ١٢٦، من المقدمة.

قول الصدوق ، وإلا كيف يجتمع القول بعدم ظهور النص على الإمام المهدي عليه السلام ، مع القول بنص آباءه عليهم السلام باسمه ونسبه - كما مر - لو لم يكن الأمر على ما قلناه.

ومن كل هذا يُعلم غرض الكاتب في إهمال تلك الأقوال الصريحة بوجود النص ، مع الشهادة بصحته وتواتره ، واكتفائه بنقل قول مجمل يوهم القارئ بأن الصدوق معترف بعدم وجود النص ، مع أن سبب تأليفه لإكمال الدين إنما هو لإثبات تواتر النص على الإمام المهدي الثاني عشر - من أهل البيت عليهم السلام بإمامته ومهدويته ، وولادته وغيبته ، وظهوره في آخر الزمان ؛ ليملاًها عدلاً وقسطاً كما ملئت ظلماً وجوراً ، هذا فضلاً عن أن القول المذكور هو ليس للصدوق وإنما لابن قبة الرازي الذي بينا قوله في تواتر النص أيضاً.

وأما ما نسبته إلى الشيخ الطوسي من القولين المتقدمين في القسم الثاني وهو بخصوص نقل الكاتب لاستدلالات علماء الشيعة بروايات الغيبة التي حصرها بسبع جمل من سبع روايات فقط ، فهو أسوأ بكثير جداً مما نسبته إلى الشيخ الصدوق.

لأنه أجرى مناورة خبيثة خافية في نقل كلام الشيخ الطوسي وحرّف مراده.

أما القول الأول الذي نسبته إليه ، فإن الشيخ الطوسي أورد قبله خمسة وعشرين حديثاً في حصر الأئمة بعد النبي صلى الله عليه وآله بإثني عشر - إماماً مع تسميتهم في بعض تلك الأحاديث واحداً بعد آخر ابتداءً من أمير المؤمنين عليه السلام وانتهاءً بابن الحسن العسكري عليه السلام.

ثم علّق الشيخ على تلك الأحاديث بما سيأتي ذكره ، وبعد وضوح من هو المهدي عليه السلام أورد بعد ذلك خمسة عشر حديثاً في غيبته وهي الأحاديث

المرقمة من (١١٥) إلى (١٢٩)^(١) وقد كانت الأحاديث (١١٦ و ١٢٢ و ١٢٣ و ١٢٧ و ١٢٨ و ١٢٩) صريحة بغيبة الإمام الثاني عشر عليه السلام، وما عداها من الخمسة عشر فهو أشبه بالتصريح منه إلى التلميح.

ثم قال بعدها: «والأخبار في هذا المعنى أكثر من أن تحصى ذكرنا طرفاً منها لئلا يطول به الكتاب.

فإن قيل: هذه كلها أخبار آحاد لا يعول على مثلها في هذه المسألة، لأنها مسألة علمية.

قلنا: موضع الاستدلال من هذه الأخبار ما تضمن الخبر بالشيء قبل كونه فكان كما تضمنه، فكان ذلك دلالة على صحة ما ذهبنا إليه من إمامة ابن الحسن، لأن العلم بما يكون لا يحصل إلا من جهة علام الغيوب، فلو لم يرو إلا خبر واحد ووافق مخبره ما تضمنه الخبر لكان ذلك كافياً^(٢).

والكاتب اكتفى - كما مر - بنقل كلام الشيخ، بلفظ: (قال الشيخ الطوسي في الغيبة: إن موضع الاستدلال من هذه الأخبار ما تضمن الخبر بالشيء قبل كونه..... إلى قوله - كافياً) لا على أساس أنه جواب من الشيخ على ما قد يقال من أن الأخبار التي ذكرها في النص على إمامة المهدي عليه السلام أولاً، وأخبار غيبته ثانياً بأنها من أخبار الآحاد، وإنما على أساس أنه استدلال من الشيخ قدس سره على وجود الإمام المهدي عليه السلام بما نقله الكاتب من مقاطع الروايات السبع كما مر في القسم الأول!! ولم ينقل تنمة كلام الشيخ بعد هذا بقوله: «على أن هذه الأخبار متواترة بها لفظاً ومعنى».

١ - كتاب الغيبة/ الطوسي: ١٥٨-١٧٣.

٢ - كتاب الغيبة: ١٧٣.

هذا بالنسبة إلى حقيقة القول الأول الذي نسبته الكاتب إلى الشيخ الطوسي مشيراً في هامشه إلى نقله من كتاب الغيبة ص ١٠٩ وقد تبين ما فيه. وأما بالنسبة إلى ما نسبته إلى الشيخ الطوسي ثانياً مشيراً في هامشه إلى غيبة الشيخ ص ١١٠ أي: بعد صفحه واحدة من الكلام السابق، فهو عجيب جداً!

لأنك لو قرأت كتاب الغيبة للشيخ الطوسي في طبعته المعتمدة عند الكاتب من ص ١٠٩ إلى آخر الكتاب لما وجدت فيه ما نسبته الكاتب للشيخ.

والقول الأول في الطبعة المحققة هو في ص ١٧٣، ولو قرأت الكتاب من هذه الصفحة إلى آخره لما وجدت القول الثاني فيه أبداً.

نعم هو موجود في كتاب الغيبة ولكن هل هو بعد الكلام الأول بصفحة واحدة؟ أو قبله بصفحات؟، وليس غرضنا تصحيح رقم الصفحة!!! وإنما فضح ما في ذلك من مناورة خبيثة خافية لتسويق استدلالات الشيخ بالصورة التي يرغبها الكاتب، وهذا ما سيتبين بعد قليل.

إنّ القول الثاني الذي نسبته الكاتب للشيخ الطوسي - كما نقلناه سابقاً - من أنه قال: «إن ما يدل على إمامة ابن الحسن وصحة غيبته ما ظهر وانتشر من الأخبار الذائعة عن آبائه قبل هذه الأوقات بزمان طويل [إلى قوله] ولا يكون ذلك إلا بإعلام الله تعالى على لسان نبيه» وحدّد موضعه من الغيبة للشيخ الطوسي بعد صفحة واحدة من قوله الأول المتقدم، لم يكن كذلك، لأن الذي بعده وبصفحة واحدة، إنما هو قول الشيخ: «ومما يدل أيضاً على إمامة ابن الحسن عليه السلام زائداً على ما مضى أنه لا خلاف بين الأمة أنه سيخرج في هذه الأمة مهدي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً، وإذا

بيناً أن ذلك المهدي من ولد الحسين عليه السلام وأفسدنا قول كل من يدعي ذلك من ولد الحسين سوى ابن الحسن عليه السلام ثبت أن المراد هو عليه السلام ^(١).

وأما مكان القول الثاني من كتاب الغيبة فيحتاج قبل بيانه إلى مقدمة ليتضح غرض الشيخ منه أولاً، وسبب تحريف الكاتب له بجعله بعد القول الأول مباشرة ثانياً.

فنقول: أورد الشيخ في كتاب الغيبة الأحاديث من رقم (٩٠) إلى رقم (١١٤) وهي خمسة وعشرون حديثاً في حصر الأئمة بعد النبي صلى الله عليه وآله باثني عشر إماماً، وهي كالآتي:

فمنها: ما دلّ على عدد الخلفاء بأنهم اثنا عشر كلهم من قريش كما في الأحاديث (٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦).

ومنها: ما دلّ صراحة على أنهم كنقباء بني إسرائيل كحديث (٩٧) وهذا الحديث روي من طرق شتى في صحيح مسلم ومسند أحمد وغيرهما ^(٢) وهو يشير بوضوح إلى منزلة الإثني عشر - باعتبارهم معنيون بالنص بمقضى تشبيههم بنقباء بني إسرائيل، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ ^(٣) وتشبيه الإثني عشر بنقباء كلهم الله موسى عليه السلام يلمح من طرف خفي إلى صلتهم بحبيب الله محمد صلى الله عليه وآله.

ومنها: ما دلّ على أن الإثني عشر - إمام كلهم أئمة هدى كالحديث (١١٣).

وأنهم محدثون، وأولهم علي عليه السلام كما في الحديثين (١٠٦ و ١١٢)، وأنهم

١ - كتاب الغيبة/ الشيخ الطوسي: ١١٠ الطبعة القديمة المعتمدة من قبل الكاتب، وص ١٧٤ الطبعة المحققة.

٢ - صحيح مسلم ٢: ١١٩ كتاب الإمارة، باب الناس تبع لقريش، أخرجه من تسعة طرق، ومسند أحمد ٥: ٩٠ و ٩٣ و ٩٧ و ١٠٠ و ١٠٦ و ١٠٧، كما أخرجه الصدوق عن ابن مسعود في إكمال الدين ١: ٢٧٠-٢٧١ ح ١٦ و ١٧ و ١٨ باب ٤٢.

٣ - سورة المائدة: ١٢ / ٥.

أوصياء النبي ﷺ وأولهم علي عليه السلام كحديث (١٠٥).
وأنهم بعد علي عليه السلام أحد عشر كلهم من ولد النبي ﷺ ، كالحديث (١٠٢).

ومن ولد علي عليه السلام كالحديث (٩٩).
ومنها: ما صرح بتسمية بعض الأئمة عليهم السلام والإشارة إلى بعضهم الآخر مما يدل على معرفتهم كالحديث المسمي لهم ابتداء بعلي والحسن والحسين وعلي بن الحسين عليه السلام، ثم إجمال القول فيهم عليهم السلام ، وبلفظ (ثم واحداً بعد واحد).

أو وصول التسمية إلى الإمام الباقر عليه السلام ثم الإشارة إلى ما يكمل العدد بأنهم من التسعة الأئمة من ولد الحسين عليه السلام، كما في الحديثين (٩٨ و ١٠١).
ومنها: ما دل على أن المهدي المبشر بظهوره آخر الزمان هو التاسع من ولد الحسين عليه السلام، كما في حديث (١٠٤).

ومنها: ما جاء بالنص الصريح على إمامة الأئمة الإثني عشر عليهم السلام، مع تسميتهم واحداً بعد واحد تفصيلاً كما في الأحاديث (١٠٠ و ١٠٣ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٠ و ١١١ و ١١٤).

وبعد أن أورد الشيخ هذه الأحاديث قال: «فهذا طرف من الأخبار قد أوردناها، ولو شرعنا في إيراد ما من جهة الخاصة في هذا المعنى لطال به الكتاب، وإننا أوردنا ما أوردنا منها، ليصح ما قلناه من نقل الطائفتين المختلفتين، ومن أراد الوقوف على ذلك فعليه بالكتب المصنفة في ذلك، فإنه يجد من ذلك شيئاً كثيراً حسب ما قلناه».

ثم ردّ ما قد يقال بأن تلك الأخبار من أخبار الآحاد التي لا يمكن التعويل عليها في مثل هذه المسألة، بقوله: «إن الذي يدل على صحتها، فإن الشيعة الإمامية يروونها على وجه التواتر خلفاً عن سلف، وطريقة تصحيح

ذلك موجودة في كتب الإمامية»^(١).

وبعد أن بيّن وجه الاستدلال بهذه الأخبار، وأنه لا يمكن دفعها بحال، قال أخيراً - ما نقله الكاتب - وهذا لفظه: (ويدلّ أيضاً على إمامة ابن الحسن عليه السلام وصحة غيبته ما ظهر وانتشر من الأخبار الشائعة الذائعة عن آبائه عليهم السلام قبل هذه الأوقات بزمان طويل...) إلى آخر ما مرّ عن الكاتب. إذن: الشيخ الطوسي لم يقل ابتداءً: (إن ما يدل على إمامة ابن الحسن...) كما يقول الكاتب.

وانما قال: «ويدلّ أيضاً على إمامة ابن الحسن عليه السلام...». والفرق بين القولين كبير جداً.

إذ على نقل الكاتب سيكون استدلال الشيخ للتوّ!! وبماذا؟ بسبع جمل مشوّشة من أحاديث الغيبة! وعلى ماذا؟ على وجود الإمام المهدي عليه السلام! وعلى ما قلناه وهو الواقع، سيكون استدلال الشيخ معطوفاً على استدلال سابق بخمسة وعشرين حديثاً في بيان عدد الأئمة إجمالاً وتفصيلاً بذكر أسمائهم عليهم السلام وتشخيص من هو الإمام المهدي بينهم بالتصريح باسمه المبارك، ونسبه الشريف، مع تحديد رقمه بالثاني عشر من تسلسل الأئمة المنصوص على إمامتهم عليهم السلام.

وكل هذا لا يتضح للقارئ من نقل الكاتب أبداً، بل أين هذا من حصر كلا القولين وتطويقهما - كما فعل مع قولي الصدوق - بجمل يسيره مقتطعة من سبع روايات لا غير لم يجرأ الكاتب على نقلها كاملة، مع أن ما بين قولي الشيخ خمسة عشر حديثاً في الغيبة، وفيها ما هو صريح بغيبة إمامنا المهدي أرواحنا فداه.

على أن التأمل في نقل الكاتب، وجعله أول الأقوال ثانيها، وثاني الأقوال أولها مع العزو إلى كتاب الغيبة يؤكد صحة ما ذكرناه من تلاعب الكاتب، ويكشف عما وصفناه بالمناورة.

وكيف لا، وقد صار كلا قولي الشيخ ناظرًا إلى ما نقله الكاتب من مقاطع لسبعة أحاديث في الغيبة!

ولا يخفى أن هذا لا يتم إلا بعد حذف العطف من الأول وجعله ثاني القولين، ومن ثمّ تعمية موضعه في كتاب الغيبة، وهو ما قام به الكاتب فعلاً!!!

ولو كان الكاتب صادقاً في نقله لما استطاع أن يقول في القسم الثالث من الدليل - كما سيأتي - بأن الروايات لم تعبر عن الشيء قبل وقوعه، ونحو هذا من الكلام المبتذل الذي لا يستند على أي اعتبار علمي كما سيوافيك مفصلاً.

هذا.. وأما ما نقله عن النعماني، فسيأتي ما فيه في نقد التعليقة الثامنة من القسم الثالث الآتي.

القسم الثالث

تعليقات الكاتب على استدلالات الإمامية

بروايات الغيبة والإمام الغائب عليه السلام

يتضمّن هذا القسم تعليقات الكاتب على ماورد في القسمين المتقدمين: (أحاديث الغيبة، وكيفية الاستدلال الشيعي بها على وجود الإمام المهدي عليه السلام)، وقد أورد الكاتب تلك التعليقات تحت عنوان: (الدليل الروائي النقلي)، وسوف نبدأ بنقل تعليقات الكاتب واحدةً بعد أخرى ومناقشتها كالاتي:

التعليقة الأولى:

قال الكاتب: «لسنا بحاجة لمناقشة الاستدلال بالقرآن الكريم، أو الأحاديث العامة التي تتحدث عن المهدي أو القائم، من دون تحديد هوية ذلك الشخص، فإن هدف دراستنا ليس نفي مبدأ خروج المهدي في المستقبل من الأساس، وإنما نهدف إلى القول إن شخصاً باسم محمد بن الحسن العسكري لم يولد ولو [ولم] يوجد بعد، وبالتالي فإن تلك الآيات أو الأحاديث العامة لا تثبت ولادة ذلك الانسان أو وجوده، بالرغم من إمكانية المناقشة في دلالة الآيات الكريمة على الموضوع»^(١).

نقد التعليقة الأولى:

هذا الكلام مخالف لما علم بالضرورة، والدليل عليه: إنا نعلم يقيناً بأن الله عزّ وجل لم يقل في كتابه الكريم مثلاً: صلوا الصبح ركعتين، ولا الظهر

١ - تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه: ١٩٧ بيروت، و: ١٩٣ لندن.

أربعاء، وإنما قال عز وجل ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ ثم جاء التفصيل من السنة، وهكذا الحال في كثير من الأوامر القرآنية التي وردت بمجملات تارة وعامة أخرى، ثم فصلتها السنة المطهرة، وخصصتها بأشياء محدودة معينة، وهذا لا ينكره مسلم.

فلا استدلال إذن بـ ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ لا يمكن عزله عن كيفية الصلاة المسنونة، وإنما يستفاد منه ومن تفسيره إقامة الصلاة وبالنحو المعلوم من مقدماتها ولوازمها وشروطها وواجباتها وأوقاتها وكيفية ممارستها ومستحباتها التي بيّنتها السنة.

إذن، فما دام أصل القضية موجوداً في القرآن الكريم، فلا يقال - حينئذٍ - لسنا بحاجة لمناقشة الاستدلال على شيء من تفاصيل تلك القضية بالقرآن الكريم؛ لأن القرآن الكريم أصل وأحال إلى التفصيل: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾^(١)، والفصل بينهما كفرٌ، لأنها معاً من وحي واحد.

وعلى هذا، فإننا نعلم يقيناً بأن القرآن الكريم بشر بظهور دينه على كل الأديان ولو كره الكافرون، والمشركون كما في قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَن يُتِمَّ نُورُهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾^(٢)، وفي هذه الآية منتهى التحقير والتصغير لشأن أولئك الذين يريدون بنفخة فم مريض إطفاء نور عظيم منبث في كل الآفاق، ويريد الله تعالى أن يزيده ويبلغه الغاية القصوى في الإشراق والإضاءة.

ثم يتابع القرآن الكريم هذه البشريات ليؤكد لها في السورة نفسها بقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ

١- سورة الحشر: ٥٩ / ٧.

٢- سورة التوبة: ٩ / ٣٢.

المُشْرِكُونَ^(١).

وتأويل هذه البشارة القرآنية بغير تفسيرها النبوي بالإمام المهدي عليه السلام لا يخلو من مكابرة وتعسف، ولهذا اتفق الفريقان على تفسير هذه البشارة بنزول عيسى وبظهور المهدي عليه السلام في آخر الزمان، وأنه لابد من تحقق ذلك في دولة الإمام المهدي عليه السلام.

ومع ورود الأثر الصحيح عن أهل البيت عليهم السلام بأن هذا المهدي المبشر به في هاتين الآيتين الكريمتين إنما هو مهديهم عليهم السلام المعروف باسمه ونسبه وحسبه الشريف، فأين تصير إمكانية الكاتب لمناقشة دلالة الآيات القرآنية الكريمة على الموضوع؟! أليس هي كالمناقشة في كون صلاة الصبح ركعتين والظهر أربعاً، أم ماذا؟

وأما بالنسبة إلى الأحاديث العامة التي تحدثت عن المهدي عليه السلام بدون تحديد لهويته فأمرها أسهل بكثير من الآيات، إذ لا تحتاج إلى تأويل، بل يكفي في فهم دلالتها العامة على الإمام المهدي عليه السلام، وجود الحديث المخصص لها، الشخص لهويته. بل يمكن الاستدلال بالأحاديث العامة على هوية الإمام المهدي عليه السلام حتى مع فرض عدم وجود أي حديث صريح في تحديد هويته، وذلك بالرجوع إلى أربعة أحاديث فقط، وهي:

(حديث الثقلين)^(٢).

١ - سورة التوبة: ٩ / ٣٣.

٢ - حديث الثقلين: كتاب الله عز وجل وعترته النبي صلى الله عليه وآله، وإنيها - بنص الحديث - لن يفرقا حتى يرادا على النبي صلى الله عليه وآله الخوض. رواه الفريقان بطرق كثيرة جداً، وبألفاظ متقاربة.

أنظر: صحيح مسلم: ٤ / ١٨٧٣، ٢٤٠٨، وسنن الترمذي ٦٥ / ٦٦٢، ٣٧٨٦، ومسنند أحمد: ٣ / ١٤ و ١٧ و ٢٦ و ٥٩، و ٤ / ٣٦٧ و ٣٧١، و ٥ / ١٨٢ و ١٨٩، ومصنف ابن أبي شيبة ١١ / ٤٥٢، ١١٧٢٥، والمعجم الكبير / الطبراني: ٥ / ١٦٦-١٦٧ / ٤٩٧١، والمعجم الصغير / للطبراني أيضاً ١ / ١٣١ و ١٣٥، ومستدرک الحاكم: ٣ / ١٢٤، ومعالم التنزيل /

وحديث «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية»^(١).
 وحديث «إن الأرض لا تخلو من قائم لله بحجة إما ظاهراً مشهوراً، أو خائفاً مغموراً».
 وحديث «الخلفاء اثنا عشر كلهم من قريش»^(٢).

⇒

البغوي ٥١٦:١ في تفسير الآية ١٠١ من سورة آل عمران. وقد بلغت طرق الحديث إلى الصحابة أكثر من مائة طريق. راجع حديث الثقلين في كتابنا: دفاع عن الكافي ١: ١٤٤-١٥٣.
 ١- هذا الحديث متواتر من طرق الإمامية، ولنا رسالة خطية في ذلك. فقد رواه أبو عبيد الخداء عن الإمام الباقر عليه السلام. وأبو بكر الحضرمي، وأبو الجارود، وإسماعيل بن جعفر، وأيوب بن الحر، وبشير الدهان، والحارث بن المغيرة، والحسين بن أبي العلاء، وعبد الأعلى مولى آل سام، وعقيل بن أبي يعفور، وعثمان بن المغيرة، وعمار الدهني، وعيسى بن السري، والفضيل بن اليسار، ومحمد بن علي الحلبي، ومسلمة بن عطاء، ومعاوية بن وهب، ويحيى بن عبد الله كلهم؛ عن الإمام الصادق عليه السلام.
 وعمر بن يزيد، عن الإمام الكاظم عليه السلام.
 وأحمد بن محمد بن أبي نصر البنظري، والعباس بن هلال، وعبد الله بن محمد بن العباس، ومحمد بن إسماعيل بن بزيع كلهم؛ عن الإمام الرضا عليه السلام.
 والأحاديث الأخرى الواردة عن أهل البيت^٥ في معنى حديث من مات كثيرة جداً. وأما غير الإمامية، فقد أخرجوه من طرق كثيرة عن الصحابة مرفوعاً، كآتي:
 عن أمير المؤمنين الإمام علي عليه السلام: مسند الإمام زيد: ٣٢٢، وكتاب الفتن لزكريا كسا في التشریف بالمنن في التعريف بالفتن / السيد بن طاوس: ٢٢٧ / ٤٧٤ باب ٢٩، وشرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد المعتزلي الشافعي ٩: ٥٢-٥٥ في شرح الخطبة رقم (١٥٢)، ونسب تصحيحه إلى المعتزلة كافة.
 وعن أبي سعيد الخدري: المصنف، ابن أبي شيبة ٨: ٥٩٨ / ٤٢.
 وعن أبي هريرة: مسند أبي داود الطيالسي: ٢٥٩ / ١٩١٣، والسنة / ابن أبي عاصم: ٤٨٩-٤٩٠ / ١٠٥٧، وحلية الأولياء / أبو نعيم الأصبهاني ٣: ٢٢٤ في ترجمة زيد بن أسلم برقم (٢٤٥).
 وعن عبد الله بن عباس: المعجم الأوسط / الطبراني ٤: ٢٤٣ / ٣٤٢٩، ومسند البزار كما في زوائد مسند البزار / ابن حجر العسقلاني ١: ٦٨١ / ١٢٥٣.
 وعن عبد الله بن عمر: المعيار والموازنة / الاسكافي المعتزلي: ٢٤.
 وعن معاوية الوغد الطليق: مسند أحمد: ٥: ٦١ / ١٦٤٣٤، وصحيح بن حبان ٧: ٤٩ / ٤٥٥٤ باب طاعة الأئمة، ومسند أبي يعلى الموصلي ٦: ٤٤٠ / ٧٣٣٧، والسنة / ابن أبي عاصم: ٤٨٩-٤٩٠ / ١٠٥٧، وأخرجه الطبراني عن معاوية من طرق في ثلاثة من كتبه وهي: المعجم الكبير ١٩: ٣٨٨ / ٩١٠، والمعجم الأوسط ٦: ٣٨٤-٣٨٥ / ٥٨١٦، ومسند الشاميين ٢: ٤٣٧-٤٣٨ / ١٦٥٤.

ومن ضمّ هذه الأحاديث بعضها إلى بعض يعلم بالنتيجة أن أي حديث عام في المهدي إنما هو مُحَصَّن سلفاً في تلك الأحاديث الأربعة التي لا نقاش في صحتها وكيفية الاستدلال بها على المطلوب عند من أوتي حظاً من العلم والحريجة في الدين، وأما من يزعم بأن التمسك بيزيد الفاسق الكافر لعنه الله ونظرائه من طواغيت هذه الأمة ينجي من الميتة الجاهلية، لأنهم هم المعنيون بهذه الأحاديث !! فهذا وأمثاله لا سبيل إلى إقناعهم، لأنهم ممن أضلّهم الله بظلمهم ﴿وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾^(٢).

التعليقة الثانية:

وقال الكاتب - وبلا فصل - «أما الروايات الواردة حول الغيبة والغائب، فهي أيضاً لا تتحدث عن غائب بالتحديد، ولا تذكر اسم محمد

⇒

(١) صحيح البخاري ٩: ٣٢٩ / ٢٠٣٤، وصحيح مسلم ٣: ١١٥٥ / ٥-١٠، وصحيح ابن حبان ٥: ٤٣-٤٦ / ١١٦١-١١٦٣، وسنن الترمذي ٤: ٥٠١ / ٢٢٢٣، وسنن أبي داود السجستاني ٤: ١٠٣ / ٤٢٧٩، ومسنند أحمد ٥: ٨٦ / ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٦ و ١٠٧ و ١٠٨، ومسنند أبي يعلى ٥: ٣١-٣٢ / ٥٠٠٩، و٥: ١٤٦ / ٥٣٠١، و٦: ٤٧٣ / ٧٤٢٦، ومسنند الطيالسي ٦: ١٨٠ / ١٢٧٨، ومسنند ابن الجعد ١٠: ٣٩٠ / ٢٦٦٠، والمعجم الكبير / للطبراني من طرق كثيرة ٢: ١٩٥ / ١٧٩١، و٢: ١٩٩ / ١٨٠٨، و٢: ٢٠٧-٢٠٨ / ١٨٤٩-١٨٥٢، ٢: ٢١٤ / ١٨٧٥-١٨٧٦، و٢: ٢١٨ / ١٨٩٦، و٢: ٢٢٣ / ١٩٢٣، و٢: ٢٢٦ / ١٩٣٦، و٢: ٢٣٢ / ١٩٦٤، و٢: ٢٤٠-٢٤١ / ٢٠٠٧، و٢: ٢٥٣-٢٥٥ / ٢٠٦٢-٢٠٧٠، ومستدرک الحاكم ٤: ٥٤٦ / ٨٥٢٩. وقد رواه الإمامية أيضاً. أنظر إكمال الدين ١: ٢٧٠-٢٧٤ / ١٦، و٢٥ باب (٢٤)، و١: ٢٧٩ / ٢٦ باب (٢٤)، والخصال ٢: ٤٦٦-٤٧٥ / ٦-٣٠ أبواب الإثني عشر، وأمالى الشيخ الصدوق: ٣٨٧ / ٤٩٩ مجلس (٥١)، وعيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ٥٣-٥٤ / ١٠ و ١٢، وكتاب الغيبة / النعماني: ١٠٢-١٠٤ / ٣١ و ٣٢، باب (٤)، و: ١٢٠ و ١٢٢ و ١٢٤ و ١٢٥ / ٨ و ٩ و ١١ و ١٦ و ١٨ و ١٩، باب (٦). وكفاية الأثر / الخزاز: ١٥ و ٤٩-٥٠، وكتاب الغيبة / الشيخ الطوسي: ١٢٧-١٢٨ / ٩٠، و: ١٣٣-١٣٤ / ٩٧، وهناك أحاديث كثيرة جداً في الكافي وغيره من كتب الشيعة في تخصيص هذا الحديث بالأئمة الإثني عشر^١. وبالجمل، فطرق الحديث ومخصصاته كثيرة جداً، وقد لا يسعها مجلد واحد.

(٢) سورة الرعد: ١٣ / ٣٣.

بن الحسن العسكري ولا تشير إلى غيبته بالخصوص، وبالتالي فإنها لا يمكن أن تشكل دليلاً على غيبة الحجة بن الحسن لأنه لم يولد بعد، ولم يغب، وهي لا تتحدث عن أمر قبل وقوعه، حتى يكون ذلك إعجازاً ودليلاً على صحة الغيبة، كما قال الشيخ الصدوق.

ولا توجد في تلك الروايات أية دلالة على ما ذهب إليه المتكلمون، لأنها لم تتضمن الإخبار بالشيء قبل كونه، كما قال الشيخ الطوسي، ولم يحصل أي إخبار مسبق من جهة علام الغيب، وذلك لأن تلك الروايات كانت موجودة من قبل، وتحدثت عن أشخاص آخرين كانوا موجودين فعلاً، وأدّعت لم المهديّة وغابوا في الشعاب والجبال والسجون، كمحمد بن الحنفية، ومحمد بن عبد الله بن الحسن، (ذي النفس الزكية) والإمام موسى الكاظم عليه السلام، وقد حدث في ظل غيبتهم أن تفرّفت شيعتهم واختلفوا واحترأوا، وقد صنع أصحابهم تلك الروايات من وحي الواقع ولأهداف خاصة، وبالذات الشيعة الواقفية الذين كانوا يؤمنون بقوة بمهديّة الإمام الكاظم، ولما اعتقله الرشيد قالوا بغيبته، ولما توفي الإمام رفضوا الاعتراف بوفاة وادّعوا هروبه من السجن وغيبته غيبة كبرى لا يرى فيها، واعتبروا مرحلة السجن غيبة صغرى، وقد كانت الغيبة الكبرى أطول من الغيبة الصغرى، لأنها امتدت وامتدت بلا حدود.

وكانت الواقفية قد استعاروا أحاديث الغيبة من سبقهم من الحركات المهديّة، وطبقوها على الإمام الكاظم عليه السلام ^(١).

نقد التعليقة الثانية:

هذا الكلام من الكاتب لا يحتاج إلى مناقشة، بل يكفي في إثبات زيفه

١- تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه: ١٩٧ بيروت، و: ١٩٣ لندن.

التذكير بأن ما يقصده الكاتب من الروايات الواردة حول الغيبة والغائب ليست هي الروايات التي أوردها الصدوق في إكمال الدين، ولا الطوسي في كتابه الغيبة، ولا الكليني في أصول الكافي، ولا النعماني في كتابه الغيبة، وإنما هي الجمل السبع التي اقتطعها من روايات سبع فقط كما مرّ مفصّلاً في القسم الأوّل من الدليل، ثمّ جاء هنا ليناقلها، وأمّا قوله عن الشيخ الصدوق والطوسي هنا فهو ما عرفته مفصّلاً في نقد القسم الثاني. وهو لما لم يأت بالأخبار الواردة في موضوع الغيبة والغائب كما هي، ولا باستدلالات الشيخ الصدوق والطوسي كما هي، رأى الطريق ممهداً والجو رحباً ليبيّث فيه من الكذب والهراء ما شاء له الهوى، حتّى صار مثله كقول كليب بن ربيعة التغلبي:

يا لك من قُبْرَةٍ بِمَعْمَرٍ خَلَا لَكَ الْجَوُّ فَبِضِي وَاصْفَرِي

ونحن لا نطلب من القارئ سوى الرجوع إلى أي كتاب يختاره من هذه الكتب ليرى فيها أن أحاديث الغيبة والغائب:

١- تحدّثت عن غائب بالتحديد، وذلك بذكر اسمه واسم أبيه وجدّه وآبائه عليهم السلام صراحة وبكلّ وضوح.

٢- ذكرته بالاسم تارة، أو بالوصف الدالّ عليه بالملازمة تارة أخرى.

٣- أشارت إلى غيبته بالخصوص، وحدّدت متى ستكون وكيف

ولماذا؟

٤- بيّنت حتّى زمان الغيبة وفي أي سنة ستكون وهي (سنة / ٢٦٠ هـ)

كما في رواية أم هانيء عن الإمام الباقر عليه السلام، وهي روايات صحيحة.

٥- إنّها أخبرت عن حال الشيعة عند حصول الغيبة، وما سيقوله

الناس حينئذٍ، وقد تحقّق كلّ ما أخبرت به من ذلك على أرض الواقع.

٦- إنها من أصح الأدلة على صحة ولادة الإمام المهدي وإمامته وغيبته قبل ولادته عليه السلام واستمرار وجوده وظهوره في آخر الزمان، ليملاً الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً، وإلا فهذا هو عين التكذيب لأهل البيت عليهم السلام الذين طهرهم الله من كل رجس ودنس، وردّ سخيّف لجميع من شهد برؤية الإمام المهدي في زمان أبيه الإمام العسكري عليه السلام.

٧- إنها تحدثت عن أمر قبل وقوعه، وقد شهد بذلك الصدوق والطوسي على وجودها في الكتب المؤلفة قبل ولادة الإمام المهدي عليه السلام، وأي عاقل في هذا الوجود يتحدّى خصمه ويقول لهم بكل صراحة (من أراد أن ينظر إلى هذه الكتب فليُنظر إليها) كما نقلناه في تحدي ابن قبة الرازي لخصوم الشيعة من الزيدية؟.

٨- إنها إعجاز ودليل لا ينكره إلا المكابر كما قاله الشيخ الصدوق.

٩- إنها تضمنت الإخبار بالشيء قبل كونه بعشرات السنين وتحقق ذلك الشيء على وفقها وطبقها تماماً.

وسوف نذكر في نقد التعليقة الثامنة والأخيرة أسماء بعض الكتب المؤلفة قبل ولادة الإمام المهدي عليه السلام، وتضمّنت ما أنكره الكاتب صراحة. ثم لماذا لا يكون إخبار الأئمة مثل الباقر أو الصادق أو الكاظم عليهم السلام عما سيحصل من غيبة ابن الإمام العسكري عليه السلام إخباراً بالشيء قبل كونه؟ وهكذا الحال مع سائر ما أخبر به أئمة أهل البيت وصولاً إلى الإمام العسكري عليه السلام؟.

أليست عصورهم متقدمة على عصرهم المهدي عليه السلام؟، ولماذا الاصرار على الفهم بالملقوب دائماً، وتكذيب الرواة الثقات الذين أجمعت كتب الرجال على وثاقبتهم وجلالتهم؟

هذا، وأما ما قاله الكاتب من أن (تلك الروايات كانت موجودة من

قبل وتتحدث عن أشخاص آخرين كانوا موجودين فعلاً وادعيت لهم المهدوية وغابوا في الشعاب والجبال والسجون كمحمد بن الحنفية و... و...) واتهم أصحابهم باختلاقها لا سيما الواقفية.

فأول ما فيه: إنَّ كلَّ فرقة من فرق الشيعة التي ذكرها الكاتب، قد قضى إمامها نحبه، وتم تغسيله، وتكفينه، والصلاة عليه، وتشيع جنازته، وإنزاله في قبره، ومواراته بالتراب، وكل هذا لا يسمّيه الكاتب موتاً اقتداء بالكيسانية والقطحية والواقفية!!

وأما ما نسبته للواقفية من قولهم بالغيبتين تمهيداً منه للقول باستعارة الإمامية لهذا القول منهم!

فهو من أوهن الأقوال، وأشدّها ضعفاً وأكثرها بعداً عن الحقيقة والواقع، بل محض افتراء وجرأة على الكذب ليس إلا، لأن أحاديث الغيبة والغائب لم تكن من صنع أية فرقة من فرق الشيعة وإنما هي من أقوال أهل البيت عليه السلام المنقولة إلينا بأصح الكتب، وأكثرها ضبطاً ومن طرق شتى تؤول بمجموعها إلى التواتر المعنوي ولا يبعد القول بتواتر بعضها لفظاً، على أن كثرتها الهائلة مع سلامة العديد من طرقها عن كل ضعف يُغني عن تتبع أسانيدھا الأخرى ومعرفة أحوال رواتها الباقين، لشهرتها في عصور الأئمة عليهم السلام. ولن يضر وجود الضعيف بين رواتها، بل المشترك على تقدير وجوده في بعض أسانيدھا، لما تقرر بين أرباب الدراية أجمع من عدم شرط الإسلام في راو الخبر المتواتر. ولهذا لا يشك عاقل بشجاعة عنتر بن شدّاد ولا بكرم حاتم الطائي، لتواتر ذلك جيلاً بعد جيل مع علم الكل بأن ما بينهما وبين رواة الأخبار من المسلمين الأوائل فترة في البين توجب القول بأن مبدأ تواتر شجاعة عنتره وكرم حاتم إنما وصلا إلينا عن طريق المشركين، وهو كذلك لكنّه لا يضرّ بالتواتر كلاماً واحداً.

وهكذا الحال فيما نعرفه عن خبر سقراط الحكيم وارسطو وأفلاطون، فكيف الحال إذن لو انحصر النقل بأهل التوحيد على اختلاف مشاربهم ومناطقهم؟

ومع كل هذا وجود الكثير من الأسانيد الصحيحة في روايات الغيبة الواردة عن الأئمة عليهم السلام التي أعرض عنها الكاتب ولم يذكر منها شيئاً! ومن الواضح أن إساءة تطبيق الأخبار المتواترة في غيبة إمامنا المهدي عليه السلام في تشخيص مصداقها الخارجي، لا يضر - بتواترها ولا بمصداقها الواقعي من كل جهة.

وبهذا تعرف قيمة احتجاجات الكاتب بمزاعم الواقفية وغيرهم تمهيداً للمساس بأصل القضية.

نعم، احتج رؤوس الواقفة بتلك الروايات على مهدوية الإمام موسى بن جعفر عليه السلام، وغيبته. والذي دفعهم إلى ذلك هو الطمع بأموال الإمام الكاظم عليه السلام، إذ كان قد اجتمع عند الأشاعثة من الشيعة ثلاثون ألف دينار من أموال الزكاة، فبعثوا بها إلى وكيلين للإمام الكاظم عليه السلام بالكوفة، أحدهما حيان السراج، وآخر. وكان الإمام محبوساً، فاتخذوا بتلك الأموال دوراً، وعقدا العقود، واشتريا الغلات، فلما مضى - الإمام شهيداً بسجن الطاغية هارون اللارشيد، وانتهى خبره إليهما، أنكرا موته، وأشاعا أنه لا يموت، لأنه القائم^(١)، وساعدهما على ذلك بعض وكلائه الآخرين طمعاً بما اجتمع لديهم من الأموال، وهو ما شهد به الثقة الجليل يونس بن عبد الرحمن، قال: «لما مات أبو الحسن عليه السلام وليس في قوامه إلا وعنده المال الكثير، فكان ذلك سبب وقفهم وجحودهم لموته، وكان عند زياد القندي سبعون ألف دينار، وعند ابن أبي حمزة ثلاثون ألف دينار، قال: فلما رأيت

ذلك، وتبين لي الحق، وعرفت من أمر أبي الحسن الرضا عليه السلام ما عرفت، تكلمت، ودعوت الناس إليه، قال: فبعثنا إليّ، وقالوا لي: ما يدعوك إلى هذا؟ إن كنت تريد المال فنحن نغنيك!، وضمنا لي عشرة آلاف دينار، وقالوا لي: كف، فأبيت، فقلت لهما: إنا رويناه عن الصادق عليه السلام عليهم السلام أنهم قالوا: إذا ظهرت البدع، فعلى العالم أن يظهر علمه، فإن لم يفعل سلب نور الإيمان. وما كنت لأدع الجهاد في أمر الله عز وجل على كل حال. فناصباني، وأضهرها لي العداوة»^(١).

وهكذا كان حال عثمان بن عيسى الرواسي، وكيله عليه السلام على مصر^(٢).

فمبدأ الواقفة هم هؤلاء الخمسة المنحرفين وهو ما أشار إليه ابن قبة الرازي، ونقله عنه الشيخ الصدوق في مقدمة إكمال الدين^(٣). وقد استغل هؤلاء الخمسة ومن وافقهم في أول الأمر أحاديث المهدوية فروجوا بها حكاية مهدوية الإمام الكاظم عليه السلام، والقول بغيبته، ومرروا ما عزموا عليه من هضم حقوق أبي الحسن الرضا عليه السلام على آخرين، فكذبتهم كانت في استغلال تلك الأحاديث وتوظيفها لخدمة أغراضهم، لا أنهم اختلقوها، وفرق بين الإثنين عظيم.

وقد اغتر بدعايتهم تلك بعض من جهل النص على الإمام الرضا عليه السلام بالإمامة، وقالوا بمقولتهم، لحسن ظنهم بهم؛ إذ كانوا قبل انحرافهم على ظاهر العدالة والثقة^(٤)، ولم يعرفوا حقيقة أمرهم، ولكنهم سرعان ما تبين لهم وجه الحق، فتركوهم والتحقوا بجمهور الشيعة الأعظم الذين أجمعت كلمتهم «على وفاة موسى بن جعفر عليه السلام، وعلى إمامة علي

١ - عيون أخبار الرضا عليه السلام / الصدوق ١: ١٠٣ / ٢ باب ١٠.

٢ - عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ١٠٤ / ٣ من الباب السابق.

٣ - إكمال الدين ١: ١٠٦ من المقدمة.

٤ - نظير انقلاب بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله على أعقابهم بعد موته صلى الله عليه وآله بنص القرآن الكريم.

ابنه عليه السلام بعده، ولم تشك في أمرها، ولا ارتابت، ومضت على المنهاج الأول»^(١).

وقد بقيت بعد ذلك ثلة قليلة من الواقفة معاندة تتعصب حتى بعد ظهور الحقيقة لهم، وشهادة من يثقون به على وجود النص المسبق على الرضا عليه السلام بالإمامة، ثم انقضوا بعد ذلك، ولم يبق منهم أحد، وكان آخرهم موتاً - فيما نعلم - هو حميد بن زياد النينوائي الذي مات في زمان الغيبة الصغرى (سنة / ٣١٠ هـ).

التعليقة الثالثة:

قال الكاتب - وبلا فصل - : (وإذا توقفنا عند الرواية التي يذكرها النعماني حول الغيبة والتي يقول عنها: «ولو لم يكن يروى في الغيبة إلا هذا الحديث لكان فيها كفاية لمن تأملها»^(٢)).

لوجدنا أنها تتحدث عن الوفاة والقتل والذهاب لإمام موجود ومعروف سابقاً، بينما يحتاج هو (أي: النعماني) أن يثبت وجود الإمام محمد بن الحسن العسكري أولاً، حتى يستطيع أن ينسب إليه تلك الأفعال لاحقاً^(٣).

نقد التعليقة الثالثة:

لقد حاول الكاتب التشويش بهذا الكلام على حديث الغيبتين - الذي رواه الشيخ النعماني - على الرغم من وضوح دلالاته، فالحديث لم ينسب

١ - فرق الشيعة / النوبختي: ٩٠.

٢ - والصواب ما في كتاب الغيبة للنعماني وهو: (لكان فيه كفاية لمن تأمله) والتصويب هنا مهم لأجل أن لا تنسب عجمة الكاتب للنعماني رضي الله عنه.

٣ - تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، ص ١٩٨ بيروت، و ص ١٩٤ لندن.

الوفاة والقتل والذهاب إلى إمام موجود في وقت التحديث، وإنما نسب ذلك إلى الناس فيما يقولون عند حلول ولادة الإمام المهدي عليه السلام ثم غيبته بعد وفاة أبيه عليه السلام، وقد تقدم نقل الكاتب للحديث وهو في الغيبتين، لكنه لم ينقله على وجهه، إذ حذف منه قول الإمام الصادق عليه السلام: «... لا يطلع على موضعه أحد من ولي ولا غيره إلا المولى الذي يلي أمره»^(١)، ولعلمه بأن ذكر هذا المقطع يدل صراحة على عدم وفاة صاحب الغيبتين، بل هو حي كبقية الأحياء، لذا حذفه، ليقول فيما بعد بدلالة الحديث على الوفاة والقتل والذهاب!!!

فهو نظير ما جاء في الخبر الصحيح عن زرارة عن الإمام الصادق عليه السلام، قال: «إن للقائم غيبة قبل أن يقوم، فقلت: ولم؟ قال: يخاف - وأوماً بيده إلى بطنه - ثم قال: يا زرارة، وهو المنتظر، وهو الذي يُشكُّ في ولادته، فمنهم من يقول: مات أبوه بلا خلف، ومنهم من يقول: حمل [أي: مات أبوه وهو حمل في بطن أمه] ومنهم من يقول: غائب، ومنهم من يقول: ولد قبل وفاة أبيه بسنتين، وهو المنتظر، غير أن الله يحب أن يمتحن قلوب شيعتنا فعند ذلك يرتاب المبطلون يا زرارة»^(٢).

والمسألة التي يدور حولها الكاتب في كلامه هذا وفي غيره أيضاً هو أن الاستدلال بأي حديث على إمامة الإمام المهدي وولادته وغيبته يجب أن يكون في مرحلة لاحقة على إثبات ولادة الإمام المهدي عليه السلام، لأنه من قبيل الاستدلال بالشيء على إثبات وجود لا شيء! وقد عبر الكاتب عن رأيه

١ - راجع الحديث السابع من القسم الأول لترى ما صنع به الكاتب.

٢ - سنذكر طرق أحاديث الغيبتين، ومن رواها عن أهل البيت^{عليهم السلام}، ومصادرها، وذلك في نقد الادعاء الأول من مدعيات الكاتب في تعليقه الثامنة إن شاء الله تعالى.

هذا بصور متعددة ومنها ما سيأتي بمثال الماء والإلناء!
وقد تقدّم ما فيه الكفاية على بطلان ما زعمه الكاتب وإن أحداً من علماء الشيعة لم يستدل بالأحاديث الواردة في الغيبة وما شاكلها على إثبات ولادة الإمام المهدي عليه السلام لو لم تتحقق له ولادته عليه السلام بنحو يجعل من تلك الأحاديث دليلاً إضافياً لا مجال للشك فيه، وقد بينّا فيما نسبته الكاتب إلى الشيخ الصدوق والشيخ الطوسي ما فيه الكفاية ولا حاجة إلى إعادته.
ونضيف هنا، بانه لو افترض جدلاً بأنه لا يوجد أي دليل على الإطلاق يدل على ولادة الإمام المهدي عليه السلام، وإنه لم يشهد بشر قط على تلك الولادة، وأنه لم يصرح الإمام العسكري عليه السلام بوجود ولد له، وإنه لم يره أحد قط، ولم يدع أحد الوكالة عنه.

لو افترضنا كل هذا، فإنه لا يمكن لأي مسلم يرى أن أهل البيت ابتداءً من أمير المؤمنين وانتهاءً بالإمام العسكري عليه السلام رجال أمناء على الدين وصادقون في جميع أخبارهم واقوالهم، وهم قدوة الأمة في جميع أجيالها وعصورها، ويرى كثرة الأخبار الواردة عنهم بخصوص مهديهم عليه السلام وأنه الثاني عشر منهم، وأنه التاسع من ولد الحسين عليه السلام، وتعيينه باسمه ونسبه الشريف، ثم بعد هذا يطالب بشهادة القابلة وتعيين مكان الولادة وزمانها، لا يقول هذا منصف عرف الأخبار وتأكد من سلامة طرقها ووثاقة رواتها ومصادرهما.

فكيف الحال لو كان كل ما افترضناه باطلاً ولا أصل له ولا حقيقة؟
لثبوت ولادة الإمام المهدي عليه السلام ثبوتاً قطعياً، مع اعتراف علماء الأنساب بذلك من الفريقين، وعلى هذا يكون ما يطلبه الكاتب من الشيعة أشبه بمن يطلب منهم تكذيب أنفسهم فيما ثبت لديهم من ولادة الإمام المهدي عليه السلام أولاً، وتكذيب جميع من وثقوا بروايته، والردّ على أئمتهم في جميع أخبارهم بتحديد هوية مهديهم عليه السلام بتعيين اسمه ونسبه الشريف، ثانياً!!

وهو طلب - كما تراه! - لا يتوجّه به عاقل إلى الشيعة؛ لأنّه سالب بانتفاء موضوعه.

التعليقة الرابعة:

قال الكاتب - وبلا فصل - : «لقد كان المتكلمون في البداية في القرن الثالث الهجري، يحاولون إثبات صحّة فرضية وجود الإمام الثاني عشر ابن الحسن، ولم يكونوا يتحدثون عن المهدي والمهدوية، إذا انهم كانوا بحاجة إلى اثبات وجود العرش قبل اثبات النقش، ولكن الأزمة التي وقعوا فيها بعد القول بوجود ابن الحسن وهي عدم ظهور الإمام للقيام بمهام الامامة دفعتهم إلى البحث والتنقيب في تراث الفرق الشيعية القديمة كالكيسانية والواقفية والتفتيش عن مخرج للأزمة والحيرة ووجدوا في أحاديث المهدوية القديمة أفضل حلّ للخروج من أزمة عدم الظهور، ودليلاً جديداً على اثبات فرضية وجود ابن الحسن في الوقت نفسه»^(١).

نقد التعليقة الرابعة:

لقد سبق للكاتب وإن خلط مثل هذا الخلط بين منهج المتكلمين وطريقة الزنادقة، إذ قال في مقدمة (تطور فكره) عن الإمامة: «إنّها كانت من صنع المتكلمين، وبعيدة بل ومتناقضة مع أقوال الأئمة من أهل البيت وأحاديثهم الصحيحة...»^(٢)، ثم أعاد هذا الخلط المضحك والغريب جداً في ما كتبه عن بواذر الفكر الشيعي، إذ حصر نشوء مسألة النص والتعيين والعصمة بأقطاب مدرسة الإمام الصادق عليه السلام من أمثال مؤمن الطاق

١ - تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، ص ١٩٨ بيروت، و ص ١٩٤ لندن.

٢ - تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، ص ١٦، من مقدمة الكاتب للطبعة الثانية لكتابه في بيروت.

والهشامين، وحران بن أعين، وأبي بصير ليث بن البختري وقيس بن الماصر وغيرهم من فحول مدرسة الإمام الصادق عليه السلام^(١)، التي اغترف من نمرها العذب أقطاب كل فن ومذهب، فمنهم من استساغه فعاد شهيداً في فمه، ومنهم من قدمه لمرض في فيه.

ثم أعاد الكاتب هذا الهراء في موارد أخرى ومنها هذا المورد المعبر عن أحد احتمالين:

فهو إما قال هذا الكلام - المثبت لعقيدة وجود الإمام المهدي عليه السلام وحياته وغيبته كما سيأتي في توضيح مغالطة الكاتب وخلطه - عن جهل تام بوظيفة المتكلم، وحقيقة علم الكلام.

وإما قاله عن وعي وإدراك، ولكنه - كعادته - أراد خلط الأوراق ليغتر بها الخصم البليد، وينخدع الغرّ السليم والرجل البسيط، فمنح وظيفة الزنادقة إلى المتكلمين بمغالطة سافرة وخلط خبيث صار بهما دفاع المتكلمين عن أصول الدين، وكل ما ثبت لديهم بطريق متواتر، كمحاولة إثبات الزنادقة لشبهات لم تثبت بأي دليل، ولكنهم اعتقدوها على كل حال ومرقوا من الدين.

ويبدو لي أن الاحتمال الثاني هو الراجح؛ لموافقته منهج الكاتب، ويؤيده عدم خفاء الفرق بين منهج المتكلمين وطريقة الزنادقة على المبتدئين من طلبة الحوزات العلمية، فكيف خفي ذلك على الكاتب، وهو يقول في مقدمة (تطور فكره): (كنت أتصدى للدعوة والتبشير بالمذهب الإمامي الإثني عشري منذ طفولتي، وقد نشأت في الحوزة، وكتبت عدة كتب حول

١ - تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، ص... بيروت، وص ٤٢-٤٣ لندن.

أئمة أهل البيت، وقرأت أكثر)^(١)؟!

ومن البعيد جداً أن لا يعلق بذهن الكاتب من حصيلة تلك المسيرة الفرق بين علم الكلام الإسلامي والزندقة، ولو أمكن حصول مثل هذا في رجل حوزوي كاتب ومبلغ منذ الطفولة، لحكم عليه الكاتب بأنه أغبى رجل شيعي خرجته الحوزات.

نعم، فالمعلوم عند طلبة الحوزة صغاراً وكباراً - فضلاً عن الكتاب والمبلغين منهم - بأن المتكلم يبدأ عادة بالإيمان بأصول الدين وفروعه وآدابه ومعارفه التي تثبت صحتها عنده بالطرق المؤدية إلى اليقين؛ ليقوم بعد ذلك بوظيفته الكلامية في الدفاع عنها باستخدام مجموعة من القواعد النقلية والعقلية المبرهن على صدقها والمتفق على صحتها بين أرباب الكلام الإسلامي في مدارسه الثلاث - الإمامية، والمعتزلة، والأشعرية - وتزييف كل ما خالف تلك الثوابت بالأقاويل وعلى قانون الإسلام.

إن دور المتكلم الإسلامي في الدفاع عما يعتقد أشبه ما يكون بدور رجل القانون (المحامي) النزيه، الذي ترفع له قضية معينة، ثم ينظر في أدلتها وحججياتها من جميع الوجوه، فيؤمن بصحتها ويعتقد صدقها لقوة أدلتها، ثم يتولى الدفاع عنها في مرافعاته باللجوء إلى الحجج المعترف بها بين رجال القانون.

ومن الواضح جداً سخافة القول بأن ذلك (المحامي) حاول الدفاع عن قضية مختلقة خرافية لا أصل لها ولا وجود، خصوصاً وقد افترضنا نزاهته وإنه لا يعنيه شيء بقدر ما يعنيه إعادة الحق إلى نصابه.

فكذلك حال المتكلم مع فرق بسيط، إذ قد يثبت رجل القانون وجود شيء في أصل القضية خفي على القضاة والحكام، بينما المتكلم لا يثبت

١ - تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، ص ١٥ بيروت، ص ٧ لندن.

وجود شيء وإنما يحاول إثبات صحة ما وُجد.
ولكن الكاتب قلب كل هذا رأساً على عقب، وخلط بين محاولات
إثبات صحة الشيء الموجود فعلاً كما هو الحال في وظيفة المتكلم، وبين
محاولات تثبيت وجود شيء وهمي لا دليل عليه كما هو الحال في طريقة
الزنادقة.

ومن هنا يتبين أن ما قاله الكاتب لم يكن سوى خلط بين أمرين
متنافيين، وتمويه على دور المتكلمين الذي يُعد في الواقع من الأدلة المقنعة
لكل واع بوجود ما نسب نشأته إليهم قبل وجود المتكلمين أنفسهم،
لوضوح أن المتكلم لا يصحح شيء قبل وجوده ولا ينطلق في دفاعه من
الفراغ، وإنما من النقطة التي انتهت إليها أصول الدين وفروعه ومعارفه
وآدابه لكي يدفع عنها شبه الزنادقة وأوهام المنحرفين ومزاعم المتخرصين
ومن كانت عقولهم مريضة إلى حد بعيد، ويزيف كل ما خالف العقيدة
الحقة باستخدام مجموعة واسعة من الأسلحة النقلية والعقلية الجارية على
قانون الإسلام والمؤدية إلى اليقين.

ومن الواضح أن ما ذكره الكاتب لا ينطبق على منهج المتكلمين، وإنما
هو أليق بمنهجهم، منهج المتنطعين الذين يحاولون إثبات أشياء لا أصل لها
ولا واقع، ويستدلون عليها بأوهام وخرافات يحسبونها أدلة!!! نظير ادعاء
الكاتب بأن الشورى هي عقيدة أهل البيت عليهم السلام وأنهم في طليعة المدافعين
عنها، ونظير استدلاله على نفي العصمة عن أمير المؤمنين عليه السلام ببعض
أدعيته الرائعة التي يستغفر فيها ربه تعالى من الذنوب!!! ولم يلتفت إلى ما
اتفق عليه الفريقان بأن النبي صلى الله عليه وآله كان يستغفر ربه في كل يوم وليله مائة
مرة من غير ذنب.

لقد غاب عن الكاتب أن الطعن بعقيدة الإمامية في النص والتعيين

والعصمة بإرجاعها إلى متكلمي الشيعة الإمامية فحسب!! إنما هو - بنظر المثقفين - تأييد لتلك العقيدة، ونوع اعتراف - غير مُلْتَفَتٍ إليه - بقوتها وثبوتها؛ لأن من أدرك حقيقة أولئك المتكلمين ورسوخ قدمهم في الدين، وعرف منزلتهم عند أهل البيت عليهم السلام، وقربهم الشديد منهم، وكونهم تحت نظرهم الشريف، ورعايتهم، مع تفهيم الشيعة بمكانتهم، ومدحهم وإطرائهم، عَلِمَ يقينا بأن كل ما خرج عنهم إنما هو انعكاس لحقيقة حاولت مدرسة الإمام الصادق عليه السلام نشرها على أوسع نطاق.

وقد كان لأهل البيت عليهم السلام - لاسيما الإمام الصادق عليه السلام - الدور العظيم في دفع متكلمي المذهب وحثهم على مناظرة الآخرين، فقد أخرج الشيخ المفيد في كتاب الحكايات بسند معتبر عن يونس بن عبد الرحمن، عن مؤمن الطاق، عن الإمام الصادق عليه السلام إنه قال لمؤمن الطاق: «خاصموهم، وبيّنوا لهم الهدى الذي أنتم عليه، وبيّنوا لهم ضلالهم، وباهلوهم في علي عليه السلام». ثم اقتصر الشيخ المفيد كلامه في بيان منزلة المتكلمين بقوله: «وقد أشبعت القول في هذا الباب، وذكرت أسماء المعروفين بالنظر وكتبهم ومدائح الأئمة عليهم السلام لهم في كتابي الكامل في علوم الدين، وكتاب الأركان في دعائم الدين»^(١).

ولو شئنا أن نورد ما قاله أهل البيت عليهم السلام بشأن أصحابهم المبرزين في علم الكلام خاصة، لطال بنا المقام كثيراً.

هذا.. وأما ما ذكره الكاتب من اضطرار متكلمي القرن الثالث إلى الرجوع إلى تراث الغيبة الخاص بفرق الشيعة القديمة كالكيسانية، والواقفية، لأجل الخروج من أزمتهم كما يدعي!! فهو من المضحكات حقاً؛

لأننا لو سلمنا للكاتب بهذا - جدلاً - ، وتغافلنا حتى عن الأخبار الصحيحة المروية في الغيبة عن الأئمة عليهم السلام الذين عاصروا الكيسانية، والواقفية، فماذا سيقول الكاتب إذن عن احتجاج الشيعة الإمامية بأخبار الغيبة الصحيحة المروية عن الأئمة الذين جاءوا بعد موت تلك الفرق أو اضمحلوا، مثل: الرضا، والجواد، والهادي، والعسكري عليهم السلام ؟

تري، فهل يراها الكاتب من تراث الكيسانية، والواقفية؟
أو أنه يعترف بعدم وجود أية صلة لتلك الأخبار بفرق الشيعة القديمة؟ أو يرجع - وهو المتيقن - إلى منهجه الدخيل الذي لم يفرق فيه بين السليم والعليل ليحاكم تلك الأخبار، ويطعن رواتها الأخيار ولو كانوا من مثل ابن أبي عمير أو الحسن بن محبوب وأمثالهم؟!!!

التعليقة الخامسة:

قال الكاتب - وبلا فصل - : «ومن هنا فقد تطورت الفرضية التي كانت مهمة بإثبات وجود الإمام الثاني عشر - إلى الحديث عن مهدويته وأصبح الحديث يدور حول وجود الإمام المهدي الحجة ابن الحسن العسكري، وذلك انطلاقاً من حالة الفراغ والغيبة وعدم المشاهدة، والاستنتاج منها أن الشخص المفترض أنه الإمام والذي لا يشاهد هو المهدي صاحب الغيبة، وإن سبب عدم مشاهدته هو الغيبة»^(١).

نقد التعليقة الخامسة:

مما يلفت نظر الباحث في هذا الكلام والذي سبقه قدرة الكاتب العجيبة على تخطي كل نص وتجاوز كل حقيقة، وعدم إحكام مقدماته التي

١ - تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، ص ١٩٨-١٩٩، و ص ١٩٤ لندن.

أسس عليها تلك النتائج بصورة تجعلها - إذا ما قورنت بأقوال الكاتب نفسه - متناقضة ومتهافئة.

وهذا الذي نقوله لا يحتاج إلى برهان بقدر ما يحتاج إلى إمعان نظر القارئ في أقوال الكاتب نفسه التي قفز بها على سائر النصوص المتواترة في تشخيص هوية الإمام المهدي عليه السلام بكل دقة، مع دلالتها على حصر- المهدوية به قبل ولادته، ليجعل ذلك محصوراً بنشاط المتكلمين في الفترة التي عرفت بها! ثم الانتقال السريع الخاطف إلى القول بالغيبة، وتجاوز حدث الولادة، والنصوص المثبتة لهذا الحدث، والشهادات المتراكمة حوله والمتضمنة للاعتراف الصريح بولادة الإمام المهدي عليه السلام! متناسياً قوله: «توجد في التراث الشيعي أكثر من سبعين رواية عن رسول الله ﷺ ، وأهل البيت عليه السلام تتحدث عن المهدي والقائم بصراحة أنه الإمام الثاني عشر- أو التاسع من ولد الحسين، وبعضها يذكره بالاسم الصريح الكامل، وبعضها يكتفي بالإشارة إليه بالكنية واللقب»^(١).

ومع هذا لم يناقش أبداً في أسانيد تلك الروايات في طبعتي كتابه في لندن ثم في بيروت ليعرف مدى الحصانة التي يتمتع بها ناقلوا تلك الأخبار عن أهل البيت عليه السلام، لاسيما الأخبار التي وردت بذلك عن الإمامين الهادي والعسكري عليه السلام بصفتها أقرب الأئمة إلى عصر- ولدهم المهدي عليه السلام، خصوصاً الإمام العسكري سلام الله عليه لكونه الأب المباشر للمهدي أرواحنا فداه، وما هو الصحيح الوارد عنه في ولده عليه السلام، وكيف أخبر شيعته بذلك؟

ولا أدري ما عذر الكاتب أمام الله عز وجل في رد تلك (السبعين

١ - تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، ص ١٤٥ بيروت، و ص ١٣٦ لندن.

رواية) التي لم يبينها، ولم يناقش في أسانيدھا البتة! ليقول بعد ذلك بكل وقاحة بأن وجود المهدي فرضية لم تثبت!

التعليقة السادسة:

قال الكاتب - وبلا فصل - : «وإذا كان يصح الاستدلال بتلك الروايات على مهدوية الأئمة السابقين المعروفين، الذين غابوا في السجون أو الشعاب أو في سائر أنحاء الأرض، فإنه لا يمكن الاستدلال بها على صحة فرضية وجود ابن الحسن، وذلك لأن وجوده كان موضع شك واختلاف بين أصحاب الإمام الحسن العسكري، وأن عملية الاستدلال بها على مهدوية ابن الحسن بحاجة أولاً إلى الاستدلال على وجوده، وإثبات ذلك قبل الحديث عن إمامته ومهدويته وغيبته وما إلى ذلك»^(١).

نقد تعليقة السادسة:

قبل بيان ما في كلامه هذا من تناقض وتهافت إذا ما قورن بأقواله السابقة، نشير هنا بأن قصده بتصحيح الاستدلال بتلك الروايات أي بروايات الغيبة التي اقتطع منها ما اقتطعه، والتي لم نزل بصدد نقل كامل أقواله بشأنها ونقده استدلالات الشيعة بها. ولأجل توضيح ما وقع فيه الكاتب هنا، وكيف أنه اقتحم قحماً لا طاقة له عليها نذكر بثلاثة أقوال للكاتب وهي:

أولاً: قوله المتقدم في التعليقة الأولى عن أحاديث الغيبة: «أما الروايات الواردة حول الغيبة والغائب فهي أيضاً لا تتحدث عن غائب بالتحديد».

وإذا كانت روايات الغيبة بنظر الكاتب لم تتحدث عن غائب بالتحديد،

١ - تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، ص ١٩٩، و ص ١٩٤ لندن.

فما وجه القول بصحة الاستدلال بها إذن على مهدوية الأئمة السابقين المعروفين، ولو بـ (إذا كان)؟!!

ثم كيف ينازعنا بصحة الاستدلال بروايات عامة في الغيبة على عدم مهدوية من مات (من الأئمة السابقين المعروفين الذين غابوا في السجون أو الشعاب)؟ مع أن نزاعه معنا بمهدي سيخلق في آخر الزمان؟! أليس صرف دلالة (تلك الروايات) العامة إلى ما يوافق نظريته أولى من الانتصار بها لدعاوى فرق اندرست وشيكاً بعد نشأتها، وعادت مزاعمها خرافة على نحو اليقين؟!.

أفلا يدل هذا على تهافته وتخبطه الأعمى وعدم تنسيق أفكاره؟
ثانياً: قوله في نسخة كتابه المرسلة إلى قم ص ٥٣^(١) عن مروجي دعاوى المهدوية السابقة كالواقفية وغيرهم: «ولم يكن هؤلاء - أي الفطحية - والقائلون بمهدوية الكاظم بعيدين عن عقلية الغلاة ولا موطنهم الرئيسي - الكوفة والمدائن، فقد كان انحطاط العقل لدى الغلاة وراء أقاويل المهدي الكاذبة بصورة كبيرة، وكانوا هم السباقون لنشر - الاشاعات والأساطير حول هذا أو ذاك بسرعة، وكانوا يعتمدون على التأويل الباطني للأحداث واختراع الروايات والأحاديث وتأويلها وتفسيرها ويصنعون من الآمال والأحلام حقائق، ولم يكن يصعب عليهم التخرص بأي شيء، فقد كان عقلهم مريضاً إلى درجة كبيرة».

وإذا كان حال أصحاب الدعاوى المهدوية السابقة هو هذا بنظر الكاتب وحال روايات الغيبة ما عرفت، فكيف يصح الاستدلال بتلك الروايات على إثبات مزاعم المتخرصين الذين كانت عقولهم مريضة إلى

١ - أرسل الكاتب كتابه (تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه) قبل نشره مطبوعاً على الآلة الكاتبة إلى قم في مجلدين، ثم اختصره بمجلد واحد وتم طبعه بلندن ثم بيروت.

درجة كبيرة، كل هذا مع ثبوت موت من ادّعوا له المهدوية؟! ثم ماذا يقول عن روايات الغيبة الواردة عن أهل البيت عليهم السلام الذين عاشوا بعد عصر الفطحية والواقفية، كالروايات الواردة عن الإمام الجواد، والهادي، والعسكري عليهم السلام، فهل يراها الكاتب صالحة للانطباق على دعوى المهدوية السابقة كما يزعم؟ أو سيضطر للتخرض على رواياتها فيرميهم بكل قدح مائن؟

ثالثاً: قوله المتقدم قبل قليل: «توجد في التراث الشيعي أكثر من سبعين رواية عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وأهل البيت عليهم السلام تتحدث عن المهدي والقائم بصراحة أنه الإمام الثاني عشر أو التاسع من ولد الحسين وبعضها يذكره بالاسم الصريح الكامل، وبعضها يكتفي بالإشارة إليه بالكنية واللقب». وإذا كانت النصوص الصريحة على إمامة الإمام المهدي عليه السلام ومهدويته قد بلغت بشهادة الكاتب أكثر من سبعين حديثاً، فلم لا يصح الاستدلال بها على مهدوية من عرفت؟!!

هذا مع أن بعض روايات الغيبة قد صدرت عن آبائه المطهرين من مثل الجواد والهادي والعسكري عليهم السلام. مما يعني عدم صحة الاستدلال بها على غيبة من تقدمهم عليهم السلام، اللهم إلا أن يكون من باب الفهم بالمقلوب كما مرّ عليك في غير مورد!!

التعليقة السابعة (مثال الماء والإناء):

قال الكاتب معلقاً بمثال - وبلا فصل - : «وإن الاستدلال بالغيبة على الوجود بدون اثبات ذلك من قبل، يشبه عملية الاستدلال على وجود ماء في إناء، بالقول إن الماء لا رائحة له ولا لون، ونحن لا نشم رائحة ولا نرى لوناً في هذا الإناء، إذاً فإن فيه ماء».

إذا كان ذلك لا يجوز إلا بعد اثبات وجود شيء سائل في الإناء ثم القول إن هذا السائل ليس له لون ولا رائحة فإذاً هو ماء، فإن عملية اثبات وجود ابن الحسن كذلك

تحتاج أولاً إلى إثبات وجوده وإمامته ومهدويته، ثم اثبات غيبته لا أن يتم عكس الاستدلال، فيتخذ من المجهول والعدم والغيبة دليلاً على إثبات الوجود والإمامة والمهدوية لشخص لا يزال موضع بحث ونقاش!

إذاً فلا يمكن في الحقيقة الاستدلال بأحاديث الغيبة العامة والغامضة والضعيفة على إثبات وجود الإمام محمد بن الحسن العسكري^(١).

نقد المثال وبيان قلب الاستدلال والمصادرة على المطلوب:

قفز الكاتب بهذا المثال على جميع الأدلة المثبتة لوجود الإمام المهدي^{عليه السلام} والقاضية باستمرار إمامته، وأنه لا مهدي لهذه الأمة سواه، إلى الغيبة ليجعلها دليل الشيعة الإمامية الوحيد على وجود المهدي صلوات الله عليه، وإمامته، ومهدويته، ومع كل هذا فلم يحسن التمثيل لا بالماء ولا بالإناء، ولكي تتضح مغالطته ومصادرته على المطلوب، لابد من تحليل ونقد مثال الكاتب، فنقول:

لقد أراد الكاتب بمثاله هذا تقريب قول الشيعة الإمامية بوجود الإمام المهدي^{عليه السلام} إلى الأذهان بنوع من التجسيم المحسوس والتجسيد الحي بما يكون أقوى تأثيراً وأدعى للتصديق بنفي وجود الإمام المهدي^{عليه السلام}، ولو على حساب المغالطة ومصادرة المطلوب، وقد يكون الكاتب جاهلاً بما ينبغي توفره من أطراف التشبيه في المثال - كما سنبينها - ولكنه عالم بما للتمثيل من أثر كبير في النفوس سيما لو ارتبط بالكشف عن وجود معمر بلا حدود.

ومن هنا حاول تجسيد القول بعدم وجود المهدي^{عليه السلام} إلى معنى حيي؛ ليتيح به لمن لا يفهم من أطراف التشبيه شيئاً فرصة التفكير والتأمل

١ - تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه: ١٩٩ بيروت، و ص ١٩٤-١٩٥ لندن.

والعودة إلى الوراء والنظر في أدلته على عدم وجود الإمام المهدي عليه السلام، لكي تكون تلك الأدلة - بملاحظة المثال - أكثر قبولاً وإذعاناً لها وتصديقاً بها، ولو كانت في منتهى التفاهة وقمة الشذوذ، ولعلمه بقابلية احتفاظ بعض الأذهان بأدلته، حاول ترسيخ بقاء تلك الأدلة وتثبيتها في الأذهان المريضة بمثال حسي ملموس، إذ لا شيء أثبت من الصور الحسية في الأذهان. فغرض الكاتب إذاً تقريب إنكار وجود المهدي عليه السلام بتجسيده حياً في مثال الإناء!، ولكن هل كان المثال سليماً؟، وهل نجح الكاتب في توافق أطراف التشبيه؟، وهل تجنب المغالطة والمصادرة على المطلوب في مثاله واستدلّ له؟.

هذا ما سنوضحه في نقد المثال.

إنّ مهمة مثال الكاتب تشبيه القول بوجود المهدي عليه السلام بالهواء في إناء، ثم القول بأنه ماء! لإثبات أن الموجود في عقيدة الشيعة الإمامية إنما هو بصورة الماء المفقود، ليكون ذلك أوّكد في النفرة من القول بوجود المهدي عليه السلام.

فكما أن الإناء خالٍ من الماء، فكذلك واقع الحال خالٍ من وجود المهدي عليه السلام!

وفي هذا التشبيه مغالطة سافرة ومصادرة على المطلوب، إذ المطلوب في أي مثال يرام منه تشبيه ما لا تقع عليه الحواس بما تقع عليه توفر المناسبة بينهما بحيث تكون هناك علاقة ما بين الطرف البعيد (المشبه) سواء كان حسياً أو عقلياً، وبين الطرف القريب (المشبه به)، لكي يسلم (وجه التشبه) في عملية (التشبيه) عن الخطأ في كل مثال.

وإذا عدنا إلى مثال الكاتب ودرسنا أطراف التشبيه فيه فسنرى بوناً شاسعاً بينها بحيث لا تصح أبداً جمعها بهذا المثال، لأن الشيعة الإمامية لا تقول بوجود المهدي عليه السلام وجوداً ظاهراً للعيان، بحيث يستطيع الإنسان مشاهدته كما يستطيع مشاهدة السائل الموضوع في إناء، وإنما تقول بوجوده

غائباً عن الأبصار بعد ثبوت وجوده من طريق النص عليه، وتسميته إماماً مهدياً، مع القطع بأنه آخر الأئمة الأطهار، زيادة على تحقق ولادته ومشاهدته عليه السلام.

والغائب لغةً واصطلاحاً من اختفى شخصه، لا من عدم. وتقريب قولهم هذا لا يصح بمثال الكاتب إلا بعد رفع المغالطة والمصادرة عنه؛ ليكون هكذا:

إن قول الشيعة بوجود الإمام المهدي الغائب عليه السلام، والاستدلال على بقائه واستمرار حياته، وظهوره بإذن الله عز وجل، أشبه بالاستدال بالإناء الذي كان فيه ماء ظاهر، ولكن لانكفاء الإناء جرى الماء منه منطلقاً إلى مكان آخر، وانساب منحدرأ في جريانه إلى غيره. وبهذا انسجمت أطراف التشبيه.

المشبه به: الإناء والماء.

والمُشَبَّه: (وجود المهدي عليه السلام وغيبته)، واتضح (وجه الشبه) وسلم (التشبيه) من كل مغالطة أو مصادرة.

وتوضيح التشبيه بالمثال يكون هكذا:

بما أن الإناء يمثل المكان الظاهر للعيان الذي يمكن رؤية الأشياء المستقرة فيه، فكذلك الواقع الذي يشبه الإناء الواسع الذي يمكن من خلاله رؤية سائر المخلوقات التي يكتنفها ذلك الواقع.

وبما أن الماء هو صنو الوجود وقرين الحياة، بحيث لا يمكن إدامة الحياة بلا ماء، فكذلك الإمام المهدي عليه السلام الذي لولا وجوده لساخت الأرض بأهلها، فوجود الماء في الإناء نظير وجوده عليه السلام على أرض الواقع.

ولما كان خلو الإناء المنكفيء من الماء لا يدل على عدم وجود الماء، فكذلك خلو الأرض من إمام ظاهر لا يدل على خلوها من إمام غائب.

وكما أن الماء الذي انسكب من الإناء بعد انكفائه قابل لأن يعود للإناء

بعد استقامة جوانبه لينهمر عليه فجأة بصورة المطر الذي تحيى به الأرض بعد موتها باذن الله.

فكذلك المهدي عليه السلام قابل لأن يظهر بعد انتفاء علل الغيبة ليملا الأرض عدلاً وقسطاً بعد ما ملئت ظلماً وجوراً.

نعم، هذا هو المثال المنطبق مع واقع الحال، ولكن الكاتب قلب المثال والاستدلال وأراد من الإمام المهدي عليه السلام أن يكون ظاهراً على الدوام كظهور الماء في الإناء!.

ومع أن الشيعة لا تقول بهذا، فما أراد الكاتب فاسد أيضاً من جهة أخرى، وإليك البيان:

إن بقاء الماء ظاهراً ثابتاً في إناء يلزم تأسنه وفنائه، ولأجل أن يبقى الماء سالماً لا بد من حركته وجريانه، ولهذا قيل:

إني رأيت وقوف الماء يفسده فإن جرى طاب وإن لم يجر لم يطب

فكذلك حال المهدي عليه السلام لو كان ظاهراً معروفاً يدركه العدو والصديق، فالخوف - حينئذٍ - على حياته ووجوده الشريف لا شك فيه، فكان من حكمة الله عز وجل أن يسيح في أرض الله غائباً عن الأنظار خوفاً من الظالمين إلى ما شاء الله ربنا، وسيؤمن عليه بما وعد، ووعد الحق، وسيدرك المتخرسون - يومئذٍ - لمن الفلج ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾^(١).

التعليقة الثامنة:

قال الكاتب: (وقد حاول بعض المنظرين لموضوع الغيبة أن يستشهدوا بحديث الغيبتين الصغرى والكبرى ليثبتوا صحة نظرية وجود ابن الحسن،

ولكن حكاية الغيبتين نفسها لم تثبت في التاريخ، ولا يوجد عليها دليل سوى موضوع النيابة الخاصة التي ادّعاها بعض الأشخاص، وهي لم تثبت لهم في ذلك الزمان، وكان الشيعة القائلون بوجود ابن الحسن يختلفون فيما بينهم حول صحة ادعاء هذا الشخص أو ذاك بالنيابة الخاصة التي كان قد ادّعاها حوالي عشرين شخصاً أكثرهم من الغلاة. ومن هنا، فإنّ الحدّ الفاصل بين الغيبتين الصغرى والكبرى، كان حدّاً وهمياً لم يثبت في التاريخ، ويلاحظ أن الاستشهاد بالغيبتين قد ابتدأه النعماني في منتصف القرن الرابع الهجري بعد انتهاء عهد النواب الخاصين، ولم يشر إليه من سبقه من المؤلفين حول الغيبة الذين اکتفوا بالإشارة إلى الغيبة الواحدة^(١).

نقد التعليقة الثامنة:

اشتملت هذه التعليقة على ثلاثة مدّعات عريضة، وهي:

الادّعاء الأوّل: إنّ الاستدلال بحديث الغيبتين على استمرار وجود الإمام المهدي عليه السلام، فرع ثبوت الحديث، وهو لم يثبت بدليل معتبر!

وهذا الادّعاء لم يبنَ على أسس علميّة، إذ اعتاد الكاتب - في جميع مدّعاته - على تجاوز الأطر العلميّة في مناقشة أدلّة الشيعة في الإمامة والمهدي، وجرى معها في (تطوّر فكره) على وفق ما مرّن عليه من أساليب الصحافة في النقض والإبرام، ولهذا نرى ادّعاءه هذا - مع علمه بضخامته - خالياً تماماً من ذكر مصادر أحاديث الغيبتين وطرقها ومتونها، مستعيضاً عن كل هذا بعبارة: «ولكن حكاية الغيبتين نفسها لم تثبت في التاريخ»!

ولو اتبعنا أسلوبه الصحفي العقيم، لكان جوابه: «إنّ حديث الغيبتين

١ - تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، ص ١٩٩ بيروت، و ص ١٩٥ لندن.

متواتر» وكفى.

ولعلمنا بأنه لن ينصفنا أحد بقبول ما يكون على قياس الكاتب، نقول:
إن حديث الغيبتين ورد من طرق كثيرة توجب التواتر.

فقد رواه الأصبغ بن نباته، وشريح بن هاني بن شريح الصائغ المكي،
وعبد الرحمن بن أبي ليلى كلهم؛ عن أمير المؤمنين علي عليه السلام، عن رسول
الله ﷺ، وفيه التصريح باسم صاحب الغيبتين وهو الإمام الحجة ابن
الحسن العسكري عليه السلام^(١).

ونسبه المقدسي الشافعي إلى الإمام الحسين السبط عليه السلام^(٢).

ورواه أبو حمزة الثمالي، عن الإمام زين العابدين عليه السلام^(٣).

ورواه إبراهيم بن عمر اليماني^(٤)، وأبو بصير^(٥)، ومحمد بن مسلم^(٦)؛ عن
الإمام الباقر عليه السلام.

ورواه أبو بصير^(٧)، وإسحاق بن عمار^(٨)، وحازم بن حبيب^(٩)، وحديد

١ - كفاية الأثر / الخزاز القمي: ١٤٦-١٥٠.

٢ - عقد الدرر / المقدسي الشافعي: ١٣٤.

٣ - الإمامة والتبصرة / الصدوق الأول: ٢، وإكمال الدين / الشيخ الصدوق: ٣٢٣ / ٨ باب ١٨.

٤ - كتاب الغيبة / النعماني: ١٧١ / ٣ باب ١٠.

٥ - إثبات الرجعة / الفضل بن شاذان كما في مختصره المعروف بـ مختصر إثبات الرجعة للحر
العالمي: ١٩٥، وكتاب الغيبة / النعماني: ١٧٢-١٧٣ / ٧ باب (١٠)، ودلائل الإمامة /
الطبري: ٥٣٥ / ٥٢٠، وكشف الغمة / الإريلي: ٤٥٣-٤٥٤.

٦ - كتاب الغيبة / النعماني: ١٧٣ / ٨ باب ١٠.

٧ - إثبات الرجعة - كما في مختصره - : ١٩٥ وله مصادر أخرى هي نفس مصادر حديثه عن
الإمام الباقر عليه السلام المتقدمة آنفاً بصفحاتها نفسها.

٨ - أصول الكافي / الكليني ١: ٣٤٠ / ١٩ باب في الغيبة من كتاب الحجة، وكتاب الغيبة / النعماني: ١٧٠ / ١ و ٢ باب
١٠ من طريقين.

٩ - كتاب الغيبة / الشيخ الطوسي: ٥٤ / ٤٦، ومن طريق آخر في: ٤٢٣-٤٢٤ / ٤٠٧. وأخرجه النعماني في كتاب
الغيبة من طريقين آخرين: ١٧٢ / ٦ باب ١٠، و: ١٧٢ ذيل الحديث السادس
باب (١٠).

الساباطي^(١)، وزرارة بن أعين^(٢)، وعبد الأعلى مولى آل سام^(٣)، وعبيد بن زرارة^(٤)، والمفضل بن عمر^(٥)، وهشام بن الحكم^(٦) كلهم؛ عن الإمام الصادق عليه السلام.

ولبعض من ذكرنا أكثر من حديث واحد، عن الإمام المعصوم عليه السلام في موضع الغيبتين.

ولأحاديث الغيبتين شواهد جمّة لا حصر لها، وهي الأحاديث المصرّحة بطول الغيبة، والأحاديث الكثيرة المؤكّدة على طول عمر الإمام المهدي عليه السلام، فإنّها تعبّر آخر عن الغيبة الكبرى للإمام المهدي عليه السلام المسبوقه بالغيبة الصغرى.

وقد بلغت طرقها حدّاً يستحيل معه القول بكذبها جميعاً خصوصاً بعد اشتغالها على الصحيح والحسن والموثّق والقوي، وأما الضعيف منها فهو صحيح بغيره.

ونكتفي هنا بحديث واحد منها وهو ما رواه ثقة الإسلام الكليني، عن شيخه فقيه القميين الثبت الثقة محمد بن يحيى الأشعري، عن شيخه الثبت الثقة محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن شيخه الفقيه الثبت الثقة

١ - كتاب الغيبة/ الشيخ الطوسي: ٥٧ / ٥٢.

٢ - دلائل الإمامة: ٥٣٠ / ٥٠٦.

٣ - كتاب الغيبة/ الشيخ الطوسي: ١٦٣ / ١٢٣.

٤ - أصول الكافي ١: ٣٣٩ / ١٢ باب في الغيبة من كتاب الحجّة، ونحوه من طريق آخر ١: ٣٣٧-٣٣٨ / ٦ من الباب السابق، وله طرق كثيرة أخرى في إكمال الدين/ الصدوق ٢: ٣٤٦ / ٣٣ باب ٣٣، و ٢: ٣٥١ / ٤٩ باب (٣٣)، و ٢: ٤٤٠ / ٧ باب (٤٣)، وكتاب الغيبة/ النعماني: ١٧٥ / ١٣ و ١٤ باب (١٠)، و: ١٧٥-١٧٦ / ١٦ من الباب السابق، وكتاب الغيبة/ الشيخ الطوسي: ١٦١ / ١١٩، ودلائل الإمامة: ٥٣١ / ٥٠٩، و: ٤٨٢ / ٤٧٧.

٥ - أصول الكافي ١: ٣٤٠ / ٢٠ باب في الغيبة من كتاب الحجّة، ونحوه من طريق آخر في كتاب الغيبة/ النعماني: ١٧١-١٧٢ / ٥ باب ١٠، وكتاب الغيبة/ الشيخ الطوسي: ٦١ / ٦٠، و: ١٦٢ / ١٢٠، وعقد الدرر/ المقدسي الشافعي: ١٧٨-١٧٩ باب (٥).

٦ - دلائل الإمامة: ٥٣٥ / ١٢٣ ٥١٩.

الحسن بن محبوب السّراد، عن شيخه الثقة المشهور إسحاق بن عمار، قال: «قال أبو عبد الله عليه السلام: للقاء غيبتان، إحداهما قصيرة، والأخرى طويلة. الغيبة الأولى لا يعلم بمكانه فيها إلاّ خاصّة شيعته، والأخرى لا يعلم بمكانه فيها إلاّ خاصّة مواليه»^(١).

وهذا الحديث منطبق تمام الانطباق على الشروط العلميّة الثلاثة التي اشترطها الكاتب نفسه في مسألة الاحتجاج بالحديث، وهي باختصار:

١ - أن تكون نسبة الكتاب إلى مؤلّفه معلومة وقد مثل الكاتب نفسه لذلك بالكتب الأربعة.

٢ - أن ينظر في أحوال المؤلّفين أنفسهم ليعلم مدى دقّتهم وضبطهم.

٣ - دراسة سند الحديث لاحتمال عدم وثاقة بعض رواته لأن الكثير منهم قد ضعّفهم الشيخ الطوسي والنجاشي وابن الغضائري كما قال^(٢).

وقد انتخبنا له الحديث المتقدّم من كتاب الكافي الذي ثبتت نسبته إلى الكليني باعترافه.

ومؤلّفه الكليني أثنى عليه المسلمون (سنة وشيعة) واليهود والنصارى^(٣).

وسند الحديث المذكور أجمع الشيخ الطوسي والنجاشي وابن الغضائري على وثاقة رجاله.

وقد وصف علماء الشيعة الأوائل ومن جاء بعدهم أحاديث الغيبتين بالكثرة والشهرة والصحة، بل التواتر أيضاً، مؤكّدين على ورودها عن آباء الإمام المهدي عليه السلام قبل ولادته بأوقات طويلة، وأنها ثابتة لا شك في

١ - أصول الكافي ١: ٣٤٠ / ١٩ باب في الغيبة من كتاب الحجّة.

٢ - تطوّر الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، ص ٢١٨-٢١٩ بيروت، و ص ٢١٤ لندن.

٣ - ينظر: كتابنا حياة الشيخ محمد بن يعقوب الكليني: ٣٩٧-٤٢٨ الفصل السابع ستجد فيه كلمات علماء الشيعة وعلماء السنة والمستشرقين في الثناء على الكليني وتبجيله وتقديمه حتى عدّه أهل السنة من المجددين.

صَحَّتها، نذكر منهم: الشيخ الصدوق^(١)،
والشيخ النعماني^(٢)، والشيخ المفيد^(٣)، والشيخ الطوسي^(٤)، والعلامة
الطبرسي^(٥)، وقطب الدين الراوندي^(٦)، والعلامة الحلي^(٧).

وهؤلاء العظماء هم أهل الفن، وإليهم كانت تشد الرحال، وإذا كانت
شهادتهم لا تقبل في ثبوت حديث الغيبتين عن آل محمد ﷺ مع ما بيناه من
طرقه، فأى حديث سيثبت حينئذ؟!

الادعاء الثاني: إنه لا يوجد دليل لحديث الغيبتين سوى موضوع النيابة
الخاصة، وهو موضوع لم يثبت، لكثرة ادعاء النيابة من الغلاة والكذابين.
والجواب حلاً ونقضاً من وجوه، وهي:

الوجه الأول: وهو ما تبين في جواب الادعاء السابق من ثبوت حديث
الغيبتين عن أهل البيت ﷺ ثبوتاً قطعياً، على أنه لا يوجد أحد قط قد
ضعف الحديث المذكور، وفي المقابل صححه كبار العلماء كما تقدم.

الوجه الثاني: إن موضوع النيابة الخاصة لم يكن جديداً بنظر الشيعة في
زمان الإمام المهدي عليه السلام حتى يكون مدعاة لشك الجهلاء بحقيقته، بل كان
معروفاً متداولاً في زمان آبائه الأطهار لا سيما في زمان أبيه الإمام العسكري
وجده الإمام الهادي عليه السلام.

ومن محاسن النيابة الخاصة عن الإمام المهدي أن نائبه الأول أبا عمرو
عثمان بن سعيد العمرى الأسدي السمان رضي الله عنه كان نائباً للإمامين

١ - إكمال الدين ١: ٩٣ من المقدمة.

٢ - كتاب الغيبة/ النعماني: ١٧٣ ذيل الحديث التاسع باب ١٠.

٣ - الفصول العشرة في الغيبة/ الشيخ المفيد: ٨٢، والإرشاد، له أيضاً ٢: ٣٤٠، والفصول المختارة من كتاب العيون
والمحاسن للشيخ المفيد/ السيد المرتضى: ٣١٨.

٤ - كتاب الغيبة/ الشيخ الطوسي: ١٠٩ و ١٥٨.

٥ - تاج المواليد/ الطبرسي: ٦٥.

٦ - الخرائج والجرائع/ قطب الدين الراوندي ٢: ٩٥٢-٩٥٣.

٧ - المستجاد من الإرشاد/ العلامة الحلي: ٢٣٢.

الهادي والعسكري عليه السلام قبل ذلك، وهما من نصباه نائباً للإمام المهدي عليه السلام وقد صدر عنهما بحقه تعديلاً صريحاً كاشفاً عن عظيم منزلته عندهما، ولم يرو ذلك إلا الثقة الجليل المتفق على وثاقته بين علماء الرجال الشيعة قاطبة، عن مثله وصولاً إلى الإمام عليه السلام.

وهو ما رواه الشيخ الطوسي عن الشيخ المفيد وابن الغضائري في جماعة آخرين، عن أبي محمد هارون بن موسى التلعكبري، عن أبي علي محمد بن همام الأسكافي، قال: «حدثنا عبد الله بن جعفر الحميري، قال: حدثنا أحمد بن إسحاق القمي، قال: دخلت على أبي الحسن علي بن محمد صلوات الله عليه في يوم من الأيام، فقلت: يا سيدي أنا أغيب وأشهد ولا يتهيأ لي الوصول إليك، إذا شهدت في كل وقت فقول من نقبل، وأمر من نمثل؟ فقال لي صلوات الله عليه: هذا أبو عمرو الثقة الأمين، ما قاله لكم فعني يقوله، وما أذاه إليكم فعني يؤديه.

فلما مضى - أبو الحسن عليه السلام وصلت إلى أبي محمد ابنه الحسن العسكري عليه السلام ذات يوم، فقلت له عليه السلام مثل قولي لأبيه، فقال لي: هذا أبو عمرو الثقة الأمين، ثقة الماضي، وثقتي في المحيا والممات، فما قاله لكم فعني يقوله، وما أذى إليكم فعني يؤديه.

قال أبو محمد هارون: قال أبو علي: قال أبو العباس الحميري: فكنّا كثيراً ما نتذاكر هذا القول ونتواصف جلالة محل أبي عمرو»^(١).

وهذا الحديث نفسه رواه ثقة الإسلام الكليني، عن شيخه: محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري ومحمد بن يحيى الأشعري كلاهما؛ عن أبي العباس عبد الله بن جعفر الحميري، عن أحمد بن إسحاق..^(٢) وهذا السند في غاية الصحة والاعتبار، وكل من ذكر فيه مجمع على وثاقته.

١ - كتاب الغيبة / الشيخ الطوسي: ٣٥٤-٣٥٥ / ٣١٥.

٢ - أصول الكافي ١: ٣٢٩-٣٣٠ / ١ باب في تسمية من رآه عليه السلام من كتاب الحجّة.

ورواه الشيخ أيضاً عن شيخه: المفيد وابن الغضائري في جماعة آخرين؛ عن أبي القاسم جعفر ابن محمد بن قولويه وأبي غالب الزراري وأبي محمد هارون بن موسى التلعكبري كلهم؛ عن ثقة الإسلام الكليني ومن طريقه^(١).

وليس في هذا الطريق من يُجهل حاله من العدالة والوثاقة والجلالة. وقد شهد شيوخ الشيعة فقالوا: «لم تزل الشيعة مقيمة على عدالة عثمان بن سعيد ومحمد بن عثمان رحمهما الله إلى أن توفي أبو عمرو عثمان بن سعيد رحمه الله تعالى، وغسله ابنه أبو جعفر محمد ابن عثمان، وتولى القيام به، وجعل الأمر كله مردوداً إليه، والشيعة مجتمعة على عدالته وثقته وأمانته؛ لما تقدم من النص عليه بالأمانة والعدالة، والأمر بالرجوع إليه - في حياة الحسن عليه السلام وبعد موته - في حياة أبيه عثمان بن سعيد، لا يُتخلف في عدالته ولا يُرتاب بأمانته والتوقيعات تخرج على يده إلى الشيعة في المهمات طول حياته بالخط الذي كانت تخرج في حياة أبيه عثمان، لا يعرف الشيعة في هذا الأمر غيره، ولا يُرجع إلى أحد سواه»^(٢).

وروى الشيخ عن شيخه: المفيد وابن الغضائري في جماعة آخرين؛ عن أبي محمد هارون بن موسى التلعكبري، قال: «أخبرني أبو علي محمد بن همام رضي الله عنه وأرضاه أن أبا جعفر محمد بن عثمان العمري قدس الله روحه جمعنا قبل موته، وكنا وجوه الشيعة وشيوخها، فقال لنا إن حَدَثَ عليّ حدث الموت، فالأمر إلى أبي القاسم الحسين بن روح النوبختي، فقد أُمِرْتُ أن أجعله في موضعي بعدي، فارجعوا إليه، وعولوا في أموركم عليه»^(٣).

١ - كتاب الغيبة / الشيخ الطوسي: ٣٥٧ / ٣٢٢.

٢ - كتاب الغيبة / الشيخ الطوسي: ٣٦٢ / ٣٢٧.

٣ - كتاب الغيبة / الشيخ الطوسي: ٣٧١ / ٣٤١.

وهكذا أُمِرَ أبو القاسم الحسين بن روح النائب الثالث بالوصية قبيل وفاته إلى النائب الرابع والأخير أبي الحسن علي بن محمد السمرى رضي الله عنهما، الذي أُمِرَ بدوره أن لا يوصي إلى أحد من بعده، وأجمع وجوه الشيعة على ذلك بلا خلاف، وقد فصل الشيخ هذا في كتاب الغيبة^(١).

الوجه الثالث: إن الإمامية أعرف من كل أحد بادعاء النيابة من الغلاة والكذابين، ولولا الشيعة الإمامية الذين عاشوا مرحلة الغيبة الصغرى لما عرف الكاتب اسماً واحداً من أولئك الغلاة والكذابين، ولا شك أنه اطلع على مصادرهم ووجد فيها كيف لعن الشيعة هؤلاء وتبرؤا منهم، وحذروا الناس من ضلالهم، وأرسلوا الكتب إلى أمصار الشيعة، ليتحرزوا منهم، وينبذوا أقوالهم نبذ النواة، ولا يسمعوا لهم شيئاً. وفي مقابل ذلك أجمعت كلمة الشيعة على تعظيم النواب الأربعة، وتصديقهم، واتباع أقوالهم طيلة مدة نيابتهم في الغيبة الصغرى بما يقرب من سبعين عاماً، ولم يظهر عن أحد منهم قط ما يستدعي الشك بصدقه، أو الريب في كلامه، وفي جمهور الشيعة آنذاك كل جهبذ ونحريز ومن لا يُشك بعقله وفطنته ودرايته ودينه وتقواه. فهل نكذبهم على ما اتفقوا عليه رغم تباعد درياهم شرقاً وغرباً.

ولنقرب هذا بمثال فنقول للكاتب:

ما تقول فيما لو اتفق أقطاب الشيعة الذين عاصرتهم أنت، كالسيد محسن الطباطبائي الحكيم، والسيد الشهيد محمد باقر الصدر، والسيد الخوئي، والسيد عبد الأعلى السبزواري، والسيد الشهيد محمد محمد صادق الصدر، والسيد الإمام الخميني، والسيد محمد رضا الكلبايكاني، والشيخ الأراكي، والسيد الشيرازي، والسيد محمد حسين فضل الله، وبقية الماضين من هذه الطبقة في العراق والحجاز والشام وإيران قدس الله أرواحهم

الزكية؛ على وثاقة أربعة رجال سموهم لنا وقالوا: إننا لا نعلم أحداً بينكم من رجالات الشيعة من هو أصدق وأبر وأتقى لله من هؤلاء الأربعة. فهل يصح أن نكذبهم ونرد عليهم بحجة أن بعض الشيعة المغمورين وغيرهم من المسلمين يشكون بصدق هؤلاء الأربعة ولا يعترفون بشهادة أولئك العلماء العظماء في تعديلهم؟.

أقول: إن في كلمات الكاتب ما يصلح لأن يكون جواباً على هذا التساؤل، إذ قال في كتابه ما هذا لفظه: «وهناك بعض الرواة الذين أجمع علماء الرجال الإماميون الإثنا عشريون على وثاقتهم وصدقهم والأخذ عنهم، ولكن بقية الفرق الإمامية والشيوعية والإسلامية [ونضيف له: الصابئة واليهود والنصارى] لا تعترف بذلك، وتشك بصدقهم، وذلك كالنواب الأربعة وغيرهم ممن ادعى رؤية الإمام المهدي، واللقاء به، وأخذ الوكالة عنه»^(١).

وإذا بلغ كلام الكاتب إلى هذا الحد، اتضح منهجه الجديد المضحك في معرفة أحوال الرجال، الذي لو أتبعه أحد الحاقدين على الإسلام لأطاح من خلاله برموزه قاطبة.

الإدعاء الثالث: إن الاستدلال بحديث الغيبتين ابتدأه النعماني في منتصف القرن الرابع بعد انتهاء عهد النواب الخاصين ولم يشر إليه من سبقه من المؤلفين حول الغيبة الذين اكتفوا بالإشارة إلى الغيبة الواحدة.

ولازم كلامه هذا أن الحديث موضوع والمتهم به هو النعماني رحمته الله! والجواب: أما عن حال النعماني.. فليعلم ابتداء أن الرجل الوضع بنظر علماء الشيعة أجمع: خسيس القدر، حقير المنزلة، فاسد العقيدة، مكذوب الحديث.

١ - تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، ص ٢١٩ بيروت، وص ٢١٤ لندن.

والنعماني أجمع الشيعة على كونه: «عظيم القدر، شريف المنزلة، صحيح العقيدة، كثير الحديث»^(١).

ولو افترضنا أن الحديث قد انفرد به النعماني ولم يروه أحد سواه، فهو مقبول البتة، لإجماع الفريقين على قبول ما انفرد بروايته الثقة، ولم يكن له معارض أقوى.

وأما عن كون النعماني هو أول من ذكر الحديث وأنه لم يشر إليه أحد قبله، فهذا كذب محض، وجوابه من وجوه:

الوجه الأول: إن الحديث المذكور رواه كثيرون من رواة الشيعة، عن أهل البيت عليهم السلام، ولم يقع كثير منهم في طرق الحديث عند النعماني، ويمكن معرفتهم بمراجعة مصادر الحديث التي بينها في جواب الإدعاء الأول ومقارنة ذلك برواة الحديث عند النعماني. على أن بعض من وقع في طريق النعماني، قد وقع في طرق غيره من المؤلفين الذين سبقوه، كالشيخ الكليني، والصدوق الأول، وغيرهما. ولولا خشية التطويل لبيناهم في قائمة مفصلة.

الوجه الثاني: إن حديث الغيبتين قد ذكر في الكتب المؤلفة قبل زمان تأليف النعماني لكتاب الغيبة، واحتجوا به قبل النعماني بعشرات السنين، نذكر منها:

١ - كتاب الجفر، وهو من إملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وخط علي عليه السلام، وقد تواترت الروايات بذلك من طرق الشيعة، واعترف به أهل السنة، قال الجرجاني (ت/ ٨١٦ هـ) في شرح المواقف لعصبة الدين الإيجي (ت/ ٧٥٦ هـ) في المقصد الثاني (مبحث العلم الواحد الحادث)، هل يجوز تعلّقه بمعلومين؟ عن الجفر والجامعة ما هذا لفظه: «وهما كتابان لعلي رضي الله

عنه، قد ذكر فيها - على طريقة علم الحروف - الحوادث التي تحدث إلى انقراض العالم، وفي كتاب قبول العهد الذي كتبه علي بن موسى رضي الله عنه إلى المأمون: إنك قد عرفت من حقوقنا ما لم يعرفه آباؤك، فقبلت منك عهدك إلا أن الجعفر والجامعة يدلان على أنه لا يتم^(١).

وقال في كشف الظنون عن الجعفر: «توارثه أهل البيت.. وكانوا يكتمونهم عن غيرهم كل الكتمان»، ثم نقل قول الإمام الرضا عليه السلام للمأمون على ولاية العهد كما تقدم، وقال: «وكان كما قال، لأن المأمون استشعر فتنة من بني هاشم، فسمه. كذا في مفتاح السعادة» ثم نقل عن ابن طلحة الشافعي اعترافه بكتاب الجعفر وقوله: «فيه ما جرى للأولين والآخرين»^(٢).

وقد سبقهم إلى ذلك ابن خلدون (ت/ ٨٠٨ هـ) في تاريخه، في الفصل الثالث والخمسين عن مسمى الجعفر، قال: «وفيه علم ما سيقع لأهل البيت على العموم، ولبعض الأشخاص منهم على الخصوص. وقع ذلك لجعفر الصادق ونظرائه من رجالاتهم على طريق الكرامة والكشف الذي يقع لمثلهم في الأولياء.. وقد صح عنه أنه كان يحذر بعض قرابته بوقائع تكون لهم فتصيح كما يقول، وقد حذر يحيى ابن عمه زيد من مصر-ه، وعصاه، فخرج وقتل بالجوزجان كما هو معروف. وإذا كانت الكرامة تقع لغيرهم فما ظنك بهم علماً وديناً وآثراً من النبوة، وعناية من الله بالأصل الكريم تشهد لفروعه الطيبة»^(٣).

وقال أيضاً: «ووقع لجعفر وأمثاله من أهل البيت كثير من ذلك،

١ - كتاب المواقف/ عضد الدين الإيجي بشرح الجرجاني ٦ : ٢٢.

٢ - كشف الظنون/ حاجي خليفة ١ : ٥٩١-٥٩٢ بعنوان علم الجعفر والجامعة.

٣ - تاريخ ابن خلدون ١ : ٥٨٩ الفصل الثالث والخمسون (في حدثان الدول والأمم وفيه الكلام على الملاحم والكشف عن مسمى الجعفر).

مستندهم فيها - والله أعلم - الكشف بما كانوا عليه من الولاية، وإذا كان مثله لا يُنكر من غيرهم من الأولياء من ذويهم وأعقابهم، وقد قال صلى الله عليه [وآله] وسلم: (إِنَّ فِيكُمْ مُحَدِّثِينَ)، فهم أولى الناس بهذه الرتب الشريفة، والكرامات الموهوبة»^(١).

وطرق الشيعة في الكتب الأربعة وغيرها إلى احتجاجات أهل البيت عليهم السلام بكتاب الجفر أكثر من أربعين طريقاً فيما تتبّعناه، ومن جملة احتجاجاتهم ما جاء فيه في المهدي واسمه وهويته ونسبه الشريف وغيبته الطويلة وبلوى المؤمنين عند ذلك^(٢).

وكتاب الجفر أسبق من كتاب النعماني بأزيد من ثلاثة قرون.

٢- كتاب المشيخة للحسن بن محبوب السراد، الفقيه الثبت الثقة، وقد شهد على ذلك الثقة الجليل الأربلي في كشف الغمّة، مصرحاً بنقل حديث الغيبتين من هذا الكتاب مباشرة وبلا واسطة^(٣)، كما شهد بذلك العلامة الطبرسي وروى حديث الغيبتين من الكتاب المذكور صراحة^(٤)، والحسن بن محبوب مات رحمته الله (سنة / ٢٢٤ هـ) في زمان الإمام الهادي عليه السلام وقبل ولادة الإمام العسكري عليه السلام بثمان سنين، وما بينه وبين النعماني بحدود مائة وخمسين سنة.

ومما يؤيد وجود حديث الغيبتين في كتاب المشيخة للحسن بن محبوب، زيادة على النقل الصريح منه؛ التقاء جملة من شعب أسانيد الحديث المذكور

١ - تاريخ ابن خلدون ١ : ٥٩٤-٥٩٥ من الفصل السابق.

٢ - انظر على سبيل المثال لا الحصر: إكمال الدين ٢ : ٣٥٣ / ٥٠ باب ٣٣، وكتاب الغيبة / الشيخ الطوسي: ١٦٨-١٦٩ / ١٢٩.

٣ - كشف الغمّة ٤ : ٢٩١-٢٩٢.

٤ - إعلام الوري بأعلام الهدى / الطبرسي ٢ : ٢٥٨-٢٥٩.

بالحسن بن محبوب، كما يظهر من تتبع مصادره المتقدمة، إذ رواه عنه كل من: أحمد بن الحسين بن عبد الملك، وجعفر بن عبد الله العلوي الحمدي، وزيد بن محمد، وسعدان بن إسحاق بن سعيد، وعمر بن عثمان، ومحمد بن أحمد بن الحسن القطواني، والفضل بن شاذان النيشابوري، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ومحمد بن المفضل بن إبراهيم بن قيس، وهؤلاء كلهم قد ماتوا قبل النعماني بأكثر من مائة سنة. كما نسب أبو الصلاح الحلبي الحديث المذكور إلى الحسن ابن محبوب رأساً^(١)، والظاهر أخذ الحديث من كتابه مباشرة.

٣- كتاب الغيبة للعباس بن هشام الناشري الثقة (ت/ ٢٢٠ هـ)، أو (٢١٩ هـ).

٤- كتاب الغيبة لعبد الله بن جبلة الثقة (ت/ ٢١٩ هـ). وهذان الكتابان وإن لم يصرح أحد بنقل الحديث منهما أو أحدهما إلا أن وقوع الناشري وابن جبلة في أسانيد الحديث المذكور عند النعماني وغيره ممن تقدمت مصادرهم يشير إلى وجود الحديث في كتابيهما، ونقل الرواية له منهما.

٥- كتاب نصرة الواقفة لأبي محمد علي بن أحمد العلوي (المتوفى بحدود سنة/ ٢٣٠ هـ)، شهد بذلك شيخ الطائفة أبو جعفر الطوسي قدس سره في كتاب الغيبة، إذ نقل من الكتاب المذكور صراحة جملة من الأحاديث التي احتج بها الواقفة، ومنها حديث الغيبتين المروي عن حازم بن حبيب عن الإمام الصادق عليه السلام^(٢). وما بين صاحب الكتاب والنعماني أكثر من مائة وعشرين سنة.

١- تقريب المعارف/ أبو الصلاح الحلبي: ١٨٧.

٢- كتاب الغيبة/ الشيخ الطوسي: ٥٤ / ٤٦، وتصريح الشيخ بالنقل من هذا الكتاب تجده في ص ٤٣.

٦- كتاب إثبات الرجعة للفضل بن شاذان (ت/ ٢٦٠هـ) الذي اختصره الشيخ الحر العاملي بعنوان (مختصر- إثبات الرجعة)، وقد ورد حديث الغيبتين في هذا الكتاب برواية الفضل بن شاذان عن شيخه الثقة الحسن بن محبوب^(١)، وما بين الفضل بين شاذان والنعماني بحدود مائة سنة.

٧- كتاب التنبيه لأبي سهل إسماعيل بن علي بن إسحاق النوبختي البغدادي، من أصحاب الإمام العسكري، وهو من جملة من شاهد الإمام الحجة عند وفاة أبيه العسكري عليه السلام. ذكر في كتابه هذا المهدي وغيبته الطويلة، واحتج بكلامه الصدوق في مقدمة إكمال الدين^(٢). وما بين أبي سهل والنعماني أكثر من سبعين عاماً.

٨- كتاب نقض الأشهاد (لأبي زيد العلوي) لأبي جعفر محمد بن عبد الرحمن بن قبة الرازي، ذكر فيه الإمام المهدي وتحديد اسمه وهويته وغيبته الطويلة وتحدي الزيدية فيما نقلناه بقوله: «وهذه كتب الشيعة من شاء أن ينظر إليها فلي نظر»، وقد نقل الصدوق ذلك كما تقدّم ذكره، وما بين ابن قبة والنعماني أكثر من خمسين سنة.

٩- كتاب القاسم بن محمد بن الحسن بن حازم، والقاسم مات في زمان الغيبة الصغرى قبل حلول الغيبة الكبرى بنحو ثلاثين سنة أو أكثر، وهو ما شهد به الثقة المشهور أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة الحافظ (ت/ ٣٣٣ أو ٣٣٢هـ). قال الشيخ الثقة الجليل النعماني: «وأخبرنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدثنا القاسم بن محمد بن الحسن بن حازم من كتابه، قال حدثنا عبيس بن هشام، عن عبد الله بن جبلة، عن إبراهيم بن المستنير، عن

١- مختصر إثبات الرجعة/ الحر العاملي: ١٩٥.

٢- إكمال الدين: ٩٠ من المقدمة.

المفضل بن عمر الجعفي، عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام، قال: إن لصاحب هذا الأمر غيبتين، إحداهما تطول حتى يقول بعضهم: مات، وبعضهم يقول: قتل، وبعضهم يقول: ذهب.....»^(١).

وفي هذا السند ثلاثة من المصنفين في الغيبة كلهم أسبق من النعماني، وهم: القاسم بن محمد، وعبيس بن هشام، وابن جبلة، وحديثهم صريح بالغيبتين، وقد تمّ التصريح بوجوده في كتاب القاسم، ولا يبعد أخذه له من كتاب عبيس الذي نقله بدوره من كتاب ابن جبلة. فانظر كيف توالت أسماء المصنفين في الغيبة في سند حديث الغيبتين، حتى إذا ما وصل الحديث إلى زمان النعماني أودعه بدوره في كتاب الغيبة.

١٠ - كتاب الكافي لثقة الإسلام الكليني (ت / ٣٢٩ هـ)، وهو من مشايخ النعماني ولم يدرك زمان الغيبة الكبرى.

١١ - كتاب الإمامة والتبصرة للصدوق الأول (ت / ٣٢٩ هـ).

وقد تقدم تخريج حديث الغيبتين من هذين الكتابين وهما أسبق تأليفاً من كتاب غيبة النعماني بحدود أربعين سنة.

الوجه الثالث: احتج حديث الغيبتين بعض الشيعة في وقت وفات الإمام الحسن العسكري عليه السلام (سنة / ٢٦٠ هـ) قبل زمان النعماني بعشرات السنين، بقوله: «وقد روينا أن القائم له غيبتان». شهد بهذا ورواه القاضي النعمان (ت / ٣٦٣ هـ) في شرح الأخبار^(٢)، وهو من معاصري النعماني.

كما روى الشيخ الصدوق الحديث من طرق عدة في بعض كتبه كما تقدم واحتج به، وهو من معاصري النعماني أيضاً.

على أن الكاتب قد ناقض نفسه بنفسه، إذ صرح قبل هذا في كتابه

١ - كتاب الغيبة / النعماني: ١٧١-١٧٢ / ٥ باب ١٠.

٢ - شرح الأخبار / القاضي النعمان: ٣: ٣١٣.

باحترجاء الواقفية على مهذوية الإمام الكاظم عليه السلام بحديث الغيبتين، وأنهم رفضوا موته عليه السلام شهيداً^(١)، ولم يلتفت إلى ذلك في ما ادعاه هنا! وما بين احترام الواقفة واحترجاء النعماني بحديث الغيبتين أكثر من مائة وخمس وسبعين سنة. فانظر كيف أتى الكاتب على بنيانه من القواعد! والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا محمد وآله الطاهرين.

١ - تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، ص ١٨٨ بيروت، وص ١٨٢ لندن.

مصادر المهدوية والغيبية في «كمال الدين وتمام النعمة»

محمد جواد الشبيري الزنجاني

المقدمة:

الحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله على سيّد المرسلين أبي القاسم محمد وعلى أهل بيته الطاهرين، واللعن على أعدائهم أجمعين إلى قيام يوم الدين. أمّا بعد: فقد منعت السلطات الحاكمة بعد رسول الله ﷺ من تدوين الحديث إلى أواخر القرن الأوّل، فحرّموا الأئمة الإسلامية عن كثير من المعارف الإلهية، وقد بقيت آثار ذلك حتى بعد رفع المنع، وقد سرى ذلك إلى المجتمع الشيعي، فربما امتنعوا من كتابة الحديث حتى ردعهم أئمة الهدى ﷺ عن ذلك وأمرّوا بالكتابة وعدم القناعة بالرواية عن ظهر القلب.

ففي كتاب عاصم بن حميد عن أبي بصير، قال: دخلت على أبي عبد الله ﷺ فقال: «دخل عليّ أناس من أهل البصرة، فسألوني عن أحاديث وكتبوها فما يمنعكم من الكتاب، أما إنكم لن تحفظوا حتى تكتبوا»^(١). وبسند صحيح عن حسين الأحمسي، عن أبي عبد الله ﷺ، قال: «القلب يتكل على الكتابة»^(٢).

١ - الأصول الستة عشر: ٣٤ (طبعة دار الحديث ص ١٧١)، عنه البحار: ج ٢، ص ١٥٣، ح ٤٧، وقد ورد في الكافي: ج ١، ص ٥٢، ح ٩ بسنده عن عاصم بن حميد عن أبي بصير، قال: سمعت أبا عبد الله ﷺ يقول: «اكتبوا، فإنكم لا تحفظون حتى تكتبوا» وكأنه ملخص ما أوردناه في المتن مع شيء من النقل بالمعنى.

٢ - الكافي: ج ١، ص ٥٢، ح ٨.

ثم إن الأئمة عليهم السلام حثوا على حفظ الكتب ونشرها، فعن عبيد بن زرارة قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «احتفظوا بكتبكم، فإنكم سوف تحتاجون إليها»^(١).

وعن الفضل بن عمر، قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: «اكتب وبث علمك في إخوانك، فإن مت فأورث كتبك بنيك، فإنه يأتي على الناس زمان هرج لا يأنسون فيه إلا بكتبهم»^(٢).

فهذه الأوامر والتأكيدات كانت من أهم الأسباب لحدوث نهضة تدوين الحديث من قبل أصحاب الأئمة حتى ألفوا الكتب ورووا الأصول وصنّفوا التصانيف، وقد وردت أسماء الكتب التي ألفها الأصحاب في كتب الفهارس كرجال النجاشي وفهرست الشيخ الطوسي، وقد ذكر قدس سره في مقدمته: «فإذا سهّل الله تعالى إتمام هذا الكتاب، فإنه يطلع على ذكر أكثر ما عمل من التصانيف والأصول... ولم أضمن أني أستوفي ذلك إلى آخره، فإن تصانيف أصحابنا وأصولهم لا تكاد تضبط؛ لانتشار أصحابنا في البلدان وأقاصي الأرض»^(٣).

وفي رجال النجاشي: «وقد جمعت من ذلك ما استطعته ولم أبلغ غايته...»^(٤).

وفي مقدمة تحف العقول إشارة إلى كثرة كتب الأصحاب حيث يقول: «ورأيت من تقدّم من علماء الشيعة قد ألفوا عنهم في الحلال والحرام والفرائض والسنن ما قد كتب الله لهم ثوابه وأغنوا من بعدهم من مئونة

١- المصدر السابق: ج ١، ص ٥٣، ح ١٠.

٢- المصدر السابق: ج ١، ص ٥٣، ح ١١.

٣- الفهرست، طبعة السيد عبد العزيز الطباطبائي، ص ٤.

٤- رجال النجاشي: ص ٣.

التأليف وحملوا عنهم ثقل التصنيف»^(١).

ومن المسائل التي كثر التأليف فيها من قديم الزمن مسألة الغيبة والمهدوية، وقد أشار الشيخ الصدوق في مقدمة كمال الدين إلى كثرة ما روي في مسألة الغيبة في كتب المتقدمين من الشيعة؛ إذ قال: «لن ينفع إيمان من آمن بالمهدي القائم عليه السلام حتى يكون عارفاً بشأنه في حال غيبته وذلك أن الأئمة قد أخبروا بغيبته عليه السلام ووصفوا كونها لشيعتهم فيما نقل عنهم، واستحفظ في الصحف ودون الكتب المؤلفة من قبل أن تقع الغيبة بهائتي سنة أو أقل أو أكثر، فليس أحد من أتباع الأئمة إلا وقد ذكر ذلك في كثير من كتبه ورواياته ودونه في مصنفاته، وهي الكتب التي تعرف بالأصول مدونة مستحفظة عند شيعة آل محمد عليهم السلام من قبل الغيبة بما ذكرنا من السنين»^(٢).

ومما يهتم به في التحقيقات التاريخية معرفة تاريخ الخبر، فإذا كان زمان الخبر قريباً من زمن الحادثة اكتسب الخبر اعتباراً خاصاً، فإن وقوع الخطأ لدى النقل يقل حينئذٍ، وربما كان الخبر عما يقع في المستقبل فإذا وقع المخبر عنه دلّ ذلك على صحة الخبر، إذ هو إخبار عن الغيب ولذلك استدلل الشيخ الصدوق على صحة أحاديث الغيبة بوجودها في الكتب المؤلفة قبل زمن الغيبة، واستنتج من ذلك أن رواة هذه الأحاديث حفظوها عن أئمتهم المستحفظين للوصية عن رسول الله صلى الله عليه وآله»^(٣).

وقد روى الكليني في الكافي في باب ما جاء في الاثني عشر والنص عليهم حديث الخضر عليه السلام وشهادته على الأئمة الاثني عشر، ثم قال: «حدثني محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسن الصفار عن أحمد بن أبي

١ - تحف العقول: ص ٢.

٢ - كمال الدين ص ١٩.

٣ - نفس المصدر المتقدم.

عبد الله، عن أبي هاشم مثله سواء. قال محمد بن يحيى: فقلت لمحمد بن الحسن الصفار وددت أن هذا الخبر جاء من غير جهة أحمد بن أبي عبد الله، قال: فقال: لقد حدثني قبل الحيرة بعشر سنين^(١).

وربما توهم من هذا الخبر كونه ذمّاً لأحمد البرقي^(٢)، وهذا التوهم نشأ من الغفلة عن وجه هذا الكلام.

توضيح وجه الكلام: أن محمد بن يحيى لما رأى أن راوي الحديث هو أحمد البرقي الذي كان حياً بعد الغيبة بأكثر من عشر سنين حيث توفي سنة أربع وسبعين ومائتين أو ثمانين ومائتين^(٣)، ذكر أنه لو كان الراوي من مات قبل حدوث الغيبة المعبر عنها في كلام الصفار بالحيرة لكان الحديث أكثر اعتباراً لكونه حينئذٍ إخباراً عن الغيب، فأجابه الصفار بتحمّله للحديث عن البرقي قبل الغيبة بعشر سنين أي قبل وفاة الإمام العسكري عليه السلام في سنة ستين ومائتين.

وكيف كان لم يصل إلينا من الأصول والمصنفات المدوّنة من قبل قدماء الأصحاب إلا القليل، فحررنا من كثير من بركاتهما، وكان من أمنيّتي من زمن بعيد السعي للوصول إلى هذه الكتب من وراء التنقيب والتفتيش في الكتب المتوفرة لدينا، فبذلت وسعي في ذلك مدة طويلة من الزمن حتى حصلت بحمد الله ومنه على طرق للكشف عن هذه الكتب، وقد وفقني الله أن كتبت مقالين أدرجت فيهما جزءاً يسيراً مما وصلت إليه، وهذان المقالان: الكاتب النعماني وكتابه الغيبة، طبع في مجلة علوم الحديث، الرقم الثالث، والشيخ الطوسي ومصادر كتابه تهذيب الأحكام، طبع في نفس المجلة، الرقم السادس.

١- الكافي ج ١، ص ٥٢٦، ح ٢.

٢- لاحظ مقدمة المحاسن ص ١٦، مستدرک الوسائل، الخاتمة، ج ٤، ص ٤٣.

٣- رجال النجاشي.

وعندما دعيت إلى الحضور في هذا المؤتمر الشريف خطر بالبال البحث عن مصادر المهدوية والغيبة في كتاب «كمال الدين وتمام النعمة»^(١) لشيخ الطائفة المحقة الشيخ الصدوق محمد بن علي بن موسى ابن بابويه، فكتبت هذا المقال، ونقدّمه إلى السادة الأعزّاء، نرجو الله سبحانه أن يجعل جميع أعمالنا خالصة لوجهه، ويفرّج عن الشيعة بل عن البشرية بظهور وليه وحجته ويجعلنا من المستشهدين بين يديه.

المدخل:

للكشف عن مصادر كتب الحديث مناهج خاصّة، منها ما يرتبط بكشف مصادر الأحاديث المتصلة المسندة غير المعلّقة، وقد أشرنا إلى مناهج خمسة لذلك في مقال الكاتب النعماني وكتابه الغيبة، وفي هذا المقال نبحت عن هذا الموضوع بأسلوب آخر، وقبل الشروع في بيان المقصود لابد من التنبيه على أمرين:

الأمر الأول: أنّ من المناهج الدائرة في نقل الحديث هو الأخذ عن الكتب في قبال النقل الشفهي من دون الاعتماد على كتاب، وقد كان الاعتماد على

١ - هذا هو اسمه الصحيح، وأمّا ما رُبّيَا يقال في اسمه: إكمال الدين وتمام النعمة فهو غير صحيح؛ إذ وردت الإشارة إلى اسم كمال الدين في كتب الصدوق بهذا الاسم (الفقيه ج ٤، ص ١٨٠، ح ٥٤٠٨)، طبعة النجف ج ٤، ص ١٣٣، الخصال ص ١٨٧ وص ٤٨٠ وعلل الشرائع: ج ١، ص ٢٤٦، العيون: ج ١، ص ٥٢ وص ٩٢. واحتمال التصرف في اسم الكتاب من قبل المصحح بعيد بعد كون مصحّحي هذه الكتب مختلفين، وكذا في إعلام الوري: ج ١، ص ٥٩ و٥٣٨، قصص الأنبياء للراوندي ص ٢٨٢، وكشف الغمة ج ٢، ص ٥١١ و٥٢١ وسعد السعود ص ٢٣٢، وتأويل الآيات ص ٢٩٦، وقد أورد في مقدمة مطبوعة كمال الدين مصورات من مخطوطات الكتاب قد ورد فيها آخر الجزء الأول (لاحظ ص ٢٣ و٢٤ و٢٥ و٢٧) والجميع متفقة على إثبات اسم الكتاب، يظهر من العبارة المنقولة عن الناسخ في ص ٢٤ عن المؤلف كتابة النسخة في عصر المؤلف فلاحظ.

ومجرد اتخاذ اسم الكتاب من الآية الشريفة: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم...﴾ ليس دليلاً على كون اسم الكتاب مطابقاً لما ورد في الآية حتى من جهة كونه من باب الإفعال، بل من الجائز الاقتباس من الآية بجعل مصدر الثلاثي المجرد الذي هو أصل الفعل المذكور في الآية الشريفة اسماً للكتاب والله العالم.

الكتاب وسماع الأحاديث منه سيرة دارجة في زمن الإمام أبي عبد الله الصادق عليه السلام، ففي صحيحة عبد الله بن سنان، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: يجيئني القوم فيستمعون مني حديثكم فأضجر ولا أقوى، قال: «فاقرأ عليهم من أوله حديثاً ومن وسطه حديثاً ومن آخره حديثاً»، فإن التعبير بالأول والوسط والآخر لا يكون إلا عندما تكون الأحاديث مدونة بين الدفتين في كتاب، والمراد من الأخذ عن الكتب ليس ما كان تحمل الحديث بالوجادة، بل المراد الاعتماد على الكتاب عند النقل مع تحمّل أحاديثه بأحد الطرق المعتمدة كالسماع أو القراءة أو المناولة أو الإجازة. فيأتي في كل كتاب السؤال عن كيفية نقل أحاديثه، هل هو بالاعتماد على مصدر مكتوب أو بالأخذ عن لسان المشايخ أو بكلا الطريقتين، وعلى فرض إثبات الأخذ عن الكتاب يأتي سؤال آخر، وهو معرفة هذا الكتاب.

والجواب عن السؤال الأول بالنسبة إلى بعض الكتب واضح كما بالنسبة إلى كتاب من لا يحضره الفقيه، حيث قال المصنف في مقدمته:

«وجميع ما فيه مستخرج من كتب مشهورة عليها المعول وإليها المرجع». وكما بالنسبة إلى التهذيبين إذ يظهر من عبارة مشيختها كون رواياتهما مأخوذة من الكتب، وفيه بحث مبسوط أشرنا إلى قطعة منه في مقال (الشيخ الطوسي ومصادر كتابه تهذيب الأحكام).

أمّا بالنسبة إلى سائر كتب الصدوق ككمال الدين، فالأمر مشكل حيث لم يصرّح المصنّف بذلك في موضع، فلذلك سعينا إلى أن نصل إلى جواب لذلك بالتدقيق في أسناد الكتاب مع ملاحظة سائر أسناد الصدوق عليه السلام.

الأمر الثاني: عندما كان الحديث المسند مأخوذاً من كتاب يمكن تقسيم السند إلى ثلاثة أقسام: الطريق إلى مصدر الحديث، مؤلف مصدر الحديث، السند الموجود في مصدر الحديث.

فعلى سبيل المثال ورد في كمال الدين ص ٥٢٤ هذا الحديث:

حدّثنا محمد بن أحمد الشيباني (رضي الله عنه)، قال: حدّثنا محمد بن أبي عبد الله الكوفي، عن موسى بن عمران النخعي، عن عمّه الحسين بن يزيد النوفلي، عن حمزة بن حمران، عن أبيه حمران بن أعين، عن سعيد بن جبير، قال: سمعت سيد العابدين علي بن الحسين عليه السلام يقول: «في القائم سنة من نوح عليه السلام، وهي طول العمر».

فلو كان الحديث مأخوذاً من كتاب النوفلي لكانت الأقسام الثلاثة كالتالي:

القسم الأول: الطريق إلى مصدر الحديث، وهو: محمد بن أحمد الشيباني، عن محمد بن أبي عبد الله الكوفي، عن موسى بن عمران النخعي.

القسم الثاني: مؤلف مصدر الحديث، وهو عمّ موسى بن عمران النخعي الحسين بن يزيد النوفلي.

القسم الثالث: السند الموجود في مصدر الحديث، أي حمزة بن حمران، عن أبيه حمران بن أعين، إلى آخر السند.

والتمييز بين هذه الأقسام الثلاثة في غاية الأهمية؛ لاختلافها في البحوث الرجالية في الأحكام في مختلف المجالات، كمجال البحث عن تمييز المشتركات وتوحيد المختلفات والكشف عن التحريفات الواقعة في الأسناد، وقد فصلنا الكلام في ذلك في دراساتنا الرجالية، ولا نريد هنا التكلم عن ذلك، وإنّما الذي بصدد البحث عنه في هذا المقال كيفية معرفة مصدر الحديث كي نميّز بها الأقسام الثلاثة.

فنقول: لمعرفة كيفية نقل الحديث، وإنّه هل أخذ من مصدر مكتوب أم كان النقل شفهيّاً، وعلى فرض الأخذ من مصدر مكتوب ما هو ذاك المصدر مناهج مختلفة، نشير في هذا المقال إلى جملة منها في مقامات:

المقام الأول: قرائن الأخذ الشفهي.

المقام الثاني: تعيين مصدر الحديث مع وجود المصدر فيما بأيدينا.

المقام الثالث: القرائن النافية.

المقام الرابع: القرائن المثبتة لمصدر الحديث.

والمراد من المقام الثالث بحاجة إلى شيء من التوضيح، وهو أن القرائن ربما تنفي كون عنوان خاص واقعاً في السند لمؤلف مصدر الحديث، وربما تنفي كونه واقعاً في الطريق إلى المؤلف، وربما تنفي الأمرين معاً وعلى أية حال تحتاج القرائن النافية في غالب الأحيان إلى القرائن المثبتة لإثبات الأخذ عن الكتاب ولتعيين مصدر الحديث.

وقبل أن نبحث عن هذه المقامات الأربعة مع التركيز على أسناد كمال الدين ينبغي أن نشير إلى مصادر صرح الشيخ الصدوق باسمها، وهذه المصادر ليست كتباً حديثية بل غالبها كتب كلامية وبعضها كتب أدبية، فقد نقل في مقدمة كمال الدين كلاماً في الرد علينا لعل بن أحمد بن بشار وما أجابه المتكلم الإمامي الجليل أبو جعفر محمد بن عبد الرحمن بن قبة الرازي^(١)، كما نقل عن ابن قبة جوابه لمسائل سألها بعض الإمامية^(٢)، ونقل عن كتاب ابن قبة في نقض كتاب الأشهاد لأبي زيد العلوي^(٣)، كما نقل عن أبي سهل إسماعيل بن علي النوبختي ما ذكره في آخر كتاب التنبيه^(٤)، وقد نقل عن بعض علماء الإمامية^(٥) وعن بعض الزيدية^(٦)، كما نقل مناظرة نفسه مع ملحد بحضرة ركن الدولة^(٧).

هذا ما في مقدمة الكتاب، وأمّا في متنه فقد صرح باسم المأخذ في

١ - كمال الدين ص ٥١ و ٥٢.

٢ - كمال الدين ص ٦٠.

٣ - المصدر السابق ص ٩٤.

٤ - المصدر السابق ص ٨٨.

٥ - المصدر السابق ص ٦٥ وفي ص ٦٣ نقل عن بعض متكلمي مشايخ الإمامية وفي ص ٦٤ نقل عن علماء الإمامية.

٦ - كمال الدين: ص ٦٧ و ٨٢، كما نقل عن الزيدية في ص ٦٩ و ٧١ و ٧٤ و ٧٧ و ٧٩، وفي ص ٨٣: مخالفوننا، وفي ص ٨٣ و ٨٤: الجدلي.

٧ - كمال الدين: ص ٨٧.

موضعين أحدهما في ص ٢٤٣ قائلاً: قال أبو عبيد في كتاب الأمثال: حكاه عن أبي عبيدة، وأبو عبيد هو القاسم بن سلام، يروي عن أبي عبيدة معمر بن المثنى^(١).

ثانيهما: في ص ٥٥٥: وجدت في كتاب المعمرين، أنه حكى عن هشام بن سعيد الرّحال... وكأنّ المراد كتاب المعمرين لأبي حاتم السجستاني.

هذا وقد ورد في كمال الدين ص ٢٤٥: حكى محمد بن بحر الشيباني عن محمد بن عبد الجبار صاحب أبي العباس ثعلب في كتابه الذي سمّاه كتاب الياقوتة وهو في تفسير العترة في اللغة، ومحمد بن بحر الشيباني، وهو المعروف بالرهني، كان من المتكلمين وكان عالماً بالأخبار وفقياً، وله نحو من خمسمائة مصنف ورسالة، وكتبه موجوده أكثرها ببلاد خراسان، فمن كتبه كتاب الفرق بين الآل والأئمة^(٢)، وقد نقل الشيخ الصدوق في علل الشرائع عن محمد بن بحر الشيباني من كتابه في قول مفضلي الأنبياء والرسل والأئمة والحجج (صلوات الله عليهم) على الملائكة^(٣)، ومن كتابه

١ - نقل عن أبي عبيدة في كمال الدين ص ٢٤٣ - وفي معاني الأخبار ص ٩٤ نقله عن أبي عبيد، وقد نقل الصدوق عن أبي عبيد في معاني الأخبار ص ٢٤٢ و ٢٧٣ و ٢٧٦ و ٢٨٢ و ٢٩١ - ٣٣٦، ٣٢٢، ٣١٦، ٢٩٣ وعن أبي عبيدة في معاني الأخبار ص ٢٩١ وكذا في ص ٢٧٢ وفي ذيله: أخبرنا بذلك أبو الحسين محمد بن هارون الزنجاني فيما كتب إليّ عن علي بن عبد العزيز عن أبي عبيد القاسم بن سلام، وقد ورد هذا الطريق في معاني الأخبار ص ٢١١، ح ٢٧٣، ١ ص ٢٧٥، ح ١، ص ٢٧٧، ص ٣٠٢ - ٣٠٤، ص ٣٢٠، ص ٣٢١، ص ٣٢٦.

٢ - الفهرست: ص ٣٩٠، الرقم ٥٩٩ وأضاف إلى وصفه: إلا أنه متهم بالغلو، وهو إشارة إلى ما في رجال ابن الغضائري ص ٩٨، ح ١٤٧ في ترجمة محمد بن بحر الرهني الشيباني: ضعيف، في مذهبه ارتفاع، وفي رجال الكشي - ص ٢٣٥ / ١٤٧، حدّثني أبو الحسن [الحسين ظ] محمد بن بحر الكرمانى الدهني [الرهني ظ] النرماشيري، قال: وكان من الغلاة الحنفيين... قال الكشي: محمد بن بحر هذا غال... وهذا الحديث مزاد فيه مغير عن وجهه، وفي رجال الطوسي ص ٤٤٧، الرقم ٦٣٥٦ = ١٠٦؛ محمد بن بحر الرهني يرمى بالتفويض، وقد تنظر النجاشي في رجاله ص ٣٨٤، الرقم ١٠٤٤ في كلام ابن الغضائري فقال: <قال بعض أصحابنا: «إنه كان في مذهبه ارتفاع»>، وحديثه قريب من السلامة، ولا أدري من أين قيل ذلك >.

٣ - علل الشرائع: ص ٢٠ - ٢٧.

المعروف بكتاب الفروق بين الأباطيل والحقوق^(١)، وقد بدأ السند باسم محمد بن بحر الشيباني في الفقيه في حديثين متواليين^(٢) لا يبعد الأخذ من كتابه ولم يذكر طريقاً إليه في مشيخة الفقيه.

والمستفاد من ملاحظة أسناد محمد بن بحر الشيباني أنه كان معاصراً للشيخ الصدوق عليه السلام^(٣)، وطبقته متقدمة قليلاً على طبقة الشيخ الصدوق، ولعلّه لم يكن للصدوق إجازة عامّة لرواياته وكتبه فلذلك لم يذكر طريقه إليه.

هذا وقد ورد محمد بن بحر الشيباني في موارد أخرى من أسناد الصدوق لكن لا دليل على الأخذ من كتبه بل الظاهر خلاف ذلك كما يأتي توضيحه.

١ - المصدر السابق: ص ٢١١-٢٢٥.

٢ - الفقيه: ج ٣، ص ١٠٦، ح ٣٤٢٦ و ١٠٨/٣٤٢٧.

٣ - يشهد لذلك رواية أبي الفضل الشيباني المتوفي سنة ٣٨٧ أي ست سنين بعد وفاة الشيخ الصدوق عن محمد بن بحر الشيباني (دلائل الإمامة ص ٤٨٩، الغيبة للشيخ الطوسي ص ١٦٧، ح ١٢٩، ص ٢٠٨، ح ١٧٨)، بل قد روى عن محمد بن بحر الشيباني أحمد بن علي بن العباس بن نوح (رجال النجاشي ص ٣٨٤، الرقم ١٠٤٤) والظاهر كون ابن نوح حياً في سنة ٤٠٨ أي سنة ورود الشيخ الطوسي بغداد؛ إذ ذكر في الفهرست ص ٨٧، الرقم ١١٧ في ترجمة ابن نوح: مات عن قرب إلا أنه كان بالبصرة ولم يتفق لقائي إياه، وقد روى ابن نوح عن الشيخ الصدوق (رجال النجاشي ص ١٣١، الرقم ٣٣٨، ص ١٣٧، الرقم ٣٥٣، جمال الأسبوع ص ٥٢١).

لكن الظاهر كون محمد بن بحر من المعمرين، فقد ورد في كمال الدين ص ٤١٧، ح ١ ودلائل الإمامة ص ٤٨٩، ح ٤٨٨ بإسنادهما إلى محمد بن بحر الرهني الشيباني، قال: وردت كربلاء سنة ست وثمانين ومائتين...، والشيخ الصدوق ولد حوالي سنة ست وثلاثمائة وقد روى أبو عمرو الكشي - وهو في طبقة متقدمة على طبقة الشيخ الصدوق واقع في أسناده عن محمد بن بحر الشيباني في رجال الكشي ص ١٤٧، الرقم ٢٣٥.

هذا وقد وردت ترجمة محمد بن بحر الشيباني في معجم الأدباء ٤١٧: ٦ وكذا في الوافي بالوفيات ج ٢، ص ٢٤٣، وفيهما نقل عن ابن النحاس، وهو مصنف ابن النجاشي، وهو صاحب الرجال المعروف عندنا بالنجاشي.

المقام الأول: القرائن على الأخذ الشفهي

قد صرح المصنف في جملة من الموارد بسماع الحديث^(١)، لكن مجرد هذا ليس دليلاً على عدم الأخذ عن الكتاب.

نعم، التعبير الوارد في بعض الموارد يشهد بكون الأخذ شفهيًا، كما في كمال الدين ص ٤٧٣: ووجدت مثبتاً في بعض الكتب المصنفة في التواريخ ولم أسمعه إلا عن محمد بن الحسين بن عباد أنه قال: مات أبو محمد الحسن بن علي يوم الجمعة...

وكما في ص ٤٥٣، الرقم ٢٠: وسمعنا شيخاً من أصحاب الحديث يقال له أحمد بن فارس الأديب يقول: سمعت بهمدان حكاية حكيته كما سمعتها لبعض إخواني، فسألني أن أثبتها له بخطي ولم أجد إلى مخالفته سبيلاً وقد كتبتها وعهدتها على من حكاها.

وظاهره كون الكتابة لخصوص بعض الإخوان لا في كتاب أحمد بن فارس^(٢).

١ - كما في كمال الدين ص ٣١٨، ح ١: حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى العطار (رضي الله عنه)، حدثنا أبي عن محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري... عن أبي سعيد العصفري... وفي ذيله: قال مصنف هذا الكتاب (رضي الله عنه): قد روي هذا الخبر بغير هذا اللفظ إلا أن مسموعي ما قد ذكرته.

ويحتمل أخذه من نواذر الحكمة لمحمد بن أحمد بن يحيى، أو من أصل أبي سعيد العصفري. وفي كمال الدين ص ٣٦٩، ذيل ح ٦ كلام المصنف: لم أسمع هذا الحديث إلا من أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني (رضي الله عنه) بهمدان عند منصرفي من حج بيت الله الحرام، وكان رجلاً ثقة ديناً فاضلاً... ويحتمل سماع المصنف عن أحمد بن زياد كتاب علي بن إبراهيم بن هاشم وكون الحديث موجوداً فيه، كما يحتمل أن يكون الأخذ شفهيًا كما هو المظنون.

٢ - ولعل ما ورد في كمال الدين ص ٣٨، ح ١ نظير ذلك: حدثنا علي بن عبد الله الوراق، قال: حدثنا سعد بن عبد الله عن أحمد بن إسحاق بن سعد الأشعري، قال: دخلت على أبي محمد الحسن ابن علي... وفي ذيله كلام المصنف: لم أسمع بهذا الحديث إلا من علي بن عبد الله الوراق وجدت بخطه مذهباً عنه، فرواه لي عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن إسحاق (رضي الله عنه) كما ذكرته، فلعل متن الحديث كان مثبتاً بخط الوراق وقد أخبر الصدوق بسنده شفهاً.

ويؤيد كون أخذ هذين النقلين بالسماع لا بالاعتقاد على الكتاب انحصار رواية الشيخ الصدوق، عن محمد بن الحسين بن عباد، وأحمد ابن فارس الأديب بهذين الخبرين، وسيأتي عن قرب أنه من قرائن النقل الشفهي. وهنا قرائن على كون أخذ الحديث من لسان المشايخ من دون أخذ عن كتاب مدون^(١).

القرينة الأولى: انحصار السند برجل واحد ليس مؤلفاً لكتاب

ورد في كمال الدين: ٥٠١ و ٥٠٢ هذه الروايات:

٢٨- وحدّثنا أبو جعفر محمد بن علي الأسود (رضي الله عنه)، قال: كنت أحمل الأموال التي تجعل في باب الوقف إلى أبي جعفر محمد بن عثمان العمري...

٢٩- وحدّثنا أبو جعفر محمد بن علي الأسود (رضي الله عنه)، أن أبا جعفر العمري حفر لنفسه قبراً.

٣٠- وحدّثنا أبو جعفر محمد بن علي الأسود (رضي الله عنه)، قال: دفعت إلى امرأة سنة من السنين ثوباً وقالت: احمليه إلى العمري (رضي الله عنه)...

٣١- وحدّثنا أبو جعفر محمد بن علي الأسود (رضي الله عنه)، قال: سألتني علي بن الحسين بن موسى بن بابويه (رضي الله عنه) بعد موت محمد بن عثمان العمري (رضي الله عنه) أن أسأل أبا القاسم الروحي. قال أبو جعفر محمد بن علي الأسود (رضي الله عنه) وسألته في أمر نفسي...

والظاهر أن هذه الروايات أخذت شفهاً، لعدم كون أبي جعفر محمد ابن

١ - إشارة إلى إمكان الاعتماد على مصدر مكتوب ككراسة دون الكتاب المدون المضبوط.

علي الأسود من أرباب الكتب كما يعلم من مراجعة فهرستي الشيخ والنجاشي، وأمّا احتمال كونه ذا كتاب لم يعثرا عليه فبعيد جداً خصوصاً بعد كون أبي جعفر الأسود من أهل قم ظاهراً مرتبطاً مع علي بن بابويه، وقد سافر إلى بغداد لملاقاة محمد بن عثمان والحسين بن روح (رحمهما الله)، وقد كان من مصادر الشيخ والنجاشي فهرست الصدوق، فبعد أن يكون أبا جعفر الأسود من أرباب الكتب لم يذكر اسمه في فهرست الصدوق^(١)، أو ذكر فيه ولم ينقل عنه الشيخ والنجاشي في فهرستيها...

ومنه يعرف أنّه لو فرض - وذلك على وجه بعيد جداً - كون أبا جعفر الأسود صاحب كتاب لم يكن هذا الكتاب في متناول أيدي الصدوق قدس حتى ينقل عنه، فافهم.

ونظير هذا أخبار نقلها الشيخ الصدوق عن محمد بن علي بن متيل^(٢)، فإنّه ليس من أرباب الكتب ولم يرد ذكره في غير هذه الأخبار.

القرينة الثانية: انحصار رواية الصدوق عن شيخه بحديث واحد أو حديثين
قد روى الشيخ الصدوق عن جماعة من مشايخه لم يذكروا في كتب الرجال في أرباب التصانيف رواية واحدة الظاهر أخذها شفهاً، وهم:
* أبو الحسن أحمد بن ثابت الدواليبي، وقد حدث الصدوق بمدينة

١ - كان بين أبي جعفر الأسود والشيخ الصدوق ارتباط وثيق، حيث ذكر الصدوق بعد إيراد حكاياته: كان أبو جعفر محمد بن علي الأسود (رضي الله عنه) كثيراً ما يقول لي إذا رأيته اختلف إلى مجلس شيخنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد (رضي الله عنه) وأرغب في كتب العلم وحفظه: ليس بعجب أن تكون لك هذه الرغبة في العلم وأنت ولدت بدعاء الإمام عليه السلام.

فعليه خفاء تأليف أبي جعفر الأسود على الشيخ الصدوق في غاية البعد، بل الظاهر أن أبا جعفر الأسود لم يكن من أهل العلم، وإنّما هو من الرجال المعتمدين المرتبطين بالنواب، ولعلّه كان من وكلائهم.

٢ - كمال الدين ص ٥٠٣، ح ٣٣ - ص ٥٠٤، ح ٣٥.

السلام^(١).

* محمد بن جعفر بن الحسين البغدادي^(٢).

* أبو سعيد محمد بن الحسن بن علي بن محمد بن أحمد بن علي بن الصلت القمي^(٣).

* أبو الحسن علي بن الحسن بن علي بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب^(٤).

* أبو الحسين صالح بن شعيب الطالقاني^(٥).

* الحسين بن علي بن محمد القمي المعروف بأبي علي البغدادي^(٦).

وقد ورد في كمال الدين ص ٣٤٣ ح ٢٦٢ هذا السند: حدثنا إسحاق ابن عيسى ومحمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، قالوا: حدثنا سعد بن عبد الله... ومحمد بن الحسن في هذا السند هو ابن الوليد، وقد تكرر نقل الصندوق عنه وعن أبيه، عن سعد بن عبد الله، وأما إسحاق بن عيسى فلم يرد ذكره إلا هنا، فلعل المصنف أخذ عنه هذا الحديث شفهاً، ثم لما رأى الحديث في كتاب سعد بن عبد الله عطف على إسحاق بن عيسى شيخه محمد بن الحسن الراوي لكتاب سعد بن عبد الله.

ويلحق بهؤلاء الحاكم أبو محمد بكر بن علي بن محمد بن الفضل الحنفي

١ - المصدر السابق ص ٢٦٤، ح ١١، وقد أشار إليه في ص ١٥٦، ح ١٤ أيضاً وقد نقله عنه الراوندي في قصص الأنبياء ص ٣٦١، ح ٤٣٧.

٢ - كمال الدين ص ٢٣٥، ح ٤٦.

٣ - كمال الدين ص ٢٩٠، ح ٢ وهو الذي طلب من المصنف تأليف الكتاب كما في ص ٣، وليس في نسبه هنا «بن علي» بعد الحسن، فلاحظ.

٤ - كمال الدين ص ٤٧٣، رقم ٣٤ وبعده: قال: سمعت أبا الحسين الحسن بن وجناء... وستأتي الإشارة إلى دور صيغة السماع في هذا البحث.

٥ - كمال الدين ص ٥٠٣، ح ٣٢، حدثه في ذي القعدة سنة ٣٣٩.

٦ - كمال الدين ص ٥١٨، ح ٤٧، قال: كنت ببخارى فدفع إلي المعروف بابن جاشير... فهذا الحديث من أمثلة القرينة الأولى أيضاً.

الشاشي، حدث الصدوق بإيلاق، وقد نقل عنه رواية واحدة بسندين^(١).
ونظير هذه عدم رواية الصدوق عن شيخه إلا روايتين، فقد روى
الصدوق عن جماعة من مشايخه لم يذكروا في عداد أرباب الكتب، روايتين
لا يبعد أخذهما عن المشايخ شفهاً، وهم:
* أبو العباس أحمد بن الحسين بن عبد الله بن [محمد بن] مهران الآبي
الأزدي العروضي، حدث الشيخ الصدوق بمرو^(٢).
* أبو جعفر محمد بن محمد الخزاعي^(٣).
* أبو جعفر محمد بن علي بن أحمد بن بزرج بن عبد الله بن منصور ابن
يونس بن بزرج صاحب الصادق عليه السلام^(٤).
* الشريف أبو عبد الله محمد بن الحسن بن إسحاق بن الحسين بن
إسحاق بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي
طالب عليه السلام^(٥).

١ - كمال الدين ص ٢٩٢ و ٢٩٣.

٢ - المصدر السابق ص ٤٣٣ ح ١٦ وكذا في ص ٤٧٦، ح ٢٦ مع الترضي عليه وإضافة "محمد بن" إلى نسبه.

٣ - كمال الدين ص ٤٤٢، ح ١٦ وفيه: حدثنا أبو علي الأسدي عن أبيه عن محمد بن أبي عبد الله الكوفي أنه ذكر عدد من انتهى إليه بمن وقف على معجزات صاحب الزمان ورآه من الوكلاء... ومن غير الوكلاء.

وص ٥٢٢، ح ٥١ وفيه: حدثنا أبو علي بن أبي الحسين الأسدي عن أبيه (رضي الله عنه) قال: ورد علي توقيع من الشيخ أبي جعفر محمد بن عثمان العمري (قدس الله روحه)... وأبو الحسين الأسدي هو محمد بن جعفر المتحد مع محمد بن أبي عبد الله الكوفي، فالظاهر زيادة "عن" بعد أبيه في السند الأول.

٤ - كمال الدين ص ٥١٦، ح ٤٥ وفيه: قال سمعت محمد بن الحسن الصيرفي الدورقي المقيم ببلخ يقول: أردت الخروج إلى الحج... وهذا الرجل كأبي جعفر محمد بن علي بن أحمد لم يكن بالمولف، فهذا السند من أمثلة القرينة الرابعة الآتية أيضاً.

وقد روى الصدوق عن هذا الشيخ في ما بعده (ص ٥١٧ ح ٤٦) قائلًا: وحدثنا أبو جعفر محمد بن علي بن أحمد البزرجي، قال: رأيت سر من رأى...، فالخبر من أمثلة القرينة الأولى أيضاً.

٥ - فضائل الأشهر الثلاثة ص ٣٣ في أسناده إلى عمل أم داود، كمال الدين ص ٥٤٣ ح ٩: وفيه: وأخبرني أبو محمد الحسن بن محمد بن يحيى بن الحسن بن جعفر بن عبد الله بن الحسن بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب^٦ فيما أجازته لي مما صحت عندي من حديثه، وصحت عندي هذا الحديث برواية الشريف أبي عبد الله محمد بن الحسن بن إسحاق بن أنه قال: حججت في سنة ثلاث عشرة وثلاثمائة...

هذا وفي كمال الدين ص ٥٢٨، ذيل ١: وحديثنا أبو بكر محمد بن عمر ابن عثمان بن الفضل العقيلي الفقيه، قال: حدثنا أبو عمرو [فذكر جماعة]، قالوا: حدثنا أبو يعلى بن [كذا في المطبوعة و«بن» زائدة] أحمد ابن المثنى الموصللي، عن عبد الأعلى بن حماد النرسي، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، عن رسول الله ﷺ بهذا الحديث مثله سواء.

حدثنا أبو بكر محمد بن عمر بن عثمان بن الفضل العقيلي الفقيه بهذا الإسناد عن مشايخه عن أبي يعلى الموصللي، عن عبد الأعلى بن حماد النرسي، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، قال: إن رسول الله ﷺ صلى ذات يوم بأصحابه الفجر.

وقد يخطر بالبال أخذ الحديثين من كتاب أبي يعلى الموصللي، وهو أحمد بن علي بن المثنى صاحب المسند المشهور، لكن يبعد ذلك انحصار الطريق بهذين الحديثين^(١)، فلو كان مسند أبي يعلى موجوداً عند الصدوق لكان من الطبيعي النقل عنه أكثر من هذا، فتأمل.

نعم، احتمال أخذ أبي بكر العقيلي عن كتاب أبي يعلى الموصللي قريب.

القرينة الثالثة: رواية المصنف عن شيخه أحاديث قليلة متفرقة الأسناد

روى الشيخ الصدوق عن بعض مشايخه ممن لم يكن من أرباب التصنيف

⇒

وقد ذكر مصحح الكتاب في الهامش كالمفسر العبارة بنقل ورد في كتب الرجال من تضعيف أبي محمد الحسن بن محمد بن يحيى، وهو لا يرتبط بكلام الصدوق أصلاً، بل الصدوق يقول: حيث أجاز له الحسن بن محمد بن يحيى إجازة عامة بجميع ما صح عنه من روايته، وقد روى الشريف أبو عبد الله هذا الحديث عن الحسين بن محمد بن يحيى دخل هذا الحديث في ما أجاز له الحسن بن محمد بن يحيى، حيث كان الشريف أبو عبد الله معتمداً عند الصدوق فجاز له أن يعبر بصيغة «أخبرني»، وتفصيل الكلام في ذلك موكول إلى ما أوردناه في رسالة مستقلة في تفسير صيغ تحمل الحديث.

١- لم يرد ذكر أبي يعلى الموصللي إلا هنا وفي الخصال ص ٤٧٣، ح ٣٠: حدثنا أحمد بن محمد بن إسحاق، قال: حدثنا أبو يعلى الموصللي.

روايات قليلة مع تفرّق أسنادها، والظاهر أخذ الصدوق عن المشايخ هذه الأحاديث شفهاً، وهؤلاء هم:

* أبو أحمد القاسم بن محمد بن أحمد السراج الهمداني^(١)، حدّث الصدوق بهمدان، وقد روى عنه خمسة أحاديث مختلفة الأسناد.

* الشريف أبو الحسن علي بن موسى بن أحمد بن إبراهيم بن محمد ابن عبد الله بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام، روى عنه الصدوق ثلاثة أحاديث متفرقة الأسناد^(٢).

* أبو سعيد محمد بن الفضل بن محمد بن إسحاق المذكر المعروف بأبي سعيد المعلم بنيسابور، حدّث الشيخ الصدوق بنيسابور، وقد روى عنه ثمانية أحاديث متفرقة^(٣).

ويلحق بهم أحمد بن محمد بن رزمة القزويني؛ إذ روى عنه الصدوق ثلاثة أحاديث^(٤)، يروي هو في اثنين منها عن أحمد بن عيسى العلوي الحسيني^(٥)، وهو أيضاً كابن رزمة ليس من أرباب الكتب، فالظاهر أخذ الصدوق عنه شفهاً.

١ - كمال الدين ص ٢٩٢، ذيل ح ٢، التوحيد، ص ٣٣١، ح ١٠ (ومثله في العلل ج ١، ص ٨١، ح ١) الخصال ص ١٠٦ ح ٧٠ (وفيه: حدّثنا أبو أحمد القاسم بن محمد بن أحمد بن عبدويه السراج الزاهد الهمداني بهمدان منصرفنا من بيت الله الحرام سنة أربع وخمسين وثلاثمائة) ص ٣٤٤، ح ١٠، معاني الأخبار ص ٢٧٥، ح ١، ثم إنّه لم أجد لهذا الرجل ذكراً في غير كتب الصدوق +، فليس هو بصاحب كتاب.

٢ - كمال الدين ص ٣٢١، ح ٣، ص ٤٦٥، ح ٢٢، ص ٥٧٦، ولم يذكر في مصدر آخر.

٣ - كمال الدين ص ٢٩٤، ح ٣، التوحيد ص ٢٤، ح ٢٢ (ومثله في عيون أخبار الرضا عليه السلام ج ٢، ص ١٣٤، ح ١)، ص ٧٧، ح ٣٣، الخصال ص ١٩٩، ح ٩ (ومثله في العلل ج ١، ص ١٥٧، ح ١)، ص ٥٠١، ح ٢، ص ٥٤٦، ح ٢٧، العلل ج ١، ص ١٣٩، ح ١، ج ٢، ص ٤٦٧، ح ٢٣ وفي جملة من هذه الأحاديث قرائن أخرى على الأخذ الشفهي فلاحظ، ولم أجد ترجمة لأبي سعيد المعلم، فهو ليس من أرباب الكتب.

٤ - كمال الدين ص ١٩١، ح ٤٠، لاحظ أيضاً الهامش الآتي.

٥ - الأمالي مج ١٠/٥٣ (مثله في العيون ص ٢٥٠، ح ٣)، مج ١٠/٥٤.

القرينة الرابعة: عدم وجود صاحب الكتاب في سند الحديث

المثال الأول: كمال الدين ص ٥٣٨، ح ١: حدّثنا أبو سعيد عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب بن نصر السجزي، قال: حدّثنا أبو بكر محمد بن الفتح الرقي، وأبو الحسن علي بن الحسن بن الأشكي ختن أبي بكر، قالوا: لقينا بمكة رجلاً من أهل المغرب...، ثم أورد أحاديث عن المعمر المغربي علي بن عثمان بن خطّاب، وليس في سند الحديث صاحب كتاب، وأبو سعيد السجزي هذا رجل معروف في العامة لم أجد من نسب إليه كتاباً^(١)، وقد وردت رواياته في كتب الصدوق^(٢)، ولم يقع في كثير من أسناده مؤلف للكتاب، والظاهر أخذ الصدوق لروايته عن لسانه حتى في ما وقع مؤلف مشهور في السند^(٣) لغرابية طريقة طريق الصدوق إليه، وفي أحاديثه في كمال الدين قرائن جلية على الأخذ عن لسانه^(٤).

المثال الثاني: كمال الدين ص ٥٠٣، ح ٣٣: أخبرنا محمد بن علي بن متيل، عن عمّه جعفر بن محمد بن متيل، قال: لما حضرت أبا جعفر محمد بن عثمان العمري السّمان (رضي الله عنه) الوفاة، ونظير السند في ص ٥٠٤، ح ٤٤.

المثال الثالث: كمال الدين ص ٤٣٢، ح ٩ وص ٤٣٤، ح ١^(٥)، والظاهر أنّهما أنّهما قطعنا من خبر واحد فلاحظ.

١ - لاحظ ترجمته في تاريخ مدينة دمشق ج ٣٢، ص ٢٥٢، سير أعلام النبلاء: ج ١٦ ص ٤٢٧، تاريخ الإسلام له ج ٢٧، ص ٥٢، الأنساب للسمعاني ج ٥، ص ٥٦٤.

٢ - التوحيد: ص ١٣٦، ح ٨، (ومثله في العيون ج ١، ص ١١٨، ح ٨) ص ٣١١، ح ١ (ومثله في معاني الأخبار ص ٩، ح ٣)، معاني الأخبار ص ٥، ح ٢، علل الشرائع ج ١، ص ١٥٨، ح ٣.

٣ - كما في التوحيد ص ٣٤٥، ح ٢؛ إذ ورد في سنده محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب، وكما في علل الشرائع ج ٢، ص ٤٦٩، ح ٣٠؛ إذ ورد عبّاد بن يعقوب في السند.

٤ - كمال الدين ص ٢٩٠ - والسند غريب، ص ٥٤٧، ح ١، وفيه: قال: وجدت في كتاب لأخي أبي الحسن بخط يقول: سمعت بعض أهل العلم...، ص ٥٦٢، ولم يقع صاحب كتاب في السند.

٥ - لاحظ أيضاً الخصال ص ٤٤٥، ح ٤٢.

ثم إنه روى الصدوق عن بعض مشايخه الذين ليسوا بصاحب الكتاب تارة في الطريق إلى كتب الرواة، وأخرى في أسناد غريبة متفرّدة، ولا يبعد أخذ القسم الأخير من لسان المشايخ، كما في جملة من رواياته^(١) عن أحمد بن الحسن القطّان المعروف بأبي علي بن عبد ربه الرازي، وهو شيخ كبير لأصحاب الحديث^(٢).

المقام الثاني: تعيين مصدر الحديث مع وجوده فيما بأيدينا
وهنا عدة مصادر موجودة يحتمل أخذ الصدوق منها في كمال الدين.

الأول: الكافي:

ورد في أسناد كمال الدين اسم محمد بن يعقوب في جملة من الأحاديث، لكن هذه الأحاديث لم ترد في الكافي، والظاهر أخذ بعضها من رسائل الأئمة^(٣)، ويحتمل أخذ كثير منها من كتابه في الردّ على القرامطة^(٤)، والذي ورد في الكافي بالسند الموجود في كمال الدين اثنان^(٥)، والظاهر أخذهما من الكافي، وقد بحثنا عن روايات الكليني في كتب الصدوق فرأينا أنّ الراوي عن الكليني في ما أخذ عن الكافي يختلف عن الراوي عنه فيما لم يأخذ عنه^(٦)، ولا يسع المقام لتوضيح ذلك وبيان وجهه.

- ١ - كمال الدين ص ٦٧، ص ٢٣٤، ح ٤٤، ص ٢٧١، ح ١٧، ص ٢٧٢، ح ١٩ و ٢٠.
- ٢ - كمال الدين ص ٦٧ وأيضاً ص ٥٣٢، ح ١.
- ٣ - كمال الدين ص ٤٨٣، ح ٤ (وهو توقيع بخط مولانا صاحب الزمان عليه السلام في جواب إسحاق بن يعقوب) ص ٥٢٢، ح ٥٢ (وهو مكتوبة لمحمد بن عيسى اليفطيني إلى علي بن محمد بن علي عليه السلام).
- ٤ - كمال الدين ص ٣٦، ص ٣٢٣، ح ٨، ص ٣٢٧، ح ٧، ص ٣٣٠، ح ٧، ص ٤٠٨، ح ٤، ص ٤٣٠، ح ٤، ص ٥٣٧، ح ٢، ص ٦٧٥، ح ٣٢.
- ٥ - كمال الدين ص ٤٣٥، ح ٤ (الكافي ج ١، ص ٥١٤، ح ٢)، ص ٥٣٦، ح ١ (الكافي ج ١، ص ٣٤٦، ح ٣).
- ٦ - وملخصه مما يرتبط بكمال الدين أنّ الراوي فيما أخذ من الكافي هو علي بن أحمد الدقاق فقط (كما في الموضع الثاني ممّا مرّ في الهامش المتقدّم)، أو هو مع غيره (كما في الموضع الأول)، وأمّا ما لم يؤخذ من الكافي فراويه إمّا محمد بن محمد بن عصام (الكليني) فقط كما في أكثر الموارد، وإمّا محمد بن موسى بن المتوكل كما في كمال الدين ص ٦٧٥، ح ٣٢.

الثاني: الإمامة والتبصرة من الحيرة لعلّي بن الحسين بن موسى بن بابويه:

يروى المصنّف عن أبيه في كمال الدين كثيراً، فيخطر بالبال كون كتاب الإمامة والتبصرة من الحيرة الذي موضوعه يقرب من موضوع كتاب كمال الدين من مصادره، ويؤكد التقارب بين الكتابين في بعض عناوين الأبواب، ففي كمال الدين ص ٢١١: باب اتصال الوصية من لدن آدم عليه السلام وأن الأرض لا تخلو من حجة لله عز وجل على خلقه إلى يوم القيامة، والعنوان يشبه عنواني الباين من الإمامة والتبصرة: ١ - باب الوصية من لدن آدم عليه السلام. ٢ - باب أن الأرض لا تخلو من حجة. وفي كمال الدين ص ٤١٤: باب ما روى في أن الإمامة لا تجتمع في أخوين بعد الحسن والحسين عليهما السلام، وفي الإمامة والتبصرة، الباب الثامن: باب في أن الإمامة لا تكون في أخوين بعد الحسن والحسين عليهما السلام. لكن بعد المقارنة بين أحاديث الكتابين لم نر بينهما شبيهاً كثيراً^(١)، والتشابه بين بعض أحاديثهما^(٢) يمكن أن يكون لأجل وحدة مصدرهما ككتاب سعد بن عبد الله، ولعلّ هذا هو الوجه في تشابه عناوين الأبواب في بعض الموارد كما رأيت.

والحاصل: أن الحكم بكون الإمامة والتبصرة من مصادر كمال الدين مشكل، ولعلّ المصنّف قد اكتفى بالرجوع إلى مصادر الإمامة والتبصرة

١ - ربما كانت أحاديث متوالية موجودة في الكتابين لكن يختلف السند وترتيب الأحاديث فيهما: كمال الدين ص ٤١٤، ح ١ - ص ٤١٥، ح ٣ (الإمامة والتبصرة، ص ٥٦، ح ٤٠، ص ٥٧، ح ٤٢، ص ٥٧، ح ٤١).

٢ - كمال الدين ص ٤١٠، ح ١ (الإمامة والتبصرة ص ٩٠، ح ٧٩)، ح ٣ (الإمامة والتبصرة، ص ٩٠، ح ٧٨)، لاحظ أيضاً كمال الدين ص ٢١١، ح ١ (الإمامة والتبصرة، ص ٢١، ح ١ وفي السند في الكتابين اختلاف في بعض الموارد).

ككتب سعد بن عبد الله^(١)، ومحمد بن يحيى^(٢)، وعبد الله بن جعفر الحميري^(٣)، ومحمد بن أحمد بن يحيى^(٤)، ومحمد بن أبي عمير^(٥)، وغيرها^(٦)، عن الرجوع إلى كتاب الإمامة والتبصرة، والظاهر أن جميع هذه الكتب من مصادر كمال الدين.

نعم، احتمال الأخذ عن الإمامة والتبصرة غير منفٍ كما يأتي.

الثالث: كتاب سليم بن قيس الهلالي:

ورد في مواضع من كمال الدين بإسناده عن سليم بن قيس، فربما يخطر بالبال الأخذ عن كتاب سليم^(٧)، لكن من المحتمل الأخذ عن كتاب سليم بواسطة سائر المصادر ككتاب سعد بن عبد الله أو الإمامة والتبصرة، بل

- ١ - الإمامة والتبصرة ص ٢١، ح ١، ص ٢٥، ح ٤٣ و ٤٤، ص ٢٨، ح ٨-١٢، ص ٣١، ح ١٦ - ص ٣٨، ح ١٩، ص ٤٠، ح ٢١ - ص ٤٨، ح ٣١، ص ٥٠، ح ٣٤ - ص ٥١، ح ٣٦، ص ٥٤، ح ٣٨، ص ٥٧، ح ٤١ و ٤٢، ص ٥٩، ح ٤٦، ص ٦٣، ح ٥٠، ص ٦٤، ح ٥٣، ص ٨٢، ح ٦٩-٧١، ص ٩٠، ح ٧٨ و ٧٩.
- ٢ - الإمامة والتبصرة ص ٢٥، ح ٢، ص ٢٧، ح ٥-٧، ص ٦٠، ح ٤٨ و ٤٩، ص ٦٥، ح ٥٤ - ص ٧٠، ح ٥٨، ص ٧٣، ح ٦٣-٦٥، ص ٨٤، ح ٧٢، ص ٩١، ح ٨٠ وأيضاً ص ٧٧، ح ٦٧ - على احتمال -.
- ٣ - الإمامة والتبصرة، ص ٣١، ح ١٤ و ١٥، ص ٣٨، ح ٢٠، ص ٤٩، ح ٣٢ و ٣٣، ص ٥٨، ح ٤٣-٤٥، ص ٨٧، ح ٧٥-٧٧، ص ٩٢، ح ٨١-٨٤.
- ٤ - الإمامة والتبصرة، ص ٥٥، ح ٣٩ و ٤٠، ص ٩٤، ح ٨٥-٨٧، وأيضاً ص ٧٧، ح ٦٧ - على احتمال -.

- ٥ - الإمامة والتبصرة ص ٧٢، ح ٦٠-٦٢، ص ٨٤، ح ٧٣.
- ٦ - تبدأ سائر أسناد الإمامة والتبصرة بأحمد بن إدريس (ص ٣٠، ح ٣١، ص ٦٠، ح ٤٧، ص ٦٣، ح ٥١، ص ٧٥، ح ٦٦ و ٦٧) وبأحمد بن إدريس ومحمد بن يحيى (ص ٧١، ح ٥٩) وبحمزة بن القاسم (ص ٥١، ح ٣٧) وبالحسن بن أحمد المالكي (ص ٦٤، ح ٥٢، والظاهر أنه غير الحسين بن أحمد المالكي) - كما يأتي - وبمحمد بن موسى (ص ٨٥، ح ٨٤)، ولعل علي بن بابويه أخذ عن هؤلاء شفهاً، إلا أحمد بن إدريس فيحتمل كون الأخذ عن كتابه.
- ٧ - لاحظ - مضافاً إلى ما في المتن - : كمال الدين ص ٢٤٠، ح ٦٣ (كتاب سليم ص ٦٠٦ ومن المحتمل أخذه من بصائر الدرجات ص ٨٣ ح ٦ لمحمد بن الحسن الصفار الواقع في السند) ص ٢٦٢، ح ١٠ (كتاب سليم ص ٥٦٥، وفي سند كمال الدين هنا بحث يأتي في الهوامش الآتية)، ص ٢٧٠، ح ١٥ (كتاب سليم ص ٨٣٤ والحديث ورد في الإمامة والتبصرة ص ١١٠، ح ٩٧ ومن المحتمل أخذ الحديث منه أو من مصدره كتاب سعد بن عبد الله)، ص ٢٧٤، ح ٢٥ (كتاب سليم ص ٦٣٦)، ص ٤١٣، ح ١٥ (والحديث لم يرد في النسخ الموجودة من كتاب سليم).

هذا الاحتمال هو الظاهر في بعض الموارد، كما في كمال الدين ص ٢٦٢، ح ٩، ففيه: حدّثنا أبي (رضي الله عنه)، قال: حدّثنا سعد ابن عبد الله، قال: حدّثنا يعقوب بن يزيد، عن حماد بن عيسى، عن عبد الله بن مسكان، عن أبان بن تغلب، عن سليم بن قيس الهلالي، عن سلمان الفارسي (رضي الله عنه)، قال: «دخلت على النبي ﷺ فإذا الحسين بن علي على فخذه»^(١)، والخبر لم يرد في النسخ الموجودة من كتاب سليم، وقد ورد بهذا الإسناد في عدة من كتب الصدوق^(٢)، لكن السند لا يخلو من غرابة، فإن راوي كتاب سليم هو أبان بن أبي عيَّاش لا أبان بن تغلب^(٣).

وقد روى هذا الخبر ابن شاذان في مائة منقبة ص ١٢٤، الرقم ٥٨ بسنده عن حماد بن عيسى، قال: حدّثني عمر بن أذينة، قال: حدّثني أبان ابن أبي عيَّاش، عن سليم بن قيس الهلالي، (عنه في مقتل الخوارزمي ص ١٤٦)، ومن القريب وقوع تحريف في السند في كتب الصدوق^(٤).

ومن الطريف أن سند الحديث في الإمامة والتبصرة ص ١١٠، ح ٩٦ نفس السند الموجود في كتب الصدوق، فلا يبعد القول بأخذ الصدوق

١ - عنه إعلام الوري، ج ٢، ص ١٨٠.

٢ - الخصال ص ٤٧٥، ح ٣٨، عيون أخبار الرضا ﷺ ج ١، ص ٥٢، ح ١٧ مع تصحيح تغلب بـ "خلف"، وقد نقله عن الصدوق في كفاية الأثر ص ٤٦ مع هذا التصحيح وكذا في البحار ج ٣٦ ص ٢٤١ ح ٤٧ نقلاً عن كمال الدين والعيون، والظاهر كون لفظ الحديث مأخوذاً من العيون.

٣ - نقل عن الفضل بن شاذان في كتاب إثبات الرجعة حديثاً أخر رواه بسنده عن حماد بن عيسى إلى آخر السند نظير ما في كتب الصدوق [لاحظ كتاب سليم بن قيس، ج ٢، ص ٩٥٨، في مستدركات الكتاب]، والاعتماد عليه في الحكم برواية أبان بن تغلب عن سليم بن قيس مشكل ووقوع التحريف فيه أيضاً قريب.

٤ - ورد بعده في كمال الدين (رقم ١٠) بسند آخر عن يعقوب بن يزيد، عن حماد بن عيسى، عن عمر بن أذينة، عن أبان بن أبي عيَّاش، عن إبراهيم بن عمر اليامي، عن سليم بن قيس الهلالي، قال سمعت سلمان الفارسي (رضي الله عنه) يقول ... وفي هذا السند أيضاً تحريف، والظاهر: حماد بن عيسى عن إبراهيم بن عمر اليامي وعمر بن أذينة عن أبان بن أبي عيَّاش عن سليم بن قيس، لاحظ الكافي ج ١، ص ٢٩٧، ح ١، وج ٢ ص ٣٩١، ح ١ - وفيه تصحيح واو العطف بعن - ومثله في ص ٤١٤، ح ١.

للحديث عن الإمامة والتبصرة أو عن مصدره أي كتاب سعد بن عبد الله. وفي كمال الدين ص ٢٨٦، ح ٣٧ بسنده المتكرر إلى محمد بن مسعود، قال: حدثنا محمد بن نصير^(١)، عن الحسن بن موسى الخشاب، قال: حدثنا الحكم بن بهلول الأنصاري، عن إسماعيل بن همام، عن عمران ابن قرّة، عن أبي محمد المدني، عن ابن أذينة، عن أبان بن أبي عيَّاش، قال: حدثنا سليم بن قيس الهلالي، والظاهر أخذ الصدوق عن كتاب محمد ابن مسعود العياشي، كما نقله عنه في شواهد التنزيل ج ١، ص ٤٧، ح ٤١^(٢)، والسند غريب لم أجده في موضع آخر، والظاهر نقل العياشي للحديث عن سليم بن قيس بطريق السماع عن المشايخ، وليس السند طريقاً للعياشي إلى كتاب سليم.

الرابع : تفسير فرات الكوفي:

ورد في موضع من كمال الدين روايته عن الحسن بن محمد بن سعيد الهاشمي، عن فرات بن إبراهيم بن فرات الكوفي، قال: حدثنا محمد بن علي بن أحمد الهمداني، وقد تكرر السند إلى فرات بن إبراهيم في كتب الصدوق^(٣)، ومن القريب كونه طريقاً للمصنف إلى كتاب فرات، لكن حيث إنّ الحديث ليس موجوداً في التفسير الموجود، فليس هو مصدراً

١ - في متن المطبوعة: نصر، والظاهر ما أثبتناه عن هامشه وعن شواهد التنزيل.

٢ - فيه: حدثنا محمد بن مسعود بن محمد... والظاهر: حدث بدل حدثنا؛ فإن العياشي ليس من مشايخ الحاكم الحسكاني مؤلف شواهد التنزيل، بل يروي عنه بتوسط علي بن موسى بن إسحاق (ج ١، ص ٣٠، ح ١٢، ص ٧٩ ح ٩٣، ص ٢٥٥، ح ٢٤٩، ص ٢٨١، ح ٥١٢ ج ٢، ص ٤٥١، ح ١١١٦) وفي ج ٢، ص ٢٧٠، ح ٩٠٤: أبو النضر - محمد بن مسعود بن محمد العياشي في كتابه، وهو يؤيد ما ذكرناه من استظهار حدث بدل حدثنا.

٣ - الأمالي للصدوق مج ٢، ح ٦، مج ٢٦، ح ٨، مج ٣٩، ح ١٠، مج ٥٨، ح ٨، مج ٦٣، ح ١١، مج ٦٩، ح ١٢، مج ٨٣، ح ٤، الخصال ص ٤١٨، ح ١١، ص ٤٥٧، ح ٢، العيون ج ١، ص ٢٦٢، ح ٢٢، ج ٢، ص ٤٩، ح ١٩١، فضائل الأشهر الثلاثة ص ٦٣، ح ٤٦، ص ١٢٤، ح ١٣٢، معاني الأخبار ص ٣٦، ح ٧ و ٨، ص ٥٦، ح ٥، ص ٧٤، ح ١، علل الشرائع ج ١، ص ٥، ح ١، ص ١٣٥، ح ٢، ص ١٤٢، ح ٧.

لكمال الدين، وفي سائر روايات فرات الواردة في كتب الصدوق بحث لا حاجة لذكره هنا.

الخامس : أصل أبي سعيد العصفري :

ورد أبو سعيد العصفري في موضعين من كمال الدين :
الأول: ص ٢٠٤، ح ١٤؛ حدثنا أبي ومحمد بن الحسن (رضي الله عنهما)،
قالا: حدثنا عبد الله بن جعفر، قال: حدثنا محمد بن أحمد، عن أبي سعيد
العصفري، عن عمرو بن ثابت.

الثاني: ص ٣١٨، ح ١؛ حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى العطار (رضي الله
عنه)، قال: حدثنا أبي، عن محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري، عن
محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن محمد بن الحسن، عن أبي سعيد
العصفري، عن عمرو بن ثابت.

والحديثان وردا في أصل أبي سعيد العصفري المطبوع في ضمن الأصول
الستة عشر باختلاف في بعض الألفاظ، وقد يخطر بالبال أخذ الصدوق لهما
من أصل أبي سعيد العصفري، لكن لا دليل على ذلك، بل الظاهر خلاف
ذلك؛ لوجود إشكالين في سند الحديثين يشهدان بأخذهما من كتاب محمد
بن أحمد بن يحيى^(١).

١ - توضيح ذلك: أنه لم نجد رواية محمد بن أحمد - وهو محمد بن أحمد بن يحيى - عن أبي سعيد العصفري مباشرة، بل يروي عنه بتوسط محمد بن الحسين كما في الكافي ج ١، ص ٥٣٠، ج ٦، ص ٥٣٤، ح ١٧، وقد عبر عن أبي سعيد فيهما بأبي سعيد العصفوري، فالظاهر سقوط الوسطة في الموضع الأول من كمال الدين. ويمكن القول: بأن منشأ ذلك كون الحديث واقعاً في كتاب محمد بن أحمد معلقاً قد حذف من أول سنده: محمد بن الحسين اعتماداً على ذكره في السند المتقدم، فأخذه المصنف من كتاب محمد بن أحمد بن يحيى مع الغفلة عن التعليق الواقع أو أخذ المصنف من كتاب عبد الله بن جعفر مثلاً وهو أخذ من كتاب محمد بن أحمد بن يحيى مع الغفلة عن التعليق، فوقع السقط في كتابه وانتقل ذلك إلى كمال الدين.

ومما ذكرنا في توضيح الإشكال في السند الأول يظهر الإشكال في السند الثاني في زيادة محمد بن الحسن فيه، ويؤكد رواية محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن أبي سعيد العصفري في كامل الزيارات ب ٨٨، ح ٤-٨، ولم نجد روايته عنه

ويؤكد ذلك أنه ذكر الصدوق في ذيل الموضوع الثاني: قد روي هذا الخبر بغير هذا اللفظ إلا أن مسموعي ما قد ذكرته.

والظاهر أنه إشارة إلى لفظ الحديث الوارد في أصل أبي سعيد العصفري^(١)، ففي عبارة الصدوق إشارة إلى عدم أخذه عن هذه النسخة الموجودة، فتأمل.

فتحصل من جميع ما ذكرناه في المقام الثاني: أنه لم يثبت أخذ الصدوق عن المصادر الموجودة لدينا إلا روايتين في الكافي، مع احتمال أخذه قليلاً عن الإمامة والتبصرة من الحيرة لأبيه، والله أعلم.

⇒

مع الوساطة إلّا هنا وأما ما في كامل الزيارات ب ٨٨، ح ٤ بسنده عن محمد بن أحمد عن محمد بن الحسين عن محمد بن علي عن أبي سعيد العصفري، فلا يبعد القول بزيادة "محمد بن علي" في السند، ولعل وجهه كون محمد بن علي - وهو أبو سميّة - أيضاً من رواية أبي سعيد العصفري (لاحظ رجال النجاشي ص ٢٩٣، الرقم ٧٩٣، الفهرست، طلعة الطبائفي، ص ٣٤٣، ح ٥٤١).

ولعل منشأ الزيادة في السند الثاني في كمال الدين تصحيف محمد بن هليلج بمحمد بن الحسن وكتابة هذه النسخة المصحفة في الهامش وإدراج ذلك في المتن بتوهم سقوطه منه.

ويمكن تلفيق ما ذكرناه في منشأ السقط في السند الأول والزيادة في السند الثاني في وجه واحد يبرر الأمرين معاً، وهو أن الحديثين كانا واقعين في كتاب محمد بن أحمد بن يحيى متواليين بسند واحد، وهو محمد بن الحسين (بن أبي الخطاب) عن أبي سعيد العصفري، فسقط محمد بن الحسين من السند الأول وكتب في الهامش مع تحريفه بمحمد بن الحسن، ثم أدرج الساقط المحرف في السند الثاني بتوهم سقوطه منه.

وكيف كان فالوجه التي ذكرناها لتوجيه السقط والزيادة في السندين تكون إذا كان الحديثان مأخوذتين من كتاب محمد بن أحمد بن يحيى، إمّا مباشرة أو بتوسط كتاب آخر ككتاب عبد الله بن جعفر، ولا تتم إذا قيل بأخذ المصنف للحديثين عن كتاب أبي سعيد العصفري مباشرة كما لا يخفى على المتأمل.

ثم إنه لا يبعد القول بأخذ الحديث الأول من كتاب عبد الله بن جعفر وهو أخذه من كتاب محمد بن أحمد بن يحيى مضافاً - مضافاً إلى عبارة "محمد بن أحمد" المشيرة إلى عدم كون محمد بن أحمد هو المصدر إذ المعهود للصدوق التعبير عنه بمحمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري - أنه ورد في الغيبة للطوسي ص ١٣٨، ح ١٠٢ ودلائل الإمامة ص ٤٣٦، ح ٤٠٧ - وهو نفس الحديث المبحوث عنه - روايتان في سندهما عبد الله بن جعفر، وقد وقع السقط في السند في كليهما، فاشترك هذه المصادر الثلاثة في وقوع السقط مع وقوع عبد الله بن جعفر في السند في الجميع ربما يشترك في الأصل في السقط اضطراب نسخة كتاب عبد الله بن جعفر هنا، فلاحظ.

١ - الأصول الستة عشر ص ١٥ (طبعة دار الحديث ص ١٣٩)، عنه الكافي ج ١، ص ٥٣٠، ح ٦.

المقام الثالث: القرائن النافية

هنا قرائن على عدم كون عنوان واقع في السند مؤلفاً لمصدر الحديث ولا واقعاً في طريق الصدوق إلى مؤلف المصدر.

(منها): الراوي المجهول الذي لم يقع إلا في هذا السند.

المثال الأول:

كمال الدين ص ٤٧٠، ح ٢٤؛ حدّثنا أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني، قال: حدّثنا أبو القاسم جعفر بن أحمد العلوي الرقي العريضي، قال: حدّثني أبو الحسن علي بن أحمد العقيلي، قال: حدّثني أبو نعيم الأنصاري الزيدي، قال: كنت بمكة عند المستجار، وأبو نعيم الأنصاري الزيدي لم يرد في غير هذا السند، فليس هو مؤلفاً لمصدر الحديث، وأمّا أبو الحسن علي بن أحمد العقيلي فهو من أرباب الكتب المصنّفة المشهورة^(١)، لكن حيث إنّ الراوي - وهو جعفر بن أحمد العلوي الرقي - لم يرد في غير هذا السند فليس الحديث مأخوذاً من كتاب العقيلي^(٢)، فإمّا أنّ الحديث أخذ من كتاب أحمد بن زياد، وإمّا أخذ من لسانه، وبعدما لم يكن أحمد بن زياد من أرباب الكتاب^(٣) تعيّن الاحتمال الثاني.

المثال الثاني:

كمال الدين ص ٣١٢، ح ٢؛ حدّثنا أبو محمد الحسن بن حمزة العلوي

١ - كما في رجال ابن الغضائري ص ٥٤، الرقم ٤١، وقد ترجم الشيخ في الفهرست ص ٢٨٥ الرقم ٤٢٥ علي بن أحمد العلوي العقيلي وقال: له كتب، منها...

٢ - ويؤكد ذلك أنّه لم يقع اسم علي بن أحمد العقيلي في أسناد الصدوق في موضع. نعم، ورد اسمه في كمال الدين ص ٥٠٥، ح ٣٦ في متن الخبر.

٣ - لعدم إشارة إلى ذلك في الفهارس وأحمد بن زياد الهمداني من المشايخ المعروفين للشيخ الصدوق، ولو كان صاحب كتاب لأشير إليه في كتب الفهارس لا محالة.

(رضي الله عنه)، قال: حدّثنا أبو جعفر محمد بن الحسين بن درست السروي، عن جعفر بن محمد بن مالك، قال: حدّثنا محمد بن عمران الكوفي.

وأبو جعفر السروي لم يرد ذكره إلا في هذا الحديث المذكور هنا، وفي العيون ج ١، ص ٤٥، ح ٣، فليس هو صاحب مصدر الحديث ولا واقعاً في طريقه إلى صاحب مصدر^(١)، بل الحديث إمّا أخذ من كتاب الحسن ابن حمزة أو من لسانه، وحيث إنّ الحسن بن حمزة من أرباب الكتب لا يمكن تعيين القول بأخذ الحديث شفهاً من غير اعتماد على كتاب.

ومنه يظهر أنّ القرينة السالبة الأولى غير كافية بنفسها في الحكم بكون الحديث شفهاً أو مأخوذاً من كتاب ومن تعيين الكتاب الذي أخذ الحديث منه، بل تحتاج إلى ضمّ المعلومات الخارجية.

و(منها): العبارة المبهمة كرفعه ويرفعه.

المثال:

كمال الدين ص ٢٥٠، ح ١؛ حدّثنا الحسين بن أحمد بن إدريس (رضي الله عنه)، قال: حدّثنا أبي، قال حدّثنا أبو سعيد سهل بن زياد الأدمي الرازي، قال: حدّثنا محمد بن آدم الشيباني^(٢)، عن أبيه آدم ابن أبي إياس، قال: حدّثنا المبارك بن فضالة عن وهب بن منبة رفعه، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ.

١ - ولولا ذلك لأمكن القول بأخذه من كتب جعفر بن محمد بن مالك، ففي رجال النجاشي ص ١٢٢، الرقم ٣١٣ في ترجمته له كتاب غرر الأخبار وكتاب أخبار الأئمة ومواليهم وكتاب الفتن والملاحم، والحديث المبحوث عنه وحديث لوح جابر يناسب جميع هذه الكتب خصوصاً كتاب أخبار الأئمة.

٢ - ورد السند بعينه إلى مبارك بن فضالة عن سعيد بن جبير في كمال الدين ص ١٤٥، ح ١٢ وفيه النسائي بدل الشيباني، وقد روى حديث وهب بن منبة في البحار ج ٥٢، ص ٢٧٦، ح ١٧٢ نقلاً عن المحتضر بلفظ النسائي، وكذا في مطبوعة المحتضر ص ٤١٩، ولا يبعد وقوع التصحيف في كليهما وكون الصواب: العسقلاني، كما أن الظاهر كون محمد مصحفاً من عبيد كما في هامش كمال الدين ص ١٤٥، لاحظ تهذيب الكمال ج ٢، ص ٣٠١، ح ١٩، ص ١٨٣.

فهذا الحديث ليس مأخوذاً من كتاب ابن عباس، لو فرض كونه صاحب كتاب، وقد ذكرنا في مقال الكاتب النعماني وكتابه الغيبة أنه لم نجد في رجال النجاشي وفهرست الشيخ عبّاث مبهمة كرفعه وبإسناد له في ثنانيا الطرق أصلاً^(١).

وفي هذه القرينة أيضاً يحتاج في تكملة البحث إلى ضمّ القرائن الإيجابية أو السلبية الأخرى أو المعلومات الخارجية، ففي هذا الحديث ليس وهب بن منبه هو مصدر الحديث؛ لعدم ذكر الطريق إلى وهب بن منبه في موضع آخر من كتب الصدوق، وإنّما تكرّرت روايته عن وهب بطريق واحد آخر في العلل^(٢).

وأما المبارك بن فضالة فقد ورد في حديث آخر بنفس الإسناد في كمال الدين كما مرّ في الهامش والأخذ عن كتابه - لو فرض كونه ذا كتاب - بعيد، وهكذا يستمر البحث حتى نصل إلى مصدر الحديث أو نقول بأخذ الحديث شفهاً.

ثم إنّّه ورد في كمال الدين ص ١٨٧، ح ٣٧؛ حدّثنا أبي جعفر، قال: حدّثنا علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن أبان بن عثمان يرفعه، قال: لمّا بلغ رسول الله ﷺ ...

وفي ص ١٩٦، ح ٤١ بنفس الإسناد، عن أبان بن عثمان يرفعه بإسناده قال: لمّا بلغ عبد الله بن عبد المطلب ...

ولا يبعد أخذ الحديث من كتاب أبان بن عثمان، فإنّ له كتاباً يجمع المبتدأ

١ - مجلة علوم الحديث، العدد الثالث، ص ١٨٩.

٢ - علل الشرائع ج ١، ص ٢٧، ح ١، ص ٢٩، ح ١، ص ٣٣، ح ١، ص ٧٩، ح ١٠١، ص ٨٠، ح ١، ص ١١٠، ح ٩، ج ٢، ص ٤٧٧، ح ٣، ص ٤٩٥، ح ١، لاحظ أيضاً قصص الأنبياء للراوندي ص ٦٩، ح ٥٠، ص ٧٨، ح ٦١، ص ٨٤، ح ٧٦، ص ٨٨، ح ٨١ و ١٥١، ص ١٤٦، ح ١٥٩، ص ١٧٢، ح ١٩٩، ص ٢٢٣، ح ٢٩٥، ص ٢٢٥، ح ١٩٦، ص ٢٢٧، ح ٢٧٠، ص ٢٤٤، ح ٢٨٧، ص ٢٤٨، ح ٢٩٣.

والمغازي والوفاة والردة^(١)، والظاهر أخذ الصدوق من كتابه مباشرة أو بتوسط سائر الكتب ككتاب ابن أبي عمير^(٢).

وسيأتي في المقام الرابع ما يؤكد الأخذ من كتاب أبان بن عثمان.
(ومنها): تعدد الوسائط بين المصنف وبين شخص معروف.

المثال:

كمال الدين ص ٤٥٤، ح ٢١؛ حدّثنا محمد بن علي بن محمّد بن حاتم النوفلي المعروف بالكرماني، قال: حدّثنا أبو العباس أحمد بن عيسى الوشاء البغدادي، قال: حدّثنا أحمد بن طاهر القمي، قال: حدّثنا محمد ابن بحر بن سهل الشيباني، قال: حدّثنا أحمد بن مسرور، عن سعد بن عبد الله القمي، قال: «كنت امرأاً لهجاً بجمع الكتاب».

وفي متن هذا الحديث بحوث كثيرة لا نريد الدخول فيها، وقد تعرّض لها المحقق التستري في الأخبار الدخيلة ج ١، ص ٨٨-١٠٤، ثم قال: «كما أنّ متنه يشهد بعدم صحّته كذلك سنده، فإنّ الصدوق إنّما يروي عن سعد بتوسط أبيه أو شيخه ابن الوليد كما يعلم من مشيخة فقيهه، والخبر تضمن

١ - وفي الفهرست ص ٤٧، الرقم ٦٢: يجمع المبتدأ والمبعث والمغازي والوفاة والسقيفة والردة.

٢ - ومما أخذ الصدوق من كتاب أبان - ولو ظناً - مباشرة أو بواسطة، ما ورد في كمال الدين ص ١٤٧، ح ١٣، ص ١٩٨، ح ٤٢، وكذا ص ٦٦٠، ح ٣، لاحظ أيضاً الأمالي مج ٣٢ ح ٧، مج ٣٦، ح ١٠ و ١٤، مج ٣٧، ح ١، مج ٤٣، ح ٧، مج ٤٦، ح ٢، مج ٤٨، ح ١، مج ٥٦، ح ٧ و ٩، مج ٦٩، ح ١، مج ٧١، ح ٩، ثواب الأعمال ص ٧٧، ح ١، الخصال ص ٢٧٩ ح ٢٤ وفيه «رفعه» -، ص ٣٠٠، ح ٧٣، ص ٣٥٣، ح ٣٤، ص ٤٥٢، ح ٥٩، ص ٤٩١، ح ٧٠، ص ٥٠٢، ح ٦، فضائل الأشهر الثلاثة ص ٢٢، ح ٩، معاني الأخبار ص ١١٩، ح ١، ص ٢٩٨، ح ١، ص ٣٦١، ح ١، علل الشرائع، ج ١، ص ٧، ح ٣، ص ١٤، ح ١، ص ٢٩، ح ١ و ص ٣٥، ح ٥، ص ٣٧، ح ١، ص ٣٨، ح ١، ص ٦٦، ح ١، ص ٨٤، ح ٧، ص ١٢٦، ح ٧، ص ١٥٠، ح ١٢، ص ١٦٦، ح ١، ج ٢، ص ٣٩٩، ح ٣، ص ٤١١، ح ١، ص ٤١٨، ح ٤، ص ٤٧٤، ح ٣٥، ص ٥٤٨، ح ٣، ص ٥٦٢، ح ١، ص ٥٧٩، ح ٩، ص ٥٨٥، ح ٢٩، ص ٥٩٠، ح ٣٨.

أربع^(١) وسائط منكرين»، انتهى.

لكن الإشكال ليس في محله، كما نبّه عليه سيّدنا (دام ظلّه)؛ إذ ذكر أنّ الروايات الكثيرة لسعد بن عبد الله التي رواها الصدوق في كتبه بتوسط شيخ أبيه وابن الوليد يمكن أن تكون موجودة في كتاب سعد بن عبد الله، وأمّا هذه الرواية فلا دليل على وجودها في كتاب سعد، فغاية ما يستفاد من توسط خمس وسائط بينه وبين شيخ مشايخه سعد بن عبد الله عدم كون الحديث واقعاً في كتاب سعد، وهذا ليس بمجرد دليل على عدم اعتباره. وأمّا كيفية أخذ الحديث فهل أخذ من كتاب غير سعد أعني محمد بن بحر الشيباني؛ إذ ليس في السند صاحب كتاب غيره، أو كان الأخذ شفهياً فغير معلوم^(٢).

وقريب من هذه القرينة غرابة الطريق إلى مؤلف مشهور، كما في رواية الصدوق عن إسحاق بن عيسى بن سعد بن عبد الله^(٣)؛ وكما في روايته عن علي بن أحمد بن محمد بن موسى بن عمران، عن محمد بن أبي عبد الله، عن سعد بن عبد الله^(٤) إذ لم هذا الإسناد يقع في موضع آخر في كتب الصدوق. و(منها): عبارة «وجدت في كتاب فلان» في وسط السند.

وردت عبارة «وجدت في كتاب» في موضعين من كمال الدين في كلام

١ - كذا في الأخبار الدخيلة ج ١، ص ١٠٤ وهو سهو، والصواب: خمس وسائط كما في هامش كمال الدين، أو مسامحة في التعبير بحذف محمد بن بحر من الحساب؛ لعدم كونه من المنكرين.

٢ - روى الصدوق بنفس هذا الإسناد عن محمد بن بحر الشيباني في كمال الدين ص ٣٥٢، ح ٥١ وص ٤١٧، ح ١، وقد وقع فيها اختصار في نسب النوفلي، لكن لا دليل على كون هذه الأحاديث موجودة في كتاب محمد بن بحر وقد أخذها المصنف من ذاك الكتاب، بل من الجائز أخذ هذه الأحاديث من لسان محمد بن علي بن محمد بن حاتم النوفلي كسائر رواياته عنه التي لم يقع محمد بن بحر في أسناده (لاحظ العيون ج ١، ص ٩٥، ح ١٤، كمال الدين ص ٤٣٧، ح ٦، ص ٤٧٣، ح ٢٣، ولعلّ محمّد في هذا الموضع تكرر في نسب الرجل سهواً).

٣ - كمال الدين ص ٣٤٣، ح ٢٦، لاحظ ما تقدم في المقام الأول، القرينة الثانية.

٤ - كمال الدين ص ٣٠٣، ح ١٣.

غير المصنف أحدهما ص ٤٦٥، ح ٢٢؛ حدّثنا أبو الحسن علي بن موسى بن أحمد بن إبراهيم بن محمّد بن عبد الله بن موسى بن جعفر بن محمّد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، قال: وجدت في كتاب أبي (رضي الله عنه).
ثانيهما: ص ٥٤٧، ح ١؛ حدّثنا أبو سعيد عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب السجزي، قال: وجدت في كتاب لأخي أبي الحسن بخطه.

والعبارة صريحة في عدم أخذ المصنف عن الكتابين مباشرة، فليسا من مصادر كمال الدين. نعم، إن عمّمنا المصادر للمصادر مع الواسطة يكون كتاب موسى بن أحمد (والد أبي الحسن علي هذا) وكتاب أبي الحسن أخي أبي سعيد السجزي من مصادر كمال الدين.

وفي كمال الدين ص ٥١٠: توقيع من صاحب الزمان عليه السلام كان خرج إلى العمري وابنه (رضي الله عنه) رواه سعد بن عبد الله، قال الشيخ أبو عبد الله جعفر: وجدته مثبتاً عنه عليه السلام... والعبارة صريحة في عدم أخذ المصنف للتوقيع عن كتاب سعد بن عبد الله، لكن نقله في البحار ج ٥٣، ص ١٩١، ح ١٩، وفيه: قال الشيخ أبو جعفر (رضي الله عنه): وجدته مثبتاً بخط سعد بن عبد الله (رضي الله عنه)، والظاهر كون المراد من الشيخ أبي جعفر هو مصنف الكتاب، فينعكس أمر هذا الحديث تماماً ويكون ممّا صرح المصنف بمصدره المكتوب.

ثم إنّه وردت عبارة «قال: سمعت فلان» في وسط أسناد كمال الدين^(١)،

١ - كمال الدين ص ٧٦، (قال: سمعت سعد بن عبد الله يقول: ما رأينا ولا سمعنا...)، ص ١٧١ ح ٢٧ (قال: سمعت ابن عباس...)، ص ١٧٣ ح ٣٠ (قال: سمعت أبا طالب يحدث عن عبد المطلب...)، ص ١٧٥، ح ٣٣ (عن ابن عباس قال: سمعت أبي العباس يحدث...)، ص ٢٣٦، ح ٥١ (قال: سمعت أبا عمر صاحب أبي العباس ثعلب يقول: سمعت أبا العباس ثعلب سئل عن معنى قوله...)، ص ٢٥٣، ح ٣ (قال: سمعت جابر بن عبد الله الأنصاري يقول:...)، ص ٢٦٢ ح ١٠ (قال: سمعت سلمان الفارسي...)، ص ٢٧٠، ح ١٥ (قال: سمعت عبد الله بن جعفر الطيّار...)، ص ٢٧٣، ح ٢٣ (قال: سمعت جابر بن سمرة يقول...)، ص ٣٤٥، ح ٢٠ (قال: سمعت خالي محمد بن علي يروي...)، ص ٣٧٢، ح ٦ (قال: سمعت دعبل بن علي الخزامي يقول...)، ص ٤٠٩، ح ٩ (قال: سمعت محمد بن

والمظنون عدم أخذ الصدوق للحديث عن فلان ولا كان فلان واقعاً في طريق المصنف إلى كتاب آخر، بل هذا الاحتمال هو المقطوع في بعض هذه الموارد كما لا يخفى وجهه على من راجعها.

وكيف كان فبعد انضمام ذلك إلى عدم وجود صاحب كتاب في ما قبل هذه العبارة يمكن القول بكون الرواية شفوية.

المثال:

كمال الدين ص ٤٧٣، ح ٢٤؛ حدثنا أبو الحسن علي بن الحسن بن علي بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، قال: سمعت أبا الحسين الحسن بن وجناء يقول: حدثنا أبي عن جده..^(١).

ثم إنه توجد قرائن تنفي كون العنوان صاحب مصدر الحديث ولا تكون نافية بمجردها لوقوع العنوان في الطريق إلى كتاب رجل آخر.

القرينة الأولى: اشتراك العنوان من دون قرينة ظاهرة على تعيين المراد.

المثال الأول: ورد في موارد من كمال الدين هذا السند: حدثنا أحمد بن الحسن القطّان وعلي بن أحمد بن محمد، ومحمد بن أحمد الشيباني

⇒

عثمان العمري (قدس الله روحه)، قال: سمعت أبي يقول: سئل أبو محمد الحسن بن علي، ص ٤٣٢، ح ٩ (قال: سمعت أبا هارون رجلاً من أصحابنا يقول...) ومثله في ص ٤٣٤، ح ١، ص ٤٤٠، ح ١٠ (قال: سمعت محمد بن عثمان العمري (رضي الله عنه) يقول...)، ص ٤٦٥، ح ٢٢ (قال: سمعت أبي يقول...)، ص ٤٨٣، ح ٣ (قال: سمعت أبا علي محمد بن همام يقول: سمعت محمد بن عثمان العمري (قدس الله روحه) يقول...)، ص ٤٨٦، ح ٦ (قال: سمعت الشيخ العمري يقول...)، ص ٥١٦، ح ٤٥ (قال: سمعت محمد بن الحسن الصيرفي الدورقي المقيم بأرض بلخ يقول...)، ص ٥٥١، ح ١ (قال: سمعت شيوخاً من بجيلة...)، ص ٥٦٢ (قال: سمعت أبا الحسن أحمد بن محمد بن عبد الله بن حمزة ابن زيد الشعرائي من ولد عمار بن ياسر رضي الله عنه، يقول: حكى لي أبو القاسم المصري...)، ص ٦٤٢ (قال: سمعت إسحاق بن إبراهيم الطوسي يقول وكان قد أتى عليه سبع وتسعون سنة على باب يحيى بن منصور، قال: رأيت...).

١ - لاحظ أيضاً كمال الدين ص ٢٣٦، ح ٥١، ص ٤٣٢، ح ١ (ومثله في ص ٤٣٤، ح ١)، ص ٥١٦، ح ٤٥.

(السناني ظ)، قالوا: حدّثنا أبو العباس أحمد بن يحيى بن زكريا القطّان، قال: حدّثنا محمد بن إسماعيل (البرمكي)، قال: حدّثنا عبد الله بن محمّد^(١).
قد يخطر بالبال كون الحديث مأخوذاً من كتاب عبد الله بن محمّد، لكن اشتراك هذا العنوان قرينة على خلاف ذلك.

المثال الثاني: كمال الدين ص ١٦٩، ح ٢٥؛ محمد بن الحسن بن أحمد ابن الوليد (رضي الله عنه)، قال: حدّثنا محمد بن الحسن الصفار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن علي، عن عمر بن أبان.

والحسن بن علي في مشايخ أحمد بن محمد بن عيسى مرّد بين ابن فضال والوشاء، ولا قرينة ظاهرة على تعيين المراد خصوصاً في مثل السند؛ إذ وردت رواية ابن فضال والوشاء عن عمر بن أبان^(٢)، فليس هو مؤلفاً لمصدر الحديث، بل الظاهر عدم كون الحسن بن علي واقعاً في الطريق إلى رجل آخر، فلو كان الخبر مأخوذاً عن كتاب لكان مؤلف مصدره من ورد اسمه قبل عمر بن أبان أعني، ابن الوليد أو الصفار أو أحمد بن محمد بن عيسى.

القرينة الثانية: التعبير الغريب عن راوٍ مشهور.

ربّما ورد في كمال الدين التعبير عن راوٍ مشهور بتعبير غريب كالتعبير عن

١ - كمال الدين ص ١٨٢، ح ٣٥، ص ١٨٧، ح ٣٦، وفيه: وبهذا الإسناد عن عبد الله بن محمّد، ص ١٨٨، ح ٣٨ وص ١٩٠، ح ٣٩.

٢ - روى ابن فضال عن عمر بن أبان في الكافي ج ٢، ص ١٧٣، ح ١٣ والاختصاص ص ٢٦٤ لكن غالب رواياته عنه تكون بتوسط علي بن عقبة وربما توسط بينهما ثعلبة، وقد وردت رواية الحسن بن علي الخزاز - وهو الوشاء - عن عمر بن أبان في كمال الدين ص ٢٢٨، ح ٢١.

ابن أبي عمير بمحمد بن زياد الأزدي^(١)، وكالتعبير عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب بمحمد بن الحسين بن زيد الزيات^(٢)، وكالتعبير عن علي بن أبي حمزة بعلي بن سالم^(٣).

والظاهر أن هذه التعبيرات ليست من لسان الصدوق، وإنما انتقلت من عبارة المصادر المتقدمة، فليس هؤلاء الرجال من مؤلفي المصادر التي أخذ

١ - كمال الدين ص ٣٥٨، ح ٥٧: حدثنا علي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق (رضي الله عنه)، قال: حدثنا حمزة بن القاسم العلوي العباسي، قال: حدثنا جعفر بن محمد بن مالك الكوفي الفزاري قال: حدثنا محمد بن الحسين بن زيد الزيات، قال: حدثنا محمد بن زياد الأزدي عن المفضل بن عمر... (ومثله في الخصال ص ٣٠٤، ح ٨٤، معاني الأخبار ص ١٢٦، ح ١)، والمظنون أخذ الحديث من كتاب حمزة بن القاسم العلوي، لاحظ التوحيد ص ٢٥٣، ح ٤، ثواب الأعمال، ص ١٢٤، ح ١، الخصال، ص ١٦٩، ح ٢٢٣، ص ٣٦٢، ح ٥٣، ص ٤٣٢، ح ١٤، كمال الدين ص ٤١٣، ح ١٤، وفيه: علي بن محمد والصواب: علي بن أحمد كما نقله عنه في البحار ج ٧٢ ص ٢٧، ص ١٣٥، ح ١٥، علل الشرائع ج ١، ص ٩٦، ح ٥، ج ٢، ص ٣٦٠، ح ١، قصص الأنبياء للراوندي ص ٢٣٢ ح ٢٧، فإن السند في الجميع واحد إلى حمزة بن القاسم يتفرق في حلها في ما بعده وسيأتي أنه من قرائن الأخذ عن الكتاب، وفي هذا السند بحث آخر يأتي في الهامش الآتي.

كمال الدين ص ٣٦٨، ح ٦؛ حدثنا أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني (رضي الله عنه)، قال: حدثنا علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن أبي أحمد محمد بن زياد الأزدي، قال: سألت سيدي موسى بن جعفر عليه السلام...، ص ٤٣٣، ح ١٥ (... عن حمدان بن سليمان عن محمد بن الحسين بن يزيد (زيد خ ل) عن أبي أحمد محمد بن زياد الأزدي، قال: سمعت أبا الحسن موسى بن جعفر عليه السلام...، والظاهر كون يزيد مصحفاً من زيد، لاحظ الهامش الآتي)، وقد ورد في كمال الدين ص ١٤ بسنده عن الحسن بن سعيد عن محمد بن زياد عن أيمن بن محرز، ولا يبعد كون المراد هو ابن أبي عمير فإنه من مشايخ الحسن بن سعيد وإن لم نجد رواية ابن أبي عمير عن أيمن بن محرز.

وفي كمال الدين ص ٢٨٢، ح ٣٥؛ حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى العطار (رضي الله عنه)، قال: حدثنا أبي عن محمد بن عبد الجبار عن أحمد بن محمد بن زياد الأزدي عن أبان بن عثمان...، والصواب: عن أبي أحمد محمد بن زياد الأزدي كما نقله في العيون ج ١، ص ٦٥، ح ٣٤ والأمالى مج ٢٣، ح ٩.

٢ - كما تقدم في الهامش السابق، ثم إنه قد تكررت رواية جعفر بن محمد بن مالك عن محمد بن الحسين بن زيد (الزيات) (لاحظ - مضافاً إلى ما يأتي - : كمال الدين ص ٨٦، علل الشرائع ج ٢، ص ٣٦٠، ح ١، قصص الأنبياء للراوندي ص ٢٣٢، ح ٢٧٧)، وقد روى محمد بن الحسين بن زيد في بعضها عن أبي أحمد محمد بن زياد (الأمالى للصدوق مج ٢٧، ح ٣) وربما صحفت زيد في محمد ابن الحسين بن زيد بيزيد، لاحظ الأمالى للصدوق مج ٩٤، ح ٩، كمال الدين ص ٣٣٥، ح ٧، ص ٤٣٢، ح ١٥، معاني الأخبار ص ١٠٣، ح ٢، وقد صرح في مشيخة الفقيه ج ٤، ص ٥٣٥ ورجال النجاشي ص ٣٣٤، الرقم ٨٩٧ بأن اسم أبي الخطاب زيد.

٣ - كمال الدين ص ١٣٥ ح ٤، ص ٢٥٧، ح ٢، مع بحث في السند والسند ينتهي في كليهما إلى الحسين بن يزيد النوفلي وكأنه المصدر للحديثين وقد روى النوفلي عن علي بن أبي حمزة معبوطه بعلي ابن سالم فيما لا يحصى كثرة من الأحاديث.

عنها الصدوق هذه الروايات.

القرينة الثالثة: عدم ذكر الرجل في أرباب الكتب .

هذه القرينة قرينة ظاهرة عندما كان الرجل مشهوراً بحيث يبعد خفاء كونه ذا كتاب على أصحاب الفهارس كالشيخ والنجاشي كما تقدم في المقام الأول، بل الظاهر صحة الاعتماد على هذه القرينة عند غرابة الراوي أيضاً؛ إذ يبعد كونه مؤلفاً لمصدر كمال الدين مع غرابته، وعدم ذكره في كتب الفهارس في عداد أرباب الكتب، واحتمال كونه ذا كتاب واقعاً لا يجدي شيئاً في بحثنا كما لعله ظاهر، وأمثلة هذه القرينة كثيرة لا مجال لذكرها هنا وقد أشرنا إلى بعضها في ضمن سائر القرائن.

وقد أشرنا أن هذه القرينة لا تكون نافية بمجرد لا احتمال وقوع الراوي في طريق المصنف إلى صاحب كتاب آخر حتى عندما يكون الراوي قليل الرواية، فإن احتمال وقوع راوٍ قليل الرواية في الطريق إلى كتاب غير منف.

المثال:

ورد في كمال الدين ص ٢٠٢، ح ٦؛ حدثنا أبي (رضي الله عنه)، قال: حدثنا الحسن بن أحمد المالكي، عن أبيه، عن إبراهيم بن أبي محمود، قال الرضا عليه السلام...، الحسن بن أحمد المالكي^(١) وأبوه من الرواة الذين قلّت رواياتهم ولم يذكروا في أرباب الكتب، فربما يخطر بالبال جعل هذا قرينة على كون الرواية مأخوذة من كتاب أبيه أو كانت منقولة شفوية.

لكن ورد في الفهرست ص ١٩، الرقم ١٥ في ترجمة إبراهيم بن أبي محمود: له مسائل أخبرنا بها عدة من أصحابنا، عن محمد بن علي بن

١ - ورد ذكره - مضافاً إلى ما في المتن - في الأمالي للصدوق مج ٥٠، ح ٩ راوياً عن أبيه وكذا في الإمامة والتبصرة ص ٦٤، ح ٥٢ بسند يشبه سند الأمالي بدون "عن أبيه" فلاحظ، الأمالي مج ٨٥، ح ٥، عيون أخبار الرضا عليه السلام ج ١، ص ٣١٠، ح ٧٤، وقد رواه في معاني الأخبار ص ٢٦٣، ح ١، وفيه الحسين بن أحمد المالكي وفيه بحث ذكرناه في الهامش الآتي.

الحسين بن بابويه، عن أبيه، ورواها عن أبيه، عن الحسن بن أحمد المالكي^(١)،
عن إبراهيم بن أبي محمود.

وفي مشيخة الفقيه ج ٤، ص ٤٢٨ وما كان فيه عن إبراهيم بن أبي محمود
فقد رويته... ورويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن الحسن بن أحمد المالكي،

١ - الظاهر سقوط «عن أبيه»، كما يظهر من سند كمال الدين وطريق مشيخة الفقيه المذكورين في المتن، وفي العيون ج ١،
ص ٣٠٣، ح ٦٣: حدثنا أبي (رضي الله عنه)، قال: حدثنا الحسين بن أحمد المالكي عن أبيه عن إبراهيم بن أبي محمود عن
علي بن موسى الرضا.

وقد ورد الحسين بن أحمد المالكي في كثير من الأسناد (التهذيب ج ١، ص ١١٧، ح ٣٠٨، أمالي الشيخ الطوسي:
ص ٣٠٦ ح ٦١٣ و ٦١٤ = مج ١١، ح ٦١ و ٦٢، ص ٤٥٨، ح ١٠٢٣ = مج ١٦، ح ٢٩ وفيه: الحسين بن أحمد بن عبد الله
بن وهب أبو علي المالكي، إعلام الوري ج ٢، ص ١١٧ مع إضافة الأسدي إلى عنوانه، إيمان أبي طالب ص ٥٣، ص ٨٣
(والراوي فيهما الشيخ الصدوق قال: حدثنا أبو علي، والظاهر: حدثنا أبي)، التشریف بالمنن ص ٢٧٨، ح ٤٠٤، فلاح
السائل ص ١٣، تأويل الآيات ص ٣٣٤ ذيل سورة الحج، ص ٤٧٣ ذيل سورة سبأ، ص ٥١٩، ذيل سورة غافر،
ص ٥٢١ ذيل سورة فصلت، وكذا ص ٥٢٦ ذيل هذه السورق، ص ٥٣٩ ذيل سورة الزخرف، ص ٦٥٣ ذيل سورة
الحشر، ص ٦٨٨ ذيل سورة القلم، ص ٧٣٩ ذيل سورة عبس، رجال النجاشي ص ١٥٦، الرقم ٤١٠، ص ٣٧١،
الرقم ١٠١٤، ص ٤١٩، الرقم ١١٢٠، وقد ترجم له الخطيب في تاريخ بغداد ج ٨، ص ٤ قائلاً: الحسين بن أحمد بن
عبد الله بن وهب بن علي المالكي من بني مالك بن حبيب ويعرف بالأسدي وفي آخر ترجمته: حدثنا الحسين بن أحمد
المالكي أبو علي، وقد ذكر ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ح ١٤، ص ٢١، الرقم ١٤٩٥، قال الخطيب: الحسين بن
أحمد بن عبد الله بن وهب بن علي أبو علي المالكي من بني مالك بن حبيب ويعرف بالأمدي، ولا يبعد كون الصواب في
عبارة الخطيب تبديل «بن علي» بـ «أبو علي» ففي مطبوعة تاريخ بغداد تصحيف وفي تاريخ ابن عساكر جمع بن النسخة
المصحفة والنسخة الصحيحة، يشهد لما ذكرنا ما ورد في أمالي الطوسي ص ٤٩٧، ح ١٠٨٩، مج ١٧، ح ٥٧ بسنده عن
أبي الفضل، قال: حدثنا الحسين بن أحمد بن عبد الله بن وهب بن عبد العزيز أبو علي الأمدي، قال: حدثنا محمد بن
عيسى بن عبيد اليقطيني...

والظاهر كون الأمدي - فيه وفي الأنساب للسمعاني ج ١٢، ص ٤٦ وتاريخ مدينة دمشق فيما تقدم وفي ص ٢٠ في عنوان
الرجل - تصحيفاً أو وهنًا ملطه مع القاضي أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن سلمة المالكي الذي ورد تحديثه بآمد في
الأنساب للسمعاني ج ١٢، ص ٨٢ تاريخ مدينة دمشق ج ٥، ص ٤٣٠ و ٤٥٠، لاحظ ترجمته في ج ١٤، ص ١٦ منه.
وكيف كان فقد ورد في عدة مصادر عنوان الحسن بن أحمد المالكي كما في رجال الكشي - ص ٢٢١، ح ٣٩٦، ص ٦٠٤،
ح ٣٩٦، رجال النجاشي ص ٢١٧، الرقم ٥٦٥، رجال الشيخ الطوسي ص ٣٩٨، الرقم ٥٨٤٠ = ٣، وفي الأربعين
حديثاً للشيخ منتجب الدين ص ٤٦: الحسن بن أحمد أبو علي المالكي، والظاهر أنها رجالان؛ لاختلاف مشايخهما وكذا
اختلاف رواتهما في جلّ الموارد، والنزري عنه علي بن الحسين بابويه هو الحسن بن أحمد المالكي كما ورد في غالب
رواياته وفي الأمالي الخمسية ص ١٤٦ بسنده عن أحمد بن علي بن أحمد القمي، قال: حدثنا علي بن الحسين، قال حدثنا
الحسن بن أحمد المالكي، قال: حدثنا الحسين بن زيد الزنادي... وربما صحف الحسن بالحسين، كما ربما صحف الحسين في
الحسين بن أحمد المالكي بالحسن كما في الأنساب للسمعاني ج ١٢، ص ٤٦.

عن أبيه، عن إبراهيم بن أبي محمود.
فعليه لا يمكن دفع احتمال أخذ الحديث من كتاب إبراهيم بن أبي محمود.

المقام الرابع: في القرائن المعينة لمؤلف المصدر

قد تقدم أن أصل إثبات كون الحديث مأخوذاً من كتاب مدون يحتاج في أكثر الكتب إلى دليل كما في كمال الدين حيث لم يصرح المصنف في موضع من الكتاب إلى التزامه بالأخذ عن الكتاب كما صرح به في مقدمة الفقيه. ومما يكون قرينة على أصل الأخذ عن الكتاب ورود أسماء جماعة كثيرة متعاطفة في أسناد متكررة متشابهة كما في كمال الدين ص ٣٣٦، ح ٩؛ حدثنا أحمد بن الحسن القطان وعلي بن أحمد بن محمد الدقاق [السناني ظ]، وعلي بن عبد الله الوراق، وعبد الله بن محمد الصائغ، ومحمد بن أحمد الشيباني (رضي الله عنهم)، قالوا: حدثنا أحمد بن يحيى بن زكريا القطان، قال: حدثنا بكر بن عبد الله بن حبيب، قال: حدثنا تميم بن بهلول، قال: حدثنا عبد الله بن أبي الهذيل، وسألته عن الإمامة فيمن تجب...

وقد تكرر هذا السند إلى تميم بن بهلول مع إيراد أسماء هؤلاء الخمسة من مشايخه كلاً أو بعضاً، كما تكرر السند كذلك إلى بكر بن عبد الله بن حبيب وإلى أحمد بن يحيى بن زكريا القطان، وقد روى الصدوق عن أحمد بن يحيى بن زكريا - مضافاً إلى هؤلاء الخمسة - عن طريق أحمد بن محمد بن الهيثم العجلي، والحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المكتب، ويختار عند ذكر

السند واحداً أو أكثر من هؤلاء السبعة^(١)، فتكرّر هذه الأسناد المشابهة خير دليل على أصل أخذ الأحاديث عن مصدر مكتوب لاستبعاد كون ذلك بمجرد السماع عن لسان المشايخ، وأمّا تعيين المصدر وهل هو كتاب تميم بن بهلول أو بكر بن عبد الله بن حبيب أو أحمد بن يحيى بن زكريّا فيحتاج إلى تدقيق أكثر.

ثم إنّ المظنون أنّ ورود تعبير «حدّثنا جماعة من أصحابنا» أيضاً في أوّل أسناد الصدوق أيضاً من قرائن الأخذ عن الكتاب، كما في كمال الدين ص ٣٤٥، ح ٣٠؛ حدّثنا جماعة من أصحابنا، قالوا: حدّثنا محمد ابن همام، قال: حدّثنا جعفر بن محمد بن مالك، قال: حدّثني جعفر بن إسماعيل الهاشمي...

وأمّا تعيين مؤلّف المصدر، وهل هو محمد بن همام أو جعفر بن محمد ابن مالك فيحتاج إلى ضمّ سائر القرائن.

والعمدة البحث عن القرائن المعينة لمؤلّف مصدر الحديث، فإنّ أصل الأخذ عن مصدر مكتوب في غالب الأحيان يتضح بملاحظة هذه القرائن، وقد حصلنا على جملة من هذه القرائن في كمال الدين.

١ - نكتفي هنا بإيراد أمثلة من الأسناد التي وقع في أولها أسماء أربعة أو أكثر من هؤلاء السبعة، لاحظ الأمالي مسج ٤٤، ح ١، التوحيد ص ٤٠٦، ح ٥، معاني الأخبار ص ٢٠٤، ح ١، الخصال ص ٤٣٠، ح ١٠، ص ٥٧٢، ح ١، ص ٦٠٣، ح ٩، ص ٦٥٢، ح ٥٣، علل الشرائع ج ١، ص ١٧٥، ح ١، ج ٢، ص ٤٤٩، ح ١. ثم إنّ قد ورد في الأمالي مسج ٣٤، ح ١٣ رواية المصنف عن الحسين بن علي بن شعيب الجوهري عن أحمد بن يحيى بن زكريّا القطّان عن بكر بن عبد الله بن حبيب، ولم أنظيره في أسناد الصدوق، بل لم نجد رواية الصدوق عن الحسين بن علي بن شعيب الجوهري إلّا في هذا الحديث، وفي حديثين آخرين أوردهما في الأمالي مسج ٦٤، ح ١٥ ومسج ٧٢، ح ١١ يروي فيهما الجوهري عن عيسى بن محمد العلوي... والظاهر أنّ هذه الأحاديث أخذها الصدوق عن لسان شيخه الحسين بن علي الجوهري من دون اعتماد على كتاب.

القرينة الأولى من القرائن المعينة: توالي الأسناد المشتركة في أولها إلى مصنف مشهور؟

سيأتي مثال لهذه القرينة في كمال الدين في البحث عن القرينة الثانية، وهذه القرينة هي العمدة في تعيين مصادر الإمامة والتبصرة من الحيرة لوالد المصنف الشيخ علي بن بابويه، وقد أشرنا إلى مصادر هذا الكتاب في بعض الهوامش المتقدمة فلاحظ.

ومن مصاديق هذه القرينة توالي الأسناد المبدوءة بـ«هذا الإسناد»، ونبدأ هنا بذكر مثال من غير كمال الدين لارتباطه بما تقدم آنفاً.

المثال الأول:

الأمالى: مج ٧٤:

ح ٥ - حدثنا علي بن أحمد بن موسى الدقاق، قال: حدثنا أبو العباس أحمد بن يحيى بن زكريا القطان رحمته الله، قال: حدثنا بكر بن عبد الله بن حبيب، قال: حدثنا عمر بن عبد الله.

ح ٦ - وبهذا الإسناد عن بكر بن عبد الله بن حبيب، قال: حدثني عطية بن إسماعيل بن إبراهيم الأنصاري...

ح ٧ - وبهذا الإسناد عن بكر بن عبد الله، قال حدثنا محمد بن عبيد الله وعبد الله بن الصلت الحجدري.

وبكر بن عبد الله بن حبيب المزني مترجم في رجال النجاشي، قائلاً: يسكن الري، له كتاب نوادر^(١)، لكن إثبات أخذ الصدوق عن كتاب بكر بن عبد الله مباشرة موقوف على نفي احتمالي الأخذ عن كتاب علي ابن أحمد

١ - رجال النجاشي ص ١٠٩، الرقم ٢٧٧.

الدقاق، وكتاب أبي العباس أحمد بن يحيى القطان^(١)، وهذان الاحتمالان ينفيان بعدم ذكر أحد لهما في أرباب الكتب، وتوضيح هذا الاستدلال قد تقدّم في المقام الثالث.

وكيف كان فهذه القرينة تحتاج في تكميلها إلى نظير هذا الاستدلال.

المثال الثاني:

كمال الدين: ص ٢٢٣.

ح ١٣ - حدثنا أبي (رضي الله عنه)، قال: حدثنا سعد بن عبد الله، وعبد الله بن جعفر الحميري، قالا: حدثنا إبراهيم بن مهزيار، عن أخيه [وهو علي بن مهزيار]، عن النضر بن سويد، عن عاصم بن حميد وفضالة بن أيوب، عن أبان بن عثمان، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام.

ح ١٤ - وبهذا الإسناد عن علي بن مهزيار، عن حماد بن عيسى...

ح ١٥ - وبهذا الإسناد عن علي بن مهزيار، عن فضالة بن أيوب، عن أبان بن عثمان...

ح ١٦ - وبهذا الإسناد عن علي بن مهزيار، عن فضالة، عن أبان بن عثمان...

ح ١٧ - وبهذا الإسناد عن علي بن مهزيار^(٢)، عن ابن أبي عمير... وعلي بن مهزيار مصنف الكتب المشهورة، منها كتاب القائم، والظاهر

١ - ترجم في تهذيب الكمال ج ١، ص ٥١٧ لأحمد بن يحيى بن زكريا الأودي أبي جعفر الكوفي الصوفي العابد ونقل توثيقه عن أبي حاتم وذكر وفاته في سنة أربع وستين ومئتين عن أبي العباس بن عقدة - وهو تلميذه - وهذا الرجل غير أبي العباس القطان المذكور في المتن وإن كانا في طبقة واحدة، لاختلافهما في الكنية واللقب والرواة والمروي عنهم.

٢ - زاد في المطبوعة بعده: "عن فضالة عن أبان بن عثمان"، ولا ريب في زيادتهما كما لم ترد عند نقل الحديث عنه في البحار ج ٢٥، ص ١٠٧، ح ٧، وكأن تكرّر رواية فضالة عن أبان بن عثمان في الأسناد المتقدمة صار منشأ لزيادتهما في هذا السند أيضاً.

أخذ هذه الأحاديث من هذا الكتاب كما يعلم من ملاحظة متونه خصوصاً
ح ١٧ المصرّح فيه باسم القائم.

ويؤكد وجودها في كتاب علي بن مهزيار التحويل الواقع في السند
الأول، أعني ح ١٣، ف«النضر بن سويد، عن عاصم بن حميد» عطف
على «فضالة بن أيوب، عن أبان بن عثمان» كما لا يخفى على العارف
بالأسناد.

المثال الثالث:

كمال الدين: ص ٦٧١.

ح ١٨ - حدّثنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد، قال: حدّثني محمد بن
الحسن الصفّار، عن يعقوب بن يزيد، عن محمد بن أبي عمير، عن أبان بن
عثمان، عن أبان بن تغلب، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام...

ح ١٩ - وبهذا الإسناد عن أبان بن تغلب، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام...

ح ٢٠ - وبهذا الإسناد عن أبان بن تغلب، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام...،
وهكذا إلى الرقم ٢٢.

وفي ص ٦٧٢، ح ٢١ - وبهذا الإسناد عن أبان بن تغلب، قال: حدّثني
أبو حمزة الثمالي، قال: قال أبو جعفر عليه السلام.

ولعلّ هذه الأحاديث مأخوذة من كتاب الفضائل لأبان بن تغلب^(١)، إما
مباشرة أو بتوسط سائر الرواة الواقعيين في السند.

١ - رجال النجاشي ص ٨١، الرقم ٧، الفهرست ص ٤٦، الرقم ٦١.

المثال الرابع:

كمال الدين: ص ١٨٢، ح ٣٣:

حدّثنا أحمد بن الحسن القطّان، وعلي بن أحمد بن محمّد، ومحمّد بن أحمد الشيباني^(١)، قالوا: حدّثنا أبو العباس أحمد (بن محمّد)^(٢) بن يحيى بن زكريا القطّان، قال: حدّثنا محمد بن إسماعيل البرمكي، قال: حدّثنا عبد الله بن محمّد، قال: حدّثنا أبي.

ص ١٨٧، ح ٣٤؛ وبهذا الإسناد عن عبد الله بن محمّد، قال: حدّثنا أبي، وحدّثني عبد الرحمن بن محمّد...

ح ٣٥؛ حدّثنا أبي^(٣)، قال: حدّثنا علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن أبان بن عثمان يرفعه...

ص ١٧٧، ح ٣٦؛ حدّثنا أحمد بن الحسن القطّان وعلي بن أحمد بن محمّد، ومحمد بن أحمد الشيباني [السناني ظ] (رضي الله عنهم)^(٣)، قالوا: حدّثنا أبو العباس أحمد بن يحيى بن زكريا القطّان، قال: حدّثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدّثنا عبد الله بن محمّد، قال: حدّثني أبي...

ص ١٩٠، ح ٣٧؛ حدّثنا أحمد بن الحسن القطّان، وعلي بن أحمد بن محمّد، ومحمد بن أحمد الشيباني [السناني ظ] (رضي الله عنهم)، عن عبد الله بن محمد، قال: حدّثني أبي وقيس بن سعد الديلمي...

١ - الظاهر السناني كما في هامش التوحيد ص ٢٠ ومقدمة معاني الأخبار ص ٦٠، وهو أبو عيسى محمد بن أحمد بن محمد بن سنان الزاهري نزيل الري روى عن أبيه عن جده محمد بن سنان، وقد ورد ذكره في رجال الشيخ ص ٤٤٧، الرقم ٦٣٥٢ = ١٠٢، الإقبال ص ٦٤٣، جمال الأسبوع ص ٢٦٦، وأيضاً رجال ابن الغضائري ص ١١٩، الرقم ١٩٧.

٢ - الظاهر زيادته كما لم يرد في سائر الأسناد، وكأن زيادته من باب الجمع بين النسخة المصنفة والنسخة الصحيحة فافهم.

٣ - ظاهره شمول الترضي لأحمد بن الحسن القطّان، لكن حيث لم نجد ذكر الترضي لأحمد بن الحسن القطّان منفرداً وظاهر بعض تعابير الصدوق عنه عاميته، فالترضي لا يشمل، لاحظ مقدمة معاني الأخبار ص ٣٨.

ويبدو في بادئ النظر كون هذه الأحاديث إلا ح ٣٥ مأخوذة من كتاب عبد الله بن محمد، مع إضافة ح ٣٥ من كتاب أبان بن عثمان كما مرّ. لكن اشتراك عبد الله بن محمد بمنعنا من ذلك كما تقدم، بل الظاهر أخذ هذه الأحاديث من كتاب محمد بن إسماعيل البرمكي، وقد ذكر النجاشي في رجاله أنّ له كتباً^(١)، والظاهر أنّ أحد كتبه مصدر هذه الروايات وما يشبهها في كمال الدين^(٢).

المثال الخامس:

كمال الدين: ص ٤٨٠، ح ٦ :

حدّثنا المظفر بن جعفر بن المظفر العلوي السمرقندي (رضي الله عنه)، قال: حدّثنا جعفر بن محمد بن مسعود، وحيدر بن محمد السمرقندي جميعاً، قالوا: حدّثنا محمد بن مسعود، قال: حدّثنا جبرئيل ابن أحمد، عن موسى بن جعفر البغدادي...

ص ٤٨١، ح ٧؛ وبهذا الإسناد عن محمد بن مسعود، قال: حدّثنا عبد الله بن محمد بن خالد...

ح ٨؛ وبهذا الإسناد عن محمد بن مسعود، قال: حدّثني محمد بن إبراهيم الوراق...

والظاهر أخذ هذه الأحاديث من كتاب محمد بن مسعود (العيّاشي)، وقد صرح بالأخذ من كتابه في موضع من الفقيه^(٣)، وقد بدأ السند باسمه

١ - رجال النجاشي ص ٣٤١، الرقم ٩١٥.

٢ - لاحظ كمال الدين ص ١٧١، ح ٢٨، ص ١٨٣، ح ٣٠، ص ١٧٥ ح ٣٣، وكذا ما ورد بسنده عن محمد بن أبي عبد الله الكوفي عن محمد بن إسماعيل البرمكي كما في ص ١٣، ص ٧٣، ص ٢٨٧، ح ٧، ص ٢٩٤، ح ٢، ص ٦٥٣، ح ١٧، لاحظ أيضاً ص ٥٢٤، ح ٤.

٣ - الفقيه ج ١، ص ٥٦٤، ح ١٥٥٧.

في موضع آخر^(١)، وفي طريقه إليه في المشيخة: المظفر بن جعفر بن المظفر العلوي، عن جعفر بن محمد بن مسعود، عن أبيه^(٢)، وقد وقع حيدر بن محمد السمرقندي في طريق النجاشي إلى كتب محمد بن مسعود العياشي^(٣)، وفي الفهرست في ترجمة حيدر بن محمد بن نعيم السمرقندي: من غلمان محمد بن مسعود العياشي، وقد روى جميع مصنفاته وقرأها عليه^(٤). وفي الفهرست في ترجمة محمد بن مسعود العياشي: له كتب كثيرة تزيد على مائتي مصنف^(٥)، وقد وردت في فهرست كتبه في رجال النجاشي والفهرست عدة كتب تناسب وجود هذه الروايات فيها^(٦)، أوفقها بمتن هذه الأحاديث كتاب الغيبة، وكذا الأمر بالنسبة إلى سائر روايات محمد بن مسعود في كمال الدين^(٧).

١ - المصدر السابق ج ٢، ص ١٨٢، ح ٢٠٨٢.

٢ - المصدر السابق ج ٤، ص ٤٩٢، وقد وقع جعفر بن محمد بن مسعود في طريق الشيخ الطوسي لجميع كتب أبيه محمد بن مسعود العياشي ورواياته (الفهرست ص ٣٩٩، الرقم ٦٠٥)، وفي رجال الشيخ الطوسي ص ٤١٨، الرقم ٦٠٤٣، ٨؛ جعفر بن محمد بن مسعود العياشي، فاضل روى عن أبيه جميع كتب أبيه وفي ترجمة المظفر بن جعفر بن محمد بن: روى عنه التلعكبري إجازة كتب العياشي محمد بن مسعود بن محمد بن أبيه السلمي عن ابنه جعفر بن محمد عن أبيه أبي النضر.

٣ - رجال النجاشي ص ٣٥٣، الرقم ٩٤٤.

٤ - الفهرست ص ١٦٦، الرقم ٢٥٩.

٥ - المصدر السابق ص ٣٩٦، الرقم ٦٠٥.

٦ - ككتاب الأوصياء وكتاب دلائل الأئمة المذكورين في رجال النجاشي والفهرست، وكتاب الأنبياء والأئمة^٨ في الفهرست.

٧ - كمال السدين ص ٢٠١، ح ٤٧، ص ٢٨٤، ح ٣٧، ص ٣١٥، ح ٢، ص ٣٣١، ح ١٧، ص ٣٥٠، ح ٤٥ - ٥٠، ص ٣٥٧، ح ٥٥ و ٥٤، ص ٣٩٠، ح ٤، ص ٣٩٤، ح ٤، ص ٤٠٧، ح ٢، ص ٤٠٨، ح ٥، ص ٤٠٨، ح ٧، ص ٤١٣، ح ١٣، ص ٤٣٦، ح ٥، ص ٤٤١، ح ١١-١٣، ص ٤٤٢، ح ١٥، ص ٤٨٢، ح ١، ص ٦٤١ و ٦٤٢، ص ٦٤٤، ح ١ - ص ٦٤٥، ح ٥.

ثم إنه وردت في كمال الدين ص ٢٨٦، ح ٣ و ص ٣١٦، ح ١ و ص ٣٢٩، ح ١٢-١٤، ص ٤٨٠، ح ٥ رواية المصنف عن عبد الواحد بن محمد (بن عبدوس العطار) ثنا أبو عمرو البلخي [وهو أبو عمرو الكشي وربما عبّر عنه بهذا العنوان] عن

المثال السادس:

كمال الدين: ص ٣٥٠، ح ٤٥ :

حدّثنا المظفر بن جعفر بن المظفر العلوي السمرقندي (رضي الله عنه)،
قال: حدّثنا جعفر بن محمّد بن مسعود، قال: حدّثني أبي محمد بن مسعود،
قال: حدّثنا أحمد بن علي بن كلثوم...

ح ٤٦ ؛ حدّثنا المظفر بن جعفر بن المظفر العلوي (رضي الله عنه)، قال:
حدّثنا جعفر بن محمد بن مسعود، عن أبيه محمد بن مسعود العياشي، قال:
حدّثنا علي بن محمّد بن شجاع...

ص ٣٥١، ح ٤٧ ؛ وبهذا الإسناد، قال: حدّثني جبرئيل بن أحمد، قال:
حدّثني موسى بن جعفر بن وهب البغدادي، قال: حدّثني محمد ابن
عيسى...

ح ٤٨ ؛ وبهذا الإسناد عن موسى بن جعفر، قال: حدّثني موسى بن
القاسم...

ح ٤٩ ؛ وبهذا الإسناد عن موسى بن جعفر بن وهب البغدادي، قال:
حدّثني الحسن بن محمّد الصيرفي...

ح ٤٩ ؛ [كذا مكرراً]، وبهذا الإسناد عن محمّد بن مسعود، قال: وجدت
بخط جبرئيل بن أحمد...

والظاهر أخذ هذه الأحاديث أيضاً من كتاب محمد بن مسعود.

⇒

محمد بن مسعود، لكن لا دليل على كون هذا الطريق أيضاً طريق المصنف إلى كتب محمد بن مسعود التي ورواياته،
بل من الجائز أخذ المصنف لهذه الروايات عن عبد الواحد بن محمد شفهاً.
نعم، لا يبعد وجودها في كتاب محمد بن مسعود، والمناسب لهذه الروايات أيضاً أن تكون موجودة في كتاب الغيبة أيضاً
كما هو ظاهر من ملاحظة متنها.

نعم، من الجائز أخذ محمد بن مسعود للأحاديث ٤٧-٤٩ من كتاب موسى بن جعفر بن وهب البغدادي، فإن له كتاب نوادر^(١).
ومن مقارنة هذه الأمثلة بعضها لبعض تعرف أن الواقع بعد اسم الإشارة لا يكون دائماً مؤلف مصدر الحديث بل قد يكون مؤلف المصدر، وقد يكون شيخه وقد يكون مصدره، وربما يقع شخص آخر بعد اسم الإشارة^(٢)، واللازم في تعيين مصدر الحديث الدقة في جميع جوانب الأسناد وملاحظة ما يستفاد من كتب الرجال.

وقد استفدنا - ولو ظناً - من ملاحظة عبارة «بهذا الإسناد» عدة مصادر لكمال الدين - ولو بالوساطة - هي - مضافاً إلى ما تقدّم - كتاب محمد بن إسحاق المدني - صاحب السيرة المعروفة^(٣) - وكتاب يونس بن عبد الرحمن^(٤)، وكتاب الحسين بن سعيد^(٥)، وكتاب الفضل بن عمر^(٦)، وكذا

١ - رجال النجاشي ص ٤٠٦، الرقم ١٠٧٦.

٢ - لاحظ كمال الدين ص ٦٤٤، ح ٢ وص ٦٤٥، ح ٤؛ إذ وقع ثعلبة (بن ميمون) ومحمد بن عبد الحميد بعد اسم الإشارة، والظاهر أخذ هذه الأحاديث (أي من ص ٦٤٤ ح ١ - وقد وقع في سنده تحريف - إلى ص ٦٤٥، ح ٥) من كتاب محمد بن مسعود، وثعلبة بن ميمون ومحمد بن عبد الحميد من أرباب الكتب (لاحظ رجال النجاشي ص ١١٨، الرقم ٣٠٢، رجال الطوسي ص ٣٣٣، الرقم ٤٩٦٠، ورجال النجاشي ص ٣٣٩، الرقم ٩٠٦، الفهرست ص ٤٣٥، الرقم ٦٩٠) لكن استظهار أخذ العياشي عن كتابيهما مشكل.

٣ - كمال الدين ص ١٩٩، ح ٤١ وص ٢٠٠، ح ٤٢، وقد زيد "أحمد بن" إلى أول اسمه سهواً.

٤ - كمال الدين ص ٢٠٣، ح ١١ و١٢، ويحتمل أخذها بتوسط كتاب محمد بن عيسى، ص ٢٢٤، ح ١٨ و١٩، لاحظ الهامش الآتي.

٥ - كمال الدين ص ٦٥٠، ح ٤-٧، ص ٦٥٢، ح ١٥ و١٦، ص ٦٥٤، ح ١٩ و٢٠.

ثم إنّ للحسين بن سعيد ثلاثين كتاباً يناسب بعضها أن ترد فيها أحاديث كمال الدين، هي: كتاب البشارات، كتاب المناقب، كتاب الملاحم (الفهرست ص ١٥٠، ح ٢٣٠، وفي رجال النجاشي ص ٥٨، الرقم ١٣٧ لم يذكر كتاب البشارات ولعله نفس كتاب الملاحم فلذلك صار عدد كتبه في الفهرست ٣١ كتاباً فلاحظ. هذا وفي ترجمة يونس بن عبد الرحمن: له كتب كثيرة أكثر من ثلاثين وقيل: إنّها مثل كتب الحسين بن سعيد وزيادة كتاب جامع الآثار و... (الفهرست ص ٥١١، الرقم ٨١٣)، فعلى هذا القول يمكن أخذ أحاديث كمال الدين من كتاب المناقب وكتاب الملاحم له كما يمكن أخذها من جامع الآثار وكتاب الإمامة (لاحظ رجال النجاشي ص ٤٤٨، الرقم ١٢٠٨).

كتاب أحمد بن الحسن الميثمي^(٢) على احتمال^(٣).

القرينة الثانية من القرائن المعينة: تكرّر وقوع مصنف في وسط السند في أسناد متوالية تكرّراً خارجاً عن المتعارف.

قبل توضيح هذه القرينة وذكر أمثلة لها لا بدّ أن نشير إلى أمر مهم ثبت لنا بالتتبع في أسناد الصدوق ولا مجال لإثباته هنا بل نذكره كأصل موضوعي، وهو أنّ للصدوق طرقاً كثيرة إلى أرباب التصانيف وهو يختار بعض هذه الطرق عند النقل عن تلك التصانيف لا لانحصار طريقه به، بل لأمر جانبيه في غالب الأحيان كراعية حرمة مشايخه وعمدتها التفنّن. فمثلاً يروي الصدوق روايات محمّد بن يحيى العطار، عن طريق أبيه، ومحمد بن الحسن (بن أحمد بن الوليد)، ومحمّد بن موسى بن المتوكل. فربما يروي عن محمد بن يحيى العطار بتوسّط جميعهم^(٤)، وربما يختار بعض هذه الطرق، وعمدة الوجه في اختيار طريق خاص هو التفنّن، وربما كان اختيار طريق كطريق أبيه لرعاية حرمة وحقّ أبوّته، أو طريق شيخه ابن الوليد لكونه شيخه الذي عليه اعتماده، وأمّا في سائر المشايخ فالوجه في

⇒

١ - كمال الدين ص ٣٣٧، ح ١٠ و ٣٣٨، ح ١١، ص ٦٧٢ ح ٢٤ و ٢٥، ص ٦٧٤ ص ٢٩ و ٣٠، لاحظ أيضاً ص ٢٥٦، ح ١ ص ٢٦٩، ح ١٢، ص ٣٣٩، ح ١٦، ص ٦٥٦، ح ١، ص ٦٧٢، ح ٢٤، وقد نسب الشيخ في الفهرست ص ٤٧٢، الرقم ٧٥٨ إلى المفضل بن عمر كتاباً يمكن أخذ هذه الأحاديث منه.

٢ - كمال الدين ص ٦٦٨، ص ١٢ و ١٣، لاحظ أيضاً ص ١٣٣، ح ٢، وقد ورد في رجال النجاشي ص ٧٤، الرقم ١٧٩ في ترجمة أحمد بن الحسن الميثمي: له كتاب نوادر.

٣ - ثم إنّه وردت عبارة <بهذا الإسناد> في مواضع أخرى من كمال الدين لم نستفد منها شيئاً، لاحظ ص ٢٨٧، ح ٦، ص ٣٢٤، ح ٩، ص ٣٩١، ح ٥، ص ٤٣٣، ح ١٤، ص ٤٤١، ح ١٢، ص ٥٢٨، ح ٢، ص ٦٥٣، ح ١٨، ص ٦٥٥، ح ٢٩.

٤ - كما في طريقه إلى محمد بن علي بن محبوب في مشيخة الفقيه ج ٤، ص ٥٢٣.

اختيار واحد منهم ليس إلا التفنن ظاهراً^(١).

نعم، قد روى في موضع واحد عن طريق محمد بن محمد بن محمد بن عصام الكليني، عن محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، والظاهر أنه من جهة الأخذ عن كتاب محمد بن يعقوب أو من لسان ابن عصام الكليني، وليس هذا الطريق طريقاً عاماً لروايات محمد بن يحيى العطار.

إذا عرفت هذا نقول: ربما نرى في أسناد كمال الدين تكرّر اسم مصنف مشهور كسعد بن عبد الله، وعبد الله بن جعفر الحميري، في أسناد متوالية، وهذه الأسناد وإن كانت تختلف في أوائلها أحياناً، لكن جميع الأسناد من الطرق المعروفة للشيخ الصدوق إلى هؤلاء المصنفين، والظاهر أن هذه الأحاديث مأخوذة من كتب هؤلاء والاختلاف الواقع في أول الأسناد إنما يكون للتفنن أو لغيره ممّا تقدم في توضيح وجه اختيار طريق خاص.

المثال الأول:

كمال الدين (باب ذكر التوقيعات الواردة عن القائم عليه السلام) ص ٤٨٥، ح ٥ :

حدّثنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد (رضي الله عنه) عن سعد ابن عبد الله، عن علي بن محمد الرازي المعروف بعلان الكليني...

ص ٤٨٦، ح ٦؛ حدّثني أبي (رضي الله عنه)، قال: حدّثنا سعد بن عبد الله، عن إسحاق بن يعقوب...

ح ٧؛ حدّثني أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن علي بن

١ - ولذلك توسط أبوه بينهما في ٢٤٨ مورد ومحمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد في ١٠٠ مورد ومحمد بن علي ماجيلويه في ٧٢ وأحمد بن محمد بن يحيى في ٧١ ومحمد بن موسى بن المتوكل في ٧٠ مورداً (أخذنا هذه الأرقام من برنامج دراية النور، وهو ليس شاملاً لأسناد الصدوق وإنما ورد في أسناد وسائل الشيعة المتضمنة أحياناً لأسناده، وهو يكشف إجمالاً عن كيفية أسناد الصدوق، وهو كاف فيما نحن بصدده).

محمد الرازي...

ح ٨ ؛ حدّثنا محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن علي بن محمد الرازي المعروف بعلان الكليني...

ص ٤٨٨ ح ٩ ؛ وحدّثنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن علي بن محمد الرازي...

ح ١٠ ؛ حدّثنا أبي (رضي الله عنه)، قال: حدّثنا سعد بن عبد الله، عن علي بن محمد الرازي...

ح ١١ ؛ حدّثنا أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن أبي حامد المراغي...

ص ٤٨٩، ح ١٢ ؛ حدّثنا أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن الصالح...

ص ٤٩٠، ح ١٣ ؛ حدّثني أبي (رضي الله عنه)، قال: حدّثنا سعد بن عبد الله، عن علان الكليني...

ص ٤٩١، ح ١٤ ؛ حدّثنا أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن علي بن محمد الشمشاطي...

ح ١٥ ؛ حدّثنا أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن علان الكليني...

ذيل ح ١٥ ؛ قال: وكتب رجلا...

ح ١٦ ؛ قال: وحدّثني أبو محمد الوجنائي...

ح ١٧ ؛ حدّثنا أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن محمد ابن هارون...

ص ٤٩٣، ح ١٨ ؛ حدّثني أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله،

قال: حدّثني أبو القاسم بن أبي حليس...

ذيل ح ١٨ ؛ قال: ومات لي غريم.

- ذيل ح ١٨ ؛ قال: أبو القاسم...
- ص ٤٩٤، ذيل ح ١٨ ؛ قال: وكتب هارون بن موسى بن الفرات...
- ذيل ح ١٨ ؛ قال: وكتب رجل من ربض...
- ذيل ح ١٨ ؛ قال: وكتب محمد بن محمد البصري...
- ذيل ح ١٨ ؛ قال: وكتب محمد بن يزداذ...
- ذيل ح ١٨ ؛ قال: وأنفدت أيضاً دنانير لقوم مؤمنين...
- ص ٤٩٥، ذيل ح ١٨ ؛ قال: وحملت في هذه السنة...
- ذيل ح ١٨ ؛ قال: وكتب محمد بن كشمرد...
- ذيل ح ١٨ ؛ قال: وحدّثني علي بن قيس...
- ص ٤٩٧، ح ١٩ ؛ حدّثني أبي (رضي الله عنه)، قال: حدّثني سعد بن عبد الله، قال: حدّثني علي بن محمد بن إسحاق الأشعري...
- ص ٤٩٨، ح ٢٠ ؛ حدّثنا أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، قال: حدّثني أبو علي المتيلي...
- ح ٢١ ؛ قال: وحدّثني أبو جعفر المروزي.
- ح ٢٢ ؛ قال: وحدّثني أبو الحسن جعفر بن أحمد...
- ذيل ح ٢٢ ؛ قال: وجرى بين قوم من أصحابنا...
- ح ٢٣ ؛ قال: وحدّثني العاصمي...
- ص ٤٩٩، ذيل ح ٢٣ ؛ قال: وخرج أبو محمد السروي...
- ح ٢٤ ؛ قال: وحدّثني أبو جعفر...
- ذيل ح ٢٤ ؛ قال: أبو عبد الله الحسين بن إسماعيل الكندي...
- ص ٥، ح ٢٥ ؛ قال: وكتب جعفر بن حمدان...
- ذيل ح ٢٥ ؛ وقال: وجدت في نسخة أبي الحسن الهمداني...

ص ٥١، ح ٢٦؛ وكتب علي بن محمد الصميري يسأل كفنًا...

وفي هذه الأحاديث ورد اسم سعد بن عبد الله في ٣٧ موارد متوالية، إمّا مصرّحاً أو مضمراً أو في ضمن التعليق الواقع في السند، وفي أكثرها يكون السند: أبي عن سعد بن عبد الله كما في الرقم ١٠-٢٦، فهذه الأسناد من أمثلة القرينة المتقدمة، وفي جملة منها يكون ابن الوليد هو المتوسط بين المصنف وسعد بن عبد الله.

والظاهر كون الجميع مأخوذة من كتاب سعد بن عبد الله^(١)، وله كتب كثيرة تصلح جملة منها لأن تكون مصدراً لهذه الأحاديث، ككتاب بصائر الدرجات وكتاب الضياء في الردّ على المحمّدية والجعفرية وكتاب الإمامة وكتاب النوادر^(٢)، وأقربها كتاب الإمامة^(٣).

المثال الثاني:

كمال الدين: ص ٦٥٧، ح ٢:

حدّثنا أبي (رضي الله عنه)، قال: حدّثنا سعد بن عبد الله، قال: حدّثنا

١ - يروي الصدوق عن سعد بن عبد الله في أكثر الموارد بتوسط أبيه (١٢٩١) مورداً، وفي كثير من الموارد بتوسط محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد، كما يروي عنه بتوسط أحمد بن محمد بن يحيى (٢٨) مورداً وعلي بن عبد الله السوراق (١٦) مورداً ومحمد بن موسى بن المتوكل (١٥) مورداً وغيرهم، والظاهر كون أبيه وابن الوليد طريقاً له لجميع روايات سعد بن عبد الله، وأمّا سائر الرواة فلا دليل على كونهم واقعين في طريق الصدوق لجميع روايات سعد (لاحظ على الخصوص ما في كمال الدين ص ٣٨٥، ذيل ح ١).

٢ - لاحظ رجال النجاشي ص ١٧٧، الرقم ٤٦٧، وكذا الفهرست ص ٢١٥، الرقم ٣١٦ وفيه: كتاب الضياء في الإمامة ولم يذكر فيه كتاب الضياء في الردّ على المحمّدية والجعفرية، فلذلك يحتمل اتحاد الكتابين وكون الغرض الأصلي من الكتاب هو الردّ على المحمّدية والجعفرية أي القائلين بإمامة محمد بن علي أخي الإمام العسكري والقائلين بإمامة جعفر بن علي أخيه الآخر، وقد تعرّض سعد بن عبد الله بهذه المناسبة لمسائل الإمامة على وجه عام.

٣ - هذا بناء على وجود كتابين لسعد بن عبد الله، وأبناء على ما احتملنا في الهامش السابق من وحدة الكتابين فالمناسب أن يكون مصدر الحديث كتاب الضياء في الإمامة.

محمد بن عيسى بن عبيد...

ص ٦٥٩، ح ٣؛ حدثنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد (رضي الله عنه)، قال: حدثنا محمد بن الوليد الخزاز، والسندي بن محمد البزاز جميعاً...
ص ٦٦٤، ح ٤؛ حدثنا أبي (رضي الله عنه)، قال: حدثنا سعد بن عبد الله، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن عيسى، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ويعقوب بن يزيد الكاتب، وأحمد بن الحسن بن علي بن فضال...
ح ٥؛ حدثنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد (رضي الله عنه)، قال: حدثنا محمد بن الحسن الصفار، وسعد بن عبد الله جميعاً، عن يعقوب بن يزيد الكاتب...

ص ٦٦٥، ح ٦؛ وحدثنا أبي، ومحمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، قال: حدثنا سعد بن عبد الله، قال: حدثنا الهيثم بن أبي مسروق النهدي، ومحمد بن عبد الجبار...

ح ٧؛ حدثنا أبي، ومحمد بن الحسن (رضي الله عنهما) قالوا: حدثنا سعد بن عبد الله، قال: حدثنا جماعة من أصحابنا الكوفيين...
ص ٦٦٦، ح ٨؛ حدثنا أبي (رضي الله عنه)، قال: حدثنا سعد بن عبد الله، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن عيسى...

ص ٦٦٧، ح ٩؛ حدثنا أبي، ومحمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، قالوا: حدثنا سعد بن عبد الله، قال: حدثنا محمد بن الحسين بن أبي الخطاب...
ح ١٠؛ حدثنا أبي (رضي الله عنه)، قال: حدثنا سعد بن عبد الله، عن أحمد بن الحسين بن سعيد...

الظاهر أخذ هذه الأحاديث من كتاب سعد بن عبد الله، وقد رواه تارة بتوسط أبيه، وأخرى بتوسط ابن الوليد وثالثة بتوسطهما، وكأنه أضاف الصفار إلى السند في ح ٥ لوجود الرواية في كتابه أيضاً، كما أضاف المصنف في ذيل جملة من هذه الأحاديث توضيحاً لها.

ولعلّ هذه الأحاديث أيضاً مأخوذة من كتاب الإمامة لسعد بن عبد الله، وكأنّنه ذكر في هذا الكتاب بعض الأحاديث لاثبات اتصال الوصية كأحاديث أبي وصيّ عيسى بن مريم^(١)، أو نبوة خالد بن سنان العبي^(٢).

المثال الثالث:

كمال الدين: ص ٢٢١، ح ٦ :
حدّثنا أبي، ومحمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، قالاً: حدّثنا عبد الله بن جعفر الحميري، عن محمد بن الحسين...
ح ٧؛ حدّثنا محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، قال: حدّثنا عبد الله ابن جعفر الحميري، قال: حدّثنا هارون بن مسلم...
ص ٢٢٢، ح ٨؛ حدّثنا أبي (رضي الله عنه)، قال: حدّثنا عبد الله بن جعفر الحميري، قال: حدّثنا محمد بن الحسين بن أبي الخطاب...
ح ٩؛ حدّثنا أبي، ومحمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، قالاً: حدّثنا عبد الله بن جعفر الحميري، قال: حدّثنا أحمد بن إسحاق...
ح ١٠؛ حدّثنا محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، قال: حدّثنا عبد الله بن جعفر الحميري، قال: حدّثنا أحمد بن إسحاق...
ح ١١؛ حدّثنا أبي، ومحمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، قالاً: حدّثنا سعد بن عبد الله، وعبد الله بن جعفر جميعاً، عن محمد بن الحسين ابن أبي الخطاب...
وقد ورد اسم عبد الله بن جعفر في ح ١٢ إلى ص ٢٢٤ ح ١٩ معطوفاً على غيره، والظاهر كون هذه الأحاديث مأخوذة من كتاب عبد الله بن جعفر

١ - لاحظ كمال الدين ص ٢٦٤، ح ٤، ص ٢٦٥، ح ٧.

٢ - المصدر السابق ص ٢٥٩، ح ٣.

الحميري، وله عدة كتب تناسب مضمون هذه الأحاديث، أقربها كتاب الغيبة والحيرة^(١)، ثم كتاب الإمامة^(٢)، وكذا في موارد أخرى وردت اسم عبد الله بن جعفر الحميري في كمال الدين في أسناد متواليه^(٣).

نعم، في جملة من الموارد أخذ الحديث من كتاب الحميري وغيره كسعد بن عبد الله معاً.

هذا والملحوظ في جملة من أبواب كمال الدين تكرّر ذكر سعد بن عبد الله وعبد الله بن جعفر الحميري في أسنادها تكرّراً خارجاً عن المتعارف^(٤)، ولا يبعد أن يجعل هذا قرينة على الأخذ من كتابيهما، لكن حيث من المحتمل في بعض هذه الموارد أن يكون سعد بن عبد الله والحميري واقعين في طريق المصنف إلى غيرهما من أرباب الكتب يشكل القول بأخذ جميع هذه الأحاديث من كتابيهما، فلذلك لم نجعل هذا من القرائن المعينة، وإن كان

١ - كذا في رجال النجاشي ص ٢١٩، الرقم ٥٧٣ في ترجمة الحميري في عداد كتبه، وفي الفهرست ص ٢٩٤، الرقم ٤٤٠ في عداد كتب الحميري: كتاب الغيبة.

٢ - رجال النجاشي ص ٢١٩، الرقم ٥٧٣، الفهرست ص ٢٩٤، الرقم ٤٤٠.
ومن كتب الحميري كتاب الدلائل وقد نقل عنه الإربلي في كشف الغمة كثيراً (لاحظ ج ٢، ص ١٠٩-١١٣، ص ١٣٧-١٤٠، ص ١٨٧-١٩٩، ص ٢٣٨-٢٤٥، ص ٢٩٩-٣٠٤، ص ٣٦٢-٣٦٥، ص ٣٨٤-٣٨٩، ص ٤١٦-٤٢٧، لكن الظاهر أنه في معجزات الأئمة، والروايات المبحوث عنها في كمال الدين لا ترتبط بمعجزات الأئمة.

٣ - كمال الدين ص ٢٢٩، ح ٢٦ - ص ٢٣١، ح ٣٢، ص ٢٣١، ح ٣٥ - ص ٢٣٣، ح ٤٠، وكذا في ص ٤٤٠، ح ٨-١٠، وهي تنتهي إلى محمد بن عثمان العمري، فربما يخطر بالبال أخذها من كتاب مسائل لأبي محمد العسكري عليه السلام على يد محمد بن عثمان العمري تأليف الحميري ملأ مسأله عن محمد بن عثمان العمري، لكن ليس جميع هذه الأحاديث الثلاثة بصيغة السؤال ولا هي جميعها عن أبي محمد العسكري عليه السلام، فالأظهر ما ذكرناه في المتن.

٤ - كمال الدين ص ٢٠١ (باب العلة التي من أجلها يحتاج إلى الإمام)، ص ٢١١ (باب اتصال الوصية من لدن آدم عليه السلام وأن الأرض لا تخلو من حجة الله عز وجل على خلقه إلى يوم القيامة)، لاحظ ص ٢٢٠-٢٣٣، ص ٢٨٨ (باب ما أخبر به أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام من وقوع الغيبة بالقائم الثاني عشر من الأئمة)، لاحظ خصوصاً ص ٣٠٢-٣٠٤، ص ٣٣٣ (باب ما روي عن الصادق جعفر بن محمد من النص على القائم عليه السلام وذكر غيبته وأنه الثاني عشر من الأئمة)، لاحظ ص ٣٣٩-٣٤٠، ص ٣٤٧-٣٥٠، ص ٣٥٩ (باب ما روي عن أبي الحسن موسى بن جعفر في النص على القائم عليه السلام وغيبته وأنه الثاني عشر [من الأئمة] >)، ص ٤١٠ (باب فيمن أنكر القائم الثاني عشر من الأئمة^(٥)).

القول بكونه قرينة على تعيين مصدر كمال الدين على سبيل الإجمال وجيهاً، والمناسب لهذه الروايات أيضاً أن تكون مأخوذة من نفس الكتابين المتقدمين، أعني كتاب الإمامة لسعد بن عبد الله وكتاب الغيبة أو كتاب الإمامة لعبد الله بن جعفر الحميري.

القرينة الثالثة من القرائن المعينة: اشتراك الأسناد - ولو مع تفرّقها في الكتاب - إلى راوٍ مصنف للكتاب وتفرّقها في ما بعده.

قد تقدّم في ضمن القرينة المتقدمة (المثال الخامس) الإشارة إلى تكرّر سند خاص إلى محمد بن مسعود (العيّاشي)، وقلنا بأن الظاهر أنّه قرينة على الأخذ من كتابه.

المثال الثاني:

قد تكرّر في كمال الدين هذا السند: علي بن أحمد بن محمد بن موسى ابن عمران (= علي بن أحمد بن موسى = علي بن أحمد بن محمد = علي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق = علي بن أحمد الدقاق = علي بن أحمد)، عن محمد بن أبي عبد الله الكوفي، عن موسى بن عمران النخعي، عن عمّه الحسين بن يزيد النوفلي، ثم يتفرّق الطريق في ما بعده^(١)، ولا يبعد كونه قرينة على الأخذ من كتاب النوفلي.

ثم إنّ ورد نفس الإسناد بتفاوت في أوّله في اسم شيخ الصدوق في مواضع أخرى^(٢)، يحتمل كون الجميع طرفاً للصدوق إلى كتاب النوفلي،

١ - كمال الدين ص ١٧، ص ١٣٥، ح ٤، ص ٢٥٩، ح ٤، ص ٣٠٣، ح ١٣، ص ٣٢٩، ح ١١، ص ٣٣٤، ح ٤، ص ٣٤٠، ح ٢٠، ص ٣٤٥، ح ٣١، ص ٣٥٨، ح ٥٦، ص ٥٧٦، ص ٦٤٧.

٢ - ورد في كمال الدين ص ٣٢٢، ح ٥ بنفس الإسناد ومع عطف محمد بن أحمد الشيباني (السنائي ظ) على علي بن أحمد الدقاق، وفي ص ٥٢٤، ح ٦ بنفس الإسناد بتبديل الدقاق بمحمد بن أحمد الشيباني، وفي ص ٢٥٧، ح ٢ و ٢٥٨، ح ٣ بنفس الأسناد بتبديل الدقاق بمحمد بن موسى بن المتوكّل، ثم إنّ ورد في ص ٣٢٢، ح ٤ وص ٤١٢، ح ١٤ رواية

وقد وردت في روايات الحسين بن يزيد في مواضع من كمال الدين كلمة «سنة»^(١) مثل ما ورد في كمال الدين ص ٣٢٩، ح ١١ بالسند المتكرر إلى النوفلي بسنده عن أبي بصير، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «في صاحب هذا الأمر سنة من موسى وسنة من عيسى وسنة من يوسف وسنة من محمد عليه السلام، ولعلها مأخوذة من كتاب السنة^(٢) للحسين بن يزيد النوفلي^(٣).

المثال الثالث:

قد تكرر في كمال الدين^(٤) وغيره^(٥) رواية المصنف عن محمد بن إبراهيم بن إسحاق (الطالقاني)، عن عبد العزيز بن يحيى الجلودي البصري، وهو

⇒

الصدوق عن محمد بن أبي عبد الله الكوفي بواسطتين، والظاهر عدم كون السندين من الطرق العامة للشيخ الصدوق إلى روايات محمد بن أبي عبد الله الكوفي.

١ - كمال الدين ص ٣٢٢، ح ٥٤ و ٥٥، ص ٥٢٤، ح ٥.

٢ - ورد في رجال النجاشي ص ٣٨، الرقم ٧٧ في ترجمة الحسين بن يزيد النوفلي: له كتاب التقية... وله كتاب السنة، ولم يذكر طريقاً إلى الكتاب الثاني، ولعل الأولى قراءة السنة بتشديد النون فلاحظ.

٣ - قد وردت في روايات النوفلي كلمة السنة أو "سنة في مواضع أخرى" لاحظ المحاسن ج ١، ص ٢٢٠، ح ١٢٢، ص ٢٢٤، ح ١٤٠، ج ٢، ص ٣٥٩، ح ٧٤، ص ٤٤٩، ح ٣٥١، الكافي ج ١، ص ٧١، ح ١٢، ج ٢، ص ١٦٢، ح ١٦، ج ٣، ص ١٩٣، ح ٥، ج ٦، ص ٤٨٧، ح ٦، الخصال ص ٤٨، ح ٥٤، ص ١٦٠، ح ٢٠٩.

٤ - كمال الدين ص ٧٧ (حديثان)، ص ١٥٩، ح ١٨، ص ٣٨٥، ح ١، ص ٣٩٤، ح ٥، ص ٥٢٥، ح ١، ص ٦٦٩، ح ١٤.

٥ - الأمالي للصدوق مج ٢، ح ١، مج ٩، ح ١، مج ١٠، ح ١٢، مج ١٥، ح ٦، مج ٢٨، ح ٩، مج ٣١، ح ٣، مج ٤٠، ح ١٢، وقد عطف فيه الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري على محمد بن إبراهيم بن إسحاق الطالقاني، مج ٤٤، ح ١١، مج ٤٦، ح ٨ و ١٣، مج ٧٢ ح ١ و ٢، مج ٩٢، ح ١، وفيه: حدثنا أبو أحمد عبد العزيز بن يحيى بن أحمد بن عيسى الجلودي البصري سنة سبع عشرة وثلاثمائة، التوحيد ص ٨٠، ح ٣٥، الخصال: ص ٥٩، ح ٨٠، ص ١٩٠، ح ٢٦٣، ص ٥٨٠، ح ٢، ص ٥٩٢، ح ١، العيون، ص ٢٥٥، ح ٤، فضائل الأشهر الثلاثة ص ١٩، ح ٤ و ص ٢٠، ح ٥، و ص ٥٥، ح ٣٣، ص ١٦٦، ح ١١١، معاني الأخبار ص ٢٨، ح ٦، ص ٥٨، ح ٩، ص ٦٤، ح ١٥، ص ١٢٢، ح ٢ و ٣ و ص ١٢٣، ح ٥، ص ٢٣٧ ح ١٤، ص ٣٠٩، ح ١، ص ٣٦٠، ح ١، ص ٤٠٠، ح ٦١، العسل ج ١، ص ٩، ح ٢، ص ١٢٣، ح ١، ص ١٣٦، ح ٤، ص ١٥٣، ح ١٣، ص ١٦٩، ح ١٧٠، ح ٢، ص ١٨١، ح ٣، ص ٢٢٩، ح ٣، ص ٢٣٣، ح ١.

شيخ البصرة وأخباريها، وله كتب كثيرة أورد أسماءها النجاشي في رجاله^(١)، والظاهر كون كتبه من مصادر الشيخ الصدوق في كتبه، وروايات كمال الدين بعضها مأخوذة من كتابه: ذكر كلامه أي كلام أمير المؤمنين عليه السلام، في الملاحم^(٢)، وبعضها من كتبه في فضل أهل البيت^(٣)، وبعضها من سائر كتبه^(٤).

المثال الرابع:

تكرّر في كمال الدين^(٥) وغيره^(٦) رواية المصنف عن محمد بن إبراهيم بن

١- رجال النجاشي ص ٢٤٠، الرقم ٦٤٠.

٢- كمال الدين ص ٧٧ (قلت لعل عليه السلام، يا أمير المؤمنين، أخبرني بما يكون من الأحداث بعد قاتمكم...) ص ٧٧ أيضاً (عن أمير المؤمنين عليه السلام في حديث يذكر فيه أمر الدجال ويقول في آخره: <لا تسألوني عما يكون بعد هذا...> وقد ذكر هذا الحديث بكامله في ص ٥٢٥، ح ٥، ومن المحتمل أخذ هذه الأحاديث من كتاب أخبار المهدي عليه السلام، كما يحتمل أخذ الحديث الثاني من كتابه في خطب علي عليه السلام.

٣- كمال الدين ص ٦٦٩، ح ١٤ وفيه: فقيل يا رسول الله: ومن الشاهد منك؟ فقال: <علي بن أبي طالب...>، فقيل له: يا رسول الله، فمن يتلوه؟ فقال: <الحسن والحسين سيّد شباب أهل الجنة، ثم الأئمة من ولد الحسين إلى يوم القيامة>، ويحتمل أخذه من كتاب ما نزل في الخمسة^١، فإنّ الظاهر أنّ هذا الحديث ناظر إلى قوله تعالى: ﴿أفمن كان على بينة من ربه ويتلوه شاهد منه﴾ (سورة هود، الآية ١٧)، ومن المحتمل أخذه من سائر كتب الجلودي ككتاب الفضائل، وكتاب ما نزل فيه [أي في علي عليه السلام]، من القرآن، وكتاب ذكر خديجة وفضل أهل البيت^٢، وكتاب ذكر الحسن والحسين^٣.

٤- ورد في كمال الدين ص ١٥٩، ح ١٨ بسنده عن الجلودي بسنده عن حماد عن عبد الله بن سليمان قال: قرأت في بعض كتب الله عز وجل: أنّ ذا القرنين كان عبداً صالحاً...

وفي ص ٣٩٤ ح ٥ بسنده عن هشام بن جعفر بن حماد [الظاهر: عن حماد] عن عبد الله بن سليمان وكان قارئاً للكتب، قال: قرأت في بعض كتب الله عز وجل أنّ ذا القرنين كان رجلاً من أهل الإسكندرية... والظاهر أنها أخذت من كتاب واحد وإن لم يظهر لنا اسمه.

٥- كمال الدين ص ٢١٣، ح ٢، ص ٣٩١، ح ٦، ص ٤١٦، ح ٩، ص ٤٨٠، ح ٤.

٦- الأمالي مج ٥، ح ٢، مج ٨، ح ١، مج ١٥، ح ١٠ و ١٧، مج ١٧، ح ٤، مج ٢٠، ح ٤، مج ٣٧، ح ٤، مج ٣٩، ح ٩، مج ٨٢، ح ١٧، مج ٨٩، ح ٨، مج ٩١، ح ٥، فضائل الأشهر الثلاثة، ص ٤٤، ح ٢١، ص ٧٧، ح ٦١، ص ٩٦، ح ٨٠، ص ١٠٤، ح ٩٢، العلل ج ١، ص ٢٢٧، ح ٢، ص ٢٤٥، ح ٦، ج ٢، ص ٥٠٧، ح ٢، الخصال، ص ٥٢٧، ح ١، العيون ج ١، ص ٢٦٠، ح ١٩، ص ٢٨١، ح ٢٧، ص ٢٩١، ح ٤٠، ص ٣٠٣، ح ٦٢، ج ٢، ص ٥٧، ح ٢١٠، ص ٧٥، ح ١، ص ٧٩، ح ١، ص ٨٠، ح ١٣، ص ٨١، ح ١٥، ص ٨٥، ح ٢٧ و ٢٩، ص ٢٥٧، ح ١١، ص ٢٦٣، ح ٤

بن إسحاق، عن أحمد بن محمد الهمداني (وقد عبّر عنه بغيره من التعابير أيضاً كأحمد بن محمد بن سعيد الكوفي)، عن علي بن الحسن بن فضال، عن أبيه، والظاهر أخذها من نسخة أشار إليها النجاشي في رجاله في ترجمة علي بن الحسن بن علي بن فضال؛ إذ قال: «ذكر أحمد بن الحسين رحمهما الله أنه رأى نسخة أخرجها أبو جعفر بن بابويه، وقال: حدثنا محمد بن إبراهيم بن إسحاق الطالقاني، قال: حدثنا علي بن الحسن بن فضال، عن أبيه، عن الرضا عليه السلام، ولا يعرف الكوفيون هذه النسخة، ولا رويت من غير هذا الطريق»، وقد ورد في رجال النجاشي قبل هذه العبارة ما يكون تمهيداً للإشكال في هذه النسخة فقال: «لم يرو عن أبيه شيئاً»، وقال: «كنت أقابله وسني ثمان عشرة سنة بكتبه ولا أفهم إذ ذاك الروايات ولا أستحل أن أرويهما عنه»، وروى عن أخويه عن أبيهما^(١).

وفي كلام النجاشي بحث مفصل أوردناه في كتاب التعليقات نورده في ذيل المقال، ونشير هنا فقط إلى قطعة منه ترتبط ببحثنا هذا، وهو أن الظاهر رواية الصدوق لهذه النسخة بعدة طرق عن أحمد بن محمد الهمداني، فقد روى عن طريق محمد بن بكران (النقاش)^(٢)، ومحمد بن إبراهيم بن أحمد بن يونس المعاذي^(٣)، وأحمد بن الحسن القطان^(٤)، عن أحمد بن محمد الهمداني،

⇒

ح ٣٣، معاني الأخبار ص ٣، ح ١، ص ١٠٢، ح ٤، ص ٣٧٣، ح ١، ص ٣٧٤، ح ١، علل الشرائع ج ١، ص ١٤، ح ١٣، ص ٨٠، ح ١، ص ١٢٢، ح ٢، ص ١٢٧، ح ٢، ص ١٤٦، ح ٣، ج ٢، ص ٣٦٠، ح ١.

١ - رجال النجاشي ص ٢٥٨، الرقم ٦٧٦.

٢ - الأمالي مج ٥٣، ح ١، مج ٥٨، ح ٢، التوحيد ص ٢٢٩، ح ١، ص ٢٣٢، ح ١ فضائل الأشهر الثلاثة، ص ١٠٦، ح ٩٦، العيون ج ١، ص ١٢٩، ح ٢٦، معاني الأخبار ص ٤٣، ح ١، ص ٣٢١، ح ١.

٣ - التوحيد ص ١٦٢، ح ١، ص ١٦٣، ح ١، العيون ج ١، ص ١٢٥، ح ١٩، معاني الأخبار ص ١٣، ح ٣، ص ١١١، ح ١.

٤ - التوحيد ص ٣٣٧، ح ٤، ص ٣٧١، ح ١٣، الخصال ص ٥٥، ح ٧٨، ص ٢١٧، ح ٤١، ص ٤٢٦، ح ٣، العيون ج ١، ص ٢١٠، ح ١، ص ٦٠٢، ح ٣٢، معاني الأخبار ص ١٥٩، ح ١، ص ٣٠٣، ح ٢، العلل ج ١، ص ٨١، ح ١.

وربما روى عن أحمد بن محمد الهمداني بتوسط اثنين^(١) أو ثلاثة^(٢)، كما روى بتوسط جميعهم في بعض الأسناد^(٣).

فعليه فلا يلزم في معرفة مصدر الحديث اتحاد أسناد الصدوق إلى صاحب الكتاب من أولها إلى صاحب الكتاب، بل يكفي اتحاد قطعة من وسط السند مع كون السند من المصنف إلى هذه القطعة المشتركة من الأسناد المتكررة للشيخ الصدوق، وقد جعلنا هذا الأمر القرينة الرابعة من القرائن المعينة كما يأتي.

المثال الخامس:

تكررت في كمال الدين وغيره هذا السند: حدثنا أحمد بن الحسن القطان، قال: حدثنا الحسن بن علي السكري، قال: حدثنا محمد بن زكريا الجوهري، قال: حدثنا جعفر بن محمد بن عمارة، عن أبيه، ويتفرق السند في ما بعده والأكثر: عن جعفر بن محمد^(٤)، وربما كان: عن جابر ابن يزيد الجعفي^(٥)، وربما كان عن عمرو بن خالد^(٦)، وربما كان عن أبي خالد الكابلي^(٧)، وربما

١ - وهما محمد بن بكران النقاش في مسجد الكوفة ومحمد بن إبراهيم بن إسحاق المكتب (العيون ج ١، ص ٢٩٨، ح ٥٧).

٢ - وهم أحمد بن الحسن القطان ومحمد بن بكران النقاش ومحمد بن إبراهيم بن إسحاق (العيون ج ١، ص ٢٩٤، ح ٤٨).

٣ - العيون ج ١، ص ٢٩٥، ح ٥٣، ج ٢، ص ٢٥٥، ح ٥، وترتيب الأسامي يختلف في الموضعين كما عثر عن المعاذي في الموضع الثاني بالليثي.

٤ - كمال الدين ص ١٤، ص ١٥٣، ح ١٧، ص ٥٧٦، التوحيد، ص ٣٠، ح ٢٣، ص ١٧٠، ح ٤، ص ٢٤٢، ح ٣، ص ٣٠٠، ح ٧، الخصال ص ١٩٨، ح ٧، ص ٣٩٩، ح ١٠٨، العيون ص ٢٥٥، ح ٤، معاني الأخبار ص ٢٨، ح ٦، ص ٦٤، ح ١٥، ص ٩١، ح ٥، ص ٢٣٠، ح ١، علل الشرائع ج ١، ص ٩، ح ٢، ص ٤٣، ح ١، ص ٥٩، ح ١، ص ١٨١، ح ٣، ص ٢٢٩، ح ١، ج ٢، ص ٤٦٨، ح ٢٩.

٥ - الخصال ص ٥٨٥، ح ١٢، فضائل الأشهر الثلاثة ص ١٣٨، ح ١٤٨، معاني الأخبار ص ٢١، ح ١، ص ٥٥، ح ٢، ص ١٠٤، ح ٢، ص ٢٣٧، ح ١٤، ص ١٨٣، ح ١.

٦ - عيون أخبار الرضا عليه السلام ص ٢٥٢، ح ٦.

كان عن سفيان بن سعيد^(٢)، فقد يخطر بالبال كون الأحاديث مأخوذة من كتاب محمد بن عمار، لكن لم نجد من ذكر لمحمد بن عمار ولا لابنه جعفر كتاباً، بل الظاهر أخذه من كتاب محمد ابن زكريا الجوهري، وهو محمد بن زكريا بن دينار الغلابي^(٣) المترجم في رجال النجاشي ص ٣٤٦، الرقم ٩٣٦، قال: «وكان هذا الرجل وجهاً من وجوه أصحابنا بالبصرة وكان أخبارياً واسع العلم وصنّف كتباً كثيرة»، ثم ذكر أسماء جملة من كتبه، والظاهر أنّ كتبه من مصادر الصدوق، لكن لم أحصل على تعيين الكتاب الذي نقل عنه أحاديث كمال الدين.

وكيف كان فمّا يؤكّد الأخذ عن كتب محمد بن زكريا الجوهري تكرر رواية الصدوق بالإسناد المتقدم إليه مع تفرق الأسناد في ما بعده^(٤)، وأيضاً ختم السند بمحمد بن زكريا^(٥).

ثم إن هذه القرينة من القرائن الهامة في تعيين مصدر الحديث، لكن حيث يقع في السند المشترك جماعة من أرباب الكتب يشكل تعيين المصدر إلا بضمّ المعلومات الخارجية.

المثال السادس:

قد تكرر أحمد بن محمد بن عيسى في أسناد كمال الدين مع اشتراك

⇒

١ - معاني الأخبار ص ٧٤، ح ٢.

٢ - المصدر المتقدم ص ٣٨٦، ح ٢٠.

٣ - لاحظ: معاني الأخبار ص ٥٥، ح ٢، العلل ج ١، ص ١٧٧، ح ٢، الفقيه ج ٤، ص ٥٣٢، الأمالي مج ٣٦، ح ١ التوحيد ص ٨٠، ح ٣٥.

٤ - الأمالي مج ٣٨، ح ٦٣، مج ٢٩، ح ١٢، مج ٣٤، ح ٩، مج ٤٢، ح ٣، مج ٧٤، ح ٤، مج ٨٧، ح ٤، التوحيد، ص ٣٨٢، ذيل ح ٢٨، العيون ج ١، ص ١٣٩، ذيل ح ٣٨، معاني الأخبار ص ٥٧، ح ٦، ص ٦٤، ح ١٤، العلل ج ١، ص ١٣٧، ح ٥، ص ١٧٧، ح ٢، ص ١٧٨، ح ١، ص ١٨٢، ح ١، ص ٢٠٩، ح ١٢.

٥ - كمال الدين ص ٥٧٧.

الأسناد في أوائلها على وجوه مختلفة، الظاهر أنّها طرق الصدوق إلى أحمد ابن محمد بن عيسى، نشير هنا إلى جملة من هذه الطرق:

منها: أبي عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى^(١).
منها: نظير هذا الطريق مع عطف محمد بن الحسن (بن أحمد بن الوليد)، على أبيه^(٢).

منها: نظير الطريق السابق مع عطف عبد الله بن جعفر الحميري، على سعد بن عبد الله^(٣).

منها: محمد بن الحسن (بن أحمد بن الوليد)، عن محمد بن الحسن الصفار^(٤).

وجميع الرجال الواقعين في هذه الطرق الأربعة من أرباب الكتب، فلا تكفي هذه القرينة لتعيين مصدر الحديث^(٥).

هذا مضافاً إلى أنّ في أكثر هذه الأحاديث^(٦) لا يمكن دفع احتمال الأخذ عن كتاب من وقع بعد أحمد بن محمد بن عيسى، وكون أحمد بن محمد بن عيسى واقعاً في طريق المصنّف إلى ذاك الكتاب.

وبملاحظة هذه القرينة يمكن استظهار الأخذ من كتاب

١ - كمال الدين ص ٧١، ص ٧٣، ص ١٦٦، ح ٢٢، ص ٢٠٢، ح ٤، ص ٢٠٥، ح ٢٠٦، ص ٢٠٦، ح ٢١، ص ٢٧٠، ح ١٥، ص ٣٦٠، ح ٣، ص ٣٩٣، ح ١، ص ٦٦٦، ح ٨، ص ٦٦٧، ح ١٠.

٢ - كمال الدين ص ١٣٦، ح ٥، ص ٢٢٤، ح ٢٠، ص ٣٣٩، ح ١٦٦، ص ٣٤٤، ح ٢٧، ص ٥٢١، ح ٥٠.

٣ - كمال الدين ص ١٤٠، ح ٨، ص ٢٣١، ح ٣٢، ص ٣٣٩، ح ١٧.

٤ - المصدر السابق ص ١٦٩، ح ٢٥، ص ٢٤٠، ح ٦٣، ص ٣٢٨، ح ٨، ص ٥٢٣، ح ١، ص ٦٤٥، ح ٦.

وهذا مع الغرض عن استبعاد الأخذ عن كتاب أحمد بن محمد بن عيسى بملاحظة نكات أخرى، لاحظ على سبيل المثال كمال الدين ص ٢٣١، ح ٣٢، ص ٣٢٨، ح ٨، ص ٣٤٤، ح ٢٧؛ إذ العطف على أحمد بن محمد بن عيسى ربما يبعد الأخذ من كتاب أحمد بن محمد بن عيسى.

٦ - إشارة إلى دفع هذا الاحتمال في بعض الموارد كما في كمال الدين ص ١٦٩، ح ٢٥، حيث روى فيه أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي، وقد مرّ في المقام الثالث أنّ اشتراك الحسن بن علي يمنع عن كونه مؤلفاً للكتاب ويبيّنه في طريق المصنّف إلى من ورد بعده.

محمد بن همام^(١)، وابن عقدة^(٢)، ويكر بن عبد الله بن حبيب^(٣)، وقد تقدم ذكر كتابه في ضمن القرينة الأولى من القرائن المعينة،

١ - روى المصنف عن محمد بن همام بتوسط محمد بن إبراهيم بن إسحاق (الطالقاني) في كمال الدين ص ١٣٣، ح ٢، ص ٢٥٢، ح ٢، ص ٢٨١، ح ٣٤، ص ٣٢٨، ح ١٠، ص ٣٣٤، ح ٣، ص ٣٤٣، ذيل ح ٢٤ - وفيه: وحدّثنا بهذا الحديث محمد بن إسحاق وفيه سقط أو اختصار في النسب -، ص ٤٨٣، ح ٣ وكذا في العيون ج ١، ص ٥٨، ح ٢٧، ص ٦٥، ح ٣٣، وبتوسط غير واحد من أصحابنا في كمال الدين ص ٢٥٣، ح ٣، ص ٢٨١، ح ٣٢، قصص الأنبياء للراوندي ص ٣٦٠، ح ٤٣٦، وبتوسط غير واحد في التوحيد ص ٢١٨، ح ١٠. وبتوسط جماعة من أصحابنا في كمال الدين ص ٣٤٥، ح ٣٠.

ولا يبعد كون هذه الأحاديث مأخوذة من كتاب الانوار في تاريخ الأئمة^٤ لمحمد بن همام الإسكافي (لاحظ رجال النجاشي ص ٣٨٠، الرقم ١٠٣٢).

ومن المحتمل أخذ ما توسط بينهما محمد بن إبراهيم بن إسحاق الطالقاني من لسانه، ويؤكدته تكرّر الأسناد المنفردة لمحمد بن إبراهيم بن إسحاق في كمال الدين: لاحظ ص ٣٧، ص ١٥٢، ح ١٥، ص ٣٠٥، ح ١، ص ٣١٢، ذيل ح ١٥، ص ٣٨٢، ح ٧، ص ٣٩٢، ح ٧، ص ٤٣٢، ح ١٢ و ١٣، ص ٤٤٣، ح ١٧ و ص ٤٤٤، ح ١٨، ص ٥٠٧، ح ٣٧، وفيه: قال: كنت عند الشيخ أبي القاسم الحسين بن روح... وفي ص ٥٠٨؛ قال محمد بن إبراهيم بن إسحاق (رضي الله عنه) فعدت إلى الشيخ أبي القاسم بن روح + من الغد...، ص ٦٥٢، ح ١٢، ص ٦٧٥، ح ٣٢.

٢ - وقع محمد بن إبراهيم بن إسحاق في طريق الصدوق إلى أحمد بن محمد الكوفي (= أحمد بن محمد بن سعيد، وهو المعروف بابن عقدة) في كمال الدين ص ٢٦١، ح ٨، (وفيه: قال (رسول الله): يا ابن مسعود علي بن أبي طالب إمامكم بعدي... فإذا مضى فابني الحسن إمامكم بعده... فإذا مضى فابني الحسين إمامكم بعده... ثم تسعة من ولد الحسين واحد بعد واحد أئمتكم... وفي ص ٣٣٨، ح ١٣ (وفيه: منّا اثنا عشر... مهدياً...)، ح ١٤ (وفيه: منّا اثنا عشر... مهدياً)، ص ٣٣٩، ح ١٥ (وفيه: نحن اثنا عشر محدّثون...)، والجميع كما ترى في الأئمة الاثني عشر ومن القوي أخذها من كتاب من كتب ابن عقدة، وفي كثير من كتبه مناسبة لهذه الأحاديث، لاحظ رجال النجاشي ص ٩٤، الرقم ٢٣٣، الفهرست ص ٦٨، الرقم ٨٦.

٣ - وردت في مواضع من كمال الدين وغيره رواية المصنف عن أحمد بن الحسن القطان، عن أحمد بن يحيى بن زكريا القطان، عن بكر بن عبد الله بن حبيب كما في كمال الدين ص ٢٨٠، ح ٢٩٠، ص ٥٣٢، ح ١، وفيه أحمد بن الحسن بن [كذا والظاهر زيادة «بن»] القطان وكان شيخاً لأصحاب الحديث ببلد الري يعرف بأبي علي بن عبد ربه، الأمالي مج ١٠، ح ١٠، وفيه أحمد بن محمد بن يحيى بن زكريا القطان، و«محمد بن» زائد -، مج ١٧، ح ٥، مج ٨٣، ذيل ح ٥ وفيه: شيخ لأهل الحديث يقال له أحمد بن الحسن القطان المعروف بأبي علي بن عبد ربه [عبدويه ح.ل.] العدل، مج ٨٥، ح ٢٥، مج ٨٦، ح ١، التوحيد ص ١٧٨، ح ١١، ص ١٩٤، ح ٨، ص ٢٧٧، ح ٣، ص ٣٦٧، ح ٥، الخصال ص ٣٦١، ح ٥١ و ص ٣٦٢، ح ٥٢، ص ٣٦٣، ح ٥٦، ص ٤٠٠، ح ١٠٩، ص ٤٠٧، ح ٦، ص ٤٤٦، ح ٤٥، ص ٤٥٢، ح ٥٨، ص ٤٧٨، ح ٤٦، ص ٥٣١، ح ٩، ص ٥٩٣، ح ٦، العيون ج ١، ص ٥٤، ح ٢٠، ص ٦٤، ح ٣١، فضائل الأشهر الثلاثة، ص ١٣٧، ح ١٤٧، معاني الأخبار ص ٥٢، ح ٤، ص ٦٣، ح ١١، ص ١٠٣، ح ١، وفيه أحمد بن الحسن بن عبدويه القطان -، ص ١٢٠، ح ١، ص ١٧٥، ح ١ و ١ و ١ و ١، ص ٢٧٠، ح ٢، ص ٣١٩، ح ١، ص ٣٢٥،

فلا حظ.

ومما ذكرنا في توضيح هذه القرينة في المتن والهامش تعرف أن تمامية هذه القرينة في جلّ مواردّها - لولا كلّها - موقوفة على ملاحظة متن الأحاديث، ومقارنتها مع ما ورد في ترجمة ما احتملنا كونه مؤلف المصدر من عناوين كتبه.

القرينة الرابعة من القرائن المعينة: تكرر قطعة في وسط السند إلى مصنف مشهور.

تقدّم في ضمن المثال الرابع من القرينة الثالثة الإشارة إلى هذه القرينة، وذكر مثال له، وهنا نذكر مثالا آخر، وهو:

محمد بن أورمة من المصنفين المشهورين له كتب كثيرة مثل كتب الحسين بن سعيد^(١)، وقد وردت روايات محمد بن أورمة في كتب الصدوق كثيراً، يرويها محمد بن يحيى العطار، عن الحسين بن بن الحسن ابن أبان، عن محمد بن أورمة، وقد رواها المصنف، عن محمد بن يحيى العطار بتوسط جماعة من مشايخه هم: محمد بن علي ماجيلويه^(٢)، ومحمد ابن الحسن بن أحمد بن

⇒

ح ١، العلل ج ١، ص ١٣٠، ح ١، ص ١٥٦، ذيل ح ٢، ص ١٥٩، ح ٣، ص ٢٠٥، ح ٣، ص ٣٩٢، ح ٢، ج ٢، ص ٥٠٦، ح ١، وفيه سقط أحمد بن يحيى بن زكريا من السند وقد نقله في البحار ح ١٠٤، ص ١٠٥، ح ٤٦، قائلاً: القطان عن ابن زكريا القطان عن ابن حبيب.

ولا يبعد أخذها من كتاب بكر بن عبد الله بن حبيب، ففي رجال النجاشي ص ٨٠٩، الرقم ٢٧٧: بكر بن عبد الله بن حبيب المزني... يسكن الري، له كتاب نوادر. أخبرنا الحسين بن عبيد الله، قال: حدّثنا علي بن محمد القلانسي، قال: حدّثنا حمزة عن بكر بكتابه، وحمزة هو حمزة بن القاسم بن علي المذكور في رجال النجاشي ص ١٤٠، الرقم ٣٦٤، وقد روى علي بن بابويه في الإمامة والتبصرة ص ٥١ عن حمزة بن القاسم عن بكر بن عبد الله بن حبيب فلا حظ.

١ - لاحظ رجال النجاشي ص ٣٣٠، الرقم ٨٩١، الفهرست ص ٤٠٧، الرقم ٦٢١.

٢ - كمال الدين ص ١٤١، ح ٩، ص ١٤٢، ح ١٠، الأمالي مج ٧٧، ح ٥، العلل ج ١، ص ٥٥، ح ٢، ص ٨٣، ح ٣، ج ٢، ص ٤٦٤، ح ١١، قصص الأنبياء للراونسي ص ١٣٤، ح ١٣٦، ص ١٤٥، ح ١٥٦، ص ١٨٩، ح ٢٣٦، ص ٢٤٧، ح ٢٩٢.

الوليد^(١) وأبوه^(٢) وأحمد بن محمد بن يحيى العطار^(٣)، ومحمد بن موسى بن المتوكل^(٤)، وربما توسط بين المصنف وبين محمد بن يحيى العطار اثنان^(٥) أو ثلاثة من هؤلاء^(٦).

والظاهر أن جميع هذه الطرق طرق للمصنف إلى كتب محمد بن أورمة. وقد وردت في كمال الدين أربع روايات عن محمد بن أورمة، وأظن أن له كتاباً مستقلاً في تاريخ الأنبياء وردت فيها هذه الروايات لتكرّر قصص الأنبياء في روايات محمد بن أورمة في أكثر الموارد في أسناد الصدوق^(٧).

القرينة الخامسة: تعليق السند وبدؤه بمصنف مشهور.

المثال الأول:

كمال الدين: ص ٤٨٣، ح ٢:

حدّثنا أبي، ومحمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد (رضي الله عنهما)، قال: حدّثنا عبد الله بن جعفر الحميري، قال: حدّثني محمد بن صالح

١ - التوحيد ص ٧٥، ح ٢٩، ص ١٤١، ح ٦، ص ١٧٨، ح ٩، ص ٢٨١، ح ١٠، الخصال ص ٣٠٠، ح ٧٣، العلل ج ١، ص ٥٣، ح ٦، ص ٣٦، ح ٧، قصص الأنبياء للراوندي ص ١١٢، ح ١١١.

٢ - علل الشرائع ج ١، ص ١٨، ح ٢، ص ٢٨، ح ٣، ص ٣٩، ح ١، ص ٧٤، ح ٤، قصص الأنبياء للراوندي ص ٥٤، ح ٣٢، ص ٧٦، ح ٥٩، ص ١٥٨، ح ١٧٣.

٣ - كمال الدين ص ٢٩٣، ح ٣، التوحيد ص ٢٨١، ح ٨، ص ٣٩٣، ح ٣، معاني الأخبار ص ٣٩٥، ح ٥١.

٤ - علل الشرائع ج ١، ص ٤، ح ١، ص ٨٣، ح ٤.

٥ - في العلل ج ١، ص ٢٨٢، ح ١ توسط أبيه ومحمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد وفي قصص الأنبياء للراوندي ص ٤١، ح ٢ توسط محمد بن موسى بن المتوكل ومحمد بن علي ماجيلويه.

٦ - ورد في كمال الدين ص ١٤٣، ح ٣ توسط محمد بن علي ماجيلويه ومحمد بن موسى بن المتوكل وأحمد بن محمد بن يحيى العطار.

٧ - لاحظ - مضافاً إلى ما مرّ - : قصص الأنبياء للراوندي، ص ١٢٢، ح ١٢٤، ص ١٨٩، ح ٢٣٦، ص ١٩٨، ح ٢٥٢، ص ٢٠١، ح ٢٥٨، ص ٢٠٥، ح ٢٦٧، وفيه سقط، والأماشي ص ٧٧، ح ٥، الخصال ص ٣٠٠، ج ٧٣، علل الشرائع ج ١، ص ١٨، ح ٢، ص ٢٨، ح ٣، ص ٣٥، ح ٦، ص ٣٦، ح ٧، ص ٣٩، ح ٧، ص ٥٥، ح ٢، ص ٧٤، ح ٤، ص ٨٣، ح ٣. لاحظ أيضاً تفسير العياشي ج ٢، ص ٢٤١، ح ٩، الكافي ج ٢، ص ٤٤٦، ح ١١، الاختصاص ص ٢٦٤، رجال الكشي ص ١٢٠، ح ١٩١.

الهمداني، قال: كتبت إلى صاحب الزمان عليه السلام...
 قال عبد الله بن جعفر: وحدثنا بهذا الحديث علي بن محمد الكليني، عن
 محمد بن صالح، عن صاحب الزمان عليه السلام.
 وفي ص ٥١٠، ح ٤٠؛ حدثنا أحمد بن هارون الفامي^(١) (رضي الله عنه)،
 قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري، عن أبيه، عن إسحاق بن
 حامد الكاتب...
 ح ٤١؛ قال عبد الله بن جعفر الحميري: وخرج التوقيع إلى الشيخ أبي
 جعفر محمد بن عثمان العمري...
 والظاهر أخذ الحديثين من كتاب عبد الله بن جعفر الحميري.
 المثال الثاني:

كمال الدين: ص ١٤٧، ح ١٣:
 حدثنا أبي، ومحمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد (رضي الله عنهما)،
 قالوا: حدثنا سعد بن عبد الله، وعبد الله بن جعفر الحميري، ومحمد بن يحيى
 العطار، وأحمد بن إدريس جميعاً، قالوا: حدثنا أحمد بن محمد بن عيسى، عن
 أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، عن أبان بن عثمان، عن محمد الحلبي،
 عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إن يونس بن يعقوب (صلوات الله عليهما) حين
 حضرته الوفاة...».
 فذكر أبان بن عثمان، عن أبي الحسين (الحسين خ. ل)، عن أبي بصير،
 عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: «ما خرج موسى حتى خرج قبله خمسون كذاباً».
 والظاهر أن الحديثين مأخوذان من كتاب أبان بن عثمان كما تقدم، لكن
 لا دليل على كون الأخذ عنه مباشرة بل من الجائز أخذه عنه بتوسط الأخذ
 عن كتاب غيره كأحمد بن محمد بن عيسى أو البزنطي.

١ - كذا في الهامش عن بعض النسخ، وفي المتن: القاضي، وهو تحريف.

ثم إنه قد ورد في كمال الدين ص ٥٤١ في ضمن روايات أبي الدنيا معمر المغربي: أن أهل بيته دوّنوا من رواياته نسخة، ثم ذكر عن رواية الحديث: فأخرجوا إلينا النسخة، فأخذ علي علينا من حفظه (خطه خ.ل): حدّثنا أبو الحسن علي بن عثمان بن خطّاب بن مرة بن مؤيد الهمداني المعروف بأبي الدنيا معمر المغربي (رضي الله عنه) حيّاً وميتاً، قال: حدّثنا علي بن أبي طالب...، ثم بدأ عدّة أسناد مبدوة بـ«يحدّثنا أبو الدنيا معمر المغربي...».

وعبارة الصدوق كالصريحة في عدم وجود هذه النسخة عنده، وإنّما ينقل روايات معمر المغربي بالطريق المذكور في ص ٥٣٨. فعليه، ليس مجرّد تعليق السند دليلاً على بدء السند بمؤلف كمصدر الحديث الذي أخذ الصدوق الحديث من كتابه.

القرينة السادسة: بدء السند بالضمير الراجع إلى مصنف مشهور.

قد تقدّم مثال هذه القرينة في ضمن المثال الأوّل من القرينة الثانية من القرائن المعينة (أي كمال الدين ص ٤٩٣ و ص ٤٩٨)، فراجع، وقد تقدّم أن حيلولة السند ربما تكون قرينة على الأخذ عن الكتاب في ضمن المثال الثاني من أمثلة القرينة الأولى المعينة، فراجع.

القرينة السابعة: ختم السند بمؤلف مشهور.

وهذه القرينة تظهر جلياً عندما نعرف مصدراً من مصادر الصدوق، فعندما ختم السند باسم مؤلف هذا المصدر كشف ذلك عن الأخذ من كتابه، كما في كمال الدين ص ٥٧٧، حيث ورد فيه بالطريق المعهود المتكرّر إلى محمد بن زكريا، قال: فقد بلغني أن ملكاً من ملوك الهند كان كثير الجند...

والآن حان أن نختم الكلام في هذا الموضوع، وقد بقيت أبحاث أخرى، كتطبيق هذه القرائن على جميع أسناد كمال الدين، ومقارنة أسناده مع طرق

الشيخ الصدوق إلى كتب الأصحاب المذكور في فهرستي الشيخ والنجاشي،
عسى أن نوفق لها في مقال آخر.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الذيل:

أوردنا في كتاب التعليقات تعليقة بحثنا فيها عن كلام النجاشي في عدم رواية علي بن الحسن بن فضال، عن أبيه مباشرة، هي: ذكر النجاشي في ترجمة علي بن الحسن بن علي بن فضال من رجاله، ص ٢٥٨، الرقم ٦٧٦: ولم يرو عن أبيه، وقال: «كنت أقابله، وسني ثمان عشرة بكتبه، ولا أفهم - إذ ذاك - الروايات، ولا أستحل أن أرويها عنه»، وروى عن أخويه، عن أبيهما.

وذكر أحمد بن الحسين رحمته الله أنه رأى نسخة أخرجها أبو جعفر بن بابويه، وقال: حدثنا محمد بن إبراهيم بن إسحاق الطالقاني، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدثنا علي بن الحسن بن فضال، عن أبيه الرضا عليه السلام، ولا يعرف الكوفيون هذه النسخة، ولا رويت من غير هذا الطريق، انتهى. أقول: راجعت كتب الحديث وما ورد في كتب الرجال من الطرق، فرأيت أن روايات علي بن الحسن بن فضال عن أبيه كثيرة بطرق شتى، ولا تنحصر بالطريق الذي أشار إليه النجاشي، ولا بكتب الشيخ الصدوق، فلنبداً بما ورد في كتب الشيخ الصدوق بغير الطريق المشار إليه، ثم نتبعه بما في سائر الكتب.

فنقول: روى الصدوق عن طريق جماعة من مشايخه^(١)، وهم: أحمد ابن الحسن القطان^(٢)، ومحمد بن أحمد بن إبراهيم الليثي^(٣) (= محمد بن إبراهيم

١ - روى عن هؤلاء الثلاثة مع محمد بن إبراهيم الطالقاني وفي العيون ج ١، ص ٢٩٥، ح ٥٣، ج ٢، ص ٢٥٥، ح ٥، وعن بعض هؤلاء في أسناد تأتي الإشارة إليها، لاحظ أيضاً الفقيه ج ٣، ص ٥٠٢، ح ٤٧٦٤، ج ٤، ص ٢١٨، ح ٥٩١٤.

٢ - الخصال ص ٥٥، ح ٧٨، العلل ج ١، ص ١٥٥، ح ٣، العيون ج ١، ص ٢١٠، ح ١ (وفيه تصحيف)، ج ٢، ص ٨٦، ح ٣١، وعن غير أبي الحسن الرضا عليه السلام في التوحيد، ص ٣٣٧، ح ٤، ص ٣٧١، ح ١٣، الخصال، ص ٢١٧، ح ٤١، ص ٤٢٦، ح ٣، العلل ج ١، ص ٨١، ح ١، العيون ج ١، ص ٢٩٤، ح ٤٨.

بن أحمد بن يونس المعاذي^(٢)، ومحمد بن بكران النقاش^(٣)، عن أحمد بن محمد بن سعيد الهمداني، عن علي بن الحسن بن علي بن فضال، عن أبيه، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، وكان الجميع طريق إلى النسخة التي أشار إليها النجاشي نقلاً عن أحمد بن الحسين، وما ذكر من أن الكوفيين لا يعرفون هذه النسخة منظور فيه، إذ محمد بن بكران النقاش من الكوفيين^(٤)، قد صرح الصدوق بالأخذ عنه بالكوفة في مواضع من كتبه^(٥).

وقد روى الصدوق عن هؤلاء، عن أحمد بن محمد بن سعيد، عن علي بن الحسن بن فضال، عن أبيه، عن الرواة أيضاً، كما أشرنا إليه في الهامش .
وقد وردت رواية أبي بكر محمد بن عمر الجعابي^(٦)، وأبي نصر محمد ابن الحسين المقرئ^(٧)، وأبي عبد الله النعماني^(٨)، عن أحمد بن محمد بن سعيد، عن

⇒

- ١- عن غير طريق أبي الحسن الرضا عليه السلام في العيون ج ٢، ص ٢٥٦، ح ٥.
- ٢- عن غير طريق أبي الحسن الرضا عليه السلام في التوحيد، ص ١٦٢، ح ١ (مرتان)، ص ١٦٣، ح ١ (مرتان)، العيون ج ١، ص ١٢٥، ح ١٩، معاني الأخبار، ص ١٣، ح ٣، ص ١١١، ح ١، لاحظ الهداية مقدمة المصتحح، ص ٧٤، حاشية ١.
- ٣- الأمل في مع ٥٣، ح ١، التوحيد، ص ٢٣٢، ح ١، العيون ج ١، ص ١٢٩، ح ٢٦، وعن غير طريق أبي الحسن الرضا عليه السلام في العيون ج ١، ص ٢٩٨، ح ٤٨.
- ٤- ترجم له النجاشي في رجاله ص ٣٩٤، الرقم ٥٢، ووصفه بالرازي وقال: «سكن الكوفة وجاور بقية عمره، عين مسكون إلى روايته، له كتاب الكوفة وكتاب موضع قبر أمير المؤمنين عليه السلام وكتاب شرف التربة» فافهم.
- ٥- الأمل في مع ٥٣، ح ١، مع ٥٤، ح ١٢، التوحيد، ص ٢٣٣، ح ١، العيون ج ١، ص ١٢٩، ح ٢٦ (سنة أربع وخمسين وثلاثمائة)، ص ٢٩٨، ح ٥٧ (في مسجد الكوفة)، معاني الأخبار، ص ٤٣، ح ١، ص ٣٢١، ح ١.
- ٦- الأمل في للطوسي، ص ٢١٤، ح ٣١٧، ومع ٨، ح ٢١.
- ٧- المصدر المتقدم، ص ٤١٥، ح ٩٣٦، ومع ١٤، ح ٨٤.
- ٨- الغيبة للنعماني، ص ٢٣٢، ح ١٧، ص ٢٦٣، ح ٢٣، وكذا في ص ٢٣٩، ح ٣٢، ص ٢٦٦، ح ٣٢، لكن الظاهر زيادة «أبيه» فيها، لاحظ ص ٢٨٨، ح ١، ص ٣٠٩، ح ٤، ص ٣١٢، ح ٣، ص ٣١٧، ح ٣ وأيضاً ص ٢٣٢، ح ١٦، ص ٣٠١، ح ٥، ثم إنه ورد في المائة منقبة لابن شاذان (الرقم ٨١) عن أبي عبد الله الحسين بن هارون الضبي، قال: حدثني أحمد بن محمد، قال: حدثني علي بن الحسن عن أبيه، قال: حدثني علي بن موسى، والظاهر أن المراد من أحمد بن محمد هو ابن عقدة، فقد روى الحسين بن هارون عنه كتاب الولاية (انظر تاريخ بغداد ج ٨، ص ١٤٦).
- ورد في أمل في الطوسي ص ٤٦٩، ح ١٣٤٨ = مع ٣٣، ح ١١ سنده عن محمد بن أحمد بن محمد المكنى، قال: حدثنا ابن محمد الكوفي، قال: حدثنا علي بن الحسن بن علي بن فضال، عن أبيه، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام... وابن محمد الكوفي

علي بن الحسن بن فضال، عن أبيه، هذا ما ورد عن طريق أحمد بن محمد بن سعيد.

وقد وردت رواية علي بن الحسن بن فضال - وذلك عن أبيه عن غير طريقه أيضاً - : عن طريق الصفار^(١)، والعياشي^(٢)، وأبي عبد الله محمد بن أحمد (بن علي) يعقوب^(٣)، وابن الزبير^(٤)، وأحمد بن محمد^(٥)، وإبراهيم بن المختار بن محمد بن العباس^(٦)، وعلي بن محمد بن يعقوب الكسائي^(٧).

فمع هذه الأسناد المتكررة يشكل ما ذكره النجاشي من عدم رواية علي بن الحسن بن فضال، عن أبيه.

إلا أن يقال: بأن جميع ما أشرنا إليه إنما وردت بالنعنة، وأمّا رواية علي بن الحسن بن فضال، عن أبيه، بصيغة التحديث أو الإخبار أو السماع أو غيرها، ممّا هو صريح أو ظاهر في السماع أو القراءة، فلم نظفر بها في موضع، فلعلّ مراد ابن فضال من عدم الرواية عن أبيه مباشرة، عدم روايته عنه بالصيغة الصريحة أو الظاهرة في التحمل عنه بالسماع أو القراءة، وأمّا تحمله

⇒

عنوان غريب، والظاهر وقوع سقط فيه، والصواب: أحمد بن محمد الكوفي كما روى الحديث عنه في البحار ج ٧٠، ص ٢٥١، ح ٥، ج ٨٢، ص ٢٩٣، ح ٥، والوسائل ج ١، ص ٧٩، ح ١٧٩، فهذا الحديث أيضاً مما ورد عن طريق أحمد بن محمد بن سعيد المعروف بابن عقدة.

١ - البصائر ص ٣٠، ح ٣، ص ١٤٧، ح ٢١٠، ص ١٨٥، ح ٤٠، ص ٢١٤، ح ٦، ص ٢٧٨، ح ١٣، ص ٢٨٦، ح ٧.
٢ - رجال الكشي، ص ١٨١، ح ٣١٦.

٣ - كامل الزيارات ب ٩، ح ٨، ب ٩٥، ح ٣، عنه المزار للمفيد، ص ١٤٦، ح ١ وعنه التهذيب ج ٦، ص ٧٤، ح ١٤٥، لاحظ في نسبه ونسب علي بن محمد الكسائي الآتي ما ذكرناه في مقال "نعماني ومصادر غيبته"، مجلة انتظار موعود، الرقم ٣٥، وقد بحثنا عنهما في البحث عن مشايخ النعماني، الرقم ٣.

٤ - الفهرست للطوسي، ص ٥٢١، الرقم ٨٢٩.

٥ - الكافي ج ٤، ص ١١٠، ح ٦، عنه التهذيب ج ٤، ص ٢٠٤، ح ٥٩٠، من غير تصريح، وفي مطبوعة الكافي اختلاف في النسخ لا حاجة إلى البحث عنه هنا.

٦ - رجال الكشي، ص ٤٨٥، ح ٩١٦.

٧ - فلاح السائل، ص ١٦٨.

عنه بالإجازة أو المناولة أو الوجادة أو سائر طرق التحمّل، فلا ينفيه. ويؤيّده ما ورد في الأُمالي للمفيد ص ٢٦، مج ٣، ح ٩ عن أبي بكر محمد بن عمر الجعابي عن أبي العباس أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدّثنا علي بن الحسن التيملي، قال: وجدت في كتاب أبي حدّثنا محمد بن مسلم الأشجعي.

وفي تفسير العياشي ج ١، ص ٣٨٧، ح ١٤٢، علي بن الحسن، قال: وجدت في كتاب إسحاق بن عمر [أو^(١)] في كتاب أبي. وبذلك يقع التصالح بين الأسناد، وما في رجال النجاشي من عدم رواية علي بن الحسن بن فضال، عن أبيه. والله أعلم.

١ - لم يرد ما بين المعقوفين في هذه الطبعة، وقد أثبتناه من البحار ج ٩٧، ص ١٠٣، ح ٣٨، وقد جعله في طبعة مؤسسة البعثة من تفسير العياشي ج ٢، ص ١٣١، ح ١٥٣٧ بين المعقوفتين.

ذرية الإمام المهدي عليه السلام

وفورهم هي الدولة الإسلامية الكبرى

نجم الدين الطوسي النجفي

قد يتسائل هل أنّ المهدي عليه السلام متزوج و له ذرية و أولاد؟ وعلي فرض ذلك هل أنّ لهم دوراً في أيام ظهور الإمام عليه السلام أو بعد وفاته بحيث إنّهم يتولون الأمور بعده و يقودون الأمة و يسوسون العباد و البلاد و أنّهم الولاية و أولياء الأمور بعده؟ أو هل أنّ لهم دوراً في عصر الغيبة من إدارة شؤون بعض أصقاع العالم؟

فنقول مستعينين بالله عزّ وجلّ: تارة الكلام في وجود أولاد له عليه السلام في عصر الغيبة، وأخرى بعد الظهور.

أمّا في عصر الغيبة: فلم يتعرض القدماء لهذه المسألة وأنّ له فعلاً ولداً كما صرّح به التستري^(١)، لكن في المقابل أنّ بعض المعاصرين أصرّ على وجود أولاد له^(٢)، وقد استدل لذلك بأدلة. أما الأدلة فهي كما يلي:

الدليل الأوّل:

ما رواه الطوسي في الغيبة: «لا يطلع على موضعه أحد من ولده و لا غيره»^(٣).

ولكنّ الحديث محرف (مصحف)، إذ الصحيح هو ما رواه النعماني بنفس السند و فيه «من وليّ ولا غيره» و لكنّه صحف «من وليّ» إلى «من ولده». أضف الى ذلك أنّ الطوسي أوردها بنفس السند في الكتاب و ليس فيها

١ - قاموس الرجال: ج ١٢، ص ٨٩.

٢ - النجم الثاقب: ص ٢٦٠، ب ٧، (فارسي).

٣ - الغيبة: ص ١٦١، ح ١٢٠.

كلمة «من ولده» بل النص هكذا: «إنَّ لصاحب هذا الامر غيبتين: إحداهما... و لا يطلع أحد على موضعه و أمره و لا غيره إلَّا المولى الذي يلي أمره»^(١).

الدليل الثاني:

قصة الجزيرة الخضراء لعل بن فاضل، إذ جاء فيها: فسألته عن أحوال السيد شمس الدين (أدام الله أفضاله)، فقال: انه من أولاد أولاد الإمام عليه السلام وإنَّ بينه و بين الإمام خمسة آباء وإنه النائب الخاص عن أمر صدر منه^(٢).

الدليل الثالث:

النوري عن كتاب التعازي للزاهد محمد بن علي العلوي في قصة كمال الدين الأنباري: ...فقطع الشافعي ووافقه، فقام عند ذلك، فقال: عفواً يا ابن صاحب الأمر! انسب إليّ نسبك. فقال: أنا طاهر بن محمد ابن الحسن بن علي بن محمد بن علي بن موسي بن جعفر... يا شافعي! نحن أهل البيت، نحن ذرية الرسول و نحن أولو الأمر... و بعدها مدينة اسمها عناطيس، سلطانها هاشم بن صاحب الأمر، وهي أعظم المدن كلها وأكبرها وأعظم دخلاً...^(٣)

أقول: و يرد عليهما أنها مورد للمناقشة سنداً و دلالة.

أولاً: إن الخبر مجعول أو ضعيف:

أ - قال التستري: و هما خبران مجعولان ليس أثر منهما في كلام

١ - الغيبة: ص ٦١، ح ٦٠، و معجم أحاديث الإمام المهدي: ح ٥، ص ٥٨.

٢ - بحار الانوار: ج ٥٢، ص ١٦٨.

٣ - النجم الثاقب (المطبوع ضمن) بحار الانوار: ج ٥٣، ص ٢١٩.

المعصومين، و لا في كلمات المتقدمين وإنما قال بهما بعض مَنْ كان حسن الاعتقاد كابن طاووس والمجلسي^(١) من المتأخرين^(٢).

ب - و قال الشيخ جعفر كاشف الغطاء: «ومنها اعتمادهم على كلّ رواية حتّى أنّ بعض فضلائهم رأى في بعض الكتب المهجورة الموضوع لذكر ما يرويه القصاص من أنّ الجزيرة في البحر تدعى الجزيرة الخضراء فيها دور لصاحب الزمان، فيها عياله وأولاده، في طلبها حتّى وصل الى مصر، فبلغه أنّها جزيرة فيها طوائف من النصاري. وكأنه لم ير الأخبار الدالة على عدم وقوع الرؤية من أحد بعد الغيبة الكبرى ولا تتبّع كلمات العلماء الدالة عليها»^(٣).

ج - قال السيد الخوئي حول الأولى من قصة الجزيرة الخضراء: «الرواية المذكورة ليست معتبرة»^(٤).

١ - لم يرتض المجلسي بهذه القصة أي قصة علي بن فاضل، وأما القصة الثانية فلم يروها أساساً.

٢ - قاموس الرجال: ج ١٢، ص ٨٩.

٣ - الحق المبين: ص ٧٧ (حجرية).

٤ - مسائل وردود: ص ١٢٥، المسألة ٣٥١.

ثانياً: لم يعرف من هو الراوي لهذه القصة الأولى عن الطيبي و من أين عرف أن هذا الخطّ هو خطّ الشخص المسمّى بالطيبي؟

ثالثاً: كما لم يعرف من هو الأنباري في القصة الثانية الذي يروي قصة الجزيرة لعون الدين يحيى بن هبيرة الوزير. أضف إلى ذلك أنّه نصرانيّ كيف يمكن الاعتماد على قوله؟

رابعاً: مؤلف كتاب التعازي لم يذكر هذه القصة، بل أضيف وألحق بآخره هذه القصة، كما صرّح بذلك العلامة الطهراني^(١)، ولم يعرف من الذي أتى بهذه الزيادة والإضافة.

كما صرّح البعض كالعلامة البهبودي: أنّ هذه القصة من موضوعات الحشوية الذين يقولون بتحريف القرآن لفظاً^(٢).

١ - الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ج ٤ ص ٢٠٥.

٢ - بحار الانوار: ج ٥٢، ص ١٧٠.

خامساً: أنّ في هذه القصة تصريح بوجود نائب خاص للمهدي عليه السلام في القرن الخامس وما بعده، مع أنّه من الأكيد انقطاع النيابة الخاصة بعد السفير الرابع وهو محمد بن علي السمرى وأنّ كلّ من ادّعى الرؤية بعده فهو مفتر كذاب، كما صرح ابن قولويه بتكفير من ادّعى النيابة الخاصة بعد السمرى وقال: وقد كنّا وجّهنا إلى أبي بكر البغدادي لمّا ادّعى له هذا ما ادّعاه، فأنكر ذلك وحلف عليه، فقبلنا ذلك منه، فلمّا دخل بغداد مال إليه وعدل عن الطائفة وأوصى إليه لم نشكّ أنّه على مذهبه، فلعنّا وبرئنا منه؛ لأنّ عندنا أنّ كلّ من ادّعى الأمر بعد السمرى فهو كافر منمّس ضالّ مضلّ^(١).

إلى إشكالات أخرى في القصتين نعرض عنها رعاية للاختصار، فمن أراد التفصيل في ذلك فليراجع كتابنا «حتى يتحقق الظهور»^(٢).

الدليل الرابع:

رواية يعقوب بن يوسف الضراب، يرويها عن امرأة عجوزة في مكّة في سوق الليل في دار خديجة تسمّى «دار الرضاء عليه السلام» عام ٢٨٨ وأنه استلم من المهدي عليه السلام بواسطة هذه العجوزة التي تدّعي أنّها خالة المهدي عليه السلام، استلم دعاءً فيها إشارة إلى وجود ذريّة له: «اللهم، أره في ذريّته و شيعته و رعيتّه».

أقول: هذه الرواية نقلها الطبري في «دلائل الإمامة»^(٣). ويرد عليها

١ - الغيبة للطوسي: ص ٤١٢ و بحار الانوار: ج ٥١، ص ٣٧٨.

٢ - حتى يتحقق الظهور: ج ٢، ص ٤٥٧ و كتابنا «الجزيرة الخضراء» تقرير أبحاثنا، قرره ولدنا العزيز الشيخ عامر الزرقعي.

٣ - دلائل الإمامة: ص ٣٠٠ و معجم أحاديث الإمام المهدي: ج ٦، ص ٣٧١.

أيضاً إشكالات دلالية وسندية تعرضنا لها بالتفصيل في بحثنا الخارج «المهدوية» ونشير هنا إجمالاً فنقول:

أولاً: في السند مجاهيل، منهم أبو الحسن علي بن عبد الله القاساني^(١)، وكذلك يعقوب بن يوسف.

وأضف إلى ذلك أن في طريق الطوسي أحمد بن علي الرازي، وهو ضعيف^(٢).

ثانياً: لم يعرف من هذه العجوزة؟ وهل هي من أقرباء الإمام المهدي عليه السلام وخالته علي ما ادعت هي؟ «فاني خرجت وأختي حبي وأنا خالته»^(٣).

ثالثاً: لم يثبت كون هذا الدعاء من المهدي عليه السلام ولم يدع الراوي أن هذه الرواية صدرت عن المهدي عليه السلام بل غاية ما قال: قالت العجوز: يقول لك: إذا صليت... فأخذتها و كنت أعمل بها ورأيت عدة ليال قد نزل من الغرفة، فكنت أفتح الباب وأخرج على الضوء وأنا أراه - أعني الضوء - ولا أرى أحداً حتى يدخل المسجد»^(٤).

رابعاً: ليس في هذا النص إشارة وإيحاء إلى أي دور لأولاد المهدي عليه السلام، لا في حياته ولا بعد وفاته.

الدليل الخامس:

ما أورده ابن طاووس في «جمال الأسبوع» عن ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن بن سعيد بن عبد الله والحميري وعلي بن إبراهيم الصفار كلهم، عن

١ - مستدركات علم رجال الحديث: ج ٥، ص ٤٠٥.

٢ - الغيبة للطوسي: ص ٢٧٣، ح ٢٣٧. معجم رجال الحديث: ج ٢، ص ١٥٣.

٣ - معجم أحاديث المهدي: ج ٦، ص ٣٧٣.

٤ - المصدر المتقدم: ج ٦، ص ٣٧٤.

إبراهيم بن هاشم عن إسماعيل بن مولى وصالح بن السندي، عن يونس بن عبد الرحمن: «اللهم، أعطه في نفسه وأهله وولده وذريته وأمتة... اللهم! صلّ علي ولاية عهده والأئمة من بعده». (١)

يرد عليه:

أولاً: في السند مجاهيل وضعاف، مثل إسماعيل بن مولى وصالح بن السندي.

ثانياً: لا دلالة على توليهم الأمور بعده أو في حياته أو قبل ظهوره.

الدليل السادس:

وهي نفس الرواية عن يونس، عن الرضا عليه السلام: «وأعطه في نفسه وولده وأهله وذريته...». (٢)

يرد عليه:

أولاً: في السند ضعاف ومجاهيل، إذ فيه زيد بن جعفر العلوي ولم يرد فيه جرح ولا تعديل (٣).

وفيه إسحاق بن الحسن، وهو ضعيف (٤).

وفيه شعيب بن أحمد المالكي، وهو مهمل (٥).

ثانياً: لم يرد في النص إشارة ولا إلماح إلى أي دور لأولاده، سواء قبل ظهوره أم بعده، في حياته أو بعد وفاته.

١ - بحار الأنوار: ج ٩٢ ص ٣٣٢.

٢ - بحار الأنوار: ج ٩٢ ص ٣٣٤.

٣ - تنقيح المقال: ج ٢٩، ص ١٣٨، (الهامش).

٤ - المصدر السابق: ج ٢، ص ١٠٠.

٥ - مستدركات علم رجال الحديث: ج ٤، ص ٢١٣.

الدليل السابع:

رواية أبي بصير عن الصادق عليه السلام، حيث جاء عن ابن بابويه، حدثنا محمد بن علي بن الفضل بن تمام، حدثنا أحمد بن محمد بن عمار، عن أبيه، عن حمدان القلانسي، عن محمد بن جمهور، عن مرازم بن عبدالله، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام: «يا أبا محمد، كأيّ أري نزول القائم في مسجد السهلة بأهله و عياله». قلت: يكون منزله؟ قال: «نعم، هو منزل إدريس، وما بعث الله نبياً إلا وقد صليّ فيه...»^(١).

ومفاد هذا النصّ وجود أولاد و عيال للمهدي عليه السلام.
ولكن يرد عليه:

أولاً: ضعف السند؛ لوجود المجاهيل والضعاف في السند.
ثانياً: لا يدلّ على وجود أهل و عيال له الآن، بل لعله قبيل الظهور يتزوج و يرزق أولاداً.

ثالثاً: لا دلالة في النصّ على وجود دور للأولاد.

الدليل الثامن:

رواية الكليني، حيث ورد: محمد بن يحيى، عن علي بن الحسن بن علي، عن عثمان، عن صالح بن أبي الأسود، قال: قال أبو عبدالله عليه السلام وذكر مسجد السهلة فقال: «أما أنّه منزل صاحبنا إذا قام بأهله»^(٢).
و فيه:

أولاً: أنّ الحديث مجهولٌ كما صرح بذلك المجلسي في المرأة^(٣).

١ - قصص الراوندي: ص ٦٣ و ٨٩، معجم أحاديث الإمام المهدي: ج ٥، ص ٢٤٢.

٢ - الكافي: ج ٣، ص ٤٩٥، ح ٢.

٣ - مرآة العقول: ج ١٥، ص ٤٩١.

ثانياً: لا دلالة فيه على وجود الأهل والأولاد له فعلاً.
ثالثاً: لا دلالة على وجود دور لهم.

الدليل التاسع:

رواية الحضرمي عن الصادق أو الباقر، حيث قال ابن قولويه: حدثني أبي، عن سعد بن عبدالله، عن أبي عبدالله محمد بن أبي عبدالله الرازي الجاموراني، عن الحسين بن سيف بن عميرة، عن أبيه سيف، عن أبي بكر الحضرمي، عن أبي عبدالله أو عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت له: أي بقاع الأرض أفضل بعد حرم الله وحرم رسوله؟ فقال: «الكوفة يا أبا بكر، هي الزكية الطاهرة، فيها قبور النبيين المرسلين وقبور غير المرسلين والأوصياء الصادقين وفيها مسجد سهيل الذي لم يبعث الله نبياً إلا وقد صلى فيه، ومنها يظهر عدل الله وفيها يكون قائمة والقوام من بعده وهي منازل النبيين والأوصياء والصالحين»^(١).

وفيه:

أولاً: ضعف السند بالجاموراني، وقد ضعفه ابن الوليد^(٢).
ثانياً: أن الرواية أجنبية عن المقام؛ إذ ليس فيها إشارة إلى وجود أولاد له وأنهم القوام من بعده بل غايته أن للمهدي عليه السلام قواماً يقومون بالأمر بعده وهذا ما يمكن الالتزام به ونقوله به أيضاً سيما على القول بالرجعة، لكنه لا يلزم كون القوام هم أولاد المهدي عليه السلام.
دراسة في روايات القوام:

هناك روايات تنصّ على القائمين بعد المهدي عليه السلام، وهي ضعيفة سنداً و

١ - كامل الزيارات: ص ٣٠، ح ١١، معجم أحاديث الإمام المهدي: ج ٤، ص ٤٧١.

٢ - معجم رجال الحديث: ج ١٤، ص ٢٧٣.

قاصرة دلالة عن إثبات المدعى وأنّ القائمين هم أولاد المهدي عليه السلام، وفيما يلي بعض النصوص:

النص الأول:

الطوسي: محمد بن عبدالله الحميري، عن أبيه، عن محمد بن عبد الحميد ومحمد بن عيسى، عن محمد بن الفضيل، عن أبي حمزة: «يا أبا حمزة! إنّ منّا بعد القائم أحد عشر مهديّاً من ولد الحسين عليه السلام»^(١). أقول:

أولاً: في السند محمد بن عبد الحميد، ولم يوثق. ثانياً: فيها تصريح بأنّه من ولد الحسين عليه السلام، لا من أولاد المهدي عليه السلام. وتوجيهه بأنّ أولاد المهديّ أيضاً من أولاد الحسين غير وجيه؛ إذ لا معنى حينئذٍ للتعبير بأولاد الحسين (إذ لا خصوصية)، بل يمكن التعبير بأولاد الحسن أو الباقر أو...

ثالثاً: يحتمل أن يكون المراد من «بعد» الرتبة، لا الزمان، فيكونون أعوانه وولاته في عصره، كما صرح بذلك الحر العاملي في كتابه «الإيقاظ من الهجعة» وسيأتي.

النص الثاني:

قال رسول الله صلى الله عليه وآله في الليلة التي كانت فيها وفاته لعليّ عليه السلام: «يا علي! سيكون بعدي اثنا عشر إماماً ومن بعدهم اثنا عشر مهديّاً. فأنت - يا علي - أوّل الاثني عشر - إماماً... وليسلمها الحسن العسكري إلى ابنه محمد المستحفظ من آل محمد، فذلك اثني عشر إماماً، ثمّ يكون من بعده اثنا عشر مهديّاً، فإذا حضرته الوفاة فليسلمها إلى ابنه أوّل المقرّبين، له ثلاثة أسامي،

اسم كاسمي واسم أبي وهو عبدالله وأحمد والاسم الثالث المهدي، وهو أول المؤمنين^(١).

أقول: يرد عليه ملاحظات

منها: في السند مجاهيل و ضعاف، منهم: علي بن سنان الموصلي العدل، وعن السيد الخوئي: أن كلمة العدل على ما يظهر من ذكرها في مشايخ الصدوق كان يوصف بها بعض علماء العامة، فلا يبعد أن يكون الرجل من العامة^(٢).

وقال المامقاني: «ليس له ذكر في كتب الرجال»^(٣).

وقال التستري: «وكيف كان فيستشم من وصفه بالعدل عاميته»^(٤).
وأما جعفر بن أحمد المصري، فهو هو أيضاً ممن لم يذكره علماءنا وأهملوه وأما عند العامة فقد أورده العسقلاني واتهمه بالوضع^(٥)، لكننا لم نكثر لا بتضعيفاتهم ولا بتوثيقاتهم، إذ المعايير والموازن عندنا غير ما عندهم.
و أما الدلالة:

فمفادها تسليم الأمر الي ابن المهدي، وهي تنافي عشرات الروايات التي مفادها عدم خلو الأرض من حجة، وتنافي كون الأئمة اثني عشر الذي هو ضرورة مذهبنا، وتنافي ما ورد من الروايات التي مفادها حكومة الإمام الحسين وأمير المؤمنين والأئمة عليهم السلام بعد رحيل الإمام المهدي عليه السلام. بل تنافي الروايات التي مفادها أن المهدي عليه السلام يبقى إلى أربعين يوماً قبل قيام القيامة، ثم يصير الأمر هرجاً وهذه الأيام من أيام بعث ونشر الأموات ومقدمات

١ - الغيبة: ص ١٥٠، ح ١١١.

٢ - معجم رجال الحديث: ج ١٢، ص ٤٦.

٣ - تنقيح المقال: ج ٢، ص ٢٩١ (الحجرية).

٤ - قاموس الرجال: ج ٧، ص ٤٨٧.

٥ - لسان الميزان: ج ٢، ص ١٠٨.

القيامة.

إن قلت: إن بعضها ضعيفة.

قلت: أولاً: لا يقل ضعفها من ضعف هذه الرواية، بل هذه الرواية أضعف بمراتب من تلك الروايات على فرض القول بضعفها. ثانياً: شذوذ هذه الرواية من حيث المضمون وندرتهما أيضاً تمنع من قبولها أو الإصغاء إليها.

ثالثاً: أنها لا تفيد من تمسك بها لإثبات دور لأولاد المهدي في يومنا هذا؛ لأن الرواية تشير إلى شروع دوره بعد وفاة المهدي، فلا معنى لدعوى المشروعية والدور له في عهد الغيبة، ولا مجال لدعوى البعض مستدلاً بهذه الرواية الضعيفة قائلاً: إن روايات الأولياء صريحة بمباشرتهم للحكم على أعلى مستوى بحيث يكون التنازل عن هذه الدلالة تأويلاً باطلاً، كقوله: ليملكنّ منّا أهل البيت رجل^(١) وقوله: فاذا حضرته الوفاة فليسلمها - يعني الإمامة أو الخلافة - إلى ابنه أول المقربين^(٢).

أقول: وقد عرفت ضعفها والإشكال فيها سنداً ودلالة.

كلمات الاعلام حول هذه الروايات:

أ - قال المفيد: ليس بعد دولة القائم لاحد دولة إلا ما جاءت به الرواية من قيام ولده إن شاء الله ذلك ولم يرد به على القطع والثبات وأكثر الروايات أنه لن يمض مهدي الأمة إلا قبل القيامة بأربعين يوماً يكون فيها الفرج (الهرج) وعلامات خروج الأموات وقيام الساعة للحساب و

١ - إن هذه الرواية على ما فيها من التشويش في المتن فيها تصريح بأن المراد به هو علي عليه السلام، فلا ربط لها بحكومة الاولياء الصالحين.

٢ - تاريخ ما بعد الظهور: ص ٦٤٣.

الجزء، والله أعلم^(١).

ب - الطبرسي: قد جاءت الرواية الصحيحة أنه ليس بعد دولة المهدي عليه السلام دولة إلا ما ورد من قيام ولده مقامه إلا ما شاء الله. ولم ترد على القطع والبت، وأكثر الروايات أنه لن يمض من الدنيا إلا قبل القيامة بأربعين يوماً يكون فيها الهرج وعلامة خروج الأموات وقيام الساعة، والله أعلم^(٢).

ج - قال المعلق على البحار: «ولا يخفى أن تلك الروايات إنما تحكم بأن الأرض لا تخلو من حجة إلا قبل القيامة بأربعين يوماً، فعند ذلك ترفع الحجة، وأما أن تلك الحجة هو المهدي المنتظر عليه السلام بحيث تقوم القيامة بعد ملكه بسبع سنين فلا دلالة فيها ولا يساعده الاعتبار، فكيف ينتظر الإسلام والمسلمون دهرًا من الدهور ليخرج الحجة ويظهر على الدين كله، ثم يكون بعد سبع سنين أو سبعين سنة قيام الساعة؟

فاذن لا بدّ من الرجعة كما دلت عليها الروايات ولا بدّ وأن يرجع النبي ﷺ والأئمة الهدى عليهم السلام ليخضر عود الإسلام وتثمر شجرة الدين وتورق أغصان التقوى والعلم وتشرق الأرض بنور ربها ولا بأس بأن تسمي كل منهم بالمهدي كما جاءت به الروايات»^(٣).

د - المجلسي: فإنه بعد أن أورد أخبار حكومة خلفاء المهدي وأولاده، قال: «هذه الأخبار مخالفة للمشهور وطريق التأويل أحد وجهين.

١- أن يكون المراد بالاثني عشر مهدياً النبي ﷺ وسائر الأئمة^٤، سوى القائم عليه السلام، بأن يكون ملكهم بعد القائم وقد سبق أن الحسن بن سليمان

١ - الإرشاد: ص ٣٤٥.

٢ - إعلام الوري: ص ٤٦٦. الفصل الرابع في ذكر صفة القائم وحليته.

٣ - بحار الأنوار: ج ٥٣، ص ١٤٧، الهامش.

أولها بجميع الأئمة وقال برجعة القائم بعد موته. وبه يمكن الجمع بين بعض الأخبار المختلفة التي وردت في مدة ملكه.

٢- أن يكون هؤلاء المهديون من أوصياء القائم هادين للخلق في زمن سائر الأئمة^١ الذين رجعوا لئلا يخلو الزمان من حجة وإن كان أوصياء الأنبياء والأئمة أيضاً حُججاً، والله يعلم^(١).

مناقشة كلام المجلسي:

حاول بعض الأعلام مناقشة كلام المجلسي بما حاصله:

المناقشة الأولى:

إنّ عدداً من روايات الأولياء تنصّ على أنّ الأولياء الاثني عشر من ولد الإمام المهدي^{عليه السلام}. قال في أحد الأخبار: «ثمّ يكون من بعده اثنا عشر - مهدياً، فإذا حضرته الوفاة - يعني المهدي - فليسلمها الي ابنه أول المقرّبين»؛ وقال في الدعاء: «والأئمة من ولده» مع أنّ الأئمة المعصومين السابقين هم آباء الإمام المهدي^(٢).

ويرد عليه: الظاهر أنّه لم ترد رواية تنصّ على ذلك و ما أشار اليه بقوله: «والأئمة من ولده» لعلّه سهو قلم، إذ في الرواية: «والأئمة من بعده»^(٣) وليس الأئمة من ولده.

وأما رواية الوصية «فإذا حضرته الوفاة» فهي رواية واحدة ضعيفة، فأين العدد من الروايات التي ادعاها؟

المناقشة الثانية:

كما ناقش هذا العالم توجيه المجلسي، قائلاً: «إنّنا لم نجد دليلاً كافياً على

١ - المصدر السابق: ج ٥٣، ص ١٤٨.

٢ - تاريخ ما بعد الظهور: ج ٣، ص ٦٤٢.

٣ - بحار الانوار: ج ٩٢، ص ٣٣٢.

عودة الأئمة الاثني عشر كلهم، لا بشكل عكسي ولا بشكل مشوش، وإنما نصّ فقط بعد النبي ﷺ علي أمير المؤمنين وابنه الحسين عليه السلام. وإذا لم يثبت رجوع الأئمة الاثني عشر جميعاً كيف يمكن حمل هذه الأخبار عليه؟^(١).
أقول: لكن يرد على المناقشة الأولى:

إنّا قد أجبنا عن هذا الإشكال في بحثنا المهدوية وحاصله: لدينا أكثر من عشرين رواية تنصّ على رجعة الأئمة الطاهرين عليه السلام بها في بعضها التصريح برجعة جميعهم وتقديمهم الشكاوى إلى النبي الكريم ﷺ^(٢). منها هذه الرواية: «يا مفضل! والله ليردن المسجد الأكبر محمد رسول الله والصدّيق الأكبر أمير المؤمنين وفاطمة والحسن والحسين والأئمة^٣»^(٣).

مناقشة التوجيه الثاني:

إنّ المجلسي يعترف بوجود الأئمة المعصومين عليه السلام والأولياء الصالحين في مجتمع ما بعد المهديّ متعاصرين، لكن الحكم العام سيكون للمعصومين وأمّا الأولياء فسيكونون هداة عاملين في العالم من الدرجة الثانية.
وقد ناقشه بعض المعاصرين قائلاً: «وأوضح ما يرد على هذه الوجه هو: أنّ روايات الأولياء صريحة بمباشرتهم للحكم على أعلى مستوى بحيث يكون التنازل عن هذه الدلالة تأويلاً باطلاً كقوله: «ليملكنّ منّا أهل البيت رجل» و قوله: «فإذا حضرته الوفاة فليسلمها - يعني الإمامة أو الخلافة - إلى ابنه أوّل المقربين» وقوله: «اللهم، صلّ علي ولاية عهده والأئمة من بعده»^(٤).
أقول: يرد على هذه المناقشة:

أمّا الرواية الأولى: «ليملكنّ» فإنّها فضلاً عن الإشكال السندي ووجود

١ - تاريخ ما بعد الظهور: ج ٣، ص ٦٤٢.

٢ - منتخب بصائر الدرجات: ص ٣٩٦، والشيعة والرجعة: ج ٢، ص ٣٣٢.

٣ - الشيعة والرجعة: ج ٢، ص ٣٢٥.

٤ - تاريخ ما بعد الظهور: ج ٣، ص ٦٤٢.

نوع من التشويش فيها، تصرّح بأنّ الرجل هو من أهل البيت عليه السلام، فلا ربط له بحكم الأولياء، بل إنّ من أهل البيت و تنطبق مع رجعة المعصومين عليهم السلام.

أما الرواية الثانية: «فاذا حضرته الوفاة» فقد ذكرنا غير مرّة أنّها ضعيفة لا يعتمد عليها، فضلاً عن أنّها شاذة نادرة تعارضها عشرات الروايات التي مفادها رجعة الأئمة الطاهرين عليهم السلام.

وأما الرواية الثالثة - وهي الدعاء التي استدل بها^(١) - فهي إضافة إلى ضعف السند، لا دلالة فيها على حكومة الأولياء غير المعصومين ومباشرتهم للحكم على أعلى مستوى، بل دلالتها على حكومة الأئمة التي تنطبق مع الرجعة أصرح وأوضح.

وأما دليل المانعين و النافين:

فللمانعين أدلة، ولعل أهمّها وأصرحها: ما رواه الكشي بسنده عن الإمام الرضا عليه السلام. فإنه روى في حديث طويل عن محمد بن مسعود، حدثنا جعفر بن أحمد، عن أحمد بن سليمان، عن منصور بن العباس البغدادي، عن إسماعيل بن سهل، قال: حدثنا بعض أصحابنا^(٢) وسألني أن أكتب اسمه، قال: كنت عند الرضا عليه السلام، فدخل عليه علي بن أبي حمزة وابن السراج وابن المكارى، فقال له ابن أبي حمزة: ما فعل أبوك؟ قال: «مضى»... «إلى» من عهد؟ قال: «إلى». قال: فأنت إمام مفترض الطاعة من الله؟ قال: «نعم»... قال علي بن أبي حمزة: إنّنا روينّا أنّ الإمام لا يمضي حتّى يرى عقبه. قال: فقال أبو الحسن عليه السلام: «أما رويتم في هذا غير هذا الحديث؟» قال: لا. قال: «بلى والله! لقد رويتم فيه: إلّا القائم وأنتم لا تدرون ما معناه ولم قيل». قال: فقال له علي: بلى والله! إنّ هذا لفي الحديث. قال له أبو الحسن عليه السلام:

١ - بحار الأنوار: ج ٩٢، ص ٣٣٢.

٢ - رواه المسعودي في «إثبات الوصية»: ص ١٧٥ وفيه: عن بعض أصحابه.

«ويلك! كيف اجترأت على شيء تدع بعضه»؟ ثم قال: «يا شيخ! اتق الله ولا تكن من الذين يصدّون عن دين الله تعالى». ^(١)

تقييم الرواية:

أ - قال السيّد الخوئي: «الرواية ضعيفة بأحمد بن سليمان و بإسماعيل ابن سهل و بالإرسال». ^(٢)

ب - قال الكلّباسي: «إنّ سنده غير سديد» ^(٣).

ج - قال الطوسي: «أمّا مَنْ قال: إنّ للخلف ولداً وأنّ الأئمة عليهم السلام ثلاثة عشر، فقولهم يفسد بما دللنا عليه من أنّ الأئمة عليهم السلام إثنا عشر، فهذا القول يجب اطّراحه». ^(٤)

د - علّق التستري على هذا الكلام قائلاً: «وكلامه محتمل لنفي ولد رأساً ونفي ولد (لا) يكون إماماً». ^(٥)

أقول: حتى ولو كانت الرواية ضعيفة فإنّ المعادلة لا تتغيّر ولا يثبت وجود أولاد للمهدي عليه السلام؛ إذ دليل أو أدلة المثبتين كلّها ضعيفة، فنطالبهم بإثبات الدعوى على وجود ذرية للمهدي عليه السلام، فضعف الرواية النافية لا يضرّ بهذا المعنى.

نظرية الحر العاملي:

لا بأس بالإشارة إلى توجيهات الحر العاملي لما ورد من الروايات التي فيها أنّ للمهدي عليه السلام أولاداً وأنّ لهم دوراً بعد المهدي عليه السلام.

١ - رجال الكشي: ص ٢٨١، وبحار الأنوار: ج ٤٨، ص ٢٧.

٢ - معجم رجال الحديث: ج ١١، ص ٢٢١.

٣ - سماء المقال: ج ١، ص ٤٣١.

٤ - الغيبة: ص ٢٢٨.

٥ - قاموس الرجال: ج ١٢، ص ٨٩ والفقيه: ١٣١.

قال: «وقد تقدّم في الحديث السادس والتسعين من الباب السابق»^(١) ما هو صريح في أنّ المهديّ عليه السلام له عقب، وههنا احتمالات: أولها: أن يكون البعدية غير زمانية، بل هي مثل قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ﴾^(٢)، فيجوز كون المذكورين في زمن المهديّ عليه السلام نواباً له، كلّ واحد نائب في جهة أو في مدّة.

ثانيها: أنّ قوله: «من بعده» لا بدّ فيه من تقدير مضاف، فيمكن «من بعد ولادته» أو «من بعد غيبته»، ويكون إشارة إلى السفراء والوكلاء على الإنس والجن أو إلى أعيان علماء شيعة في مدّة غيبته، ويمكن أن يقدر «من بعد خروجه» فيكونون نواباً له كما مرّ.

وقد روي الصدوق عن علي بن أحمد الدقاق... عن علي بن أبي حمزة عن أبيه قال: قلت للصادق عليه السلام: سمعت من أبيك أنّه قال: «يكون من بعد القائم إثني عشر مهديّاً». فقال: قد قال: «إثني عشر مهديّاً ولم يقل إثني عشر إماماً، ولكنهم قوم من شيعتنا يدعون الناس إلى ولايتنا ومعرفة فضلنا (حقنا)»^(٣).

فهذا الحديث يناسب الوجوه المذكورة ويوافق ما يأتي أيضاً على أنه يحتمل الحمل على التقية على تقدير أن يراد منه نفي الرجعة كما حمله بعض المحققين.

ثالثها: أن يكون ذلك محمولاً على الرجعة، فقد عرفت جملة من الأحاديث الواردة في الأخبار برجعتهم على وجه المخصوص، وعرفت جملة من الأحاديث الواردة في صحّة الرجعة على وجه العموم في كلّ من

١ - أظنّ أنّه أخطأ في الارجاع، اذ هناك تصريح في عدم عقب للمهدي. انظر ص ٣٥٤.

٢ - سورة الجاثية: ٢٣.

٣ - كمال الدين وتمام النعمة: ص ٣٥٨، باب ٣٣، ح ٥٧.

محض الإيمان محضاً أو محض الكفر محضاً، وكل واحد من القسمين قد تجاوز حدّ التواتر المعنوي بمراتب كما رأيت في الأبواب السابقة. وعلى هذا فالأئمة من بعده هم الأئمة من قبله قد رجعوا بعد موتهم، فلا ينافي ما ثبت من أن الأئمة اثنا عشر؛ لأنّ العدد لا يزيد بالرجعة، وهذا الوجه يحصل به الجمع بين رواية اثني عشر ورواية أحد عشر، فإن الأولى (الرواية) محمول على دخول المهدي عليه السلام أو النبي صلى الله عليه وآله والثانية لم يلاحظ فيها دخول أحد منها لحكمة أخرى ومثل هذا في المحاورات كثير، والتخصيص بالذكر لا يدل على التخصيص بالحكم وليس بصريح في الحصر.

وما تضمّنه الحديث المروي في كتاب الغيبة^(١) على تقدير تسليمه في خصوص الاثني عشر بعد المهدي عليه السلام لا ينافي هذا الوجه؛ لاحتمال أن يكون لفظ «ابنه» تصحيفاً وأصله «أبيه» بالياء آخر الحروف ويراد به الحسين عليه السلام، لما روي سابقاً في أحاديث كثيرة من رجعة الحسين عليه السلام عند وفاة المهدي عليه السلام ليغسله، ولا ينافي ذلك الأسماء الثلاثة؛ لاحتمال تعدد الأسماء والألقاب لكل واحد منهم وإن ظهر بعضها ولم يظهر الباقي، واحتمال تجدد وضع الأسماء في ذلك الزمان له لأجل اقتضاء الحكمة الإلهية.

وقوله في حديث أبي حمزة «اثني عشر مهدياً من ولد الحسين» لا يبعد تقدير شيء له يتم به الكلام بأن يقال: أكثرهم من ولد الحسين. ولا يخفى أنّه قد يبني المتكلم كلامه على الأكثر الأغلب عند ظهور الأمر أو إرادة الإجمال. ومما يقرب ذلك ويزيل استبعاده ما ورد في أحاديث النص على الأئمة الاثني عشر أنّهم من ولد علي وفاطمة ÷.

والحديث الموجود في أصول الكليني لا بدّ من حمله على ما قلناه؛ لخروج أمير المؤمنين عليه السلام عن هذا الحكم ودخوله في الاثني عشر. والضمائر في الدعائين يحتمل عودها إلى الرسول صلى الله عليه وآله وإلى الحسين عليه السلام، ويحتمل الحمل على الرجعة كما مرّ، لكن في الدعاء الثاني لا في الأول؛ لوجود لفظ «ولده» فيه^(١).

ولقد أفاد وأجاد حيث قام بتوجيه وشرح بعض المعضلات والنقاط الغامضة في الروايات وجمع بين بعض المتعارضات بما يرتفع الإشكال وينحل الاعضال، فشكر الله سعيه ورفع مقامه.

والحاصل: لم يقدّم دليل قويّ تركز إليه النفس على وجود ذرية للإمام المهدي عليه السلام، ومع التنزّل وافترض ما يدلّ على ذلك لم يدلّ دليل قويّ على وجود دور لأولاده، لا في حياته ولا بعد وفاته. وعلى فرض وجود بعض الروايات الضعيفة فهي معارضة بالروايات الدالة على الرجعة وحكومة الأئمة^١ أو ما يدلّ على استمرار حكم المهدي عليه السلام إلى قبل قيام الساعة بأيّام قلائل، والعلم عند الله تعالى.

ولادة الإمام المهدي عليه السلام خطوة هي التأسيس التاريخي

كمال السيد

بسم الله الرحمن الرحيم

وله الحمد في الأولى والآخرة

يتوجب التأكيد منذ البداية على أن دراسة ولادة الإمام المهدي ينبغي أن تبقى في نطاقها العلمي والتاريخي المستقل وبعيداً عن التأثيرات الأخرى. ويأتي هذا التأكيد لأنّ الجدل حولها دخل مسارات جديدة خاصة في العقدين الأخيرين ومسألة حساسة كهذه ولا ارتباطها بتاريخ وحاضر مستقبل الاسلام ينبغي ان تناقش في ظل ظروف تكفل بحماية أخلاقية البحث العلمي، ذلك أنّه لا يوجد مبرر أخلاقي يسوّغ لأيّ كان أن يتخذ منها قاعدة في صياغة مبررات لمشروعية السلطة أو بالعكس أي من خلال إثارة الغبار حولها ومحاولة توظيفها في تحقيق أهداف أخرى.

وهذا الأوراق المتواضعة لا تدّعي توافرها على عناصر الاثبات التاريخي ولكنها خطوة من أجل التأسيس التاريخي لولادة المنقذ المنتظر. وتواجه الباحث في تراث وتاريخ الإمامية بشكل عام وفي هذه المسألة البالغة الحساسية بشكل خاص مشكلتان؛ الأولى: انه تراث تعرض لمنع شديد جعله يجنح إلى العزلة والانكفاء على الذات. الثانية: ان هذا المنع أدّى إلى ضياع جزء كبير من آثاره، وغابت الوثيقة التاريخية، وأصبح في النهاية حقلاً شاقاً جداً للقراءة والفهم؛ ولذا فمن التعسف ان نتعامل مع هكذا مسألة في ظروف مختبرية، أي التعامل مع قضية ملتهبة وحساسة في ظروف مختبرية حيث درجة الحرارة ثابتة والسكون تاماً فلا رياح ولا مطر ولا صواعق ولا رعود!

أما منهج هذه الدراسة فقد ابتعد عن التأسيس العقلي وإن أشار إليه فقط معترفاً بأهمية ذلك كما لم يتعرض لأي مبحث رجالي وإن كان له أهميته أيضاً؛ ذلك أن الثغرة الحقيقية إنما تكمن في التأسيس التاريخي ومن هنا جاءت هذه الخطوة.

ينهض المنهج على دراسة ما يلي:

١ - دراسة «الحقبة السامرائية» مركزاً في البداية على ظروف بنائها وطبيعة نسيجها الاجتماعي وطبيعة القصور السامرائية إضافة إلى استكشاف نفوذ الضباط الأتراك وسيطرتهم وفرض حكم بوليسي-أو عسكري غاشم.

٢ - دراسة الدار إلى سكنها الإمام وتؤكد الامارات والشواهد التاريخية والجغرافية إلى أنها تتجاوز في مساحتها ١٥٠٠٠ متر مربع وإن الإمام الهادي اشتراها في سنة ٢٣٤ هـ أي بعد وصوله سامراء بأيام، وقد اشتراها الإمام من صاحبها الأصلي وهو دليل بن يعقوب النصراني المهندس والمعماري وصاحب المشاريع الكبرى في شق الأنهر والقنوات الجوفية. فالدار التي اشتراها الإمام كانت في الواقع قصراً كبيراً يشتمل على سرداب ومجهز بقناة جوفية.

وعندما ندرس حياة الإمام وسيرته الذاتية نجد أن الإمام عاش حياة الزهد بحيث تخلو حجراته من السجاد وقد فرش بالحصى، يعني أن الإمام عاش حياة تتناقض مع غايات سكان القصور فلماذا اشترى الإمام اذن هكذا قصر كبير؟!

تشير المدونات التاريخية إلى أن حكومة المتوكل أمرت باقتحام الدار مرتين بحثاً عن السلاح ولم يعثر على شيء.

كما أن الإمام قاوم ضغوط المتوكل في إخلاء الدار والانتقال إلى «المتوكلية» شمال سامراء وعلى بعد ٨ كم تقريباً حتى أنه تعرض إلى تهديدات بالقتل وذلك سنة ٢٤٦ هـ، كما قاوم ضغوط رئيس وزراء المستعين في سنة ٢٤٨ هـ أحمد بن الخصب... فلماذا الاصرار على البقاء في

هذه الدار؟!!

تنتقل الدراسة إلى نقطة هامة أخرى، وهي دراسة رواية السيدة نرجس ومقارنتها بالواقع التاريخي وبخاصة تاريخ الروم لنجد تطابقاً في نقاط عديدة وهو تطابق مذهل في بعض التفاصيل بما يؤيد هذه الرواية.

وهناك ما يعزز من كون السيدة نرجس أميرة من أميرات الاسرة العمورية التي أطيح بحكمها في سنة ٢٥٣ هـ - ٨٦٧ م بعد قيام باسيل الأول بانقلاب عسكري دموي عرض الاسرة العمورية للابادة والتشريد وأسّس لأسرة جديدة هي الأسرة المقدونية...

وقد أشارت السيدة نرجس إلى جدّها قيصر فيما تاريخ الروم يؤكد بأنّ الامبراطور الفعلي قبل الانقلاب العسكري هو قيصر - باراداس خال الامبراطور الضعيف ميخائيل الثالث وأخو تيودورا أم الامبراطور وانها حكمت نيابة عن ابنها القاصر مدّة ١٤ سنة وانتهى حكمها باعتقالها من قبل أخيها واجبارها على دخول الدير. ومع ذلك لم تسلم من القتل على يد باسيل الأول بعد نجاح العملية الانقلابية الخطيرة.

كما ركزت الدراسة على حياة المعتضد الذي اشتهر بلقب السفاح الثاني لما فيها من اشارات قوية حول وجود الإمام المهدي وملاحقته لقتله أو القبض عليه.

المشكلة التاريخية:

تبرز المشكلة التاريخية في دراسة كثير من الأفكار والتيارات التي كان لها دور في الحضارة الإسلامية وإسهام في بنائها، غير أن مشكلات التاريخ تكاد تكون معضلات فيما يخص دراسة ولادة الإمام المهدي # التي تؤكد لها بعض المدونات التاريخية المحدودة في مقابل صمت للمدونات الكبرى في تاريخ الإسلام.

وهذه المسألة تعود إلى طبيعة الدور الذي اضطلع به أئمة أهل البيت وموقف الحكومات المتعاقبة إزاءهم. وليس هناك من جدل حول أهمية كونهم أئمة وأن طرحهم أنفسهم بهذا العنوان جعلهم يمثلون خط المقاومة المستمرة للخلفاء الذين تسنموا مناصبهم باعتبارهم خلفاء للرسول ﷺ، وفي هذا تكمن حالة من التهديد الدائم والمستمر. فإذا أضفنا إلى ذلك اضطلاع الأئمة وبأساليب مختلفة ومستويات متعددة بمهام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي يعني ترشيد الحالة الإسلامية، قد جعلهم في حال لا يحسدون عليها من الحصار والتضييق والاعتقال في بعض الأحيان.

ولأن رسالة الأئمة^٨ كانت هي قيادة عملية التغيير الحقيقية، وهي تغيير الذات والأعماق، إيماناً منهم بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾، فقد دفعهم ذلك إلى الاهتمام بمنطقة التغيير الحقيقية، وهي صياغة الأعماق. ولذا نجدهم^٩ لا يفعلون بما يطفو على سطح الحياة من زبد الحوادث وكان همهم الدائم الأعماق الهادئة في بحر الحياة، أمّا سطح البحر الذي يزخر بالأمواج المتلاطمة فقد كان يحرك السياسيين وذوي الطموح من الذين يفعلون بوقائع الأحداث، غافلين عن الحقائق الكامنة في الأعماق.

في صميم البحث:

إنّ من شروط دراسة مثل هذا الموضوع الذي ينطوي على أبعاد متعددة تتصل بالتاريخ والحاضر والمستقبل أن يأخذ الباحث بنظر الاعتبار ثلاث نقاط تنسجم مع منطق الانصاف وبدونها سيكون الباحث تعسفياً في منهجه:

الأولى: بحث الموضوع في ظروفه التاريخية والجغرافية والظروف الأخرى.

الثانية: المسلسل الطويل والمتناسق في البشارة.

الثالثة: حساسية الاسم ومسألة الغيبة.

وأقل عمر لمسلسل البشارة يمكن أن يكون في حدود قرنين ونصف، واستعراض نصوص البشارة يؤكد توحيدها في هوية واحدة.

فيما نجد في النقطة الثالثة ارثاً ثقيلاً يضع اسم الإمام المهدي ضمن الممنوعات المؤكدة والمحرمات الأكيدة فيما يخص التصريح باسمه «لأنهم لو وقفوا على الاسم اذاعوه»، فمعلومات مثل الاسم والعنوان تعدّ أمانة كبرى في عنق المؤمن هي المحك الحقيقي لايمانه وصدقه.

وهذه النقاط الثلاث هي التي ستنتقل البحث من أجواء المختبر حيث درجة الحرارة الثابتة والسكون فلا رياح ولا مطر ولا صواعق وكل شيء هادئ تماماً كالأجواء في سطح القمر!! إن أية محاولة لتقييم ومحاكمة موضوع بالغ الحساسية كهذا الموضوع وبأدوات وظروف مختبرية تعد ذروة في التعسف والظلم.

ذلك أن محاكمة موضوع بهذه الطريقة السطحية وبأدوات تشكيكية قاصرة هو مصادره لتاريخ طويل ومرير مليء بالعذابات والدموع زاخر بالطموحات والآمال بغد أفضل، كما أنها طعنة نجلاء في قلوب الذين ينتظرون ذلك الأمل، مع التأكيد على أن الانتظار السلبي لا يشكل إلا مقطعاً عابراً ومحدوداً في طريق مليء بشموع الكفاح والجهاد الذي يستمد زيته من شجرة الأمل^(١).

١ - يمكن أن نؤشر هنا ثلاث ملاحم حركية في طليعتها ثورة الإمام الخميني ونهضته، وخطوة السيد الشهيد محمد باقر الصدر وحركة السيد الشهيد محمد صادق الصدر.

قدر من التفصيل:

سامراء ظروف التأسيس والنسيج العام:
تكاد المصادر التاريخية تجمع على أن تاريخ بناء سامراء يعود إلى سنة ٢٢٠ هـ، وهي فكرة افرزتها هواجس سياسية دفعت بالمعتصم إلى انتخاب هذا المكان على ضفاف دجلة شمالي بغداد وعلى مسافة ٦٠ ميلاً عربياً عنها^(١).

وبالرغم من أن الموضوع سوف يدفعنا إلى بحث شخصية المعتصم الذي يعد نهاية لعصر وبداية لعصر ثان في الخلافة العباسية، لكننا سوف نكتفي بمعلومات سريعة قد تفسر وتوضح قرارات وسياسات ومواقف في مسار الحكم العباسي واتجاهاته السياسية والإدارية.

فالمعتصم هو أبو اسحاق محمد بن الرشيد وأخو المأمون. أمه تركية تدعى «ماردة»، ولعل الوراثة قد لعبت دوراً كبيراً في تكوين شخصيته فقد عزف منذ طفولته عن الدراسة واتجه إلى فنون الفروسية والحرب جعلته أقرب في الشبه لسكان الصحارى القاسية في بردها وجفافها.

كما أن اعتبار أخواله من الأتراك قد أثر في اختيار عنصر - جديد يعتمد

⇒

ولا ينكر أحد عقيدة الإمام الحسيني في المهدي عليه السلام وقد ساد شعار ثوري وما يزال حول ادامة الثورة حتى ظهور الإمام الغائب عليه السلام.

وللشاهد الصدر بحث هام ورائد في مسألة المهدي «بحث حول المهدي» كما أن للشهيد صادق الصدر موسوعة كبرى حول الإمام المهدي، تشتمل على بحوث تاريخية هامة، فالإيمان بالإمام المهدي ليس اسطورة تبعث على الخدر بل انه الزيت الذي يمد القلوب بالثورة والأمل.

١ - اختلف الباحثون في تحليل البواعث التي دفعت بالمعتصم إلى تأسيس مدينة سامراء، فقد رأى فريق أن السبب يعود إلى الأتراك الذين كانوا يؤذون الناس فخلق وجودهم في بغداد مشكلات كثيرة. (كتاب البلدان لليعقوبي، ص ٢٣).

فيما يرى فريق آخر ان وراء ذلك أسباباً عديدة منهاسته العنصرية الخاطئة في اعتماد العنصر - التركي دون العرب ودعمه المعتزلة واضطهاد خصومهم والمصاعب التي واجهته في فتنة الهنود الذين عرفوا في التاريخ بالزط وموقفه المعادي للعلويين. تاريخ الإسلام السياسي د. حسن إبراهيم، ط القاهرة، ص ٧١.

عليه في ادارة دولته الكبيرة، خاصة في ظل استمرار التحديات التي ورثها مع مملكته، فتورة بابك الخرمي ما تزال تقلق أمن الدولة اضافة إلى الوضع المتوتر على امتداد الحدود مع دولة الروم واستمرار الاشتباكات المحدودة، وأحياناً الغارات الوحشية التي يشنها الروم كلما سنحت فرصة.

وسنرى وفي غضون فترة قياسية ظهور عناصر جديدة غير عربية ولا فارسية عناصر تنتمي إلى سكان مناطق وأقاليم قاسية في مناخها وظروفها، فضلها المعتصم لأسباب كثيرة في مطلعها بعدها عن الترف والمدنية التي تسلب المرء في رأيه امتيازات المحارب الشجاع، اضافة إلى جهلها بالاسلام فهي مهياة إلى أن تكون قوات مرتزقة لا تعرف غير الطاعة وتنفيذ الأوامر وحراسة الحكم العباسي.

سوف نرى ظهور «المغاربية»^(١) الذين سيؤلفون قوات الحرس الخاص و«الفراغنة» لمهمات أمنية أخرى اضافة إلى الجيش الجرّار المؤلف من ٢٥٠٠٠٠ جندي تركي. وقد سنّت قوانين تحظر على الجنود الاتراك التزوج من غير التركيات ومنعت أيضاً الطلاق. وقد شهدت بغداد تدفق آلاف الفتيات التركيات إلى أسواق الرقيق.

ومن هنا انبعثت هواجس المعتصم في الحفاظ على هذه العناصر التي عوّل عليها في حكمه، فجاءت فكرة تأسيس عاصمة بعيدة عن بغداد مصدر الترف والقلق السياسي والأمني.

فمدينة سامراء في الأصل ثكنة عسكرية كبرى تم بناؤها بأسلوب الأوامر العسكرية.

ولذا فإن اسم سامراء الذي شاع منذ البداية هو «العسكر» والذي أضحي لقباً للإمامين علي ونجمله الحسن، فالعسكر ليس محلّة في سامراء نسب إليها الإمامان، انما هو اسم المدينة، فالنسيج العام الذي طبعها هو

١ - كان استقدامهم في البداية للعمل في بناء «سامراء».

نسيج العسكر، يكفي أن نتصور وجود أكثر من ربع مليون جندي ووجود أكثر من ١٦٠٠٠٠٠ حصان في اسطبلات كبيرة لتتصور طابعها العام. وبالرغم من تدفق آلاف العمال وظهور الأسواق واسكان الجنود الا تراك في أحياء سكنية خاصة مع أسرهم وعوائلهم إلا أن كل ذلك لم يغير من صورة سامراء العسكرية، فظل اسم «العسكر» متداولاً إلى جانب الاسم الرسمي «سر من رأى».

وعلى مدى شهور كانت حمى البناء مستعرة، فقد وزع المعتصم مسؤوليات التنفيذ على أركان دولته، إذ اسند تنفيذ الجوسق الخاقاني قصر- الخليفة العام إلى «أبي الفتح بن خاقان».

كما اسند تنفيذ بناء القصر «العمرى» إلى عمر بن فرج، وإلى «ابن الوزير» بناء «القصر الوزيري»، كما وزع المعتصم أسناد الأراضي الشمالية على القادة الأتراك لبناء أحياء مستقلة تمنعهم من الاختلاط ببقية الأجناس الأخرى، وكان اهتمامه بالعنصر التركي واضحاً في سياسته، فالأتراك في تلك الفترة لا يعرفون سوى السيوف والخيول ولا يتحدثون إلا عن القلاع والحروب...

وظهرت شخصيات تركية في المؤسسة العسكرية كانت تمارس وظائف خدمية باعتبارهم غلماناً ورقيقاً.

ف «أشناس» الضابط الكبير ظهر فجأة، وظهر «وصيف» الذي كان يعمل زراداً فأصبح هو الآخر قائداً عسكرياً يقود آلاف الجنود، وظهرت شخصية هامة هي شخصية «الأفشين» الذي اعتنق الإسلام وهو الوحيد الذي ينحدر من أسرة كانت تحكم اقليم اشروسنة.

ويتمتع هذا الرجل بموهبة عسكرية فذة، وهو الذي هزم تمرّد بابك الحرمي الذي استمر عشرين سنة، ويعدّ الفاتح الحقيقي لعمورية وما تزال قصّة محاكمته في تهم لم تثبت ومن ثم اعدامه تثير أسئلة عديدة!

وقراءة في هذه الحقبة تعرّفنا على شخصية أخرى هي «دليل بن يعقوب النصراني» الذي أشرف على مشاريع هندسية كبرى في طليعتها شق القنوات الجوفية وامتداد القصور الكبرى بها ومشروع شق النهر الذي اخفق وهو مشروع جبار عمل فيه ١٢٠٠٠ عامل ليل نهار^(١).

وتهمنا هذه المعلومة فيما بعد عندما نتطرق إلى الدار التي اشتراها الإمام الهادي سنة (٢٣٤هـ) وهي سنة وصوله إلى سامراء في ظروف أقرب إلى الاستدعاء القسري منه إلى دعوة قابلة للاعتذار.

ولا ننسى الإشارة في هذه العجالة إلى شخصية أخرى هي «ايتاخ» الطباخ والذي تدرج في مسؤوليات أخرى فانتقل من ذبح الغنم والبقر إلى ذبح الانسان حيث نفذ عمليات اغتيال دموية وكان يقوم بها ببرود قاتل.

أما «بغا» وهو قائد تركي فما يزال في غضون هذه السنوات مشتبكاً مع قوّات التمرّد بقيادة بابك وقد مني بهزيمة مريرة.

وسيكون دور ايتاخ في تلك الفترة دور «مسرور» خادم الرشيد، وهو دور اتسم بالغموض والبوليسية في ادارة شؤون الحكم والدولة.

القصور في سامراء... الجوسق الخاقاني نموذجاً:

كشفت التنقيبات الأثرية في سنة ١٩٠٧ وما بعدها عن اطلال قصر-

١ - الطبري حوادث سنة ٢٤٥ هـ... وأمر بحفر نهر يأخذ رأسه خمسة فراسخ فوق الماحوزة (شمال سامراء) من موضع يقال له كرمى يكون شرباً لما حولها من فوهة النهر وإليها، وأمر بأخذ جبلتا والخصاصة العليا والسفلى وكرمى، وحمل أهلها على بيع منازلهم وأراضيهم، فأجبروا على ذلك... وقدّر للنهر من النفقة مائتي ألف دينار فصيرّ النفقة عليه إلى «دليل بن يعقوب النصراني» كاتب «بغا» وألقى في النهر اثني عشر ألف رجل يعملون فيه فلم يزل دليل يعتمل فيه... حتى قتل المتوكل فبطل النهر...».

عظيم، ويكفي أن نشير إلى المدرج الذي يرتفع من الحوض الواسع وعرضه الذي يبلغ ستين متراً لنعرف فخامة هذا القصر.

وهذا المدرج يؤدي إلى أكبر وأضخم أبواب القصر وهو «باب العامة» الذي يرتفع إلى اثني عشر متراً في الفضاء.

ونحاول هنا استعراض بعض ما أشارت إليه التنقيبات بما يوضح صورة عن القصور في سامراء، وهي تشترك جميعاً في كثير من المرافق، ونذكر باعتبارها في الغالب خرائط رومية وستابع بعض التفاصيل ابتداءً من باب العامة المؤلفة من جبهة ثلاثية العقود يبلغ ارتفاعها ١٢ متراً وتمتد من ورائها ثلاث غرف مسقفة بعقادات متوازية تطل على نهر دجلة.

ويقع في الجبهة الجنوبية جناح الحريم الذي يمتد منه ملحق جنوبي، فيما يمتد البهو من باب العامة في طريق مستقيم إلى قاعة الشرف أو البلاط المؤلف من ثلاثة أجنحة تشبه الحرف T وهو طراز روماني في البناء.

ومساحة البهو الشرقي وحده ١٠٤٠٣٨ م تنفتح شرفاته على ساحة واسعة ١٨٠٣٥٠ م، تتوسطها نافورتان تستمدان مياههما من دجلة عبر كهريز (قناة جوفية).

«وإذا سار المرء متجهاً إلى شرقي الشرفة الكبيرة يأتي السرداب الصغير الكائن على محور القصر الأصلي. ويؤلف مدخل السرداب غرفة مربعة الشكل يوجد على جدرانها أفريز مزين بجمال ماشية من ذوات السنامين منحوتة بالجص الملون مع نافورة دائرية الشكل.

ويقع سلم السرداب في الجانب الغربي من البناء الفوقاني. أما السرداب نفسه فهو عبارة عن مغارة في داخل القصر بعمق ٨ م وطول ٢١ م، ويوجد في كل جدار من جدران المغارة ثلاثة كهوف تصلها ببعض ممرات خاصة كما يوجد في قاعها حوض ماء».

وقد ثبتنا هذا النص من «موسوعة العتبات المقدسة» كتاب سامراء

ومعلوماته من مراجع أجنبية اشرفت بنفسها على التنقيبات وسجلت مشاهداتها بدقة متناهية.

إنَّ مفردات مثل حوض المياه والسرداب ونوافير الماء والقنوات الجوفية سيكون تذكرها مفيداً عندما يصل الحديث عن بيت الإمام الهادي.

المقطع الأخير من مسلسل البشارة:

نحاول هنا أن نثبت - ولو اشارة - بشارة ثلاثة أئمة عاصروا الحقبة السامرائية، وهم الجواد الذي توفي في ظروف غامضة وهو شاب في الخامسة والعشرين وهناك مرويات وقرائن تؤكد اغتياله.

فمن يقرأ مطلع خلافة المعتصم ومسلسل التصفيات وأمّية الخليفة واستجابته السريعة لأي هاجس سيميل إلى أن المعتصم قد دبّر عملية الاغتيال باقناع جعفر بن المأمون والأخير أغرى أخته (زوجة الإمام الجواد) بتنفيذ المؤامرة.

فذلك الشاب كان يشكل تهديداً لسلطة المعتصم، وقد ذكر صراحة أمّية الخليفة وأشار إلى شخصية الإمام الجواد العلمية.

هناك روايتان عن عبد العظيم الحسيني تشير الأولى إلى أنّه الثالث من ولده هو المهدي الموعود وتؤكدان معاً غيبته ووجوب انتظاره، فيما تؤكد الثانية نقطة سنأخذ أهميتها بعد ذلك بنظر الاعتبار وهي حرمة تسميته^(١).

أما الإمام الهادي فقد مارس اضافة إلى تأكيده البشارة شكلاً من أشكال

١ - كثيرة هي الكتب التي بحثت مسألة الإمام المهدي واهتمت بدراسة فلسفة الغيبة، العمر الطويل، جدوى الإمام الغائب وغيرها، وسنجد موضوعاً آخر اهتم به بحث حكم تسمية الإمام المهدي، وهناك سبع رسائل اثبتتها كتاب الذريعة.

ويبدو أن هذه المسألة كانت محل جدل شديد في عصر الشيخ البهائي / شرعه التسمية حول حرمة تسمية صاحب الأمر/ الفيلسوف والعارف الأمير السيد محمد باقر المعروف بالداماد، مقدمة الإعداد/ ٣ - ٤.

الغيبة واعطاء دور هام للوكلاء، وهي خطوة عملية على صعيد التمهيد ومحاولة اقناع العقل الإسلامي والضمير بهذا اللون من الارتباط الذي تمليه ظروف سياسية قاهرة.

والرواية التي ينقلها أبو دلف تقول عن الإمام الهادي: «الإمام بعدي الحسن ابني، وبعد الحسن ابنه القائم الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً».

ومسلسل البشارات يؤكد بشكل مركز على غيبة المهدي الموعود وعلى خفاء ولادته على الناس، ولهذا دلالات كثيرة جداً على الصعيد النفسي في ترشيد الوجود الشيعي كقاعدة شعبية تؤمن بقيادة أهل البيت وتدين بولائهم.

الموقف العام في الجبهات والعلاقات الدولية:

سنحاول باختصار استعراض الموقف العام على الحدود الدولية ليس لاضاءة خلفيات المسرح السياسي في سامراء فحسب بل اننا سنجد بحث ذلك مجدداً عندما نجد في المدونات الإمامية تأكيداً على أن أم المهدي هي فتاة من القسطنطينية وأنها إحدى أميرات القصر وهي رواية بشر بن سليمان النخاس تاجر الرقيق الذي تولّى مهمة شرائها من بغداد، فإلى أي مدى يمكن الركون إلى هذه الرواية الوحيدة والتي تضمنت تفاصيل مثيرة؟!.

شهدت خلافة المعتصم انتصارات هامة جداً وأول انتصار اقترن ببداية خلافته هو القضاء التام على تمرد بابك الخرمي، وبالرغم من الغارات التي شنها الروم والتي اكتسبت طابع الهجوم العام بجيوش جرّارة لتخفيف الضغط على قلاع بابك في أرمينيا وأذربيجان إلا أن «الافشين» نجح في احراز نصر ساحق ونهائي على بابك الذي اقتيد أسيراً مع أخيه ليعدم في مكان عرف فيما بعد بـ «خشبة بابك».

أما الانتصار الثاني فهو توغل الجيوش الإسلامية في الجبهة الشمالية وتحرير المدن المحتلة والزحف على مدينة عمورية مسقط رأس الباطرة الروم الحاكمين.

وهذا الانتصار الذي تكّلت في فتح المدينة يوازي سقوط العاصمة إلى حدّ ما ويستنتج من يقرأ تفاصيل المعارك الضارية أن هذا الفتح يعود إلى القائد العسكري الموهوب الأفشين، وما يهمننا هنا هو أن الهزيمة التي مني بها الروم سيكون لها آثار على مستقبل الأسرة العمورية الحاكمة.

ولا ننسى هنا أيضاً اكتشاف المعتصم لحظة انقلابية خطيرة تزعمها العباس بن المأمون وبتأييد وحاس الضباط العرب والتي عاجلها المعتصم بدموية وقسوة بالغة.

وفي تلك الفترة تفاقم النفوذ التركي، وقراءة في تفاصيل كيفية الانسحاب إلى سامراء ومسلسل التصفيات تكشف عن الجانب الدموي في شخصية المعتصم وأميته إلى حدّ كبير.

كما ان الإشارة إلى محاكمة الأفشين وتنفيذ حكم الاعدام بحقه واشراف قاضي القضاة أحمد بن أبي دؤاد تشير إلى تطور سيء في تجربة المعتزلة في إدارة دفة الحكم منذ محنة خلق القرآن.

وقد شهد حكم الواثق محاكمات ظالمة ابرزها محاكمة نصر-بن أحمد الخزاعي الزعيم الشعبي البغدادي والتي كشفت عن سوءات الحكم وعزّت أخلاقيته التي وصلت حدّ النذالة خاصّة في مفاوضات تبادل الأسرى مع الروم، حيث تم اقتداء الأسرى المسلمين الذين يقولون بفكرة خلق القرآن^(١) أما الذي رفضوا ذلك فقد تركوا يواجهون مصيرهم المأساوي تحت رحمة تيودورا زوجة الامبراطور وعضوة مجلس الوصاية على العرش بعد وفاة زوجها تيوفيل وجلس ابنها القاصر ميخائيل

١- راجع الطبري في تاريخ الملوك حوادث سنة ٨٤٥ م ٢٣١ هـ وقد تم اقتداء الأسرى على ضفاف نهر اللامس.

الثالث (٦ سنوات) على العرش، وذكر هذه المعلومة ليس من قبيل الاسترسال بل انها اضاءة لبحث مصير الأسرة العمورية بعد عقدين من الزمن.

نيرون العرب:

ستكون دراسة فترة «المتوكل» (٢٣٢ - ٢٤٧ م) مفيدة في فهم كثير من الملابس؛ لأن الطريقة التي وصل فيها إلى الحكم تحتاج إلى دراسة نفوذ الضباط الأتراك وموقف الرأي العام من تجربة المعتزلة في الحكم خاصة في ظل تنامي نفوذ رئيس السلطة القضائية القاضي أحمد بن أبي دؤاد واستغلاله لمنصبه وأحكامه التعسفية التي ذهب فيها إلى مديات لا تطاق. بل إن دراسة شخصية جعفر المتوكل ووقوعه تحت تأثير محظيته اليونانية الحسناء وطلاقه لزوجته «ريطة» التي رفضت طلبه في السفور وارتداء زي الغلمان ستكشف هي الأخرى نقاطاً معتمة وتلقي الضوء على حوادث تاريخية.

فقد سجل المؤرخون للمتوكل اهتماماً استثنائياً بالأخبار أي أخبار جواسيسه المنتشرين في كل مكان وقد شهدت فترة حكمه تشكيل شبكة رهيبة ومخيفة للجاسوسية، وقد أثرى الجواسيس من خلال ادراكهم لتوجهات وتوجسات المتوكل خاصة عداؤه الشديد لأهل البيت عليه السلام.

يكفي أن نشير إلى أوامره بهدم مرقد سيدنا الحسين عليه السلام وهدم الدور المحيطة به وحرث المنطقة بأسرها وفتح مياه الفرات واغراقها، وهي مهمة امتنع المسلمون والنصارى عن تنفيذها ونفذها اليهود بتعهد «إبراهيم الديزج» اليهودي الذي سنراه يتولى منصباً حساساً في الدولة فيما بعد.

ومن الأفضل أن نواكب وبشكل سريع بعض الحوادث التي أدت في النهاية إلى صعود المتوكل واطاحته بمؤسسات العهد البائد واقصائه المذهب المعتزلي وابعاد شخصياته عن مؤسسة الدولة وفسح المجال أمام

مذهب جديد ساعد إلى حدّ ما على تثبيت أركان حكمه.

وصول الإمام الهادي إلى سامراء:

لعل من الأفضل مواكبة بعض الأحداث التي قد تلقي ضوءً كشافاً يفيد في تفسير حوادث أخرى في صميم البحث.

قد يعجز الباحث عن اماطة اللثام عن الظروف التي مهّدت الطريق إلى صعود المتوكل، فقد كان قبل ليالٍ موضعاً لتأنيب أخيه الوثاق واحتقار رئيس الوزراء الزيات بسبب شعره الطويل وظهوره في هيئة أقرب إلى المختثين منه إلى الأمراء، ولذا قام رئيس الوزراء بقصّ شعره وضرب بها وجهه وطرده.

إنّ من يطّلع على تفاصيل تلك الفترة خاصّة فترة احتضار الوثاق وانهقاد مجلس ضم شخصيات الدولة سيكتشف نفوذ الضباط الأتراك.

لقد حاول الزيات المستحيل في ترشيح ابن الخليفة الطفل، ولكن دون جدوى فقد فرض ايتاخ وبغا ووصيف رأيهم في انتخاب جعفر (المتوكل). ومن الملفت للنظر ان المتوكل كان حين تداول مسألة مصير الخلافة جالساً في الجناح الخاص بالحرس مع بعض الشبان الاتراك.

وقد حمل القائد بغا حلّة الخلافة إليه، وفي لحظات رأى نفسه الحاكم المطلق لبلاد تمتد من غرب أفريقيا إلى تخوم أرمينيا وإلى شواطئ المحيط الهندي.

وأوّل شيء نطالعه هو التقارير التي رفعت إلى المتوكل مباشرة في خطورة الإمام علي الهادي. يقول المسعودي: «وكتب بريجة العباسي صاحب الصلاة بالحرمين إلى المتوكل: إن كان لك في الحرمين حاجة فاخرج علي بن محمّد منها، فانه قد دعا إلى نفسه واتبعه خلق كثير».

ونجد أن زوجة المتوكل تؤكد على زوجها ذلك، وكما ذكرنا أنها كانت جارية ثم أصبحت زوجته الأولى عرفت بحسنها الباهر ولم يذكر التاريخ سوى أنها من أصل يوناني وإنما استحوذت على قلب المتوكل واسمها غير معروف لكنها اشتهرت باسم «قبيحة» من باب تسمية الشيء بضده.

وقد استدعى ذلك أن يكذب الإمام التقارير في رسالة إلى سامراء لكن ذلك لم يبدد هواجس المتوكل، فصدرت عن القصر أخيراً رسالة موجهة للإمام تدعوه إلى الحضور، وقد سطر الرسالة الكاتب العربي البليغ إبراهيم الصولي فجاءت مهذبة إلى حد كبير.

ويذكر الطبري وصول الإمام الهادي إلى سامراء في سنة ٢٣٤ هـ فيما تشير مدونات الإمامية أن رسالة الصولي موقعة بتاريخ ٢٤٣ هـ ولعل في كتابه التاريخ الأخير خطأ في تقديم وتأخير عدد الآحاد والعشرات.

وكجملة اعتراضية نسجل ظهور تيارات فكرية تبتعد وبنسبة ما عن جوهر التوحيد الذي جاء به النبي ﷺ.

فهناك داخل الكيان الشيعي تفكير انحرافي يحاول طرح الأئمة كأرباب أو على الأقل أن الله سبحانه فوضهم قدرة الخلق والرزق، هو تيار حاربه الإمام علي الهادي بكل ما أوتي من قوة.

كما تصدى لتيار المجسمة الذي يصور الله بصورة البشر له جسم وأطراف.

والتيار الأخير سيكون تحت مظلة الاتجاه الفكري الذي تدعمه الدولة الجديدة بعد اقضاء المذهب المعتزلي.

إن طريقة استقبال المتوكل للإمام الهادي تكشف حقيقة ونوايا السلطات ازاءه، فقد تعمد المتوكل عدم استقباله بالرغم من اطلاعه على وصوله واضطر الإمام ليمضي ليلة وربما أكثر في خان الصعاليك، بل إن الرواية التاريخية التي سجلت ذلك تشير بقوة إلى أن نزول الإمام في خان

الصعاليك كان بأمر من المتوكل، فالإمام لا يعدم وجود شيعي يستقبله في منزله، وربّما يمكنه العودة إلى بغداد فهي ليست بعيدة ولكن الإمام في جميع الأحوال لم تكن لديه خيارات.

ونحن نذكر ذلك لنثبت من الآن سياسة رهيبة سوف تتطور من سيء إلى أسوأ وأن حياة الإمام الهادي لم تكن عادية على الإطلاق بل تحكمها قوانين الإقامة الجبرية والحصار والجو الجاسوسي والتآمر ومحاولات دنيئة للانتهازين من الذين يهمهم الارتقاء والاثراء ولو على جماجم الأحرار والأبرياء.

وعلى أية حال حصل اللقاء المرتقب ودار فيه هذا الحوار:

قال المتوكل: ما يقول أبناء علي في العباس؟

أجاب الإمام: ماذا تريدونهم يقولون في رجل أمر الله الناس بالطاعة أولاده ويتنظر من أولاده أن يطيعوا الله!

دار الإمام:

ونعبر هذا الحوار إلى أوّل معلومة هامة وردت في التاريخ حول الدار التي قطنها الإمام في سامراء.

فقد أورد الخطيب البغدادي في تاريخه وفي ترجمته لحياة الإمام الهادي «أنه اشتراها من دليل بن يعقوب النصراني» ولم ينتقل منها وتوفي فيها ودفن. ويورد التاريخ معلومة أخرى هي أنه دفن في وسط الدار ودفن إلى جانبه فيما بعد نجله الحسن ثم نرجس وحكيمة وزوجته التي هي جدّة الإمام المهدي.

ومن المفيد أن نورد نصاً من كتاب «رحلات السيد محسن الأمين العاملي» ما يعيننا في تصوّر عام لدار الإمام:

«... وسميت في أوّل الأمر (سر من رأى) ثمّ خففت فقبل سامراء وتسمى أيضاً «العسكر» لاقامة عسكر المعتصم فيها، وفيها قبر الإمام علي بن محمّد الهادي وابنه الحسن بن علي العسكري. كان استدعاها ملوك بني العباس اليها واجبراهما على الاقامة فيها خوفاً منها أن ينازعاها في الخلافة لاعتقاد جمع من الناس بامامتها وميل جميع الناس اليها فماتا بها ودفنا في دارهما. وفيها قبراً حليلة أخت علي الهادي ونرجس زوجة الحسن العسكري وأم المهدي، وعلى الجميع قبة عظيمة كسيت بالذهب الإيريز كأنها الجبل الشاهق. وفيها السرداب المسمى بسرداب الغيبة، وهو سرداب الدار التي سكنها العسكريان عليه السلام وذلك ان اتخاذا السرايين أمر متعارف في العراق، يتقي به الأئمة الحرّ في وقت الظهيرة ويقيمون فيه ذلك الوقت. وكان له طريق تحت الأرض من دار الإمامين التي هي محل دفنهما وبقي هذا الطريق بعد دفنهما فيها، فكان الزوّار يخرجون من الحفرة الشريفة في ذلك الطريق حتى يصلوا إلى باب السرداب فيدخلوه، كما تدلّ على ذلك بعض كتب المزارات، سدّ ذلك الطريق وفتح للسرداب باب ملاصق له، وصار يمشي إليه من الحضرة الشريفة على وجه الأرض. والسرداب اظنه لفظ مركب من «سرد» وهي بالفارسية بمعنى بارد و«آب» بمعنى ماء أي مبرد الماء»^(١).

فالمصادر التاريخية والجغرافية تؤكد أن قبور أهل الدار كانت في حجرة في الدار وأن السرداب جزء من مرافق الدار وأنه بدأ الاهتمام بالدار كأثر مقدّس بعد وفاة المعتضد (٢٧٩ - ٢٨٩) بل أن الأخير ورد اسمه في مدوّنات الإمامية باعتباره الخليفة الوحيد الذي نظم حملتين للقبض على

١ - رحلات السيد محسن الأمين العاملي: ١٢٤ - ١٢٦، ط دار الغدير - بيروت.

الإمام المهدي أو اغتياله.
وما يهمننا أن نعرف أن المسافة بين السرداب وضريح الإمامين تقدّر بـ (٨٠ - ٩٠ م) والمسافة يمكن قياسها بدقة.
وبناء على فرضية أن السرداب أيضاً لا يوجد في الطرف القصي - بل أن خرائط القصور السامرائية تجعله في مكان على محور وسط الدار.
وهنا نذكر بالمعلومة التي وردت في كتب التاريخ حول «دليل بن يعقوب» الذي أسند إليه المتوكل مشروعه الجبار في شق نهر من دجلة لمدينة المتوكلية شمال سامراء على مسافة أربعة أميال عربية (٨ كم) تقريباً.
كما أن شق القنوات الجوفية (الكهاريز) من دجلة لتغذية القصور والمساجد بالمياه أمر يتفق عليه الجميع.
ونتصوّر من خلال دراسة بعض الروايات التي تصوّر الحفلات الصيفية التي تقام في القصر السامرائي بهذه الهيئة.
إنّ الباب الرئيسة تفضي إلى رواق وبهو واسع وإلى ستائر وحجرات في منعطفات موزعة بعدها يأتي مدرج يهبط إلى باحة الدار حيث الحديقة وربما بركة مياه ومصطبة صخرية يجلس عليها أهل الدار.
وتكون الحديقة بمستوى أرضية السرداب تقريباً، والسرداب مجهز في الغالب بـ «كهريز» (خاص بالقصور الكبيرة)، ولأن صاحب دار الإمام الأصلي هو دليل ابن يعقوب فمن المنطقي جداً وجود كهريز يدخل السرداب من خلال سدّاد متحكّم ثمّ يفضي الماء بعد ذلك إلى الحديقة.
ونحن نجد في ترجمة الإمام الهادي أنه عنّف غلاماً لأنّه دفأ له ماء الوضوء، والرواية تورد في طياتها صعوبة في احضار الماء^(١).
كما نجد في ترجمة معز الدولة البويهري انه استكمل بناء الحمداني ناصر

الدولة في عمارة القبة والسرداب وملاً البئر التي كان العسكري يتوضأ بها أحياناً.

ومن المحتمل أن يكون البئر حوضاً صغيراً داخل السرداب يستمد مياهه من القناة الجوفية.

فتقديرات أولية لمساحة الدار قد تصل به إلى أكثر من ١٥٠٠٠ متر مربع^(١).

ومع أن هذه الدار تعدّ من القصور ولكن السيرة الذاتية للإمام والتي تؤكد زهده وتسجل أحياناً خلو الحجرات حتى من البُسط والسجاد تكاد تصرّح بأن الإمام إنما اشترى هذه الدار الفخمة^(٢) جداً لأهداف تختلف تماماً عن غايات سكان القصور، فما هي أهداف الإمام؟

ولنسجل في هذه المناسبة ثلاث علامات تعزز الفكرة هي:
أولاً: أن الإمام لم يتحول عنها برغبة منه أو استجابة لضغوط أخرى، وما تزال كما هي الآن باسم الإمام بعد أن استحالت إلى قباب ومناثر وآثار خالدة.

ثانياً: أن الإمام قاوم بشكل يلفت النظر ضغوط المتوكل وتهديداته باخلاء الدار والانتقال إلى المتوكلية، بل أن الإمام لم يشرع ببناء داره الجديدة في المتوكلية بالرغم من تهديدات المتوكل التي توعدته بالقتل ومن المحتمل أن يكون تاريخ ذلك بين ٢٤٥ - ٢٤٧ هـ أي منذ انتقال المتوكل إلى قصره الجديد «الجعفري» وإلى مصرعه في الخامس من شوال ٢٤٧ هـ.
ثالثاً: أن الإمام قاوم وبشدة أيضاً ضغوط أحمد بن الخصيب رئيس

١ - عن اسحاق الجلاب، قال: «اشترت لأبي الحسن غنماً كثيرة، فدعاني إليه فأدخلني من اصطبل داره إلى موضع واسع لا أعرفه، فجعلت أفرق الغنم فيمن أمرني به...»، البحار: ٥٠ / ٣٢.

٢ - فلما أن دنوا من قصره إذا بلال ينتظر، وكان بلال غلام أبي الحسن. البحار: ٥٠ / ١٣١.

الوزراء في حكومة المستعين.

وقد قام الاتراك بطرده من رئاسة الوزراء ونفيه إلى جزيرة كريت في البحر الأبيض المتوسط واسناد المنصب إلى ضابط تركي هو «أوتامش» وذلك في سنة ٢٤٨ هـ وقبل أيام فقط من اقدام الخصيب على تنفيذ تهديداته بشأن الدار واجبار الإمام على بيعها.

ونشير هنا إلى أن مثل هكذا دار كبيرة ستكون جاهزة لاستحداث ممرات تحت الأرض وأنفاق.

وسنرى الطبري عندما يؤرخ سنة ٢٥٥ هـ وهي السنة التي شهدت الانقلاب العسكري على الخليفة المعتز وهو ابن المتوكل من زوجته اليونانية «قبيحة» وعندما حوصرت قصور الخلافة وبالتحديد القصر التي تقطنه هذه المرأة الغامضة بغية القاء القبض عليها ومصادرة كنوزها الاسطورية أنها افلتت من قبضة الجنود الاتراك عبر نفق تحت الأرض يبدأ من غرفة نومها إلى مكان خارج اسوار القصر بعيد عن العيون. وسوف نتوقف أيضاً لدى هذه النقطة عندما نستعرض بعض النقاط في حياة الإمام الحسن العسكري.

أوراق من تاريخ الرومان:

هناك أكثر من علاقة تربط بين مسألة المهدي والمسيح والمسيحية والرومية.

ونحن نسجل باختصار ما يتعلق بصميم البحث:

رواية سعيد بن جبير، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ: «... لو لم يبق من الدنيا إلا يوم واحد لطوّل الله ذلك اليوم حتى يخرج ولدي المهدي، فينزل

روح الله عيسى بن مريم، فيصلي خلفه، وتشرق الأرض بنور ربها»^(١).
وعن النبي ﷺ: «المهدي من ولدي وجهه يتلأأ كالقمر الدري، اللون
لون عربي، والجسم جسم إسرائيلي»^(٢).

وفي هذا إشارة ضمنية إلى أن المهدي يرث عن والدته صفات بني
إسرائيل في القامة.

ومدونات الإمامية تؤكد أن والدته الإمام المهدي هي السيدة «مليكا»
التي اخفت اسمها الحقيقي وعرفت باسم «نرجس» وأنها إحدى أميرات
الرومان في القصر الامبراطوري في القسطنطينية.

رواية تاجر الرقيق بشر بن سليمان النخاس:

الرواية وردت في كتب الإمامية المعتبرة في «كمال الدين» للشيخ
الصدوق و«كتاب الغيبة» للشيخ الطوسي، وسنشير إلى أهم المعلومات
فيها:

بشر بن سليمان النخاس من أصول أنصارية يقطن سامراء، وهو جار
للإمام الهادي تعلم على يديه فقه الرقيق والتجارة المشروعة فيه.
الإمام يرسل كافوراً في المساء لاستدعاء تاجر الرقيق ويحضر الرجل في
الوقت المناسب.

الإمام يكلفه شراء جارية بمواصفات محددة.
إنّ جوّ الروايات التي أشارت إلى هذا الموضوع توحي بأن الإمام
الهادي قام بذلك بُعيد انتهاء الحرب الأهلية (٢٥١ - ٢٥٢ هـ)، ومن
المحتمل أن يكون ذلك بين عامي ٢٥٣ - ٢٥٤ هـ.

١ - فرائد السمطين، الجويني، ج ٢.

٢ - البيان للكنجي: ١١٨.

أي في الوقت الذي استأنفت فيه بغداد حياتها العادية من جديد بعد حرب أهلية مدمرة.

وتم الشراء في مكان قرب معبر الصراة، وهو نهر يتفرع من دجلة في بغداد، وهنا تأتي رواية الفتاة للنخاس في قصتها المثيرة.

- اسمها الحقيقي «مليكا» بنت يشوعا ابن قيصر الروم وأمها من نسل الحواريين وبالتحديد من نسل شمعون وصي السيد المسيح.

- أراد جدّها تزويجها إلى أمير من أمراء القصر، وحدث ما الغى الزواج.

- ترى الفتاة رؤيا عجيبة إذ يخطبها النبي العربي محمد ﷺ لأحد أبنائه من السيد المسيح.

- تصاب بالحمى بسبب تلك الرؤيا المثيرة وبسبب حبها للفتى الأسمر الذي خطبت له.

- انها فتاة عاقلة ومثقفة تعرف العربية وتتعاطف إلى حدّ ما مع الأسرى المسلمين.

- تخطط الفتاة للسفر إلى بغداد عن طريق الاشتراك في الحرب ووقوعها ضمن أسرى الحرب. وهذا ما حصل، وعندما سُئلت عن اسمها قالت: «نرجس» وهو اسم الجواري، وهكذا أخذت طريقها إلى سوق الجواري وهي سوق رائجة آنذاك.

ونورد هنا بعض التفاصيل على الجبهة الشمالية والشمالية الشرقية حيث تتبادل الجيوش الاسلامية والرومية الغارات والهجمات.

ويمكن متابعة مسلسل الغارات والاشتباكات منذ فتح عمورية لتأخذ شكلاً عنيفاً في عهد الامبراطورة «تيودورا» الوصية على عرش ابنها

القاصر ميخائيل الثالث، ونحن نركز على اشتباكات السنوات ٢٤٩ -

٢٥٣ هـ، وهي مثبتة في التاريخين الاسلامي والرومي.

وفي سنة ٢٥٣ هـ ٨٦٧ م وقع حادث هام له أكثر من دلالة، وهو قيام

«باسيل» بمحاولة انقلابية خطيرة أنهى فيها حكم الأسرة العمورية ومؤسس لحكم أسرة جديدة هي «الأسرة المقدونية»، فلنقرأ هذه الصفحات من تاريخ الرومان:

«وهكذا نمر بنقفور الأول (٨٠٢ - ٨١١) وحروبه مع هارون الرشيد، وميخائيل الأول (٨١١ - ٨١٣) وقد ثل عرشه وجز شعره لأن البلغار هزموه، وليو الخامس الأرمني (٨١٣ - ٨٢٠) الذي حرّم مرة أخرى عبادة الصور التماثيل والذي اغتيل وهو ينشد ترنيمة للكنيسة، وميخائيل الثاني (٨٢٠ - ٨٢٩) الأمي «المتلجلج» الذي عشق راهبة وحمل مجلس الشيوخ على أن يتوسل إليه أن يتزوجها، وثيوفليس (٨٢٩ - ٨٤٢) المشرع المصلح والملك البناء والإداري الحي الضمير الذي أحيا سنة اضطهاد محطمي التماثيل وقضى عليه الزحار، وأرملته ثيودورا التي حكمت البلاد نيابة عنه حكماً قديراً (٨٤٢ - ٨٥٦) وأنهت عهد الاضطهاد، وميخائيل الثالث «السكير» (٨٤٢ - ٨٦٧) الذي أسلم الإمبراطورية بعجزه اللطيف إلى أمه أولاً ثم إلى قيصر بارداس (Caesar Bardas) عمّه المثقف القدير بعد وفاتها^(١). ثم تظهر على المسرح على حين غفلة شخصية فذة لم تكن منتظرة تخرج على كل سابقة عدا سابقة العنف، وتؤسس الأسرة المقدونية القوية.

فقد ولد باسيل المقدوني بالقرب من هدريا نوبل Hadriaople من أسرة أرمنية من الزراع. وأسرّه البلغار - وهو صغير - وقضى شبابه بينهم وراء الدانوب في البلاد التي كانت وقتئذٍ معروفة باسم مقدونية. ثم فر منهم وهو في الخامسة والعشرين من عمره، واتّخذ سبيله إلى القسطنطينية،

١ - ورد في تاريخ الطبري حوادث سنة ٢٤٦ هـ ما يلي: «وذكر عن نصر بن الأزهري الشيعي - وكان رسول المتوكل إلى الروم في أمر الفداء - أنه قال: لما صرت إلى القسطنطينية حضرت دار ميخائيل الملك بسوادي وسيفي وخنجرني وقلنسوتي، فجرت بيني وبين خال الملك بطرناس المناظرة، وهو القيم بشأن الملك».

واستأجره أحد رجال السياسة ليكون سائساً لخيوله؛ لأنه أعجب بقوة جسمه وضحامة رأسه. وصحب سيده في بعثة إلى بلاد اليونان، وهناك استلفت نظر الأرملة دانيليس Danielis وحصل على بعض ثروتها. ولما رجع إلى العاصمة روض جواداً جموحاً يملكه ميخائيل الثالث، فأدخله الإمبراطور في خدمته، وظل يرتقي فيها حتى صار رئيس التشريفات وإن لم يكن يعرف القراءة والكتابة. وكان باسيل على الدوام قديراً فيما يوكل إليه من الأعمال، سريع الاستجابة لها؛ فلما أن طلب ميخائيل زوجاً لعشيقتة، طلق باسيل زوجته القروية، وأرسلها إلى تراقية مع بائلة طيبة، وتزوج يودوسيا Eudocia التي ظلت في خدمة الإمبراطور. وهكذا حبا ميخائيل باسيل بعشيقتة، ولكن المقدوني ظن أنه يستحق العرش جزاء له على فعلته، فأقنع ميخائيل بأن بارداس يأتمر به ليخلعه، ثم قتل بارداس بيديه الضخمتين (٨٦٦)، وكان ميخائيل قد اعتاد من زمن طويل أن يملك دون أن يحكم، فجعل باسيل إمبراطوراً وترك له جميع شؤون الحكم. ولما هدده ميخائيل بعزله دبر باسيل اغتياله وأشرف على هذا الاغتيال بنفسه، وانفرد هو بالإمبراطورية سمو (٨٦٧)^(١).

لنسجل بعض النقاط المفيدة باختصار:

- وفاة تيوفيل سنة ٢٢٧ هـ - ٨٤١ م، وهي سنة وفاة المعتصم أيضاً وتيوفيل ولد في عمورية التي سقطت في قبضة الجيش الإسلامي ٢٢٣ هـ - ٨٣٧ م.

- يتربع على العرش ابنه القاصر ميخائيل الثالث (٦ سنوات) فيتألف

مجلس للوصاية برئاسة أمه تيودورا وخاله قيصر —
باراداس (Caesar Bardas).

— تنفرد الأم بالحكم مدّه ١٤ سنة تشن خلالها حروباً عنيفة ضد الدولة الإسلامية وتقدم على ارتكاب مذبحه مروعة بحق الأسرى المسلمين راح ضحيتها ١٢٠٠٠ مسلم^(١).

في عام ٨٥٦ م قام أخوها قيصر باراداس باعتقالها واجبرها على دخول الدير.

ويسجل التاريخ وفاتها في سنة ٨٦٧ م أي في سنة الانقلاب العسكري بقيادة باسيل الذي ذكر التاريخ الروماني جانباً من أخلاقه فهل كانت الوفاة طبيعية وحدثت تصادفاً في نفس العام؟!

— إن باراداس بعد اعتقاله اخته وزوجها في الدير أصبح هو الحاكم الفعلي للامبراطورية، يعني أصبح هو القيصر، ولا ننسى ان التاريخ ذكره بهذا الاسم أيضاً.

يمكن اجراء تطبيق بين هذه المعلومات ومفادات رواية السيدة نرجس^(٢).

— وجود شخصية اسمها قيصر باراداس، وهو الامبراطور الفعلي للبلاد، وهو ما تذكره رواية السيدة صراحة.

١ — ولعل هذه الحادثة المروعة هي التي دفعت بـ «قيصر باراداس» إلى اعتقالها بعد أشهر، وحادثة قتل الأسرى ذكرها الطبري في حوادث سنة ٢٤١ هـ.

٢ — يستبعد المستشرق دونا لدسون ان تكون زوجة لإمام الحسن إحدى أميرات الروم وانها ابنة يشوع ابن امبراطور الروم، وان هذه القصة قد وضعت لتؤكد على نبيل الإمام (المهدي) من جميع الجهات، لكنه لم يستبعد انها كانت من بين أسيرات الحرب في جبهات الامبراطورية البيزنطية اللواتي جيء بهن إلى أسواق النخاسة جاريات في بيوت عليه القوم من المسلمين. موسوعة العتبات المقدسة — سامراء: ٢٧٦.

إن مدونات الإمامية التي أوردت تراجم أمهات الأئمة واغلبهن من الجواري لم تذكر ذلك إلا لأم السجاد زين العابدين علي بن الحسين (عليه السلام) (أمه شهربانو ابنة يزدجرد آخر أكاسرة ايران وأم الإمام المهدي وهي من أميرات الروم) ولم تعتمد ذلك قانوناً لتشريف الأئمة بأنساب مخترعة.

- في عام ٨٦٧ م ٢٥٣ هـ يقوم باسيل المقدوني بقتل قيصر باراداس ثم اغتيال ميخائيل الثالث وعلان نفسه امبراطورا جديداً منهياً بذلك حكم الاسرة العمورية؛ وباسيل كما سجل التاريخ شخصية أمية عنيفة ودموية. إن تشتت الأسرة العمورية يعزز من تشرد وفرار أميرات القصر، كما أن ظهور السيدة نرجس في نفس عام الانقلاب العسكري وفي نفس الفترة التي شهدت اشتباكات ضارية وفي نفس الفترة التي تشير إليها رواية «بشر- بن سليمان النحاس» وتعرف الإمام الحسن على الفتاة في منزل عمته يعزز من مفاد رواية السيدة نرجس باعتبارها إحدى سيدات القصر- وأميراته وأنها وصلت بغداد على قدر.

وقصة الإمام المهدي ليست عادية بل أنها وحسب ادبيات هذه المسألة خلاصة لقصص الانبياء بكل ما تتضمنه من معجزات واثارات وقد اشارت كثير من الأحاديث إلى أوجه الشبه بين الإمام المهدي وعدة من الأنبياء.

ونستطيع أن نناقش رؤيا السيدة نرجس في ضوء ما ورد في القرآن الكريم من قصص مثيرة جداً تشكل الرؤيا فيها ركناً مهماً، وليس هناك ما هو أجلى من سورة يوسف التي تشكل الرؤيا فيها الخيط المحوري على امتداد القصة والسورة، فالقصة تبدأ برؤيا الكواكب وتنتهي بتفسير هذه الرؤيا وخلاها ترد رؤيا الملك التي وضعت الأحداث في مسار أكثر إثارة. فرؤيا السيدة نرجس اذا ما وضعت في الجوّ العام الذي يؤطر حركة الرسالات الالهية ستبدو أكثر انسجاماً، والقرآن الكريم يزخر بالشواهد المتألقة في هذا المضمار.

فموسى عليه السلام ولد وعاش وترعرع في أجواء مثيرة لا تحتاج إلى شرح.

والسيدة مريم جاءت إلى الدنيا بلطف إلهي.

وعيسى ابنها ولد عند جذع النخلة معجزة في الخلق.

وسيدنا محمد ﷺ هو ابن الذبيحين، فلم يكن بين إسماعيل والذبح إلا

لحظات انفتحت فيها السماء، وكاد أبوه عبدالله أن يذبح، وكاد هو أن يقتل في هجرته ولم يكن بينه وبين سيوف قريش سوى خيوط العنكبوت. ومن قبل هوى إبراهيم - وهو أبو الأنبياء - في قلب النار، فجعلها الله برداً وسلاماً.

وشاء الله أن تكون السيدة مليكة أو نرجس أمّاً للمصلح العالمي، دفع الله عنها زواجاً لم تكن راغبة فيه وقدّر لها زوجاً آخر بعد حين، وشاء الله لها النجاة من القتل في حوادث الانقلاب العسكري الذي راحت ضحيته الأسرة العمورية الحاكمة، وشاء الله لها أن تصل بغداد ثم سامراء في رحلة مشيرة لا نعرف تفاصيلها.

فالإمام الهادي انتخب لابنه فتاة نبيلة من سلالة الحواريين، ومع ذلك فيجب ألا يكون للصبي الموعود أخوال يسألون عنه، ولذا ستعيش الفتاة في الظل كأية جارية أجنبية مع أنها سيّدة الاماء كما ورد في الروايات. سامراء، مشهد ما قبل الولادة:

البلاط في مطلع عام ٢٥٣ هـ تقوده قدرة غامضة مؤلفة من أم الخليفة المعتز «قبيحة» وهي زوجة الخليفة الذي لقي مصرعه في انقلاب سنة ٢٤٧ هـ، يعاونها الوزير النصراني الأصل ابن إسرائيل وأبو نوح وهو غلام نصراني كانت له علاقة قوية بالمتوكل واستطاع الفرار عشية مصرع المتوكل. كانت سياسة المعتز تنهض على أساس تصفية أعداء والده وخصومه أياً كانت اتجاهاتهم، ولذا قام بترقية الضباط المغاربة الذين أصبحوا عماد حرسه الخاص.

فيما عمّت موجة من الاعتقالات بغداد وسامراء طالت عشرات العلويين أو ممن تُشمّ فيهم رائحة الولاء لأهل البيت^١، وكان في طليعة من اعتقل أبو هاشم الجعفري بأوامر شخصية من المعتز بذريعة أن البلاط يفكر في إرساله إلى «طبرستان» للتفاوض مع الثائر العلوي «الحسن بن زيد»

وتهدئة القلاقل هناك، فنقل مخفوراً إلى سامراء وزجّ به في سجن خاص^(١)، في تلك الفترة كما قلنا وصلت السيدة نرجس سامراء واستقبلت من قبل الإمام الذي ارسل وراء اخته حكيمة واطلّعها على وصول الفتاة وطلب منها أن تأخذها إلى منزلها لتعلّمها شريعة الإسلام.

ومكثت الفتاة في منزل السيدة حكيمة شهوراً، ويراهها الإمام الحسن في أخريات عام ٢٥٣ هـ أو مطلع عام ٢٥٤ هـ، وتورد الروايات تفاصيل عن لقاء غير عادي بين سيدنا الحسن عليه السلام والسيدة نرجس.

وتستأذن السيدة حكيمة أخاها في إجراء مراسم الزواج في منزلها وبعد أيام يصطحب الإمام الحسن زوجته الرومية إلى منزل والده الكبير.

ونستطيع أن نحدس موقف البلاط من العلويين من خلال تعيين ابن أبي الشوارب رئيساً لسلطة القضاء، وهو رجل معروف بموقفه العدائي التقليدي للعلويين^(٢).

في ٢٥ جمادي الآخرة توفي الإمام علي الهادي وحضر مراسم العزاء نائباً عن الخليفة طلحة بن المتوكل الذي عرف بالموفق منذ سقوط بغداد بعد حصارها سنة ٢٥١ هـ، وطلحة سيكون هو الحاكم العسكري العام منذ مصرح المهدي في سنة ٢٥٦ هـ وسيتولّى ابنه الخلافة وسيعرف فيما بعد بـ«المعتضد» سنة ٢٧٩ هـ، والأخير هو الذي ذكرته مدونات الإمامية بتنظيمه حملتين لاعتقال أو اغتيال من يوجد في بيت الإمام الهادي.

افرزت الحرب الأهلية وضعاً قلقاً متوتراً في سامراء اتسم بالقلال التي عادة ما يثيرها الضباط الاتراك الذين شهدت جبهتهم انشقاقات خطيرة وتناحر من أجل أسلاب الحكم والمزيد من النفوذ.

١ - الطبري: ٧/ ٥١١ - ٥١٢ حوادث سنة ٢٥٢ - ٢٥٣.

٢ - المصدر السابق.

وفي سنة ٢٥٥ هـ شهدت ميزانية الدولة عجزاً في صرف مرتبات الجيش، ويعود هذا في الأصل إلى اختلاسات الطغمة الحاكمة بقيادة زوجة المتوكل التي تعد الحاكم الفعلي للبلاد يعاونها كما ذكرنا مجموعة من الإداريين الغامضين مثل ابن إسرائيل وأبي نوح عيسى بن إبراهيم الذي ظل مصرّاً على نصرانيته.

في جمادي الآخرة سنة ٢٥٥ هـ قام صالح بن وصيف بعملية انقلابية، وسيطرت قواته على قصر الخليفة المعتز الذي نقل إلى مكان مجهول فيما فرض الحصار الشديد على قصر والدته الثرية جداً^(١).

وعقد صالح بن وصيف تحالفاً مع ضابط تركي قوي هو «بايكباك» وفي تلك الفترة انتشرت في أوساط الشيعة شائعات قوية عن نية السلطات في اصطحاب الإمام الحسن إلى الكوفة واغتياله في الطريق.

سنحاول متابعة تفاصيل هامة منذ يوم ٢٦ رجب ٢٥٥ هـ، فقد انفجرت أزمة خطيرة هددت حكومة المعتز بسبب العجز والتسويق في دفع مرتبات قطعات من الجيش واستنجد المعتز بوالدته التي امتنعت من دفع مبلغ ٥٠٠٠٠ دينار وتذرّعت بأنها لا تملك هذا المبلغ، وتعللت بأن أموال الدولة لم تصل بعد من الأقاليم، لكنها في الحقيقة كانت قد أرسلت رسالة مستعجلة إلى موسى بن بغا في وقف العمليات الحربية في إيران والعودة بأقصى سرعة لمعالجة الوضع الخطير المتفجّر في سامراء^(٢).

١ - بالرغم من تفرده التاريخ من مبررات ولكن السبب الرئيس يعود إلى هواجس الضباط الأتراك من إجراءات انتقامية قد تقوم بها جوق المتوكل من الذين اشتركوا في عملية اغتيال زوجها، ولعل اعتراف ابن مخلد بوجود خطة لاغتيال «صالح بن وصيف» يعزز ذلك.

٢ - الطبري: ٥٢٦/٧ حوادث سنة ٢٥٥ هـ.

وقبل أن يصل موسى بن بغا كان الوضع قد تدهور والقي القبض على المعتز وتعرض للتعذيب والاهانة ثم وقع وثيقة التنازع عن الخلافة باكياً. وتم تنظيم المحضر بإشراف رئيس سلطة القضاء ابن أبي الشوارب... وتضمنت الوثيقة تعهداً من الضباط الاتراك بالحفاظ على حياته وحياة والدته وشقيقته.

وضرب الحصار على قصر «قبيحة» ورابطت قوة من الجنود الاتراك على بوابات القصر.

وأعلن في الثاني من شعبان عن وفاة الخليفة المخلوع، وقبل الاعلان كان قد تم تسمية محمد بن الواثق خليفة.

وعندما صدرت الأوامر باقتحام قصر قبيحة لمصادرة ممتلكاتها فوجيء الجميع باختفائها وفرارها عبر نفق.

وهكذا اختفت عن الأنظار، فانتشر رجال الشرطة للبحث عنها كما رصدت جوائز مغرية لمن يدل عليها أو يقدم معلومات تفيد في القبض عليها، وأُنذر الذين يساعدونها في الاختباء بأقسى العقوبات.

على أن الشبهات كانت تحوم حول منزل تقطنه إحدى زوجات القائد العسكري موسى بن بغا، فوضع المنزل تحت المراقبة، ولكن القائد وصيف كان يتهيب اقتحام المنزل خوفاً من خطوة انتقامية يقوم بها القائد موسى بن بغا الذي قد يصل سامراء بين لحظة وأخرى.

وانفجرت أزمة الجيش مرة أخرى بسبب عجز صالح بن وصيف عن دفع مرتبات الجنود، ولذا أقدم القائد العسكري الذي يحكم البلاد بقوة بتعريض ابن إسرائيل وأبي نوح وابن مخلد للتعذيب، فانهار الأخير واعترف بوجود خطة لاغتيال صالح بن وصيف بإشراف قبيحة وابن إسرائيل وأبي نوح (عيسى بن إبراهيم)، وشاء القدر أن يتقدم أحدهم ليدلي بمعلومات حول وجود كنوز سرية تعود لقبيحة، فعثر عليها ووجدت أموال أسطورية دفعت صالح بن وصيف للتصريح قائلاً: قبح الله قبيحة!

عرّضت ابنها للقتل في خمسين ألف دينار وعندها هذه الأموال في خزانة واحدة من خزائنها!^(١).

وتم تنفيذ حكم الاعدام بحق ابن إسرائيل وأبي نوح فيما قرّرت قبيحة الظهور وارسلت من مخبئها وسيطاً للتفاوض مع صالح بن وصيف. ونسجل هنا عدّة حوادث منها اندلاع ثورة الزنج في أهوار العراق واقتحام مدينة البصرة، وتقدّم قوّات الصفّار باتجاه العراق، واستمرار الاشباكات مع قوات الحسن بن زيد العلوي الذي أسس دولة طبرستان في الشمال الإيراني.

وقام الخليفة المهدي (محمّد بن الواثق) بإجراءات لكسب التأييد الشعبي، منها ترحيل المطربين والمطربات إلى بغداد واعداد بعضهن، وطرّد الكلاب وتعطيل الملاهي، كما ترأس بنفسه محكمة الاستئناف وقد برّر كل ذلك بأنه غير على العباسيين؛ لأنّه لا يوجد بينهم من يسير بسيرة عمر بن عبد العزيز^(٢).

ولا ننسى أيضاً انه باشرافه وبمباركته صودرت كل ممتلكات قبيحة وابنائها والمقرّبين منها وتم ترحيلها إلى مكّة، وقد سجل الطبري صرخاتها الهستيرية وهي تودّع سامراء دون رجعة:

اللّهم، اخز صالح بن وصيف كما هتك ستري وقتل ولدي وبدّد شملي وغرّبني عن بلدي وركب الفاحشة مني^(٣).

وإلى جانب هذه الاجراءات قام المهدي بخطوات احترازية لتثبيت حكمه، منها إبعاد بعض الشخصيات العباسية في طليعتها طلحة بن المتوكل الذي اكتسب لقب «الموفق» منذ احتلال بغداد في الحرب الاهلية

١ - الطبري ٧: ٥٢٩.

٢ - تاريخ العباسيين لابن وادران: ٦٤٣.

٣ - الطبري: ٧/ ٥٢٩.

سنة ٢٥٢ هـ.

كما قام باعتقال الإمام الحسن وزجّه في سجن خاص مع تأكيدات بمعاملته معاملة قاسية، وقد سلّم صالح بن وصيف الإمام إلى علي بن أوتامش المعروف بفظاظته وقسوته وعدائه للعلويين.

وقد تعرّض صالح بن وصيف إلى الانتقاد بعد أن وصلت القصر- تقارير حول معاملة طيبة للإمام، فقال القائد التركي: وماذا تريدوني أفعل لقد سلّمته إلى رجل ليست في قلبه رحمة، ولكن ابن أوتامش لا يرفع الآن رأسه اجلالاً له^(١).

في ذي القعدة ساد التوتر سامراء بعد انباء عن اجتياز موسى بن بغا وقواته مرتفعات همدان في طريقه إلى سامراء. وتزامن ذلك مع توقيف ابن أبي الشوراب رئيس سلطة القضاء بتهمة الفساد^(٢).

ومع ان مدونات الإمامية تذكر تاريخ ١٥ شعبان ٢٥٥ هجرية كاحدى التواريخ التي ولد فيها المهدي عليه السلام، لكن الدارس لتلك الحقبة العاصفة يستبعد ذلك؛ لأن الإمام كان معتقلاً وقد نقل عنه حديثه مع أحد السجناء. فقد سأل الإمام السجين:

- هل رزقت ولداً؟

- لا.

- اللهم، ارزقه ولداً يكون له عضداً، فنعم العضد الولد.

ثم تمثّل بقول الشاعر:

من كان ذا ولد يدرك ظلامته إنّ الدليل الذي ليست له عضد

ويسأل السجين الإمام:

١ - اصول الكافي: ١/٥٠٨.

٢ - الطبري: ٧/٥٦٧.

- ألك ولد

- اي والله، سيكون لي ولد يملأ الأرض قسطاً، فأما الآن فلا.
ويبدو أن الإمام قد اعتقل سنتين ولم توجه له اتهامات واضحة كما
وجهت لوالده الراحل.
ومن المؤكد أن أخبار المهدي الذي سيولد قد انتشرت وافرزت هواجس
للمؤسسة الحاكمة.

ونرى أن المهدي يطلق تهديدات تتوعد الشيعة بالفناء^(١).
وقد تعرّضت مدينة قم - وهي مركز شيعي ناشط - لحملة اضطهاد
دفعت بأهلها إلى ارسال صيحات استغاثة للإمام^(٢).
ومن الاضاعات المفيدة أيضاً أن نذكر وصول قوات موسى بن بغا
سامراء وتقدمها لاحتلال قصور الخلافة قد زاد من ارباك الاوضاع، ولا
ننسى ان قوات الصفار ما تزال تواصل تقدّمها وأن ثورة الزنوج باتت
تشكل تهديداً خطيراً بسبب سرعة انتشار لهيب الثورة سيما وأن قائدها أراد
أن يضيف على نفسه المزيد من البريق بادّعائه الانتساب إلى أهل البيت،
اضافة إلى الهزائم التي لحقت بالدولة في صراعها مع الروم، وسنرى أن
مؤسسة الحكم تحرص على استصدار تصريح من الإمام لتكذيب هذا
الادّعاء.

وفي يوم عاشوراء من سنة ٢٥٦ هـ كانت سامراء اشبه بمدينة محتلة في
قبضة قوات موسى بن بغا فيما فضل صالح بن وصيف الاختلاف عن
الانظار.

وليس من باب الاعتبار أن يؤثر عن الإمام الحسن عليه السلام حرز تعكس

١ - حياة الإمام الحسن العسكري دراسة وتحليل، باقر شريف القرشي: ٢٥٢.

٢ - المصدر السابق.

كلماته خطورة الأوضاع التي عاشها الإمام ونجد فيه ما يدفعنا إلى التوقف مثل قوله: «احتجبت بحجاب الله النور الذي احتجب به عن العيون... واحتطت على نفسي وأهلي وولدي»^(١).
ولادة الإمام المهدي، لماذا ١٥ شعبان ٢٥٦ هـ؟

روايات كثيرة ذكرت سنة ٢٥٥ هـ باعتبارها العام الذي ولد فيه الإمام المهدي، لكن الذي يتأمل تلك الفترة كما قلنا سوف يركن إلى تاريخ ١٥ شعبان سنة ٢٥٦ هـ، وإضافة إلى ما ذكرنا من أن الإمام كان في سنة ٢٥٥ هـ معتقلاً، وقد ورد عنه قوله: إنه سيكون له ولد فيما بعد فإننا نرى الإمام سوف يفرج عنه بعد مصرع المهدي وبقاء البلاد دون تسمية خليفة جديد. وهناك رواية تشير إلى أن الإمام قد تنبأ بمصير المهدي الأسود بعد إطلاقه التهديدات بشأن الشيعة^(٢).

ومسلسل الأحداث التي أدت إلى مصرع المهدي يبدأ بمحاولة الخليفة التصدي للأتراك وضربهم معتمداً على مساندة قوات مؤلفة من قطعات من الأتراك والمغاربة ومعولاً على الاسناد الشعبي، ولكن مع انفجار الوضع انحاز الأتراك الذين في جبهته إلى اخوانهم وفرّ المهدي وتخلّى عنه الجميع.

وقد سجل الطبري صيحاته وهو يدور في شوارع سامراء وأزقتها:
- يا معشر الناس! أنا أمير المؤمنين، قاتلوا عن خليفكم! ولم يكثر له أحد.

واتجه إلى السجن وأمر بإطلاق السجناء متوقعاً عونهم، ولكنهم فضلوا الفرار واختفوا في الازقة القريبة، وقد حصل ذلك في ١٣ رجب ٢٥٦ هـ، والقي القبض على الخليفة الهارب في نفس اليوم.

١ - مهج الدعوات: ٤٤.

٢ - المصدر السابق: ٢٧٤.

وفي يوم ١٦ رجب أعلن عن تنصيب الخليفة الجديد الذي أطلق سراحه من السجن ومنح لقد «المعتمد».

وفي ١٨ رجب أعلن عن وفاة الخليفة المهدي وأن الوفاة كانت طبيعية!! ويبدو أن الضباط الاتراك كانوا ميالين إلى تنصيب طلحة بن المتوكل «الموفق»، ولكنه كان في منفاه في مكة فاستعاضوا عنه بأخيه المعتمد رغبة في حسم الوضع القلق وإعادة الأمن إلى البلاد التي ما تزال تعصف بها انباء الهزائم في الجبهة الشمالية مع الروم وزحف جيوش الصفار وانباء ثورة الزنج المقلقة.

وسوف نرى أن المعتمد سيكون إلى حد ما خليفة بالاسم وأن الخليفة الفعلي الحاكم للبلاد أخوه «الموفق» القائد العام للجيش العباسية والحاكم العسكري.

وفي ٢ شعبان ٢٥٦ هـ تم تنصيب «عبيد الله بن يحيى بن خاقان» رئيساً للوزراء^(١)، وهو شخصية إدارية استطاع أن يعيد إلى سامراء قدراً من الهدوء.

وعبيد الله بن يحيى سياسي قديم كان وزيراً متنفذاً في بلاط المتوكل وقد شهد مصرع الأخير ولم ينس بطبيعة الحال تلك الفترة العاصفة في سقوط الطاغية ونبوءة الإمام الهادي المشهورة، ولذا رتب علاقة طيبة مع نجله الإمام الحسن الذي سجل له التاريخ نبوءة مشابهة بشأن المهدي. ولذا اكتفى القصر بمراقبة الإمام والزامه بالحضور إلى القصر مرتين في الأسبوع في يومي الاثنين والخميس^(٢).

ومثل هذه الظروف ستكون ولادة الإمام المهدي في منتصف شعبان ٢٥٦ هـ تموز عام ٨٧٠ م وقتاً مثالياً جداً.

١- الطبري: ٥٩٧/٧.

٢- تاريخ الغيبة: ٢٢٣.

رواية السيدة حكيمة صورة أخرى تؤكد عظمة هذا الطفل الموعود فقد تضمنت أبعاداً تذكر بالنبي موسى بن عمران عليه السلام وبالسيد المسيح عليه السلام. ولدى متابعة بعض التفاصيل في حياة الإمام الحسن العسكري نجده قد انتهج أسلوباً في غاية الحذر في الاعلان عن ولادة الطفل الموعود والإمام الأخير الذي يملأ الأرض بالعدالة والدفء.

ومن المفارقات في الدراسات الحديثة أن نجد بعض دارسي التاريخ ينطلقون في التشكيك من خلال حادثة أو حادثتين يمكن تفسيرهما في الظروف التي اكتنفها تفسيراً ينسجم مع الخط العام والاعتقاد السائد لا في مصادرة تاريخ مضطهد كتب في ظروف حرجة جداً، فيما نرى المستشرقين يدركون ذلك ويتعاملون مع تراث الإمامية التاريخي في حالة من الاحترام الكامل^(١).

وهذا تذكير بما ورد في مقدمة البحث في أن بحث هذه المسألة بأدوات وظروف مختبرية لن يكتسب صفته العلمية والموضوعية أبداً وأن مسألة حساسة يجب أن تدرس في ظروفها بل أن مسألة دراسة الظروف العامة أصبحت من شروط الدراسة التاريخية لأية فكرة.

وسنرى كم هو سطحي من يريد التشكيك بولادة الإمام المهدي من خلال ما سجّله التاريخ من حيرة الشيعة عقب وفاة الإمام الحسن وتهنئته البعض لجعفر الكذاب بالإمامة.

ولا نريد أن نستبق ذلك وستتابع بعض الاجراءات التي قام بها الإمام الحسن في الكشف الحذر عن وجود ابنه المنتظر وولادته، واختبار إحدى طرق اختبائه.

هناك ظاهرة في حياة الإمام الهادي، وهي انحسار لقاءاته المباشرة

١ - راجع «سامراء في المراجع الغربية» موسوعة العتبات المقدسة كتاب سامراء.

بالناس، ونجد ما برر ذلك في أن قدوم الإمام الهادي لم يكن بإرادته وقد عرف عن الأئمة جميعاً عشقهم العميق لمدينة جدّهم ﷺ، وسنجد أنّ هذه الظاهرة ستشتد في حياة الإمام الحسن العسكري بسبب بعض الظروف، منها تفاقم خطر دولة طبرستان العلوية وتعاضم خطر ثورة الزنج التي ادّعى زعيمها نسباً علوياً أيضاً، نضيف إلى ذلك أيضاً انتشار أحاديث حول ظهور المهدي، وهذه مسألة استثمرها بعض المعارضين للنظام العباسي بل أنها أدّت إلى نشوء دولة المهديّة في المغرب فيما بعد.

إنّنا نفتتح الإشارة إلى حساسية الوضع من خلال رواية تذكر خروج موكب الإمام مع موكب الخليفة في مراسم توديع «الموفق» قائد الجيوش العباسية التي تقرر زحفها باتجاه جنوب العراق لإخماد ثورة الزنج. وقد انتابت أحد الشيعة رغبة عارمة في أن يهتف:

- «أيها الناس هذا حجة الله فاعرفوه».

ولكن الإمام الحسن يشير إليه أن يسكت وهمس وقد مرّ قريباً منه:
- «أما أنك لو أذعت لهلكت... إنّما هو الكتمان أو القتل، فأبقوا على أنفسكم».

ولعل ما يدعو إلى التأمل أن الإمام الحسن يأمر ذات يوم رجلاً يعمل في الدار - وهو ظريف الخادم - أن يدخل حجرة، فيرى ظريف لدى دخوله صبيّاً مستغرقاً في الصلاة، ويخبر الإمام بما رأى ثمّ يأمره الإمام مرّة أخرى أن يعود لينظر الصبي، وفوجئ ظريف بالحجرة خالية! أليس في هذا الإجراء اختبار لطريقة من طرق اختفاء الصبي؟

ألا يحتمل وجود نفق أو ممر سرّي في الحجرة يؤدي إلى مخبأ ما كالسرداب وغيره وربما يؤدي إلى خارج الدار؟

ونحن ما نزال نتذكر الطريقة التي فرّت فيها زوجة المتوكل واختفت عن الانظار منذ شهر رجب وحتى منتصف رمضان عندما قررت هي الظهور

والتفاوض مع الضابط التركي صالح بن وصيف.
فكيف بالإمام الهادي الذي اشترى قصرًا فخماً من قصور سامراء وأصبح ملكاً للإمام ونجلاه منذ سنة ٢٣٤ هـ، وبين هذا العام وحتى عام ٢٥٦ أكثر من عشرين سنة كافية لاستحداث ممرات وأنفاق سرية داخل القصر الكبير، بل اننا لا نجد مبرراً للإمام الهادي في شراء مثل هذا القصر - وقد عرف عنه زهده في حطام الدنيا.

ونحن لا ندعي أن فخامة المنزل ووجود قناة جوفية وسرداب أدلة كافية، ولكنها قرائن تعزز من أخبار ولادة الإمام المهدي في مقابل غياب أدلة النقص باستثناء اثارة غبار الشكوك في ما سجله التاريخ من حيرة الشيعة، وهي مدونات اشارت ضمناً إلى بروز تيار يوقن بولادته وأن خفيت بسبب الظروف الخطيرة.

وتذكر المدونات الشيعية أن الإمام الحسن كشف لبعض أصحابه ممن يثق بهم هوية الطفل الموعود وعرفهم به ونوه بظاهرة الغيبة الطويلة التي قد تربك تفكير الكثيرين من الشيعة، وقد بحث الشهيد صادق الصدر في موسوعته عن الإمام المهدي ذلك مفصلاً، ولا نريد الاسترسال في هذا الموضوع.

ونسجل هنا خبراً ورد في اثبات الوصية حول ارسال الطفل مع جدته إلى الحجاز في موسم الحج إذ طلب الإمام الحسن من والدته اصطحاب الصبي وكان ذلك في سنة ٢٥٨ هـ، وسنجد أن الإمام الحسن سوف يعتقل خلال تلك الفترة مع أخيه جعفر ويزجان في سجن خاص فيه شخصيات في طليعتها أبو هاشم الجعفر وهو شخصية لها وزنها وكان معتقلاً بأوامر شخصية من المعتز وقد مرّ عليه في الاعتقال سبع سنوات.

والطبري ذكر ظروف اعتقاله وارساله مخفوراً من بغداد إلى سامراء. ويورد المسعودي وصول القافلة منطقة هي إحدى محطات القوافل

الرئيسية ذكرها الطبري باسم «القرعاء»، وهناك يسمع قادة القوافل بأنباء الجفاف واحتمالات الظمأ وتعرض القوافل إلى غارات قطاع الطرق واللصوص وأن معظم القوافل عادت.

أما المسعودي فيذكر اصرار الجدة وحفيدها والوكيل المرافق لها على الحج ومعهم بعض الحجيج ووصول القافلة بسلام. والتطابق بين الرواية التي يوردها المسعودي وأخبار الطبري تجعلنا نزن الأمور بمكيال واحد، فالرواية الرسمية التي ذكرت عودة قوافل الحج بسبب الاخطار المحتملة التي ذكرها المسعودي مضيفاً إليها وجود والده الإمام الحسن ومعها الصبي.

كما أن اعتقال الإمام الحسن حدث بعد ذلك بفترة وجيزة يجعلنا نتفهم طلبه من والدته اصطحاب الصبي إلى الحجاز.

ومسألة الاعتقال لا يمكن تفهمها إلا في ضوء انتشار أخبار ظهور المهدي، سيما وأن أحد القاب الإمام الحسن العسكري هو «الصامت»، فلم يعهد عن الإمام أي شكل من أشكال التحرك السياسي الذي يثير مخاوف السلطة، فإذا أضفنا إلى ذلك تصريحات الخليفة حول جعفر: «أني قد حبسته بجنايته على نفسه وعليك وما يتكلم به»، فقد تكون لدينا صورة واضحة الملامح حول مخاوف السلطات.

عشية الرحيل:

لم تشرق شمس اليوم الثامن من ربيع الأول وظلت غائبة وراء السحب الكابية التي تراكت على امتداد الليل الشتائي الطويل.

اليوم هو الأول من كانون الثاني من العام الميلادي الجديد «٨٧٤» حدثت في الرواق حركة غير عادية عندما أعلن عقيد الخادم عن رحيل زعيم البيت العلوي الإمام الحسن واستحال المنزل الواقع في «درب

الحصا» إلى خيمة تعصف بها الريح من كل مكان.
برقت عينا جعفر بالغدر وقد ضجّت في أعماقه المظلمة أصوات تشبه
عواء ذئاب مجنونة..

ها هو يستيقظ على صيحات المأتم، فهبّ كمن لسعته عقرب وراح
يتصرف كالسيد المطاع وربّ المنزل، وحاول جاهداً أن يضيفي على نفسه
مسحة من الوقار كإمام جديد للشيعة!
إنّ جميع الظروف قد باتت مواتية، فأخوه قد رحل عن الدنيا دون وصية
ظاهرة، واذن فقد أصبح كل شيء له... إنه الوريث الذين لن ينازعه أحد،
ولكن ماذا لو ظهر ابن أخيه؟!
خامره احساس بالقلق وسرعان ما تبدّد، إنّ صبيّاً تبحث الجواسيس عنه
لن يجرؤ على ذلك.

اتخذ جعفر مكانه في باب المنزل لاستقبال الوافدين من المعزّين، سوف
يصل زعماء كبار من البلاط وشخصيات بارزة في صفوف الشيعة وها هو
يشعر بالانتشاء لأوّل تهنئة يتلقاها من الشيعة مصحوبة بكلمات عزاء
رقيقة، ها هو يهنأ لأوّل مرّة بالإمامة، لقد أصبح إماماً لطبقات واسعة من
الناس!

وصل «أبو الأديان»^(١) درب الحصا وسمع من بعيد أصوات المناحة واذ
ألفى جعفرأ واقفاً في الباب يتلقى التعازي والتهاني همس في نفسه بأسى: إن
يكن هذا هو الإمام فقد بطلت الإمامة إذن.
كيف يصبح اماماً وهو يكرع كؤوس النبيذ ويقامر في قصر - الجوسق
ويعلب بالطنبور؟!!

١ - كان يعمل في منزل الإمام الحسن الذي حمّله مجموعة رسائل هامة إلى المدائن وأن يأتي بأجوبتها إلى من سيطلبه بها
كمال الدين: ٢/ ٤٧٥ ط طهران، ١٣٥٩.

واضطرب أبو الأديان إلى مصافحته وتقديم التعازي والتهاني، وعندما ولج المنزل رأى حشداً من المعزين، وقد برز فيهم عثمان بن سعيد وكيل الإمام الراحل، وكان واجماً غارقاً في حزن مرير.

وتوهجت في ذاكرة أبي الأديان البصري كلمات الإمام الراحل في حقه في حضور وفد قادم من اليمن: «امض يا عثمان، فإنك الوكيل والثقة المأمون على مال الله»^(١)، فقال أحد أعضاء الوفد مخاطباً الإمام: «يا سيدنا، إن عثمان لمن خيار شيعتك ولقد زدتنا علماً بموقعه من خدمتك، وإنه وكيلك وثقتك على مال الله؟ فقال الإمام عندها: «نعم، واشهدوا على ان عثمان بن سعيد العمري وكيلى، وإن ابنه وكيل ابني مهديكم»^(٢).

كان عثمان بن سعيد قد انتهى تَوّاً من مراسم تجهيز جثمان الراحل العظيم للصلاة عليه، وانتبه أبو الأديان إلى صوت عقيد الخادم يخاطب جعفرأ: - يا سيدي، قد كُفّن أخوك، فقم للصلاة.

مرّت اللحظات حساسة، كان جعفر يخطو باتجاه نعش أخيه، سوف يكتسب جعفر باقامة الصلاة على الإمامة امتيازاً كبيراً، فهناك قناعة لدى عموم الشيعة في أن الإمام لا يصلي عليه إلا إمام!

وقف جعفر قبال النعش استعداداً للصلاة، وانتظمت خلفه صفوف المصلين، كان أبو الأديان واقفاً جنب عثمان بن سعيد في الصف الأول، وكان جعفر على وشك التكبير، عندما ظهر صبي بوجهه سمرة متموج الشعر، تقدّم الصبي بخطى واثقة نحو جعفر وجذب رداءه قائلاً بصوت فيه حزم:

- «تأخر يا عمّ، فأنا أحق بالصلاة على أبي».

اصفرّ وجه جعفر وأربدّ وهو يتأخر واقفاً خلف الصبي الذي بدأ مراسم

١ - الغيبة للطوسي: ٢١٥.

٢ - المصدر السابق: ٢١٦.

الصلاة على والده الراحل.
 ودمعت العيون للصوت الحزين يصلي على الراحل، كان ذهن أبي
 الأديان متوتراً للمفاجأة.
 إنه يشهد أولى علامات الإمام الحق، لقد أخبره الراحل: إن الذي
 سيصلي عليّ هو الإمام، بقيت علامتان.
 الأولى أن يطالبه الصبي بالرسائل الجوابية التي يحملها من المدائن.
 تمت مراسم الصلاة والتفت الصبي إلى أبي الأديان قائلاً:
 - «يا بصري، هات جوابات الكتب التي معك!».
 لم يكن هناك مجال للشك، وسلم أبو الأديان مجموعة من الرسائل إلى
 الصبي الذي اتجه نحو ستائر إحدى الحجرات ليتوارى وراءها، تقدّم رجل
 نحو جعفر الذي ما زال حانقاً، أراد أن يخرجه أكثر فقال له متسائلاً:
 - يا سيدي من الصبي؟!
 أجاب جعفر بحقنق:
 - والله، ما رأيته قطّ ولا أعرفه!!
 وارتسمت على وجه الرجل^(١) ابتسامة ساخرة من هذا الذي يدّعي ما
 ليس له، وها هو يتراجع أمام صبي يبدو عليه أنه في التاسعة من عمره، إنها
 قوة الحق التي لن يصمد أمامها جعفر وأمثال جعفر حتى لو كان من ذرية
 الإمام!
 كانت المفاجأة لا تزال تسيطر على بعضهم خاصة الذين رأوا الصبي
 لأول مرة.
 وحدثت ضجة خارج المنزل، لقد وصل أخو الخليفة ومثله في مراسم
 التشييع والصلاة الرسمية.

١ - الرجل هو حاجز الوشاء - كمال الدين: ٢ / ٤٧٥.

استقبل جعفر مبعوث الخليفة وأخاه أبا عيسى بن المتوكل الذي نقل تعازيه وتعازي الخليفة بالمناسبة.

وُحِّل النعش الذي ما كاد يغادر المنزل حتى استقبل بالبكاء والنحيب، لقد رحل السلام، رحل الانسان الظاهر، كحماة بيضاء شهيدة كان النعش المحمول يسير باتجاه المسجد الجامع مخترقاً الشارع الرئيسي المعروف بشارع أبي أحمد.

نسائم كانون الباردة تلفح الوجوه في يوم غائم كئيب، وكانت مشاعر مزيجية من الاحساس بالغربة واليتم تغمر القلوب الحزينة لكأن الإمام شمس تبعث الدفء والنور فإذا غاب غمرت الظلمات النفوس.

وتذكر الناس يوماً حزيناً قبل ستة أعوام يوم شيعوا والد هذا الانسان الطيب الذي وافاه الأجل وهو في ريعان الشباب.

وتساءل البعض في دهشة عن سر وفاته؟! إنه لم يشتك من علة قبل ذلك فما الذي حصل؟! لقد اعتادت سامراء على هذه الظاهرة، كثيرون لقوا حتفهم في ظروف غامضة!

وُضع النعش قريباً من جدران المسجد لاقامة الصلاة وتقديم مبعوث الخليفة وأخوه إلى النعش وكشف عن وجه الراحل ليبدد هواجس قد تراود بعض الناس ويدفع شبه الاغتيال عن الدولة، فأعلن أمام شخصيات البيت الهاشمي من العباسيين والعلويين وقادة الجيش وكبار موظفي الدولة والبلاط قائلاً:

- هذا الحسن بن علي بن محمد بن الرضا، مات حتف أنفه على فراشه وحضره من خدم أمير المؤمنين وثقاته فلان وفلان، والقضاة فلان وفلان ومن الأطباء فلان وفلان، وراح يستعرض الشخصيات التي امضت الليالي الأخيرة في منزل الإمام لأهداف غامضة، ثم غطى باحترام وجه الراحل

العظيم^(١).

وأقيمت الصلاة على الجثمان الطاهر ليُحمل مرة أخرى ويعود إلى المنزل الواقع في «درب الحصا»، وهناك سيوارى الثرى إلى جانب والده الراحل تنفيذاً لوصيته.

وبدا ذلك اليوم الغائم أشبه بيوم القيامة^(٢) وقد حشر الناس ضحى فالأمواج البشرية تتدافع لتلمس النعش الطاهر تبركاً لكانها تمّداً تصافح رسول الله.

القلوب يغمرها الأسى وإحساس بالفجيعة يملأ صدور المؤمنين، ويلج النعش منزل صاحبه وفاحت رائحة الثرى المعطور حيث سيرقد الإمام إلى جانب والده، لقد وصلاً معاً هذه المدينة على قدر قبل ربع قرن، فرحل الوالد قبل ستة أعوام والتحق به الابن في هذا اليوم.

إنّ الذين يرون ما وراء الأفق البعيد سيرون مآذن تشق قلب التراب في هذا المنزل المبارك، لتستحيل هذه البقعة الطاهرة إلى مساجد يذكر فيها اسم الله كثيراً. وإلى واحة خضراء يتفياً ظلالها الوارفة المتعبون في دورب الحياة والزمان.

استمر المأتم وكانت رائحة طيبة تشبه رائحة الطين المعطور تفوح في فضاء المنزل، الشمس ما تزال مستورة بالسحب بالرغم من أن قرصها المستدير قد بدا شفافاً يشبه القمر في لحظات الغروب.

وفي أصيل ذلك اليوم وصل وفد من مدينة قم يحمل معه رسائل من أهلها اضافة إلى هميان يشتمل على الحقوق الشرعية التي يتوجب

١ - الارشاد: ٣٨٣.

٢ - دائرة المعارف للبستاني: ٤٥ / ٧.

تسديدها إلى الإمام أو من يوكله.

في حجرة السيدة نرجس جلست النسوة وكانت أم الحسن أكثرهن إحساساً بالفجيعة، حتى أن المرء إذا رآها في تلك الحال سيحدث أنها لن تعيش بعد ابنها إلا أياماً معدودات، أما السيدة نرجس فقد بدا وجهها سماءً مثقلة بغيوم ممطرة، عيناها تبحثان عن عزيز فقدته، زوج كريم رحل وتركها وحيدة وولد طاهر تحمّل أمانة كبرى وقرّر خوض ملحمة الصراع المرير أمام أعداء لا يُعرف لهم عدد، حتى عمّه جعفر غدر بهم، إنّه لم يعد يرى شيئاً سوى نفسه وسوى اطماعه وحصره وجشعه وتهافته على حطام الحياة الدنيا!

تساءل أحد رجال الوفد عن الشخص الذي يقدّمون إليه التعازي فأشير إلى جعفر!!

كانت آثار السفر ما تزال تبدو على أفراد الوفد وهم يصافحون جعفرًا الذي رقص قلبه طرباً، إنّه يدرك حجم ما معهم من الأموال التي سيقبضها هذا اليوم!

تلقى جعفر بانتشاء تعازي القميين وتهنئتهم له بالإمامة، ولم يستطع اخفاء ابتسامة صفراء باهتة ارتسمت على شفثيه.

قال رجل حنكته التجارب:

— إن معنا كتباً وأموالاً.

قال جعفر مستعجلاً:

— هاتوها!

قال الرجل بهدوء وحذر:

— ألا تقول ممن الكتب؟ وكم المال؟

— ومن أين لي أن أعرف ذلك؟!

ردّ الرجل:

- هذه عادتنا مع أخيك رحمه الله.
صرّ جعفر على أسنانه بغیظ.
- تريدون منا أن نعلم الغیب، أنتم تكذبون على أخي.
انتفض جعفر من مكانه وهو ينفض أثوابه، وانطلق صوب قصر الخلافة
وقد استعرت في أعماقه حمى الغدر، هذه أفضل فرصة للقبض على الصبي
الذي يقف في طريق تحقيق أحلامه المريضة.
ما إن غادر جعفر المنزل حتى خرج من إحدى الحجرات فتى يرتدي زي
الخدم وجاء إلى رجال الوفد قائلاً:
- «معكم كتاب فلان وفلان وهميان فيه ألف دينار، عشرة منها مطلية
بالذهب».

تبادل رجال الوفد نظرات ذات معنى وقال الرجل المحنك:
- الذي وجّه بك لأخذ ذلك هو الإمام^(١).
وسلّموا إليه الرسائل والهميان وغادروا المنزل بعد أن مكثوا قليلاً.
هبت رياح كانون باردة كقطيع من الذئاب، وقد توارت الشمس وراء
السحب، وفي لحظة المغيب كان رجال الشرطة كذئاب غبراء تقتحم منزل
الإمام وتلقي القبض على السيّدة نرجس التي نسيت كل آلامها واستعدت
للمواجهة.
طولبت السيّدة بالصبي فانكرت أن يكون لها ولد، وقامت بحركة ذكية
عندما تظاهرت بأنها تعاني من الوحام.
أوقف قائد المفرزة رجاله عن التفتيش وأمر باقتياد السيّدة إلى بلاط
الخليفة.
وأمر الخليفة بتسليم المرأة الطاهرة إلى القاضي ابن أبي الشوارب رئيس

سلطة القضاء وقاضي سامراء لتكون تحت الرقابة المشددة، فقد تكون حاملاً أو قد يحاول ابنها الاتصال بها فيلقى القبض عليه.

وشاء القدر أن يصل وفد آخر يضم رجالاً من أهل قم ومن مناطق الشمال الايراني المعروفة آنذاك بالجليل، وبالرغم من مرورهم ببغداد ألا أنهم لم يسمعوا بخبر وفاة الحسن فقدموا سامراء، ولم يكن قد مرّ على وفاة الإمام الحسن سوى أيام.

وعندما سألوا عن سيدنا الحسن قيل لهم: إنه فقد! فسألوا عن وارثه.

قالو:

- أخوه جعفر بن علي!

قال أحدهم:

- فأين نلقاه؟

- خرج متنزهاً، وركب زورقاً في دجلة يشرب ومعه المغنون!! أصيب الرجال بصدمة، وتبادلوا نظرات حائرة ثم خلصوا نجياً قالوا هامسين:

- هذه ليست من صفة الإمام.

قال أحدهم:

- لنعد من حيث أتينا ونعيد هذه الأموال إلى أصحابها.

قال أبو العباس وهو رجل يماني نزحت اسرته إلى قم:

- لنتظر هذا الرجل ونختبر أمره!

وانتظر رجال الوفد عودة جعفر من نزته في دجلة، حتى إذا عاد إلى منزله دخلوا عليه قالوا:

- يا سيدنا، نحن من أهل قم، ومعنا جماعة من الشيعة وغيرها، وكنا

نحمل إلى سيدنا أبي محمد الحسن الأموال.

قال جعفر وقد سال لعابه:

- وأين هي؟

- معنا.

- احملوها إلي اذن.

- لا

- لا، لماذا؟!

- إنّ لهذه الأموال خبراً طريفاً.

- وما هو؟!

- إنّ هذه الأموال تُجمع، ويكون فيها من كافة الشيعة الدينار والديناران

ثمّ يجعلونها في كيس ويختمون عليه، وكُنّا إذا وردنا بالمال على سيدنا أبي محمد يقول: جملة المال كذا وكذا دينار من عند فلان كذا ومن عند فلان كذا، حتى يأتي على أسماء الناس كلهم ويقول ما على الخواتيم من نقش.

زعم جعفر وادرك صعوبة هذا الامتحان:

- كذبتم.. تقولون على أخي ما لا يفعله، هذا علم الغيب ولا يعلمه إلا

الله.

تبادل الرجال نظرات فيها شك في أن يكون جعفر إماماً.

قال جعفر بفضاظة:

- احملوا هذا المال إليّ.

قال رجل يبدو عليه الوقار:

- إنّنا قوم مستأجرون، وكلاء لأرباب المال ولا نسلّم المال إلا بالعلامات

التي كنا نعرفها من سيدنا الحسن، فان كنت الإمام فبرهن لنا، وإلا رددناها إلى أصحابها يرون فيها رأيهم.

وبرقت عينا جعفر بالشرّ، إنّّه يعرف كيف ينتزع المال منهم، فانطلق إلى

بلاط الخليفة مرّة أخرى، وسرعان ما أُلقي القبض على رجال الوفد الذين

سيقوا إلى قصر الخلافة فمثّلوا أمام الخليفة الذي قال وهو ينظر إليهم

بطرف خفي:

- احملوا هذا المال إلى جعفر!

قال الرجل الوقور:

- إنّا قوم مستأجرون، وكلاء لأرباب هذه الأموال، وهي أمانة لجماعة وأمرونا أن لا نسلّمها إلّا بعلامة ودلالة، وقد جرت بهذه العادة مع أبي محمّد الحسن بن علي.

قال الخليفة مستفسراً:

- فما كانت العلامة التي كانت لكم مع أبي محمّد؟

قال الرجل الوقور:

- كان يصف لنا الدنانير وأصحابها والأموال وكم هي، فإذا فعل جعفر ذلك سلّمنا إليه.

وسكت لحظات ثمّ قال مشيراً إلى جعفر.

- إن كان هذا الرجل صاحب الأمر فليقم لنا ما كان يقيمه أخوه والا رددناها إلى أصحابها.

زعق جعفر:

- يا أمير المؤمنين، إن هؤلاء قوم كذابون، يكذبون على أخي، وهذا علم بالغيب!

قال الخليفة وقد أدرك ألا جدوى من وراء مساندة جعفر:

- القوم رسل وما على الرسول إلّا البلاغ المبين.

وبهت جعفر وانخطف لونه، وقال الرجل الوقور مبتهجاً بموقف الخليفة:

- نتمنّى على أمير المؤمنين أن يرسل معنا من يودّعنا إلى خارج المدينة.

قال الخليفة:

- سأرسل معكم رجالاً من الشرطة، فلا تخشوا شيئاً.

وغادر الجميع قصر الخليفة، كانت الحيرة تملأ قلوب الرجال، ترى من هو الإمام الحق بعد الحسن؟

كل شيء يوحى بأن لا وجود لإمام للشيعة بعد الحسن وإذا كان هناك من امام فهو جعفر الذي سيعرف بالكذاب؛ لأنه ادعى ما ليس له بأهل! عاد الرجال إلى خان المسافرين وتفقدوا دوابهم في «المربط» وقد صح عزمهم على مغادرة سامراء عائدين، كانوا يتوجسون شراً من جعفر لأنهم حدسوا أن هناك من يقف وراء جعفر مروجاً لامامته لأسباب غامضة، أو طمعاً في المال وأمضوا ليلتهم في الخان يتسامرون، وكانت الحيرة واضحة وهم يتحلّقون حول موقد مسجور.

وكان واضحاً من حيرة أبي العباس أن المستقبل قد بات مظلماً، فقد بدا ساهماً غارقاً في الوجوم، هل يمكن أن تنتهي الإمامة هكذا؟! وهل يمكن أن تخلو الأرض من حجة الله، من انسان كامل؟! إن الإمام يمثل نقطة السلام في دنيا تموج بالزلازل وتعصف بها الحوادث.

وخفتت الأصوات وكان الجمر يخبو شيئاً فشيئاً، وكان صوت عواء بعيد يتناهى إلى الأسماع.

في الصباح الباكر وفيما كانت غيوم كانون تتراكم فوق بعضها البعض غادر الرجال الخان ليجدوا مجموعة من حرس الخليفة سوف يرافقونهم إلى خارج سامراء حسب رغبتهم.

بالرغم من سهرهم الطويل وتبادلهم الأحاديث المتشعبة إلا أن أجواء الحيرة ما تزال تسودهم، فهم يعتقدون ان الإمامة ستستمر حتى يوم القيامة؛ لأن الأرض لا تخلو من حجة الله، من إنسان يقودهم نحو الكمال، وهامهم يفدون على إمامهم فلا يجدونه، ولا يجدون إماماً يقوم مقامه.

قال أبو العباس وكان رجلاً حصيماً:

«إن له ولداً ما في ذلك من شك، وربّي أخفاه لسبب من الأسباب.

قال آخر:

- والله إنها لحيرة ما بعدها حيرة! إنني أقول: إن سيدنا الحسن رحمه الله كان إماماً مفترض الطاعة ثابت الإمامة، وقد توفي والأرض لا تخلو من حجة، فنحن ننتظر حتى يسفر الحق!!

وعندما وصلوا الجادة المؤدية إلى بغداد، عاد الحراس فيما واصل الرجال طريقهم صوب «دار السلام».

لم تكد منازل سامراء تغيب في الأفق حتى فوجئ الرجال بمن يدعوهم بأسمائهم، وعندما التفتوا جهة الصوت شاهدوا فتى مضيء الوجه يناديهم: - يا فلان بن فلان ويا فلان بن فلان، أجيئوا مولاكم.

هتفوا بدهشة:

- أنت مولانا؟!!

أجاب الفتى الذي يرتدي زي الخدم:

- معاذ الله، أنا عبد مولاكم، فسيروا إليه.

وقادهم الفتى من طريق على شاطئ دجلة بعد أن تركوا دوابهم مع أحدهم، وعندما ولجوا حجرة في المنزل وقعت عيونهم على فتى عشاري القد جالساً على سرير يرتدي ثياباً خضراء، وخشعت قلوبهم لمراه فحيوه بأدب ورد عليهم التحية بأحسن منها وقال مبدداً سحب الحيرة التي اكتنفت نفوسهم:

- «جملة المال كذا وكذا دينار كحل فلان كذا وفلان كذا»، وراح يستعرض

تفاصيل ما جاءوا به، بل تعدى وصفه للدواب التي حملتهم.

ألقى أبو العباس نفسه على الأرض ساجداً لله الذي أنعم عليه برؤية

إمام عصره.

ولم يبق من مجال للشك، فقرروا العودة إلى محط رحلهم واحضار

الأمانات.

وفي لحظات الوداع أمرهم الإمام بعدم المجيء إلى سامراء مرة أخرى وأنه سوف ينصب لهم وكيلاً في بغداد يحملون إليه الأموال وتخرج عنه التوقيعات.

كما دفع الإمام إلى أبي العباس شيئاً من الخنوط والكفن وخاطبه معزياً: - «أعظم الله أجرك في نفسك».

فردّ الرجل الوقور بسكينة المؤمن:

- إنا لله وإنا إليه راجعون.

ولم تكد القافلة تصل هضاب اقليم همدان حتى توفي الرجل إلى رحمة الله^(١).

مشاهدة أخرى حتى عام ٢٦٣ هـ:

وكان حصاد موسم الجفاف خلال العامين المنصرمين قحطاً وغلاءً فاحشاً في الاسعار اكتوت بناره بغداد فاشتعلت مخيلة الفقراء وراحت تنسج حول مواقد كانون بواكير حكايات «السندباد» التاجر الذي يعود غانماً من رحلاته في البحار البعيدة فيهب الفقراء ذهباً ولؤلؤاً وأملاً بغدٍ أفضل... وستولد حكايات الليالي الطويلة المثقلة بالرموز^(٢) بعدما غابت الشمس واستترت وراء غيوم الضياع.

ما بال جعفر يبدو كمن أصابه مسّ من الجنون أنه يتجه إلى قصر رئيس الوزراء عبيد الله بن يحيى للاجتماع به على انفراد، ويستقبله الرجل اكراماً لأخيه الراحل، فاذا به يسمع من جعفر ما يجعله يسقط من عينه قال جعفر بحماقة:

١ - الإمام المهدي من المهد إلى الظهور: ١٩٠.

٢ - إشارة إلى حكايات ألف ليلة وليلة.

- اجعل لي مرتبة أخي، وأنا أوصل اليك كل سنة عشرين ألف دينار! ونظر عبيد الله بن يحيى إلى جعفر... شتان ما بين الحسن وجعفر كأنه نقيض أخيه، الحسن في عقله الكبير في كياسته، في حلمه وتواضعه وطيبته، وجعفر بخفته وتفاهته!!

وها هو يأتي يطلب من الدولة أن تجعله إماماً للشيعة وكأن الدولة هي التي نصبت أخاه وأباه من قبل.
قال رئيس الوزراء وقد احتقره تماماً:

- يا أحق، السلطان (أطال الله بقاءه) جرد سيفه في الذين زعموا أن أباك وأخاك أئمة ليردّهم عن ذلك فلم يتهياً له ذلك، فإن كنت عند شيعة أبيك وأخيك إماماً فلا حاجة بك إلى سلطان يرتبك مراتبهم، ولا غير سلطان، وإن لم تكن عندهم بهذه المنزلة لم تنلها بنا^(١).

وقام رئيس الوزراء بحركة توشي بانتهاء اللقاء، فنهض جعفر يجرّ أذيال الخيبة، واصدر عبيد الله بن يحيى تعليمات مشدّدة بعدم استقباله مرّة أخرى، لكن جعفر بذهنه المريض انتبه إلى شيء! فما دام الخليفة يخشى الإمام ويطارد الذين يقولون بإمامة أخيه وأبيه فلماذا لا يسعى الخليفة إلى تنصيب جعفر إماماً على الشيعة وبهذا يكون أبطل الإمامة وفرض هيمنته على الشيعة؟!!

من أجل هذا انطلق صوب الخليفة وعرض عليه اقتراحه ولوّح له بنفس المبلغ الذي عرضه على رئيس الوزراء قال الخليفة وهو يضع النقاط على الحروف فلا داعي للتستر أمام جعفر:

- اعلم أن منزلة أخيك لم تكن بنا، إنّما كانت بالله عزّ وجلّ، ونحن كنا نجتهد في حطّ منزلته والوضع منه، وكان الله عزّ وجلّ يأبى إلا أن يزيده

كل يوم رفعة؛ لما كان له من الصيانة وحسن السمات والعلم وكثرة العبادة. فإن كنت عند شيعة أخيك بمنزلته فلا حاجة بك اليها، وإن لم تكن عندهم بمنزلته ولم يكن فيك ما كان في أخيك لم نغن عنك في ذلك شيئاً^(١). إن ما قاله الخليفة يعدّ أكبر اعتراف بعدالة قضية الإمام الراحل، ولم يكن الخليفة ليكون بهذه الصراحة لولا أن مخاطبه كان جعفر بكل سخافاته وحماقاته؟!

شيء واحد حصل عليه جعفر هو تأييد الخليفة له باعتباره الوريث الشرعي لتركة الإمام الحسن، إن لدى السلطان قناعة ظاهرة في أن الإمام الحسن قد توفي ولم يخلف وراءه ولداً، وهذا أقصى ما يطمح إليه^(٢).

لقد انتهت الإمامة إذن ولم يعد هناك من إمام بعد اليوم! أدّت الحوادث العاصفة بأسرة الإمام إلى أن تلزم أم الإمام الحسن وزوجة الإمام الهادي فراش المرض، فقد توفي ابنها الحبيب واعتقلت زوجته واضطر حفيدها إلى الاختفاء، وها هو جعفر لا ينفك يتآمر لتمزيق أسرة أخيه الراحل.

نقلت الجدة الطيبة إلى منزل السيدة حكيمة شقيقة زوجها الراحل لتمريضها ولكن وقع الحوادث وقلقها على مصير حفيدها قد جعلها هدفاً سهلاً لسهام القدر.

وفي لحظات الاحتضار أوصت أن تدفن إلى جانب زوجها وابنها الإمامين الراحلين^(٣).

ومرّة يقف جعفر موقف النذالة إذ يرفض دفن هذه المرأة الصالحة صارخاً:

١ - الغيبة الصغرى: ٣٠٩.

٢ - المصدر السابق.

٣ - المصدر نفسه: ٣١٤.

- هي داري لا تدفن فيها!
وفي مثل هذه اللحظات المصيرية، يتوجب على الصبي الطاهر أن يظهر
مباغتاً جعفر بسؤال استنكاري شديد اللهجة:
- «يا جعفر! دارك هي؟!».
إنّ الصبي لن يدعوّه بعد اليوم بالعم، لقد انسلخ جعفر من قبيلته ودينه
وحتى إنسانيته.
وبرقت عينا جعفر بالشرور والغدر وأدار الامساك بالصبي الذي توارى
بين الناس، فيما ظل جعفرأ حائراً.
وانطلق الصبي الإمام إلى مكان ما فلن يعرف مكانه أحد!
سواف يواكب حركة التاريخ والزمن، اما علاقته بشعبه فسوف تكون
عن طريق تاجر الزيت ذلك الرجل الصالح الذي نذر حياته لعقيدته
ومبادئه، وسيعرف الناس أن عثمان بن سعيد العمري هو السفير الأوّل بين
المهدي وأمّته.
إنّه من السموّ بحيث نال ثقة الإمام علي الهادي وابنه الحسن العسكري،
وها هو اليوم يصبح أوّل سفير للإمام المهدي الذي قرّر الاختفاء عن
الانظار منذ وفاة والده، وكيف لا يحظى بهذه المنزلة وهو الذي تولّى توزيع
عشرة آلاف رطل من الخبز وعشرة آلاف رطل من اللحم على الفقراء
والجائعين يوم ولد المهدي، وهو الذي أمره الإمام الحسن بأن يعق عن
الحجة بعشرات الأضاحي^(١)، وهو الذي تولّى تغسيل الإمام الراحل
وتجهيز نعشه بأمر من الإمام المهدي الذي لم يكن بوسعه أداء هذه المهمة^(٢).
ما يزال بلاط الدولة تراوده الظنون في وجود المهدي الموعود الذي

١ - المصدر نفسه: ٣٩٨.

٢ - كمال الدين: ٤٨٢/٢ ح ٤٥.

سيظهر ويقوّض أركان حكمهم إلى الأبد.
فأمّه ما تزال رهن الاعتقال رغم مرور شهور عديدة على اعتقالها
ووضعها تحت المراقبة لأنّهم يتصوّرون ان ابنها سيتصل بها وعند ذاك
سوف يُلقى القبض عليه.
ولكن الإمام كان حذراً في اتصالاته.. وفي تلك الفترة صدر توقيع عنه
يفيد بتحريم ذكره باسمه في المحافل:

«ملعون ملعون من ستّاني في محفل من الناس»^(١).
وكان أوّل إجراء اتخذّه الإمام أن أمر سفيره بنقل نشاطه إلى بغداد،
فبغداد مركز تجاري كبير، ومن الصعب على الجواسيس مراقبة ما يجري
فيها من اتصالات تتخذ من التجارة غطاءً لها، ومنذ ذلك الوقت لم يعد
أحد يرى عثمان بن سعيد يتردد على سامراء كما كان الحال في زمن الإمام
الحسن، بل ان الإمام نفسه سوف يرتدي زي التجار.
وخلال الفترة من عام ٢٦٠ إلى عام ٢٦٣ هـ تلاحقت الأحداث^(٢)
بشكل خطير، فقد بدأ الامبراطور باسيل الأول سلسلة من الغارات
استهدفت المدن الحدودية الإسلامية، كما شن الأعراب غاراتهم على مدينة
حمص، وحدثت قلاقل في مدينة الموصل سببها عدوان الجنود على الأهالي
وانتهاكهم الأعراض.

وفيما كانت المعارك مع الزنوج مستمرة، اندفع الخوارج في هجومات
جديدة بقيادة مساور الشاري، وفي الشمال الأفريقي حدثت انتفاضة شعبية
ضد حكم احمد بن طولون في منطقة برقة قمعت بوحشية، وفي تلك الفترة
العاصفة أيضاً رأى يعقوب بن ليث الصفار مؤسس الدولة الصفارية انتهاز

١ - الغيبة للطوسي: ١٦٤، الغيبة الصغرى: ٥٤٢.

٢ - تاريخ الطبري الحوادث بين سنة ٢٦١-٢٦٣ هـ.

الفرصة فاندفع باتجاه الأهواز وفارس واستولى على مساحات شاسعة ثمّ راح يدنو باتجاه بغداد ممّا بعث الرعب في قلب الخليفة الذي عبأ قوّاته بقيادة أخيه الموفق لوقف الصفار عند حدوده.

وسرعان ما وقعت المعركة الفاصلة في «دير العاقول» على بعد ١٢ ميلاً من بغداد، فسحقت قوات الصفار الذي ارتدّ بفلوله إلى الأهواز، ولكنه ظل يشكل خطراً على الخلافة العباسية ثمّ وقع حادث غامض إذ وقع رئيس الوزراء عبيدالله بن يحيى بن دابته عندما صدمه الخادم «رشيق» وتوفي بعد ساعات^(١).

كما توفي الحسن بن محمد بن أبي الشوارب رئيس سلطة القضاء فتولّى رئاستها أخوه علي بن محمد^(٢).

وقد أسهمت هذه الأحداث في التخفيف من محنة السيدة نرجس التي أُفرج عنها بعد اعتقال استمر أكثر من عامين، وسوف تعيش حياة التشرّد مدّة من الزمن قبل أن يستجيب الله دعوتها، فانتقلت إلى الرفيق الأعلى تشكو إلى بارئها ظلم الظالمين.

وكان الهمس حول وجود حقيقي للإمام المهدي ما يزال مستمراً وأدرك الكثيرون أن الحقيقة توجد لدى عثمان بن سعيد ذلك الرجل الصالح الذي تمكن من احاطة عدد كبير ممن يوثق بأمانتهم ووعيهم بوجود الإمام المهدي، ولكن الظروف الحساسة التي يمرّ بها الإمام جعلته يتكتم، فكان لا يتحدث بهذا الشأن إلّا في المناسبات التي تستدعي ذلك، كما حدث في تلك الليلة الشتائية عندما جاءه في جناح الظلام رجل يبحث عن الحقيقة فقال له وهو يحاوره:

١ - المصدر السابق، وسوف نجد «رشيق» هذا يعمل في جهاز المعتضد وسيكلّفه الأخير بمهمة اغتيال الإمام المهدي في منزله بسامراء. الغيبة للطوسي: ٢٤٩.

٢ - محمد صادق الصدر، الغيبة الصغرى: ٢٣٩.

- اسألك بحق الله وبحق الإمامين اللذين وثقاك، هل رأيت ابن أبي محمد الذي هو صاحب الزمان؟!
غمرت الدموع عيني الرجل الصالح وقال:
- أخبرك على أن لا تخبر أحداً ما دمتُ حياً؟
وهز الرجل رأسه موافقاً فقال السفير:
- أجل، قد رأيته^(١)، يوم ولادته، ورأيتُه وقد أيفع وأصبح فتى رشيداً موفّقاً.

«المعتضد» السفاح الثاني!

لقد استرسلنا في رسم المشاهد حتى عام ٢٦٣ هـ أي حتى وفاة شخصية كبيرة لها نفوذها هي شخصية عبيدالله بن يحيى بن خاقان في حادث غامض جداً، وهو قيام رشيق الخادم وهو غلام «الموفق» بافتعال حادث اصطدام بينما عبيدالله على دابّته فسقط عن الدابّة وتوفي بعد سويعات!!^(٢).
وسنرى رشيقاً هذا يعمل في جهاز المعتضد القمعي والأخير يحتاج لوحده دراسة عميقة، فهو الخليفة الذي لقب بالسفاح الثاني والذي حكم البلاد بقوة الحديد والنار والذي وقعت في عهده حوادث تحتاج إلى توقف ودراسة.

على أننا سوف نؤشر بعض الحوادث قبل أن نستعرض ما حصل خلال حكومة المعتضد التي استغرقت زهاء العقد من الزمن.
في الأعوام ٢٦٤ هـ - ٢٦٧ هـ وقعت حوادث كبرى، إذ أغار الاسطول الاسلامي على مدينة البندقية فيما كانت الاشتباكات في جنوب العراق تزداد ضراوة، وفي مصر أعلن أحمد بن طولون تمرّده على العاصمة وزحف

١ - الغيبة للشيخ الطوسي: ٢١٩، ط. طهران ١٣٩٨ هـ.

٢ - تاريخ الطبري حوادث سنة ٢٦٣.

بجيش جرّار على دمشق فاستولى عليها.
وفي خراسان اجتاحت الطاعون ليحصّد آلاف الأرواح، فيما أغار الشوّار
الزّنوج على مدينة واسط وارتكبوا فيها مذابح وحشية.
وشهدت بلاد الاندلس ثورة المولّدين، واستيقظت مدينة سامراء على
فرار رئيس الوزراء الحسن بن مخلد (نصراني وأسلم) إلى بغداد بعد أن
تناهى اليه عزم القائد التركي موسى بن بغا العودة إلى سامراء فصودرت
جميع ممتلكاته.

وشهدت مدينة اصفهان ثورة تم قمعها في مهدها، وثورة أخرى في
نيسابور الخاضعة لنفوذ الصفّار الذي توفي قبيل اندلاعها وثورة في مدينة
حمص السورية، وأغار الأعراب على مكّة المكرمة ونهبوا كسوة الكعبة
المشرّفة وتعرّضت ديار ربيعة إلى غارات وحشية شنّها الروم.
وفي هذا العام (٢٦٧ هـ) توفي السفير الأوّل بعد أن أبلغ بعض رجالات
الشيعة رسالة من الإمام المهدي، وهي رسالة تتعرض إلى الشكوك التي
بدأت تراود أذهان البعض في عدم وجود حجّة الله.

ويدور حوار حول السفير القادم بعد رحيل السفير الأوّل:
- مدّ الله عمرك اذا كان الذي لا بدّ منه فمن يخلفك في سفارتك؟
- محمّد ابني.

- أنت اخترته؟!!

- بل اختاره حجّة الله.

في عام ٢٦٨ هـ شرع «الموفق» باعادة تنظيم قواته استعداداً لبدء الهجوم
العام خاصّة بعد نجاح «رشيّق» بقطع طريق الامدادات التي تصل
«المختارة» عاصمة التمرّد من البادية العربية. وقد عبرت الجيوش العباسية
الأنهار والمسطحات المائية وأصبح الهجوم العام وشيكاً.

وأسفرت العمليات الحربية عن تشديد الحصار على المختارة التي

شهدت تصدّعا في جبهتها الداخلية بسبب نفاد المؤن واضطرار البعض إلى أكل لحوم الموتى، بل وصلت انباء مروعة حول أكل لحوم الأطفال^(١). أما على صعيد الوضع في سامراء فقد قرر المعتمد الذي وجد نفسه خليفة بلا خلافة الفرار من العاصمة واللجوء إلى مصر، فغادر سامراء بذريعة القيام برحلة للصيد، وتم ترتيب اتفاق مع أحمد بن طولون الذي شجع على ذلك وارسل قوات عسكرية إلى الرقة لاستقباله وعندما وصل الخليفة الموصل تم القاء القبض عليه وأعيد إلى سامراء بالقوة. وأصدر الموقف أوامر بفرض الإقامة الجبرية على أخيه وأصدر مرسوماً يقضي بتعيين ابن كنداج حاكم الموصل أميراً على مصر، فردّ أحمد بن طولون باعلانه خلع الموفق من ولاية العهد. في عام ٢٧٠ هـ بلغ الموفق ذروة مجده السياسي بقضائه التام على ثورة الزنج التي أقلقت الرأي العام قرابة خمسة عشر عاماً. وفي نفس العام توفي أحمد بن طولون فتسلم الحكم ابنه خمارويه، كما توفي أيضاً مؤسس الدولة العلوية في طبرستان الحسن بن زيد. وفي عام ٢٧١ هـ انخفض منسوب المياه في النيل، فانتهاز الموفق الفرصة ودفع بالجيش العباسية لاسترداد مصر، لكنها تمنى بهزيمة ساحقة في منطقة الرملة بفلسطين بعد اشتباكات دامية. في عام ٢٧٢ هـ وقعت في بغداد حوادث شغب وعنف استهدفت السكان النصاري وهاجم الناس الدير العتيق ودمّروا بعض جدرانها مما استدعى تدخل الشرطة بأمر من حاكم بغداد واعادة بناء ما تهدم. وفي نفس العام اندلعت الحرب مرة أخرى بين الدولة وقوات الصفاريين لتستمر حتى عام ٢٧٤ هـ. وخلال ذلك تم الاعتراف رسمياً بولاية خمارويه على مصر والشام

والمناطق الحدودية المتاخمة لدولة الروم التي توفي امبراطورها باسيل الأول وشهد عام ٢٧٣ ثورة الزوج في مصر ثم قمعها بوحشية، فيما كان الاندلس يشهد ثورة في مدينة طليطلة، وفي أثناء ذلك توفي العالم الفلكي عباس بن فرناس بعد فشل أول محاولة بشرية للطيران نفذت من فوق مئذنة قرطبة. وفي هذا العام تعرضت سامراء إلى غارات اللصوص وكان الخليفة المعتمد قد غادرها إلى بغداد وحل في قصر بوران بنت الحسن بن سهل وزوجة المأمون.

وتوترت الأجواء في بغداد سنة ٢٧٥ هـ بعد اقدام الموفق على توقيف ابنه أبي العباس الذي سيعرف في سنة ٢٧٩ هـ بـ «المعتضد» فاندلعت حوادث شغب أثارها اتباعه الذين تجمعوا في جسر- الرصافة، ولم يذكر التاريخ بواعث هذا الاجراء، ولكن الموفق التقى المشاغبين وجاء في حديثه معهم:

- أترونكم أشفق مني على ابني؟! هو ولدي واحتجت إلى تقويمه.
إننا نذكر هذه التفاصيل لرسم صورة للمشهد العام الذي أسفر بشكل وآخر عن صعود الخليفة الدموي المعتضد سنة ٢٧٩ هـ.

في سنة ٢٧٦ هـ انتهى الصراع مع الصفاريين بتعيين محمد بن الليث الصفار قائداً لشرطة بغداد وكتب اسمه على الاعلام.

وفي أواخر عام ٢٧٧ هـ اصيب الموفق بداء النقرس، فعاد من ايران إلى العراق على سرير يحمله أربعون حمالاً ووصل بغداد مطلع صفر سنة ٢٧٨ هـ.

وأصبحت بغداد مسرحاً للشائعات حول وفاته فيما كان ابنه ما يزال سجيناً.

أما المعتمد فقد كان في المدائن مع أسرته خليفة بالاسم فقط ينتظر مصيره.

وبرز أبو الصقر أحد كبار القادة العسكريين، ففرض سيطرته على بغداد، وعندما اشتدت الشائعات حول وفاة الموفق اندفع انصار ابنه إلى السجن وحطموا الاقفال وأخرجوا «المعتضد» وانطلقوا به إلى منزل والده الذي دخل في غيبوبة الموت.

وفي ٩ صفر وصل المعتمد وأفراد أسرته بغداد وقد تدهورت صحة الموفق.

وتلبّدت الاجواء في بغداد، وما لبث الفوضى أن اندلعت فجأة وهوجمت بعض قصور القادة خاصة قصر أبي الصقر ونهبت حتى غدت قاعاً صفصفاً.

وكسرت أبواب السجون حتى سجن المطبق الرهيب، وتصدّى أبو العباس «المعتضد» فعين غلامه بدرًا قائداً لشرطة بغداد، فأعاد إليها الهدوء في منتصف صفر.

وفي يوم الأربعاء ٢٢ صفر أعلن عن وفاة الموفق، وفي يوم الخميس أعلن أيضاً عن تعيين أبي العباس ولياً للعهد بعد المفوض ولي العهد الرسمي، وفي يوم الجمعة سمع أهل بغداد بلقب أبي العباس «المعتضد».

وفي ٢٦ صفر ألقى القبض على أبي الصقر وصودرت جميع ممتلكاته وممتلكات أقاربه الذين اختفوا عن الأنظار، وفي يوم الثلاثاء ٢٧ صفر أعلن عن تنصيب عبيد الله بن سليمان بن وهب رئيساً للوزراء.

وشم الناس عهداً يفوح برائحة الدم، لقد بدأ عصر الارهاب من جديد، وإن مسلسل الرعب الذي عاشته بغداد في عهد أبي العباس السفاح والمنصور سيعود في عهد أبي العباس المعتضد.

وفي مطلع سنة ٢٧٩ هـ منع منعاً باتاً جلوس أي حكواتي لسرد القصص، كما منع بيع وتداول الكتب الكلامية والفلسفية^(١).

١ - عبد السلام الترماني، أحداث التاريخ الاسلامي: ٢/٢٦١.

وفي ٢٢ محرم أعلن عن خلع ولي العهد المفوض، واعتبار المعتضد ولي العهد الرسمي الوحيد، وابلغت جميع الأقاليم الإسلامية بهذا الاجراء، فاسقط المفوض عن الخطب الاسبوعية.

وفي تشرين الثاني سنة ٨٩٢ م ١٧ رجب ٢٧١ أقام الخليفة المعتمد احتفاله الترفيهي مساءً في حدائق قصر الحسيني المطلّة على دجلة، وراح يكرع كؤوس الخمر، مع شرائح اللحم المشوي، وفيما كانت أصوات الموسيقى والمطربين تملأ الفضاء سقط المعتمد فجأة، وتضاربت الشائعات حول سبب الوفاة وتناقل الناس شرهه في الطعام تلك الليلة وانه مات مبطوناً، فيما أكد بعضهم أنه اغتيل بوضع السم في اللحم أو في الخمر^(١)!! وفي يوم الثلاثاء ١٨ رجب أعلن عن بيعه الخليفة الجديد المعتضد، وجلس على دست الحكم وله من العمر ثلاثون سنة.

وبدأ عصر الارهاب الشامل، فالخليفة الجديد سفاك للدماء مع رغبة شديدة في تعذيب ضحاياه بأساليب بشعة^(٢).

تسكن روحه همى الشهوات، شبق جنسي، وميل جارف لبناء القصور الفخمة^(٣).

كان أول شيء قام به صلحه مع «خمارويه» الذي ارسل اليه عارضاً ابنته «قطر الندى» زوجة لابن الخليفة.

فوافق الخليفة على أن تكون زوجة له شخصياً، وبدأ العمل في بناء قصر الثريا المنيف استعداداً لاستقبال «قطر الندى».

وفي عام ٢٨٠ هـ القي القبض على محمد بن الحسن بن سهل شقيق بوران مالكة القصر الحسيني الذي يسكنه الخليفة حالياً والذي أصبح قصر-

١ - تاريخ بغداد: ٦٠ / ٤، تاريخ الخلفاء: ٢٦٥.

٢ - مروج الذهب: ٢٤٧، ط. مؤسسة الأعلمي - بيروت.

٣ - انفق على بناء قصر «الثريا» ٤٠٠٠٠٠ دينار «المصدر السابق».

الخلافة.

وقد عثر في منزله على جرائد تضم أسماء أشخاص يبايعون رجلاً علوياً لم يصّرَ باسمه.

وكشفت التحقيقات عن وجود خطة لاغتيال المعتضد وقلب نظام الحكم. ودوهمت منازل بعض الذين وردت أسماءهم في الجرائد وسيقوا جميعاً إلى القصر وتعرضوا للتعذيب، فاعترفوا أنهم لا يعرفون الرجل العلوي وأنهم يعرفون «شميلة» فقط!

تساءل المعتضد متوجساً وهو ينظر إلى عبيد الله بن وهب:

- من يكون شميلة؟!

أجاب رئيس الوزراء:

- إنه محمد بن الحسن نفسه، فهو معروف بشميلة.

أصدر المعتضد أحكام الإعدام بحقهم فاعدموا فوراً، أما شميلة فقد ظل رهن التحقيق، وكان المعتضد يأمل منه أن يكشف عن اسم الرجل العلوي الذي سيقود الثورة في قلب بغداد^(١)!

وفي قصر الحسيني بدأت أولى حفلات التعذيب المعتضدية سبقها استجواب طويل، حاول المعتضد اغراءه بالمال ولكن الرجل أظهر إباءً فراح يهدد بالويل والثبور، فردّ شميلة متحدّياً:

- لو شويتني على النار فلن تسمع مني إقراراً، أتريدني أدلك على رجل اعتقد بإمامته وادعو الناس إلى طاعته؟!

اشتعلت عينا الخيفة بالشرر، وقال وهو يصّر على أسنانه بغيط:

- سوف اشويك بالنار كما قلت!

- اصنع ما تشاء.

برقت في أعماقه المظلمة فكرة رهيبة في أن يجعله بين ثلاثة رماح ثم

يشوى بالنار «ويشوى كما يشوى الدجاج»^(١)!!
ونفذت الفكرة على الفور وراح الجلاوزة يشوون الانسان وكان
المعتضد ينظر بتلذذ إلى آلام الانسان ولم يبد عليه أنه قد اكرث لرائحة
شواء لحم بشري!!
واستمر المشهد الم هول إلى أن تفرقع جسم الضخية ولفظ أنفاسه،
وعندها أمر «خليفة المسلمين» أن يصلب الجسد بين الجسرين على الجانب
الغربي!
وظل اسم الرجل العلوي المجهول هاجساً مخيفاً يراود ذهن الخليفة
الذي يعجّ بالأوهام والوساوس^(٢).
ترى من يكون ذلك الرجل العلوي الذي يعدّ للثورة في بغداد؟! وباح
الخليفة لرئيس وزرائه الذي لا يقل عنه وحشية وسفكاً للدماء، باح له
بـهواجسه.
وبدأت كلاب السلطة مهامها في التجسس والبحث عن الرجل أو
الحصول على معلومات تساعد في القبض عليه.
ولم تمض سوى أسابيع حتى بدأت التقارير السرية ترد على القصر-
وتفيد بوجود مجموعة من الوكلاء مهمتهم استلام أموال تأتي إلى أشخاص
أو شخص له القاب عديدة، فهو مرّة «الحجة» أو «صاحب الزمان» أو
«الغريم»^(٣)، ولا يوجد اسم صريح يمكن التعرف عليه!

١ - المصدر نفسه.

٢ - من المؤسف أن نجد أحمد الكاتب يقول: «كانت سياسة المعتضد ليّنة مع العلويين كسياسة من سبقه من الخلفاء العباسيين» تطور الفكر السياسي: ٢٥٢.

إنّ دراسة حياة المعتضد خاصّة ستكشف وبارقام مذهلة عن دموية لا حدّ لها ودهاء، وأن هذا التقييم يشير إلى سطحية في دراسة حياة الخلفاء العباسيين.

٣ - الغيبة للشيخ الطوسي: ١٧١، الغيبة الصغرى: ٥٩٦.

وأعدت لرئيس الوزراء عبيد الله بن سليمان بن وهب قائمة تضم مجموعة من رجال الشيعة يقومون بمهمة الوكالة في استلام أموال ترد لرجل علوي مجهول^(١).

واتخذت التقارير مساراً أكثر خطورة عندما راحت تشير إلى منزل الإمام الراحل الحسن العسكري في سامراء، ولم يضع المعتضد وقتاً في معالجة الموقف واتخاذ القرار بأسرع وقت.

لقد انقدحت في ذهنه المتوقد أن يكون الرجل المجهول هو المهدي!! وأصبح من المؤكد وجود سفير له بل ووجود وكلاء يستلمون الأموال بالنيابة عنه^(٢)!

تورد المدونات الشيعية أن عبد الله بن سليمان بن وهب اخفق في القبض على أي من وكلاء المهدي بعد فضل الجاسوس الذي دسسته الحكومة في كسب ثقة أي منهم، لقد قابل كثيراً من الشخصيات وتظاهر بأنه من شيعة الإمام المهدي وأن لديه أموالاً يريد تأديتها كحقوق شرعية، ويبدو أن ابن وهب قد اقتنع تماماً وتبددت شكوكه، أما المعتضد فقد تظاهر بذلك فقط. فهو كسياسي شبهه التاريخ بأبي العباس السفاح لا يريد أن يثير مسألة حساسة مثل مسألة المهدي ويجعل منها قضية ما دامت التقارير السرية تؤكد عدم وجودها.

كما أن مهمة القاء القبض على المهدي أو تعبئة الوضع بهذا الاتجاه أمر يضرّ بسمعة الدولة.

ولذا سنى الخليفة السفاح يكلّف «رشيّق» الخادم بمهمة غاية في السرية، وهي مهمة غامضة وسريعة: ثلاثة رجال وستة خيول حتى لا تكون هناك فرصة لالتقاط الأنفاس في قطع مسافة ١٢٠ كم، واقتحام منزل عنوانه واضح جداً، هو منزل الإمام الهادي في درب الحصا في

١ - الغيبة الصغرى: ٦٢٩.

٢ - اعلام الوري: ٤٢١.

سامراء.

والرواية يسردها رشيق بعد وفاة المعتضد الذي سبق وأن هدّدهم بالموت اذا ما تفوهوا بها، ولكنه يسردها بعد وفاة الخليفة الدموي كجزء من ذكرياته.

وأول شيء يثير الانتباه هو فشل المهمة لسبب مدهش، وهو يرى حوضاً مليئاً بالمياه، فالحجرة التي أراد الرجال الثلاثة اقتحامها مفروشة بالمياه وهناك في أقصاها شاب يصلي، حاول أحدهم العبور إليه لكنه فوجئ بعمق المياه فارتد على أعقابهِ، ومنظر كهذا لا بد وأن يربك الرجال خاصة وأن منظر انسان يصلي في مكان عجيب يفترض أن يكون مبلطاً أو مفروشاً.

وفي ضوء ما ورد من مواصفات المنزل يمكن تفسير وجود هذه الحجرة الزاخرة بالمياه، والرواية أهملت التاريخ الدقيق، ويحتمل أن يكون قد حصل ذلك في موسم يرتفع فيه منسوب المياه في دجلة فتتدفق المياه بيسر عبر الكهاريز أو القنوات الجوفية، بل إن اعداد هذه الغرفة ليس له ارتباط وثيق بتاريخ محدد أو موسم معين.

ولا نريد التوقف أكثر من هذا أمام هذه الحادثة، لكننا سنتفهم الموضوع باثارة حادتين أخريين مع الإشارة إلى بعض الوقائع التي لا تبدو هامة إلا بعد وضعها في اطار عام منها وصول «قطر الندى» بنت خمارويه وهي أميرة صغيرة اقترح أبوها أن تكون زوجة لابن الخليفة ولكن المعتضد يستأثر بها ويبني لها قصر الثريا الكبير.

وما لبثت الانباء أن وصلت باغتيال خمارويه في مصر! كما سادت بغداد أجواء متوترة بعد تجدد الاشتباكات واشتعال الحرب مع الدولة العلوية في طبرستان. فيما كانت التقارير ترد القصر بوصول مبالغ كبيرة من محمد بن زيد العلوي زعيم الدولة العلوية إلى رجل يدعى محمد بن ورد العطار

لتوزيعها على العلويين في بغداد والكوفة، فألقي القبض عليه وسيق إلى قصر «بدر» غلام المعتضد.

في مطلع عام ٢٨٤ هـ قرر المعتضد لعن معاوية بن أبي سفيان والطغمة الأموية على المنابر، واستخرج من خزانة الدولة كتاباً في لعن معاوية كان الخليفة المأمون قد أعدّه في خلافته، وتم اعداد كتاب موجز أخذ من جوامع كتاب المأمون، وتناقل أهل بغداد اخبار عن الموعد المقرر لقراءة الكتاب والذي سيكون ١١ جمادى الآخرة.

وكان المعتضد مصمماً على ذلك لولا أن حذّره القاضي يوسف بن يعقوب من العواقب الوخيمة قائلاً:

-إني أخاف أن تضطرب العامة عند سماعها هذا الكتاب.

قال المعتضد:

-إذا تحركت العامة أو نطقت وضعت سيفي فيها!

قال القاضي محذراً من خطر العلويين:

- يا أمير المؤمنين، فما تصنع بالطالبيين الذين يشورون في كل ناحية؟ وكثير من الناس يميلون اليهم لقرابتهم من الرسول ومآثرهم؟ وفي هذا الكتاب اطراء لهم، فاذا سمع الناس هذا الكتاب كانوا اليهم أميل، وكانوا هم أبسط ألسنة واثبت حجة منهم اليوم.

وأطرق المعتضد والتزم الصمت، ولكن الكتاب انتهى أمره ولم يقرأ بالرغم من أن التاريخ حفظه بالتفصيل^(١).

الحادثة الأولى:

في منتصف شعبان وقع حادث غريب عندما ظهر تحت جناح الظلام شخص مسلّح في قصر الثريّ الذي انتقل اليه المعتضد رسمياً منذ زفاف «قطر الندى»، وعندما أراد أحد الخدم أن يتعرف على هويّته ضربه الشخص بالسيف فقطع حزام الخادم الذي فرّ مذعوراً.

ثم توارى الشخص المجهول في حدائق القصر! وشعر المعتضد بالرعب وهو يصدر أوامره إلى الحرس بالبحث خلال الأشجار واستمر البحث حتى مطلع الفجر ولكن لم يعثر له على أثر!!

ثم ظهر ثانية بعد ليالٍ أخرى.
وعُزّزت أسوار القصر بمادة هشة تحسباً من استخدام كلاب التسلّق، كما أمر الخليفة بأحضار من في السجن من اللصوص ليناقضهم في امكانية الدخول إلى القصر تسلّقاً أو نقباً^(١)!

وتناقل الناس حكايات حول هذا الشخص وأنه ربما كان من الجن ظهر للخليفة بسبب إيغاله في سفك الدماء، وانه ربما كان شيطانياً أو من مؤمنيّ الجن.

وكان الجواسيس ينقلون اليه بعض ما يتناقله الناس، ولكن المعتضد يبدو قد صدّق حكاية الخادم الذي وقع في هوى إحدى جوارى القصر وانه يتناول بعض العقاقير الخاصة فلا يدرك بحاسة البصر^(٢)!

وعمد المعتضد إلى تعذيب بعض الخدم والجواري حتى الموت والقي

١ - مروج الذهب: ٢٧٧/٤.

٢ - المصدر السابق.

في السجن آخرين.

وكان المعتضد تشتد هواجسه وقلقه عندما يحل المساء الخريفى، ففي منتصف الليل عاود ذلك الشبح ظهوره مرة أخرى في رمضان وكانت الأبواب تفتح وتغلق.

وكان المعتضد يركض كالمخبول في أروقة القصر، فكان يراه مرة في صورة راهب ذي لحية بيضاء وتارة في صورة شاب حسن الوجه بلحية سوداء وتارة في صورة شيخ يرتدي زي التجار وتارة أخرى بيده سيف مسلول^(١).

وأصبح المعتضد فيما يبدو في حالة نفسية متدهورة، حتى أنه أمر باحضار المجذوبين والمجانين والمعزّمين فاحضروا وكانت فيهم امرأة. إنَّ أحداً لا يدري هل كان الشبح الذي كان يراه الخليفة حقيقة، أو أن ما يراه لا يعدو أن يكون أشباح ضحايا تترأى له في قلب الظلام؟! لقد كان الخليفة يشرف شخصياً على مختلف الطرق في التعذيب الوحشي، فكانت مشاهد التعذيب البشعة مما لا يمكن احتمالها لدى إنسان فيه بقيا من الإنسانية^(٢).

وسيبقى ما رآه الخليفة في قصر الثريا لغزاً من ألغاز التاريخ! ونختتم عهد المعتضد الدموي بالاشارة إلى وفاة الأميرة قطر الندى سنة ٢٨٧ هـ ولما تناهز العشرين بعد!!

وفي عام ٢٨٨ هـ شهد الشمال الافريقي ظهور رجل يدّعي أنه المهدي،

١ - المصدر نفسه.

٢ - المصدر نفسه: ٤/ ٢٦٧.

وفي عام ٢٨٩ هـ توفي المعتضد ليتولّى الخلافة بعده ابنه «المكتفي» وبدأ رعب القرامطة الذي أقلق العالم الإسلامي.

الحادثة الثانية:

وقبل أن نوردها نشير إلى اعتقال الحلاج سنة ٣٠١ هـ بتهمة الزندقة والاحاد علماً بأنه متهم أيضاً بادّعائه السفارة للإمام المهدي، وقد فضحه الزعيم والعالم الشيعي أبو سهل بن إسماعيل النوبختي، والذي يمت برابطة نسب إلى الشيخ الحسين بن روح النوبختي السفير الثالث للإمام المهدي. في عام ٣١٤ هـ كانت بغداد تتابع بقلق بالغ تحركات القرامطة الذين يثرون الرعب في كل مكان يقتربون منه.

فقد فرّ أهل مكة إلى الطائف عندما سمعوا بزحف «أبي طاهر القرمطي» إليها، ولكن سرعان ما وصلت الاخبار أنه في طريقه إلى العراق، وأن هدفه الأوّل سيكون الكوفة.

كتب الخليفة إلى يوسف بن أبي الساج الذي يربط في مدينة واسط أن يتحرك بسرعة صوب الكوفة، وأخبره بأن أطناناً من المؤن بما في ذلك القمح والشعير بانتظاره.

ويشاء القدر أن تسقط هذه المؤن بيد أبي طاهر، وعندما وصل الجيش العباسي في الثامن من شوال وجد الطريق إلى الكوفة قد سقط بأيدي القرامطة.

كان الجيش العباسي يفوق قوّة القرامطة أضعافاً مضاعفة، ولذا شعر ابن أبي الساج بالغرور وأمر باعداد كتاب الفتح قبل أن تبدأ العمليات الحربية؟

ونشبت المعركة في ضحى يوم السبت ٩ شوال، واستمرت حتى الغروب، وقاد أبو طاهر هجوماً مدمراً حطم فيه خطوط الجيش العباسي الذي انهار فجأة، ووقع يوسف في أسر القرامطة ووكل أبو طاهر طبيباً يعالج جراحه.

وصلت فلول المنهزمين بغداد حفاة عراة، وكان لمنظرهم المأساوي الأثر الرهيب في بث الرعب في المدينة، واصدر «نازك» قائد الشرطة العام أمراً بمنع التجول ليلاً ونفذ الاعداء بالمتخلفين.

وبدأ سكان بغداد يعدّون العدة للفرار من المدينة إلى همدان في ايران، فيما وصلت انباء مؤكدة أنّ القرامطة في طريقهم إلى الانبار.

استدعى الخليفة القائد العسكري مؤنس المظفر لمواجهة القرامطة، فحرّك خمس مئة زورق مشحون بالجنود لصدّ القرامطة اذا حاولوا عبور نهر الفرات.

حرّك القائد قطعات من قواته إلى الأنبار لتعزيز دفاعات المدينة التي قام أهلها بقطع الجسر.

وعسكر القرامطة في الجانب الغربي من النهر، وفي عملية سريعة قام القرامطة بالافادة من السفن الموجودة في مدينة «حديثة» التي سقطت في أيديهم، فعبر ثلاث مئة محارب إلى الانبار وسرعان ما فرّ جنود الخليفة، فعقد الجسر مرّة أخرى، وعبرت قوّات القرامطة لتدخل الانبار دخول الفاتحين.

وفي غمرة الرعب الذي عمّ بغداد ألقى القبض على رجل قرمطي اتهم بمراسلته لأبي طاهر وتسريبه أخبار ومعلومات هامّة، وسيق الرجل إلى قصر رئاسة الوزراء حيث تم استجوابه.

— هل تقرّ بذلك؟

— نعم!

— لماذا؟

— لأنني أرى أبا طاهر على الحق، وأنت وخليفتك كفار تأخذون ما ليس لكم.

وسكت لحظات ليقول:

— ولا بدّ لله من حجة في أرضه، وإمامنا المهدي محمّد بن أحمد بن عبد الله بن محمّد بن إسماعيل بن جعفر الصادق المقيم ببلاد المغرب!!
إننا لسنا كالرافضة ولا الاثني عشرية الذين يقولون بجهلهم: إن لهم اماماً ينتظرونه ويكذب بعضهم لبعض، فيقول: رأيتُه وسمعتُه وهو يقرأ، ولا ينكرون بجهلهم وغباوتهم أنه لا يجوز أن يعطى من العمر ما يظنونُه.
سكت رئيس الوزراء ثمّ قال:

— أنت تعرف أشياء كثيرة عن عسكرينا، فمن فيهم على مذهبك؟
نظر الرجل وأفتر عن ابتسامة ساخرة وقال:

— أنت بهذا العقل تدير الوزارة، كيف تظنني أسلم قوماً مؤمنين إلى قوم كافرين يقتلونهم؟ لن أفعل ذلك!!
شعر رئيس الوزراء بالغیظ لهذه الاهانة، وصدر أوامر بتعذيبه وعدم تقديم الطعام والشراب اليه، فظل ثلاثة أيام ثمّ مات^(١).

وإفادات الرجل وما ورد في وقائع المحاكمة تشير إلى أنّ مسألة المهدي مسألة جادة حتى انها استغلت في تأسيس دولة قوية على انقاض دولة

الادارة في الشمال الأفريقي، كما أن الاثني عشرية وفقاً لافادته يطرحون منذ البداية مسألة الغيبة والعمر الطويل مع أن عمر الإمام وقت المحاكمة يناهز الثامنة والخمسين عاماً.

كما أن مسألة وجوب وجود حجة الله قد ولجت في أذهان كثيرين ممن يناهضون الحكم القائم.

ونختتم هذا الفصل باثارة ما اثبتته الدكتور عبدالسلام الترماني في موسوعته التاريخية، وفي عمود الوفيات في سنة ٢٧٥ هـ الذي جاء تحت عنوان اختفاء «محمد بن الحسن العسكري»: «هو محمد بن الحسن العسكري بن علي الهادي، أبو القاسم، آخر الأئمة الاثني عشر عند الشيعة الإمامية، وهو المعروف عندهم بالمهدي المنتظر والحجة وصاحب السرداب. ولد بسامراء، ومات أبوه وله من العمر خمس سنين، ولما بلغ التاسعة عشرة من عمره دخل سرداباً في دار أبيه بسامراء ولم يخرج منه»^(١).

وقد اعتمد الدكتور المؤرخ مصدرين، هما:

وفيات الأعيان لابن خلكان، وفيه: «... وذكر ابن الزرق في «تاريخ ميافارقين» أن الحجة المذكور ولد تاسع شهر ربيع الأول سنة ٢٥٨ هـ، وقيل: في ثامن شعبان سنة ست وخمسين، وهو الأصح، وأنه لما دخل السرداب كان عمره أربع سنين، وقيل: خمس سنين، وقيل: إنه دخل السرداب سنة خمس وسبعين ومائتين، وعمره سبع عشر سنة والله أعلم أي ذلك كان، رحمه الله تعالى»^(٢).

١ - حدث التاريخ الاسلامي بترتيب السنين ج ٢: ٢٣٧ / ١ - ٢٤٤، وقائع سنة ٢٧٥ هـ.

٢ - وفيات الأعيان: ١٧٦ / ٤ ط دار الثقافة بيروت.

كما اعتمد الأعلام للزركلي، وقد ورد فيه: «محمد بن الحسن العسكري (الخالص) بن علي الهادي، أبو القاسم، آخر الأئمة الاثني عشر عند الإمامية. وهو المعروف عندهم بالمهدي وصاحب الزمان والمنتظر والحجة وصاحب السرداب. ولد في سامراء، ومات أبوه وله من العمر نحو خمس سنين. ولما بلغ التاسعة أو العاشرة أو التاسعة عشرة دخل سرداباً في دار أبيه بسامراء ولم يخرج منه»^(١).

وقد ذكرنا من قبل نبأ اعتقال المعتضد بأوامر من والده (الموفق) وشغب أتباعه، مع أننا لا نعلم سبباً واضحاً للاعتقال، لكنه يكشف بجلاء أن المعتضد كان له جهاز ارهابي كونه منذ وقت مبكر وأن «رشيقات» وغيره اعضاء في ذلك الجهاز، وإلا ما توترت الاجواء في بغداد سنة ٢٧٥ هـ واندلاع حوادث شغب اثارها اتباع المعتضد وتجمعهم في جسر الرصافة؟ وتذكر مدونات الإمامية أن المعتضد ارسل قوات لاعتقال لامام وأنه كان في السرداب يتلو القرآن وأنه خرج من السكة التي على باب السرداب.

والرواية تورد اسم المعتضد صراحة، لكنها لا تحدد تاريخاً للهجوم، ولذا فمن المحتمل أن يكون ذلك قد حدث سنة ٢٧٥ هـ. وبهذا يكون اختفاء الإمام المهدي في السرداب طبيعياً جداً، وقد أشرنا إلى واقعة اختفاء زوجة المتوكل بعد الاطاحة بابنها الخليفة (المعتز) سنة ٢٥٥ هـ، ولم يعثر لها على اثر بعد أن قرّت من نفق سرّي بين مخدع نومها ونقطة خارج أسوار القصر.

وتؤيد المدونات الشيعية هذا الاختفاء باعتبار الهجوم على دار الإمام في

عهد المعتضد هو آخر محاولة من الدولة للقبض عليه، ولعلّه قد غادر سامراء نهائياً بعد أن أخذت بالاضمحلال لعودة الخليفة إلى العاصمة الكبرى بغداد، وهناك روايات تشير إلى أن الإمام كان يدخل بغداد بزيّ التجّار^(١).

كلمة أخيرة:

في ظروف سياسية وفكرية عاصفة منذ مصرع الخليفة المتوكل سنة ٢٤٧ هـ وحتى سنة ٣٢٩ هـ وهي السنة التي شهدت فيها بغداد انقراض الشهب منذ السماء وحتى مطلع الفجر واجتياح دجلة في فيضان مدمر منازل بغداد^(٢) التي اتسمت بالفوضى وغياب الاستقرار، نجد حركة هادئة تتسم بالثبات والتوازن والعمق، هي حركة المهدي التي مرّت بمراحل عديدة، فقد كانت منذ تاريخ الرسالة المحمدية بشارة بشر بها النبي أمته، وظل الأئمة من أهل البحث يتوارثون هذه البشارة حتى عصر الإمام الهادي الذي أضاف إلى البشارة إجراءات عملية أشرنا إليها في ممارسته الاتصال من وراء حجاب (عبر الوكلاء) ومنحهم دوراً أكبر وتعزيز ثقة الناس بهم، وأيضاً شراء دار فخمة توفر أرضية مناسبة لاختفاء وحماية حفيده، وشراء جارية تتوفر فيها مواصفات محددة ولتكون زوجة لنجله الحسن عليه السلام ثم دخلت حركة المهدي مرحلة أخرى من خلال ولادته في ظروف خطيرة ودخوله ضمير كثير من الأفراد الواعين كحقيقة ساطعة، ثم مرحلة السفارة.

ونحن لا ننكر ظاهرة الحيرة التي وقعت للشيعه ابان وفاة الإمام

١ - محمد صادق الصدر، موسوعة الإمام المهدي / الغيبة.

٢ - تاريخ بغداد: ١/ ٧٣ ط المكتبة السلفية، وفيها ضربت صاعقة القبة الخضراء وتحطم تمثال الفارس الذي يتربع فوقها منذ سنة ١٤٥ هـ، وهي سنة بناء وتأسيس بغداد في عهد المنصور، وهي نفس السنة التي انتهت فيها الغيبة الصغرى.

الحسن، ولكن من يقرأ تفاصيل تلك الحقبة ينتهي إلى تصوّر أن الحيرة كانت بمثابة سحابة صيف عابرة وأن حركة المهدي واصلت مسارها بشكل هادئ رغم تقلبات الظروف، وهناك بعد أن رافنا حركة المهدي في مراحلها كافة هي غيبته الطويلة وعالميته، وهذا ما يجعلنا نتفهم أسرار الغياب الطويل، فالعالم يتحرك نحو العالمية بخطى واسعة، وهو أمر لم يكن مفهوماً آنذاك، لكننا نجد حديث الأرض التي تملأ عدلاً وقسطاً بعد أن تملأ ظلماً وجوراً من أبرز الأحاديث التي ترتبط بالإمام المهدي وتسمه بميسم ثابت.

إنّ حركة أهل البيت بشكل عام هي حركة مستقرّة في عمق التغيّرات الانسانية بعيداً عن انفعالات السطح، فالعالم اشبه بالبحر المتلاطم الأموال فيها مياه الأعماق هادئة دائماً تغمرها سكينه وجلال.

ولعل في صمت الإمام علي مدّة ربع قرن أكبر دليل على هذه الحركة الهادئة التي تنظر إلى المديات البعيدة حيث يتطلع الأنبياء.

فعلي بن أبي طالب هو من نهض بمسؤوليته مذ كان صبياً في العاشرة وخاض غمار الحروب والمقاومة حتى أصبحت للإسلام دولة، فكان بطل الإسلام وسيفه الذي لا يقهر، لكننا نراه يلوذ بالصمت التام عندما ذرّت الأطماع رؤوسها والنفوس أطماعها في حطام الدنيا.

تفريق الشيعة وسؤالهم عن الإمامة والمهدي
في تطور الفكر السياسي الشيعي
لأحمد الكاتب

د. ثامر العميدي

المبحث الأول

دليل اختلاف الشيعة وتعدد فرقهم

أولاً - صياغة الدليل:

لم يكن الاستدلال باختلاف الشيعة فيما بينهم، ولا بتعدد فرقهم على إنكار عقيدة الإمامية بالنص والتعيين وهوية الإمام المهدي عليه السلام جديداً في بابه، ولا خافياً على الإمامية قط، بل لولا هم لما عرف الكاتب ولا غيره شيئاً عن فرق الشيعة؛ لأنهم أول من كتب عنها، وأول من أرّخ لنشأتها وتكوينها، ولم يسبقهم إلى ذلك أحد. ولهذا نرى المصدر الأساسي للكاتب في معرفة هذه الفرق: كتاب المقالات والفرق لسعد بن عبد الله الأشعري القمي، وكتاب فرق الشيعة المنسوب للنوبختي وهو لم يثبت كونه للنوبختي كما بينته بعض الدراسات العلمية المتخصصة التي برهنت على أنه نسخة أخرى من كتاب المقالات والفرق لسعد ابن عبد الله الأشعري^(١)،

١- راجع ما كتبه السيد الجلال عن كتاب فرق الشيعة في العدد الأول من نشرة (تراثنا) إصدار مؤسسة آل البيت^٨ لإحياء التراث، ١٤٠٥ هـ.

ومنه يعلم مخالفة الكاتب للشروط العلمية في كيفية الاحتجاج بكتب التراث^(١)، باستعانتة بهذا الكتاب بحدود خمس وستين مرة! ومع علم الكاتب بقدّم هذا الدليل لنقله من الزيدية كما في مقدمة إكمال الدين للشيخ الصدوق^(٢) إلا أنه لم يكتف في مقام صياغته، ونسبته إلى نفسه!! بحدود ما اقتبس من إكمال الدين، وكأنّ أحداً من الإمامية لم يصدقه على وجود تلك الفرق في تاريخ الشيعة!! ولهذا راح يسطرّ أسماء تلك الفرق، وما كانت تدعيه من دعاوى المهدوية عبر التأريخ ابتداءً من عهد أمير المؤمنين عليه السلام وانتهاءً بقول الإمامية بإمامة ومهدوية ابن الإمام العسكري عليه السلام^(٣) معيداً بذلك ما كتبه أعلام الإمامية قبل أكثر من عشرة قرون، وهكذا انتهى إلى قول الزيدية نفسه، من أنّ تشرذم الشيعة واختلافهم في تشخيص من يقوم بأمر الإمامة بعد وفاة كل إمام بحيث نتج عنه نشوء فرق تدعو كل واحدة منها إلى إمامها، يدل على عدم صحة ما تدعيه الشيعة الإمامية الإثني عشرية من وجود نص سابق في تحديد أسماء الأئمة الإثني عشر عليهم السلام، ولو كانت هناك قائمة معدّة بأسمائهم من قبل - على حدّ تعبير الكاتب^(٤) - لما اختلفت الشيعة في معرفة الإمام اللاحق بعد مضي أبيه^(٥).

ثانياً - ما استنتجه الكاتب من الدليل:

استنتج الكاتب من دليل اختلاف الشيعة وتعدد فرقهم وعدم معرفتهم

١ - تطوّر الفكر الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، ص ٢١٨-٢١٩، طبع بيروت، وص ٢١٤، طبع لندن.
٢ - انظر: إكمال الدين: ٧٥ / ٧٦، وتطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، ص ٢٠٥، بيروت، و ص ٢٠٠ لندن.

٣ - تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، ص ١٨٣-١٩٠، بيروت، وص ١٧٦-١٨٥، لندن.

٤ - تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، ص ٢٠٣، بيروت، وص ١٩٨ لندن.

٥ - تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، ص ١٩٠، بيروت، وص ١٤٨ لندن.

- كما يزعم - بالإمام اللاحق بعد مضي السابق كذب جميع روايات الإمامية الواردة بخصوص تسمية الأئمة الإثني عشر عليهم السلام والنص عليهم بالإمامة، وتعيينهم لهذا المنصب، وأنها باطلة - بزعمه - ولا وجود لها في حياة الأئمة عليهم السلام، ولم يعرفها أحد من أصحابهم، وإنما هي مختلقة في القرن الثالث الهجري من قبل أقطاب نظرية الإمامة والمهدي^(١).

وهذا يعني - بنظر الكاتب - أنه لانصّ ولا تعيين ولا دليل على وجود الإمام المهدي عليه السلام؛ ولهذا حاول إرجاع عقيدة الإمامية بهوية الإمام المهدي عليه السلام إلى تأثير فرق الغلاة الباطنيين كالنصيرية أو النميرية، والمخمّسة، والمفوضة^(٢) وإلى دور الإعلام الإمامي في تكريسها في نفوس الشيعة الإمامية^(٣)!!!

ثالثاً - توظيف الدليل في بطلان الشورى وإثبات النص:

قبل بيان ما في دليل الكاتب - أو بالأحرى دليل الزيدية - نود التنبيه إلى ما يثير الدهشة من الكاتب حقاً، إذ لم يلتفت أبداً إلى إمكانية توظيف ذلك الدليل - وبكل سهولة وبساطة - لخدمة القول بالنص المسبق ونقض الشورى تماماً؛ لأن تشرذم الشيعة واختلافهم في تشخيص من هو الإمام بعد وفاة أبيه - كما يدّعي - وإن أفاد عدم علمهم بالمنصوص عليه من الأئمة بعد وفاة أبيه، إلاّ أنّه يدل دلالة قاطعة على اعتقادهم بوجود النص مع جهلهم بمصداقه الخارجي.

والدليل عليه أنّا لم نجد فرقة واحدة من فرق الشيعة - التي ذكرها الكاتب نفسه وسطر قولها بقلمه - إدّعت بأن سبب قولها بإمامة إمامها هو

١ - تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، ص ٢٠٦-٢٠٧ بيروت، وص ٢٠٠-٢٠١ لندن.

٢ - تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، ص ٢٥٥-٢٦١ بيروت، وص ٢٥٣-٢٥٩ لندن.

٣ - تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، ص ٢٦٣، بيروت، وص ٢٦٢ لندن.

الشورى، أو الفوز بالانتخابات العامة مثلاً، وإنّما كان دليل كلّ فرقة من الفرق التي ذكرها الكاتب هو وجود النصّ عليه، كما هو حال الكيسانية بقولها بمهدوية ابن الحنفية رضي الله عنه، والزيدية بإمامة زيد الشهيد رضي الله عنه، والناووسية بمهدوية الإمام الصادق عليه السلام، والواقفية بمهدوية الإمام الكاظم عليه السلام، والفتحية بإمامة عبد الله الأفتح؟ وهكذا الحال مع سائر من ذكرهم الكاتب بما في ذلك الغلاة الباطنيين كالنصيرية والمفوضة والمخمسة.

وإذا كانت أدلة أصحاب هذه الفرق كلّها - بنقل الكاتب نفسه - نابعة من اعتقادهم بوجود نصّ مسبق على من زعموا إمامته ومهدويته؟ فكيف فهم الكاتب من أقوالهم التي كتبها بيده بأن تمسك أصحاب تلك الفرق بأئمتها كان نابعاً من حرية اختيار الإمام على وفق منطق الشورى؟! الأمر الذي يوحيه عنوان كتابه بكلّ وضوح!

أفلا يدل هذا على أن الشيعة في مراحل تاريخها لم تؤمن طرفة عين بنظرية الشورى؟، وإنّما كانت - على اختلاف فرقها وتضادّها - مجمعة على القول بمبدأ النص والتعيين مع اختلافها في المنصوص عليه، وإنه لا مجال لأحد من المسلمين كائناً من كان في مزاحمة أهل البيت عليهم السلام، في خلافة النبي صلى الله عليه وآله، وإنه لا مكان لنظرية الشورى في اعتقادهم وتفكيرهم، وإلاّ فما معنى إصرارهم على أن الإمامة لا بد وأن تكون عمودية وفي أهل البيت عليهم السلام فقط؟! كما هو واضح من تاريخ تلك الفرق الشيعية ونوعية أدلتها على اعتقادها بهذا الإمام أو ذاك دون سواه.

رابعاً - مناقشة الدليل:

إن اختلاف الشيعة وتعدّد فرقهم الذي تمسك به الكاتب واستنبط منه عنوان (الشورى) ونقض به عقيدة الشيعة جملةً وتفصيلاً، يدل - وبكل

وضوح - على وجود النص مع الاختلاف في المنصوص عليه.
والاختلاف في وجود شيء لا يدل على نفيه، ولا يقول بذلك عاقل،
والأما ثبت شيء قط، وإنّما الذي ينفيه عدم وجود الدليل عليه، الأمر الذي
ينبغي معه عرض أقوال المختلفين لمعرفة أدلتهم تفصيلاً ثم مناقشتها بحياد
تام، وبيان الصحيح أو الراجح منها وفق أسس موضوعية. والكاتب - كما
يعلم كل من قرأ كتابه - قد أعرض عن هذا، ولو فعل ذلك لوجد أن كل
من أدعيت له المهدوية غير الإمام الحجة عليه السلام قد مات ابتداءً من قول
الكيسانية بمهدوية ابن الحنفية رضي الله عنه وانتهاءً بقول آخر فرقة من
الفرق المحسوبة على التشيع. كما ماتت تلك الفرق بأسرها بعد نشأتها
بوقت قصير، وهذا يكفي لردّ القول بمهدوية وإمامة من ثبتت وفاته، إذ
المفروض بالمهدي - كما اتفقت عليه كلمة جميع المسلمين أن يملأ الأرض
قسطاً وعدلاً، لا أن يموت ويتركها متخمة ظلماً وجوراً. وبهذا ينحصر -
النزاع مع الإمامية حول ولادة الإمام المهدي وإمامته وغيبته واستمرار
وجوده الشريف، ودليل النص عليه بكلّ ذلك من آباءه الأئمة عليهم السلام. لا أن
تخلط الأوراق بجعل الشيعة وهم النصف الآخر من المسلمين في عداد من
علم الكل بانقراضه وكذب ما يدعيه!

وحيث أن الكاتب استهل كتابه بروايات مدح الشورى وجعلها دليلاً
على عدم وجود النص على أمير المؤمنين الإمام علي عليه السلام بالإمامة! وهو
يعلم جيداً بغياب مبدأ الشورى في تاريخ الخلافة الإسلامية بجميع
عصورها قاطبة. لذا تجنب عرض أدلة الشيعة في الإمامة والمهدي
ومناقشتها، متذرّعاً بنفي النص والتعيين باختلاف فرق الشيعة في
المنصوص عليه تارة، وباختلاق أحاديث النص والتعيين من قبل الغلاة
والكذابين! دون عرضها ودراستها تارة أخرى!

ولا يخفى أن إثبات وجود النص على إمامة أي من أهل البيت عليهم السلام في

زمان تلك الفرق المحسوبة على التشيع، هو فرع إثبات وجود النص على أولهم عليه السلام، خصوصاً وإن هذا الأمر قد حصل فيه اختلاف الصحابة بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وآله مباشرة.

وسنبداً مع الكاتب من الاختلاف الأول في الإسلام، فنقول:

إن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وهم من عاصروا الوحي، وتذوقوا حلاوة التنزيل وتكحلوا بنور النبوة وشهدوا كل اعجاز عظيم، كان من المفروض عليهم أن يكونوا المثال الذي يحتذى به في الألفة والوفاق والتفاهم والاتفاق والحرص الشديد على وحدة الكلمة وعدم الاختلاف بخصوص من سيكون بعد النبي صلى الله عليه وآله في إدارة دينهم ودنياهم، ولكنهم اختلفوا أشد الاختلاف مع أن عهدهم بالغدير قريب^(١)، والرسول العظيم صلى الله عليه وآله لم يُدفن بعد، فمنهم من تناساه تماماً، ومنهم من أنكره، ومنهم من تأوله، ومنهم من تمسك به وأبى الاعتراف بنتائج السقيفة، ومنهم من راح يترقب نتائج الصراع على السلطة، وربما اندفع بعض من لم يع الحق أو يسمعه إلى السؤال.

إن اختلاف الصحابة لا يدل على عدم وجود النص على علي عليه السلام كما

١ - لما فرغت الزهراء عليها السلام من خطبتها العظيمة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله - والتي فضحت بها أصحاب السقيفة وعزتهم من كل حجة - خرجت من المسجد فتبعها رافع بن رفاع الزرقي لسمعها اعتذاره عما جرى، فقالت: «إليك عني فما جعل الله لأحد بعد غدير خم حجة ولا عذراً». راجع النص الكامل لخطبة الزهراء في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله لتعرف يقيناً موقفها الصريح المعلن أمام حشد الصحابة من خلافة أبي بكر في المصادر التالية: بلاغات النساء لابن طيفور: ٢١، والشافي للسيد المرتضى: ٤: ٦٩-٧٧، وتلخيص الشافي للشيخ الطوسي: ٣: ١٣٩-١٤٣، ودلائل الإمامة للطبري الصغير: ١٠٩ / ٣٦ بعدة طرق، ومنال الطالب في شرح طوال الغرائب لأبي السعادات ابن الأثير: ٥٠١-٥٠٧، ومقتل الإمام الحسين عليه السلام للخوارزمي الحنفي: ٧٧، والطرائف للسيد ابن طاووس: ١: ٢٦٣ / ٣٦٨ عن ابن مردويه في كتابه المناقب، وكشف الغمة للإربلي: ٢: ١٠٨ نقلها من نسخة قديمة لكتاب السقيفة للجوهري مع التصريح بأنها مقروءة على مؤلفها في ربيع الآخر سنة ٣٢٢ هـ، والاحتجاج للطبرسي: ١: ٢٥٣ / ٤٩، وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ١٦: ٢١١-٢١٣ و٢٤٩ و٢٥٢ بعدة طرق، وقد روى بعضها المسعودي في مروج الذهب: ٢: ٣٠٤، والصدوق في علل الشرائع: ١: ٢٤٨ / ٢ و٣ و٤ باب ١٨٢.

سنيّته من كتب أهل السنة فقط، ولو لم يكن أحد من الصحابة قط يؤمن بالنص سوى فاطمة الزهراء عليها السلام لكفى.

وهذا ما لا يستطيع إنكاره حتى أبي بكر وعمر وقادة السقيفة يومئذ، لما ثبت في الصحيح أنّها عليها السلام رحلت وشيكاً بعد أبيها عليه السلام غاضبة على أبي بكر وعمر ولم ترض عنهما، وماتت سلام الله عليها وهي ساخطة عليهما، وكانت قد أوصت بأن لا يحضر جنازتها ولا يصلّي عليها، حتى دفنها أمير المؤمنين عليه السلام ليلاً، ولم يأذن لأحد منهما بحضور جنازتها وتشيعها والصلاة عليها ودفنها عليها السلام ^(١).

ولأي الأمم—ور تدفن سرّاً بضعة المصطفى ويعفى ثراها
فمضت وهي أعظم الناس وجداً في فم الدهر غصة من جواها؟!
وموقف الزهراء عليها السلام المعروف من أبي بكر له اتصال وثيق بحديث أبيها
العظيم محمد عليه السلام: «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية» ^(٢). الذي

١ - انظر: صحيح البخاري ٥: ٢٥٢ / ٧٠٤، كتاب المغازي باب غزوة خيبر، وصحيح مسلم ٣: ١١٠٦ / ١٧٥٩، كتاب الجهاد والسير باب قول النبي: 'لا نورث ما تركناه فهو صدقة، وسنن أبي داود ٣: ١٤٢ / ٢٩٦٨، كتاب الخراج والإمارة والفيء باب صفايا رسول الله صلى الله عليه وآله، وتاريخ المدينة المنورة لابن شبة النميري ١: ١٠٩-١١٠، و١: ١٩٦-١٩٧، من طرق شتى، وهو من قدماء المؤرخين مات قبل الطبري بحدود خمسين عاماً، والتنبيه والاشراف للمسعودي: ٢٥٠.

٢ - أخرجه من محدثي الجمهور: أحمد في مسنده ٥: ٦١ / ١٦٤٣٤، وابن حبان في صحيحه ٧: ٤٩ / ٤٥٥٤، كتاب السير باب طاعة الأئمة، والحاكم في المستدرک ١: ٢٠٣-٢٠٤ / ١١٤٤٠٣، كتاب الإيمان، وأبو نعيم في حلية الأولياء ٣: ٢٢٤ / ٢٤٥ في ترجمة زيد بن أسلم، والطبراني في المعجم الكبير ١٩: ٣٨٨ / ٩١٠ و١٠: ٢٨٩ / ١٠٦٨٧، وفي المعجم الأوسط ٤: ٣٤٢٩، وفي مسند الشاميين ٢: ٤٣٧-٤٣٨ / ٥٦٥٤، وابن أبي شيبه في مصنفه ٨: ٥٩٨ / ٤٢، كتاب الفتن، باب من كره الخروج في الفتنة وتعوذها، وابن كثير في جامع السنن والمسانيد ١١: ٥٩١ / ٨٩٢٣. وأخرجه من الزيدية: الإمام زيد الشهيد رضي الله عنه كما في مسنده: ٣٢٢، كتاب السير باب طاعة الإمام، والإمام الزيدي القاسم ابن محمد بن علي في الاعتصام بحبل الله المتين ٥: ٤٠٩. وأخرجه من الإمامية: الفضل بن شاذان في الإيضاح: ٧٢-٧٥، والحميري في قرب الإسناد: ٣٥١ / ١٢٦٠، والصفار في بصائر الدرجات: ٢٥٩ / ٥ و١١ / ٥١٠ و١٥، وسعد بن عبد الله الأشعري في بصائر الدرجات كما في مختصره مختصر بصائر الدرجات: ٦٠، والبرقي في المحاسن ١: ١٧٦ / ٢٧٣ و١: ٢٥١-٢٥٢ / ٤٧٤ و١: ٢٥٢ / ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧ و١: ٢٥٣ / ٤٧٨ و١: ٢٥٤ / ٤٨١، وثقة

رسم أبعاد حقيقة الحكم في الإسلام بكل وضوح، ووضع النقاط على الحروف، ولم يدع مجالاً لكل لص ومختلس أن يتسوّر جدران الحقيقة ليغتالها وبمنهج سخيف.

ولهذا جاء الكاتب بتأويل عجيب لهذا الحديث يخالف تماماً نصوص القرآن الكريم والسنة المطهرة، ويتعارض صراحة مع أدلة العقول.

نعم، فقد زعم أن المراد بالحديث المذكور هو: «وجود عموم الإمام، أي: الرئيس في الأرض، وعدم جواز بقاء المجتمع بلا حكومة، أية حكومة، وأي إمام!!»^(١).

أي: لا مانع من أن تكون الحكومة مثل حكومة هولانكو، والرئيس مثل موثي دايان، أو صدام، أو موسليني!! فكلهم معنيون بالحديث بنظر الكاتب!!.

وهكذا تشدق الكاتب بهذا التأويل، وحسب أنه أنهى به كل ما تقوله الإمامية حول هذا الحديث الذي أكّده أهل البيت عليهم السلام مراراً في موارد تفهيم المخاطبين بحقهم الذي أتت عليه قریش.

⇒

الإسلام في الكافي ١: ٣٧١ / ٥ كتاب الحجة باب أنه من عرف إمامه لم يضره تقدم هذا الأمر أو تأخر، و١: ٣٧٦-٣٧٧ / ١ و ٢ و ٣ كتاب الحجة باب من مات وليس له إمام من أئمة الهدى عليه السلام، و ١ / ٣٧٨ / ٢ كتاب الحجة باب ما يجب على الناس عند مضي الإمام، و ٢: ١٩-٢١ / ٦ و ٩ كتاب الإيمان والكفر باب دعائم الإسلام، وروضة الكافي ٨: ١٢٨-١٢٩ / ١٢٣، والإمامة والتبصرة من الخيرة للصدوق الأول: ٦٣ / ٥٠ و ٨٢ / ٦٩ و ٧٠ و ٧١ باب (١٨)، والكشي في رجاله ٢: ٥٠٤ / ٤٢٨ في ترجمة سالم بن أبي حفصة و ٢: ٦٨٩ / ٣٧٥ في ترجمة سفيان بن عيينة، والنعماني في كتاب الغيبة: ١٢٧ / ١ باب (٧)، و ١٢٩ / ٦ باب (٧)، والشيخ الصدوق في إكمال الدين ٢: ٤١٠ / ٣ باب (٣٩)، و ٢: ٤١٢-٤١٣ / ١٠ و ١١ و ١٣ و ٢: ٤١٣-٤١٤ / ١٥ باب (٣٩) و ٢: ٦٦٨ / ١١ باب (٥٨)، والشيخ المفيد في الإفصاح في الإمامة: ٢٨-٢٩، وكذلك في رسالته الأولى في الغيبة: ١١، والاختصاص، ص ٢٦٨-٢٦٩، والشيخ الطوسي في تلخيص الشافي ٤: ٣٣٢ فصل في أحكام محاربي أمير المؤمنين عليه السلام، وكذلك في المسائل الحائريات: ٣١٧، والطبري الإمامي في المسترشد في إمامة أمير المؤمنين عليه السلام: ١٧٧-١٧٨ الباب الأول، والكراچكي في كنز الفوائد ١: ٣٢٨ / ٣٣٠.

لقد تناسى الكاتب بأن معنى (الإمام) لغة، هو المقتدى به في الدين والدنيا، وتناسى تصريح القرآن الكريم بأن الأئمة صنفان: أئمة هدى، وأئمة ضلال، وحاشا لللسنة المطهرة من أن تأمر بالاقتداء بأئمة الضلالة، بل وبكل إمام لا يهدي بل يُهْدَى، كما تناسى ما يعنيه لفظ (الإمام) في اصطلاح الفريقين، والذي يعبر عندهم عن منصب خلافة الرسول ﷺ والنيابة العامة عنه ﷺ في قيادة الأمة.

إن العودة بهذا اللفظ إلى عصر صدور الحديث تؤكد ما فهمه الفريقان منه، ولهذا اضطرّ شريحة منهم - بعد عجزهم عن إنكاره - إلى تبرير الواقع التاريخي الذي شهد مجيء أئمة ضلال، فعمدوا إلى صيانة ذلك الواقع بتصحيح طرق انعقاد إمامة أولئك الفساق على علائها، سواء جاءوا إلى الحكم عن طريق القهر أو الاستيلاء والغلبة على السلطة، أو بأي نحو كان. والكاتب الذي احتذى بهم حذو النعل بالنعل والقذّة بالقذّة واقتبس هذا التأويل العليل منهم، تغافل عن عجزهم في إثبات أن الأمر بمعرفة (أية حكومة، وأي رئيس) - ولو كانت الحكومة يكثّر العثار فيها، وكان للرئيس شيطان يعتريه، أو كان يقضم مال الله قضم الأبل نبتة الربيع ممن تلبس بالظلم دهراً - أنه من الدين أولاً، وعجزهم ثانياً من أن يبينوا للعقلاء الثمرة المترتبة على ضرورة معرفة (أية حكومة، وأي رئيس) حتى ولو كانت الحكومة حكومة بني أمية، والرئيس يزيد، وإلا فسوف تكون مיתهم مية كفر وضلال، كما مات على ذلك أبو جهل وأترابه!

إن وصف الكاتب لم تسمّوا بإمرة المؤمنين، أو الخلفاء، أو السلاطين، أو الرؤساء؛ بأئمة الزمان! يعني إن حكوماتهم المتعاقبة في تاريخ الإسلام السياسي كانت تمثل سبظره الدين الحنيف، وإن رفعها لشعارات الإسلام هو الانعكاس الطبيعي لتعليمات الدين وإرشاداته!!

وبناء على هذا الفهم السيء لحديث (من مات..) ستكون الحكومات الظالمة المتعاقبة التي أفرغت الدين من محتواه والرسالة الخالدة من مضمونها

الواقعي حكومات مشروعة؛ لموقف الإسلام المؤيد لها والمساند لسياساتها، بحيث ألزم الأمة بمعرفة أقطاب تلك الحكومات كل في زمانه ابتداءً من آل سفيان وآل مروان وانتهاء بطواغيت هذه الأمة وفراعنتها؛ لأنهم أئمة الزمان الذين وجبت على كل فرد من أفراد هذه الأمة في زمانهم معرفتهم، وإلا سيموت ميتة جاهلية.

وهذا هو التطبيق الحرفي من الكاتب لنظرية السلطة ومنهجها في ابتكار حرمة الخروج على السلطان الجائر ولو جرّد سيفه على رقاب الناس، أو ألهب ظهورهم سوطه.

نعم هذا هو المنهج الأموي السلطوي بعينه، وأمّا على قانون الإسلام فألف لا، فالشرع المقدس الذي أكّد على وجوب توفر العدالة والنزاهة في شاهد الدعوى، واعتبرها أساساً في قبول شهادته، هو أرفع من أن يأمر باتباع (أية حكومة، وأي رئيس) حتى ولو فعل الرئيس ما يغضب الله ورسوله عليه، ثم يأمر العباد بلزوم طاعته، ويحذرهم مخالفته، ويؤكد لهم وجوب معرفته، وينذرهم بأن من مات وهو يجهله فإنه سيموت على ما مات عليه أبو لهب!

والعجيب أن تصدر مثل هذه الأمور من الداعين إلى حرية الاختيار، ولم يلتفتوا إلى ما في تبريراتهم تلك من خنق حرية الباحث ومحاولة منعه من البحث والتنقيب عن ماضي الرؤساء وتاريخ حكوماتهم، وحمله عن طريق تلك السخافات على الاعتقاد بشرعية كل رئيس بمجرد تقمصه الإمامة وكفى، هذا في الوقت الذي ينادي أهل النص ليل نهار بضرورة إعادة تقييم المسلمين لأهل البيت عليهم السلام بالرجوع إلى تاريخهم ومعرفة انضباط حكومتهم المتمثلة في خلافة أمير المؤمنين عليهم السلام، وقراءة ماورد بحقهم من نصوص قرآنية ونبوية.

والكاتب الذي لم يلتفت إلى كل هذا خوفاً من انهيار (تطور فكره)

حاول تقليد منظري هذه الخرافات لتبرير الواقع التاريخي الفاسد حتى قال في ﴿أولي الأمر﴾ بمقولتهم - ونسبها لنفسه - بجواز المعصية على الإمام، وإن طاعته نسبية وليست مطلقة^(١)!!

نعم، قال هذا في الرد على دليل الإمامية الآخر من قوله تعالى ﴿يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم﴾^(٢) متغافلاً عن أن طاعتهم لم تقيد بشيء دون آخر مع ورودها في سياق آية واحدة وبالعطف على مطلق الطاعة.

وهكذا كلما توقفت صيانة الواقع التاريخي على شيء ارتكبه، فما لم يسمح الأمر بتفريقه - كما في طاعة أولي الأمر - فرقوه؛ لعلمهم باللوازم الفاسدة، المترتبة على مطلق الطاعة لأئمتهم؛ إذ كيف يطاع أحدهم على أعماله المخالفة للنص بكل صراحة.

وما لم يسمح بالاجتماع جمعوا بين أطرافه - كما عرفت في حديث من مات - لعلمهم بأن الاقتصار على معرفة صاحب الحق فقط دون التصدي إلى (أية حكومة وأي رئيس)، إنما يعني فساد ذلك الواقع، وبالتالي نقض غرضهم في صيانتة!

نعم لو لم يكن في تراث الإسلام إلا موقف الزهراء عليها السلام وحديث: من مات.. لكان الحق بهما أبلجاً كالصبح، وكيف لا؟ وأم أبيها أول الناس لحوقاً بالنبى الأعظم ﷺ على ما أسرها في ساعاته الأخيرة، وهي سيدة نساء العالمين، وسيدة نساء أهل الجنة، ومن أصحاب الكساء الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً، وكل هذا يعني أنها لا بد

١ - تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، ص ٥٩ بيروت، وص ٤٩ لندن.

٢ - سورة النساء: ٤ / ٥٩.

وأن تكون عارفة بإمام زمانها الحق.

وقد كان موتها عليها السلام في حياة أبي بكر وموقفها منه لا يحجبه ليل ولا ضباب، ومعنى تأويل الحديث بأي حكومة وأي رئيس موت سيدة نساء أهل الجنة وأم أبيها الزهراء - وهي سيدة نساء أهل الجنة - تلك الميتة التي حذر النبي صلى الله عليه وآله الناس منها!!

وليت شعري، كيف فهم الكاتب من موقف الزهراء عليها السلام من أبي بكر وعمر أنها كانت في طليعة المؤمنين بشورى انتخاب الإمام، وأول المدافعين عنها؟!!

ثم كيف نحكم بأهلية الشورى - على فرض تحققها وأنها لم تكن فلتة - في منح الإمامة - وهي عهد الله تعالى^(١) - لمن أراب فاطمة وآذاها، حتى مضت عليها السلام وهي غاضبة عليه؟! هذا، مع علمنا بقول أبيها المصطفى صلى الله عليه وآله:

١ - قال تعالى: ﴿قال إني جاعلك للناس إماماً﴾ قال ومن ذريتي، قال لا ينال عهدي الظالمين ﴿سورة البقرة: ٢ / ١٢٤. ومن الواضح جداً أن الله عز وجل عبّر عن الإمامة بأنها عهده. وقد طلبها خليل الرحمن إبراهيم لأن تكون في ذريته بعده. وذريته عليه السلام - بحسب الحصر العقلي - أربعة أصناف لا غير: الأول: من وُلِدَ على الإيمان وعاش ومات عليه بحيث لم يكفر بالله طرفة عين ولم يسجد لصنم قط، ومثاله أمير المؤمنين عليه السلام. الثاني: من أسلم بعد الشرك ومات على ظاهر الإسلام كأبي بكر وعمر وعثمان ومعظم الصحابة، أي أنهم كانوا ظالمين وتلبسوا بأعظم الظلم دهرًا كما يعلم من قول لقمان لابنه وهو يعظه: ﴿يا بني لا تشرك بالله إن الشرك لظلم عظيم﴾ سورة لقمان: ٣١ / ١٣. الثالث: من كفر بعد إسلامه سواء كان إسلامه ملياً أو فطرياً، كالمرتدين. الرابع: من لم يؤمن بالله طرفة عين من الولادة حتى الممات كأبي لهب وأبي جهل وأمثالهما. ومن غير المعقول جداً أن نعلم بوجود هذه الأصناف في ذرية إبراهيم عليه السلام ويجهلها خليل الرحمن!! وإذا كان يعلمها - وهو يعلمها - فهل يعقل أن يطلب من الله عز وجل أن يجعل عهده في ذريته من المرتدين والمشركين كما في الصنفين الثالث والرابع؟! إذن فهو عليه السلام لم يطلبها للصنفين الأخيرين قطعاً. كما لم يطلبها للصنف الأول فقط كما يفهم من جواب طلبه ﴿لا ينال عهدي الظالمين﴾، لأن هذا الصنف لم يكن ظالماً قط. كما لم يطلبها للصنف الثاني فقط إذ لا يعقل أن يقدمه إبراهيم عليه السلام على الأول. إذن كان الطلب ولا بد لكلا الصنفين الأولين، أما الأول - الذي مثلنا له بأمير المؤمنين عليه السلام - فظاهر وجهه، وأما الثاني - الذي مثلنا له بأبي بكر وعمر وعثمان - فلحسن الظن بهم في إدارة هذا المنصب. ولكن ماذا كان الجواب المقدس!!؟ ﴿أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها﴾ ١٩

«فاطمة بضعة مني يربني ما أرابها ويؤذيني ما آذاها»^(١).
 وقوله ﷺ لها ﷺ: «إن الله يغضب لغضبك ويرضى لرضاك»^(٢).
 أليس في صحيح تلك الأهلية تحميلٌ للشورى بأكثر من طاقتها؟
 وكيف لا يكون الأمر كذلك؟ والقول به كالقول بأن الله تعالى فرط بعده،
 فأعطاه لمن أغضبه، وأراب نبيه وآذاه، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.
 أو كالقول بموت فاطمة ﷺ تلك الميتة التي حذر المصطفى ﷺ منها،
 مع ما في ذلك من جحود للقرآن الكريم الذي طهر أهل البيت ﷺ من كل
 رجس وذنس، زيادة على ما فيه من تكذيب للرسول ﷺ في جميع ما أخبر
 به عن منزلة فاطمة ﷺ عند الله تعالى وأنها سيدة نساء أهل الجنة.
 فهل يعقل بعد هذا كله أن يكون أبو بكر إمام الزهراء؟!
 وهل هو إلا من قالت عنه في مرضها الأخير، وهي تخاطب نساء
 المهاجرين والأنصار: «تالله لو تكافوا عن زمام نبذه إليه رسول الله ﷺ، لاعتقله
 وسار بهم سيراً سجعاً»^(٣)!

١ - صحيح مسلم ٤: ١٥١٢ / ٩٣ ٢٤٤٩ و ٩٤ باب فضائل فاطمة عليها السلام، وصحيح البخاري ٥: ٩٦ / ٢٧٨
 باب مناقب فاطمة عليها السلام، وسنن الترمذي ٥: ٦٩٨ / ٣٨٦٧ باب فضائل فاطمة عليها السلام، وقال: (هذا
 حديث حسن صحيح)، و ٥: ٦٩٨-٦٩٩ / ٣٨٦٩ من الباب السابق، وقال: (هذا حديث حسن صحيح)، وسنن أبي
 داود ٢: ٢٣٣ / ٢٠٧١ باب ما يكره أن يجمع بينهما من النساء من كتاب النكاح، والمعجم الكبير للطبراني ٢٠: ٢٥ /
 ٣٠، و ٢٢: ٤٠٤ / ١٠١٠ و ١٠١١، ومسنند أحمد ٤: ٤٢٣ / ١٨٤٢٨ و ٥: ٤٣ / ١٨٤٥١ من الطبعة المرقمة، و ٤:
 ٣٢٣ و ٣٣٢ من الطبعة القديمة، ومستدرک الحاکم ٣: ١٧٣ / ٤٧٥٠ من الطبعة المرقمة، و ٣: ١٥٩ من الطبعة
 القديمة، و ٣ / ١٧٣ / ٤٧٥١ وقال: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه)، ومثله في الطبعة القديمة ٣:
 ١٥٩.

٢ - المعجم الكبير للطبراني ٢٢: ٤٠١ / ١٠٠١، ومستدرک الحاکم ٣: ١٦٧ / ٤٧٣٠، وقال: «هذا حديث صحيح
 الإسناد ولم يخرجاه»، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٣: ٢٠٣: «رواه الطبراني، وإسناده حسن».
 ٣ - راجع النص الكامل لخطبتها في نساء المهاجرين والأنصار، في بلاغات النساء لابن طيفور: ٣٢، ومثال الطالب في
 شرح طوال الغرائب لأبي السعادات المبارك بن محمد بن الأثير: ٥٢٨، ومعاني الأخبار للصدوق: ٣٥٤ / ١ باب معاني
 قول فاطمة في نساء المهاجرين والأنصار....، وأمالى الشيخ الطوسي: ٣٧٤ / ٨٠٤ المجلس الثالث عشر، ودلائل
 الإمامة للطبري الصغير: ١٢٥ / ٣٧، وكشف الغمة للإربلي ٢: ١١٤، والاحتجاج للطبرسي ١: ٢٨٦ / ٥٠، وشرح
 نهج البلاغة لابن أبي الحديد المعتزلي ١٦: ٢٣٣.

وإذا كان ما قدّمناه يدلّ دلالة قاطعة على وجود النص بالخلافة على عليّ عليه السلام ولو في نظر الزهراء عليها السلام فقط، فأين سيكون دليل اختلاف الصحابة على نفي وجود النص؟! هذا في الوقت الذي نجد فيه عشرات النصوص النبوية المعبرة عن شدة اهتمام الرسول صلى الله عليه وآله بهذا الأمر وحرصه الشديد عليه، وعنايته الفائقة به، إذ كانت نصوصه تترى على شخص معلوم من أول أمره إلى آخر عمره، حتى وصلت - ومن رواية أهل السنة فقط - إلى درجة لا يمكن معها القول عليه، بأنه صلى الله عليه وآله ترك أمته نهبا للاختلاف والتنازع.

والنصوص التي بين أيدينا - في ذلك - على نحوين:
نحو يستلزم تقديم صاحبها على كل أحد في خلافة النبي صلى الله عليه وآله على أمته، وإن لم تكن نصوصه صريحة باستخلافه، إلا أنها بينت توفر عدّة الخلافات فيه من جميع الوجوه، بحيث لا نجد مثل هذا التبيين في أي شخص آخر غيره.

ومن يكن كذلك فمن واجب الأمة اكتشاف العلّة وراء ذلك التبيين وسرّ التأكيد عليه بشتى المناسبات، مع الأخذ بعين الاعتبار انتفاء أنواع المحاباة كلها في كلام النبي صلى الله عليه وآله، وضرورة تنزيه ذلك البيان من الانبعاث عن غرائز نفسية، حتى مع القول بنسبية العصمة وحصرها في إطار التبليغ، لوضوح وحدة الملاك بين التبليغ والتبيين، خصوصاً إذا اقترن الكلام بتوكيده.

نعم على الأمة أن تكتشف بنفسها بأن هذا النحو من النصوص لا يمكن تعقل انبعاثه من جبلته صلى الله عليه وآله البشرية، لأنه مسوق في دائرة تبيين القدوة بعده، والذي ينبغي على المسلمين مناصرته ومؤازرته وتأييده ومساندته والأخذ بيده إلى موقعه ولو كلفهم ذلك أنفسهم، وإلا فسوف تترك تلك النصوص المتوالية - ولو في مستقبل الأمة - علامات استفهام كثيرة بوجه من سعى بكل جهده إلى تأخير صاحب تلك النصوص عن

مقامه، والتشكيك بنوايا من لم يسمع منه حجته، ولا قبول كلامه، ثم التهادي في التضييق عليه بكل وسيلة، ومخاطبته: «إنك لست متروكاً حتى تبائع!!»

وإذا سمح البعض لنفسه تأويل تلك النصوص، وغض الطرف عما يتمتع به صاحبها من مؤهلات عالية وملكات رفيعة نادرة يعزّ وجودها في غيره، فإنه لا مجال لصرف دلالة النحو الثاني من النصوص عن مقتضاها لغة وعرفاً، ولو سُخّرت طاقات اللغة العربية لتلك الغاية لعاد التأويل ببعض شواردها تهكماً وإسرافاً في إشاعة الفهم الخاطيء لنص أوجب الرجوع إلى شخص بعينه باستخلافه وإعطائه الولاية العامة على جميع المسلمين، حتى قرنت ولايته عليهم بولاية رسول الله ﷺ، بلا فرق.

وهذا يعني أنه لا خيرة لهم في تنصيب أي شخص مكانه حتى ولو بلغ قمة الإخلاص والتضحية في سبيل المبدأ، ووصل إلى أقصى درجات الإيمان.

ولو عدنا إلى تاريخ من وصلوا - بعد مدّ وجزر - إلى موقع الخلافة، لعثرنا فيه على ثغرات كثيرة أوجبت على الأتباع التّمحل في اختلاق الأعذار إليهم، وتكلّف التأويلات الباردة في الدفاع عنهم، بما لا نحتاج إلى التذكير بذلك كله، إذ يكفي أن تكون بيعة أحدهم فلتة توجب القتل باعترافهم، وبيعة الآخر بعهد استخلاف فردي، وبيعة من تلاه انتهت بتأليب كبار الصحابة وأمّهات المؤمنين عليه حتى قتل شر قتلة، ولم يكتفوا بذلك حتى منعوا من دفنه في مقابر المسلمين^(١)، وفرح بعضهم فرحاً عظيماً بمصرعه حتى قال محمد بن مسلمة في ذلك اليوم: «ما رأيت يوماً قط أقرّ للعيون، ولا أشبه بيوم بدر من هذا اليوم»^(٢).

بينما لا نجد أي أثر لذلك في خلافة أمير المؤمنين علي عليه السلام، يستوجب تمحل الاعتذار عنه وتكلّف التأويل. ولسبب بسيط واحد، هو كون الإمامة

١ - تاريخ المدينة/ ابن شبة ١: ١١١-١١٤، والتنبيه والاشراف/ المسعودي: ٢٥٣.

٢ - الفرق الإسلامية من خلال الكشف والبيان/ القلّهاني: ٥.

عهد الله عز وجل، وليس لأحد أن يمنحها من يشاء، ومن هنا جللت أمير المؤمنين عليه السلام النصوص المقدسة بنحوها. ولأجل أن يُعلم أن اختلاف الصحابة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله مباشرة في مسألة الخلافة - وهم الصفوة -، لا يعبر عن عدم وجود ما يبين كون أمير المؤمنين عليه السلام - في تأكيدات السنة المطهرة - المثل الأعلى للأمة بعد نبيها صلى الله عليه وآله وقدوتها في كل شيء ولن يتمكن من إلغاء النص عليه بالخلافة والإمامة؛ لذا سندكر بعض ما تيسر لنا من تلك النصوص المبينة لكلا الأمرين، مع التقيد بما رواه أهل السنة أنفسهم فقط، لكي يعلم بأن إثبات إمامة وخلافة أمير المؤمنين عليه السلام ومن نصوص القوم وحدهم مع وجود هذا الاختلاف العصيب الذي شتت شمل الأمة إلى هذه اللحظة، هو أهون بكثير من إثبات إمامة الأئمة الباقين: خصوصاً وأنه لا أثر لاختلاف فرق الشيعة في واقعنا المعاصر لاندراستلكم الفرق وإنقراضها بعبث نشأتها بفترة وجيزة.

فمن نصوص النحو الأول التي رواها أهل السنة أنفسهم:
إن أمير المؤمنين عليه السلام أفضى الأمة^(١)، وأعلمها بعد النبي صلى الله عليه وآله^(٢)، وأنه باب لدار الحكمة^(٣)، ولمدينة العلم^(٤)، وله من الحكمة

١ - المناقب / الخوارزمي الحنفي: ٣٩، والرياض النظرة / المحب الطبري: ٣: ١٦٧، ورواه الحافظ السلفي بإسناده عن أنس مرفوعاً كما في ينابيع المودة للقندوزي ٢: ١٧٣ / ٤٩٤ وقد روى القندوزي في ينابيع أيضاً ٢: ٤٠٥ / ٦٣ اعترافات الصحابة والتابعين كعمر وأبي هريرة وابن مسعود ومسروق بن الأجدع بأن أمير المؤمنين عليه السلام أفضاهم، ومن يكون كذلك فهو أعلم الأمة بشريعة الإسلام.

٢ - فرائد السمطين ١: ٩٧، والمناقب / الخوارزمي: ٩٣ / ٩٠ ورسالة الفتح المبين للحكيم الترمذي كما في ينابيع المودة ١: ٢١٦ / ٢٨، وفي ترجمة الإمام علي عليه السلام من تاريخ دمشق لابن عساكر: ٢٣ / ١٠٦٠ عن ابن مسعود، قال «قرأت سبعين سورة من في رسول الله» وقرأت البقية على أعلم هذه الأمة بعد نبيها: علي بن أبي طالب عليه السلام.

٣ - سنن الترمذي ٥ / ٦٣٧ / ٣٧٢٣، وتهذيب الآثار - مسند الإمام علي عليه السلام / الطبري: ١٠٤-١٠٥ / ١٧٣ / ٨ وصحح إسناده، والمناقب / ابن المغازلي: ٨٧ / ١٢٩، وحلية الأولياء / أبو نعيم: ١: ٦٤، وعده الزركشي من الأحاديث المشهورة كما في كتابه: التذكرة في الأحاديث المشتهرة: ١٦٣-١٦٤، وأخرجه الآجري في الشريعة ٣: ٢٣٢-٢٣٦ / ١٦٠٧-١٦٠٩ وقد روى الحديث الأول بلفظ أنا مدينة الفقه وعلي بابها.

تسعة أعشارها والناس في عشر واحد^(٢)، وهو عيبة علم النبي ﷺ^(٣).
 وإنه كما في أحاديث القوم: «ما من نبي إلا وله نظير في
 أمته وعلي نظيري»^(٤)، و: «يا علي، أنت صفيي وأميني»^(٥)، و: «أخي في الدنيا
 والآخرة»^(٦).

⇒

١ - انظر حديث (أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد المدينة فليأت الباب) في تهذيب الآثار للطبري: ١٠٤-١٠٥ / ١٧٣ / ٨، والمعجم الكبير للطبراني ١١: ٦٥-٦٦ / ١١٠٦١، ومستدرک الحاكم ٣: ١٢٦ و ١٢٧ و ١٢٩، وتاريخ بغداد / الخطيب البغدادي ٤: ٣٤٨ في ترجمة أحمد بن فاذويه الطحان، و ٧: ١٧٢-١٧٣ في ترجمة جعفر بن محمد الفقيه، و ١١: ٤٩-٥٠ في ترجمة عبد السلام بن صالح الهروي، والمناقب / الخوارزمي: ٨٢ / ٦٩، وفرائد السمطين / الجويني ٢: ٤٢٣ / ٥١٧، والمناقب / ابن المغازلي: ٨٠-٨٢ / ١٢٠ و ١٢١ و ١٢٣، و ٨٥-٨٦ / ١٢٦-١٢٧، وقال ابن حجر في لسان الميزان ٢: ١٢٢-١٢٣: وهذا الحديث له طرق كثيرة في مستدرک الحاكم، أقلّ أحوالها أن يكون للحديث أصل!، وصحّحه ابن حجر الهيتمي في تطهير الجنان: ٣٥ - مطبوع في آخر الصواعق المحرقة - ووصف طرقه بالكثرة، وحسنه السخاوي في المقاصد الحسنة: ٩٨. وللسيوطي كتاب في هذا الحديث ذكره محمد بن إبراهيم الشيباني في دليل مخطوطات السيوطي: ٦٥ / ١٨٣، قاله السيد الطباطبائي رحمه الله في كتابه: أهل البيت في المكتبة العربية: ١٣٣ / ٢٣٩. وللسيد المغربي أحمد بن محمد بن الصديق الغماري الشافعي الحسني كتاب: (فتح الملك العلي في صحة حديث باب مدينة العلم علي ﷺ)، والكتاب مطبوع أكثر من ثلاث مرات، وفيه علم غزير، وجدارة في البحث والتتبع، وهو يزخر بالمحاكمات العلمية الصارمة.

٢ - مقتل الإمام الحسين ﷺ / الخوارزمي: ٤٣ / ٧٩، والمناقب / الخوارزمي أيضاً: ٨٢ / ٦٨، وحلية الأولياء ١: ٦٤، والمناقب / ابن المغازلي: ٢٨٧ / ٣٢٨.

٣ - شرح نهج البلاغة / ابن أبي الحديد ٩: ١٦٥.

٤ - الرياض النضرة / المحب الطبري ٣: ١٢٠، وانظر التفاهم حول هذا الحديث في فردوس الأخبار للديلملي ٤: ٣٣٦ / ٦٥١٤.

٥ - الخصائص / النسائي: ١٩.

٦ - سنن الترمذي ٥: ٦٢٦ / ٣٧٢٠، ومشكاة المصابيح / الخطيب التبريزي ٣: ١٧٢٠ / ٦٠٨٤ ورواه المحب الطبري في الرياض النضرة ٣: ١٢٤، وقد تكرر قول النبي ﷺ: أنت أخي.. بمناسبات شتى مقروناً صراحة بالخلافة تارة، وبالوصية أخرى، وبما دل عليها ثالثة، وذلك في أحاديث كثيرة أشهرها حديث المؤاخاة. أنظر: مسند أحمد ١: ١٥٩ و ٢٣١، وفضائل الصحابة / له أيضاً ٢: ٥٩٨ / ١٠١٩، و ٢: ٦١٧ / ١٠٥٥، و ٢: ٦٣٨ / ١٠٨٥، و ٢: ٦٥٦ / ١١١٨، و ٢: ٦٦٣ / ١١٣١، و ٢: ٦٦٦ / ١١٣٧، و ٢: ٦٧٨ / ١١٥٨، والمعجم الكبير / الطبراني ١٢: ٣٢١ / ١٣٥٤٩، والمناقب / ابن المغازلي: ٣٧-٤٠، وفرائد السمطين ١: ١١٢ / ١١٨، و ١: ٢٢٦ / ١٧٦، والمناقب / الخوارزمي: ٧٢ / ٧٩، و ١١١ / ١٢٠، و ١١٢ / ١٢١، و ١٤٠ / ١٥٩، و ١٤٤ / ١٦٨، و ١٥٢ / ١٧٨، و: ١٥٧ / ١٨٦، و ٢٩٤ / ٢٨٢، و ٣٠١ / ٢٩٦، و ٣٤١ / ٣٦١، و ٣٤٢ / ٣٦٤، و ٣٥٩ / ٣٧٢، وتاريخ بغداد

و: «صَاحِبُ سِرِّي»^(١)، و: «أَنْتَ مِنِّي وَأَنَا مِنْكَ»^(٢)، و: «أَنَا وَعَلِيٌّ مِنْ شَجَرَةٍ وَاحِدَةٍ، وَالنَّاسُ مِنْ أَشْجَارٍ شَتَّى»^(٣)، و: «مَنْ فَارَقَ عَلِيًّا فَقَدْ فَارَقَنِي، وَمَنْ فَارَقَنِي فَقَدْ فَارَقَ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ»^(٤)، و: «مَنْ آذَى عَلِيًّا فَقَدْ آذَانِي»^(٥)، و: «عَلِيٌّ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ رَأْسِي مِنْ بَدَنِي»^(٦)، أو: «بِمَنْزِلَةِ الْكَعْبَةِ تُؤْتَى وَلَا تَأْتِي»^(٧)، و: «عَلِيٌّ مِنِّي كَمَنْزِلَتِي مِنْ رَبِّي»^(٨)، و: «أَوَّلُ مَنْ صَلَّى مَعِيَ عَلِيٌّ»^(٩)، و:

⇒

١٢: ٢٦٨ في ترجمة عمران بن سوار بن لاحق، ومجمع الزوائد ٩: ٢٢١. على أن في حديث المؤاخاة سرّاً عجبياً ودليلاً عظيماً وإعجازاً رائعاً، إذ قرن القرين إلى قرينة والنظير إلى نظيره!! فقد جمع بين المنافقين. وبين الشهيدين. وبين المؤمنين. وبين الشيخين. وبين المصطفى^{عليه السلام} وأبي السبطين^{عليهما السلام}!!

- ١ - ترجمة الإمام علي^{عليه السلام} من تاريخ دمشق لابن عساكر ٢: ٣١١ / ٨٢٢.
- ٢ - صحيح البخاري ٤: ٢٢، و ٥: ٨٧، وسنن الترمذي ٥: ٦٣٥ / ٣٧١٦، وتاريخ بغداد ٤: ١٤٠ في ترجمة أحمد بن داود السراج، والمناقب/ الخوارزمي: ٦١ / ٣٠ و ٣١، ومصابيح السنة/ البغوي ٤: ١٧٢ / ٤٧٦٥، وفرائد السمطين ١: ٥٧ / ٢٢، وذخائر العقبى: ٢١٥، ومشكاة المصابيح ٣: ١٧٢٠ / ذيل ٦٠٨١.
- ٣ - المعجم الأوسط، للطبراني كما في ينابيع المودة ٢: ٣٩٤ / ٢١، ولم نجده فيه. والمناقب/ الخوارزمي: ١٤٢ / ١٦٥، والمناقب، ابن المغازلي: ٤٠٠ / ٤٥٣.
- ٤ - المعجم الكبير/ الطبراني ١٢: ٣٢٣ / ١٣٥٩، ومستدرك الحاكم ٣: ١٢٤، والمناقب/ ابن المغازلي: ٢٤٠ / ٢٨٧، ومجمع الزوائد/ الهيثمي ٩: ١٢٨ و ١٣٥، واحتج به ابن حجر الهيتمي في الصواعق المحرقة: ١٧٣ فصل ١ باب ١١.
- ٥ - مسند أحمد ٣: ٤٨٣، ومسند أبي يعلى الموصلي، ومسند البزار عن سعد بن أبي وقاص مرفوعاً كما في ينابيع المودة ٢: ٣٩٥ / ٢٥، وصحيح ابن حبان ٩: ٣٩ / ٦٨٨٤، ومستدرك الحاكم ٣: ١٢٢ وقريب منه في المعجم الكبير للطبراني ٢٣: ٣٨٠ / ٩٠١، وتاريخ بغداد ١٣: ٣٢ في ترجمة موسى ابن سهل الراسبي.
- ٦ - تاريخ بغداد ٧: ١٢ في ترجمة أيوب بن يوسف البزاز، والمناقب/ ابن المغازلي: ٩٢ / ١٣٥.
- ٧ - أسد الغابة/ ابن الأثير ٤: ٣١، وأورده المناوي في كنوز الحقائق: ٢٠٣ وكل ما أورده المناوي في هذا الكتاب فهو مما حكم بصحته كما يعلم من اسم الكتاب: «كنوز الحقائق».
- ٨ - ذخائر العقبى: ٦٤.

- ٩ - فضائل الصحابة/ أحمد بن حنبل ٢: ٥٩١ / ١٠٠٤، و ٢: ٦٠٩ / ١٠٤٠، والمناقب/ الخوارزمي ٥٦ / ٢٢، وفرائد السمطين ١: ٢٤٥ / ١٩٠، وذخائر العقبى: ٥٩. وهناك روايات كثيرة صريحة بهذا المعنى. انظرها في: المعجم الكبير/ الطبراني ١٨: ١٠١-١٠٢ / ١٨٢، و ١٩: ٢٩١ / ٦٤٨، و ٢٢: ٤٥٢-٤٥٣ / ١١٠٢-١١٠٣، وخصائص النسائي ٤٤-٤٥، والطبقات الكبرى/ ابن سعد ٨: ١٧-١٨، والمعارف/ ابن قتيبة: ١٦٩، ومسند أبي يعلى الموصلي ١: ٨٩، والغيلانيات/ محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي البزاز: مج ١ ج ٥ ص ١٧٧-١٧٨ / ٤٢٦، وتاريخ الطبري ٢: ٢١٢، ومستدرك الحاكم ٣: ١٨٣ وصححه.

«أَوَّلُكُمْ وَرُوداً عَلَى الْحَوْضِ أَوَّلُكُمْ إِسْلَاماً عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ»^(١)، و: «أَوَّلُهُمْ إِيْمَاناً بِاللّهِ، وَأَوْفَاهُمْ بِعَهْدِ اللّهِ، وَأَقْوَمُهُمْ بِأَمْرِ اللّهِ، وَأَقْسَمُهُمْ بِالسَّوِيَّةِ، وَأَعْدَهُمْ فِي الرَّعِيَّةِ، وَأَبْصَرُهُمْ بِالْقَضِيَّةِ، وَأَعْظَمُهُمْ عِنْدَ اللّهِ مَزِيَّةً»^(٢)، و: «السَّابِقُ إِلَى مُوسَى يُوشَعَ بْنِ نُونٍ، وَالسَّابِقُ إِلَى عِيسَى صَاحِبُ يَاسِينَ، وَالسَّابِقُ إِلَى مُحَمَّدٍ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ»^(٣)، و: «أَنَّهُ الْأَخْشَنُ فِي ذَاتِ اللّهِ»^(٤)، و: «الْمَسْهُوسُ فِي ذَاتِ اللّهِ عَزَّ وَجَلَّ»^(٥)، و: «أَحَبُّ الرِّجَالِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَأَكْرَمُهُمْ عَلَيْهِ»^(٦)، و: «أَحَبُّ الْخَلْقِ إِلَى اللّهِ تَعَالَى»^(٧)، بَل

- ١ - المعجم الكبير / الطبراني ١٦: ٣٢٥ / ٦١٧٤، قال في مجمع الزوائد ٩: ١٠٢، رواه الطبراني ورجاله ثقات، ومستند الحارث بن أبي أسامة كما في المطالب العالية / ابن حجر ٤: ٥٧ / ٣٩٥٢، ومستدرک الحاكم ٣: ١٣٦، وتاريخ بغداد ٢: ٨١ في ترجمة محمد بن أبان المخرمي، والاستيعاب / ابن عبد البر ٣: ٢٧ و ٢٨، وأسد الغابة / ابن الأثير ٤: ١٨، وللسيوطي تحقيق مطول حول أول من أسلم ذكره في تدريب الراوي ٢: ٦٨٨ النوع رقم ٣٩ في معرفة الصحابة.
- ٢ - حلية الأولياء / أبو نعيم ١: ٦٥، وذخائر العقبى: ٨٣، وشرح نهج البلاغة: ٩: ١٧٣.
- ٣ - المعجم الكبير / الطبراني ١١: ٧٧ / ١١١٥٢، وذخائر العقبى: ٥٨.
- ٤ - مسند أحمد ٣: ٨٦، ومستدرک الحاكم ٣: ١٣٤، وذخائر العقبى: ٩٨.
- ٥ - المعجم الكبير / الطبراني ١٩: ١٤٨ / ٣٢٤، وحلية الأولياء ١: ٦٨، وأورده المناوي في كنوز الحقائق: ١٨٢.
- ٦ - أسد الغابة / ابن الأثير ٥: ٥٤٨، والإصابة ٤: ٤٠٣ / ٩٧٤، وذخائر العقبى: ٦٢، والرياض النضرة ٣: ١١٦.
- ٧ - سنن الترمذي ٥: ٦٢٦ / ٣٧٢١، وفصائل الصحابة / أحمد بن حنبل ٢: ٥٦٠ / ٩٤٥، والخصائص / النسائي: ٥، والشريعة / الآجري ٣: ١٣، والمعجم الكبير / الطبراني ٧: ٨٢ / ٦٤٣٧، وقال في مجمع الزوائد ٩: ١٢٦: رواه البزار والطبراني باختصار، ورجال الطبراني رجال الصحيح غير فطر بن خليفة وهو ثقة. وقال الحاكم في المستدرک ٣: ١٣٠ - ١٣٢: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وقد رواه عن أنس جماعة من الصحابة زيادة على ثلاثين نفساً، ثم صحت الرواية عن علي عليه السلام، وأبي سعيد الخدري، وسفيانة). ورواه ابن المغازلي في المناقب: ١٦٦، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ٣: ١٧١ في ترجمة محمد بن القاسم بن خلاد الضرير، والخوارزمي في المناقب: ١٠٧ / ١١٣ - ١١٤، وترجمة الإمام علي عليه السلام من تاريخ دمشق الجزء الثاني ويطرق شتى من حديث رقم ٦١٢ إلى حديث رقم ٦٤٥، وأبو نعيم في حلية الأولياء ٦: ٣٣٩، والجويني في فرائد السمطين ١: ٢١٢ / ١٦٦، و١: ٢٠٩ / ١٦٥، والخوارزمي في مقتل الحسين عليه السلام: ٤٦ والكنجي في كفاية الطالب: ١٤٤ - ١٥٦ باب (٣٣)، والمحجب الطبري في ذخائر العقبى: ٦١، وسبط ابن الجوزي في تذكرة الخواص: ٤٤، هذا وقد ذكر العلامة المحقق السيد عبد العزيز الطباطبائي رحمه الله الكتب المؤلفة في حديث الطير من قبل علماء العامة في كتابه (أهل البيت في المكتبة العربية: ١٣٣ - ١٣٥ / ٢٤٢ - ٢٤٦ وهم بحسب تصريح السيد الطباطبائي:

- * ١ - الطبري (ت/ ٣١٠هـ) قال ابن كثير في البداية والنهاية ٧: ٣٥٣ في كلامه على حديث الطير: (ورأيت فيه مجلداً في جمع طرقه وألفاظه لأبي جعفر بن جرير الطبري المفسر صاحب التاريخ) وكرره في ١١: ١٤٧.
- * ٢ - ابن مردويه الأصبهاني (ت/ ٤١٠هـ) له كتاب حديث الطير ذكره ابن كثير في البداية والنهاية ٧: ٣٥٣.

بل الله أشدَّ حُباً لعلِّي عليه السلام من حب النبي ﷺ المنقطع النظير لعلِّي^(١).
وقد روى أنصار السقيفة عن النبي ﷺ: «الصَّديقون ثلاثة: مؤمن آل يس،
ومؤمن آل فرعون، وعلي بن أبي طالب، وهو أفضلهم»^(٢)، و: «علي مع القرآن،
والقرآن مع علي»^(٣)، و: «رَحِمَ الله عليّاً، اللهم أدر الحقَّ معه حيثُ دار»^(٤)، و: «عليٌّ
مع الحقِّ والحقُّ مع عليٍّ، ولكنَّ يَفترقا حتَّى يردا على الحوضِ يومَ القيامة»^(٥).
ويكفي أنه لم تفتح باب إلا بابه عليه السلام حتى قال الحاسدون ما قالوا حين

⇒

* ٣- الحافظ أبو نعيم له كتاب حديث الطير ذكره السمعاني في التحبير ١: ١٨١ كما ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء ١٩: ٣٠٦ كلاهما في ترجمة أبي علي الخداد الحسن بن أحمد الأصفهاني وهو الذي قرأ الكتاب على أبي نعيم ورواه عنه.
* ٤- أبو طاهر محمد بن أحمد بن علي بن حمدان الخراساني الحافظ من أعلام القرن الخامس ذكره الذهبي في ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٧: ٤٦٣ وكذلك ابن كثير في البداية والنهاية ٧: ٣٥٣.
* ٥- الذهبي (ت/ ٧٤٨هـ) ذكره في سير أعلام النبلاء ١٧: ١٦٩ وكذلك في ترجمة الحاكم النيسابوري في تذكرة الحفاظ قال: «وأما حديث الطير فله طرق كثيرة جداً قد أفردتها بمصنف ومجموعها هو يوجب أن يكون الحديث له أصل!!»

١- قال العباس: يارسول الله، أُنحِبَ هذا؟ - مشيراً إلى أمير المؤمنين عليه السلام - فقال رسول الله: «يا عمّ، والله أشدُّ حُباً لهُ مِنِّي أنْ جَعَلَ ذُرِّيَّة كُلِّ نبيٍّ في صُلْبِهِ، وجَعَلَ ذُرِّيَّتِي في صُلْبِ هذا». تاريخ بغداد ١: ٣١٦-٣١٧ في ترجمة محمد بن أحمد بن عبد الرحيم المؤدب، وترجمة الإمام علي عليه السلام من تاريخ دمشق ٢: ١٥٩ / ٦٤٦، وذخائر العقبى: ١٢٦، وأخرجه أبو الخير الفاكهي وغيره على ما في ينابيع المودة ٢: ٤٤٧ / ٢٣١، كما احتج به في الصواعق المحرقة: ١٥٦ فصل ١ باب ١١.
(٢) فضائل الصحابة/ أحمد بن حنبل ٢: ٦٢٨ / ١٠٧٢، والمناقب/ الخوارزمي: ٣١٠ / ٣٠٧، والمناقب/ ابن المغازلي: ٢٤٦ / ٢٩٤، وشرح نهج البلاغة ٩: ١٧٢ خ / ١٥٤، وذخائر العقبى: ٥٦، والتفسير الكبير/ الرازي ٢٧: ٥٦-٥٧، وقال الجلال في حاشية كشف الأستار: ٩٨: «وحسنه السيوطي».

٣- المعجم الصغير/ الطبراني ١: ٢٥٥، والأوسط: ٥٥٥ / ٤٨٧٧، وقال الحاكم في المستدرک ٣: ١٢٤: «هذا حديث صحيح الإسناد، وأبو سعيد التميمي هو عقيصاء، ثقة مأمون، وتابعه الذهبي - على تعنته - في تلخيص المستدرک، وفرائد السمطين ١: ١٧٧ / ١٤٠، والمناقب/ الخوارزمي: ١٧٦ / ٢١٤.

٤- سنن الترمذي ٥: ٦٣٣ / ٣٧١٤، ومستدرک الحاكم ٣: ١٢٤، وترجمة الإمام علي عليه السلام من تاريخ دمشق لابن عساكر ٣ / ١٥١ / ١١٦٩ و ١١٧٠، وانظر المعجم الكبير/ الطبراني ٢٣: ٣٩٥-٣٩٦ / ٩٤٦، وقال الفخر الرازي في التفسير الكبير ١: ٢٠٥ - في المسائل الفقهية المستنبطة من سورة الفاتحة / الحجة الخامسة -: «ومن اقتدى في دينه بعلي بن أبي طالب عليه السلام فقد اهتدى، والدليل عليه قوله: اللهم ادر الحق مع علي حيث دار».

٥- الإمامة والسياسة/ ابن قتيبة ١: ٩٨، وتاريخ بغداد ١٤: ٣٢١ في ترجمة يوسف بن محمد المؤدب، وترجمة الإمام علي عليه السلام من تاريخ دمشق ٣: ١٥٣ / ١١٧٢، والمناقب/ الخوارزمي: ١٧٦ / ٢١٤، وفرائد السمطين ١: ١٧٧ / ١٤٠.

سدّت أبوابهم، فخاطبهم النبي ﷺ بقوله: «فإني أمرتُ بسدّ هذه الأبواب إلا باب عليّ، وقال فيه قائلكم، والله ما سدّدته ولا فتّحته، ولكنني أمرتُ فاتّبعته»^(١).
وغيرها من الأحاديث الأخرى التي لا يسع المجال لذكرها.
وأما أحاديث النحو الآخر:

فهي أوضح دلالة، وأوفى مقاماً في خلافة أمير المؤمنين عليه السلام وإمامته على الناس أجمعين بعد رسول الله ﷺ، وسنقتصر على بعضها، مبتدئين:
بما رواه أهل السنة في وجوب مساندته عليه السلام، ومناصحته، وتصديقه لكي لا يضلوا ولا يهلكوا بعده ﷺ ثم قوله الشريف لهم: «إِنَّ جَبْرِئِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمَرَنِي بِمَا قُلْتُ لَكُمْ»^(٢). وقوله ﷺ: «أَنَا الْمُنْذِرُ وَعَلِيٌّ الْهَادِي، بِكَ يَا عَلِيُّ يَهْتَدِي الْمُهْتَدُونَ مِنْ بَعْدِي»^(٣). وقوله ﷺ: «يَا عَمَّارُ، إِنْ رَأَيْتَ عَلِيًّا قَدْ سَلَكَ وَادِيًا وَسَلَكَ

١ - مسند أحمد ١: ٤، ٣٣١: ٣٦٩، وسنن الترمذي ٥: ٦٤١ / ٢٧٣٢، وفضائل الصحابة لأحمد بن حنبل ٢: ٥٨١ / ٩٨٥، وخصائص النسائي: ١٣، ومستدرک الحاكم ٣: ١٢٥، وتاريخ بغداد ٧: ٢٠٥ في ترجمة جعفر بن محمد العلوي، وأخرجه من غير هؤلاء: الخوارزمي في المناقب: ٣٢٧ / ٣٣٨، وابن المغازلي في المناقب: ٧٧، والمحجب الطبري في ذخائر العقبي: ٧٧، وابن أبي الحديد المعتزلي في شرح نهج البلاغة ٩: ١٧٣ خطبة رقم ١٥٤، وقد عدّه الكتّاني في نظم المتناثر: ١٢٢ من الأحاديث المتواترة، وقال ابن حجر في فتح الباري ٧: ١٤-١٥ عن قدح ابن الجوزي للحديث في كتابه الموضوعات ١: ٣٦٥: وليس ذلك بقادح لما ذكرت من كثرة الطرق... ثم رد على تحريصات ابن الجوزي بأن الحديث من وضع الرافضة، فقال - : وأخطأ في ذلك خطأ شنيعاً، فإنه سلك في ذلك رد الأحاديث الصحيحة، وقد دافع ابن حجر عن هذا الحديث في القول المسدد في الذبّ عن مسند أحمد ص: ٥٣ فقال: (وهو حديث مشهور له طرق متعددة، كل طريق منها على انفرادها لا تقصر عن رتبة الحسن، ومجموعها مما يقطع بصحته على طريقة كثير من أهل الحديث). هذا، والحديث سد الأبواب شواهد كثيرة في معناه، أخرجه البخاري في التاريخ الكبير ٢: ٣ / ٦٧ عن عائشة، والطبراني في المعجم الكبير ٢٢: ٩٩ / ١٢٥٩٤ و ٢٣: ٣٧٣-٣٧٤ / ٨٨١ و ٨٨٣، عن أم سلمة رضي الله عنها، وأبو نعيم في الحلية ٤: ١٥٣ عن ابن عباس. وقد روى أصل الحديث: ابن عباس، وسعد بن أبي وقاص، وزيد بن أرقم، وعبد الله بن عمر، وآخرون.

٢ - الشريعة/ الأجرى ٣: ٢٥٤ / ١٦٣٧.

٣ - المعجم الأوسط/ الطبراني ٢: ٢١٣ / ١٣٨٣، وأخرجه في المعجم الصغير أيضاً ١: ٢٦١-٢٦٢، وتاريخ بغداد ٢: ٣٧٢-٣٧٣ في ترجمة الفضل بن هارون، ومستدرک الحاكم ٣: ١٢٩-١٣٠ وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، وزوائد مسند أحمد لابنه عبد الله بن أحمد بن حنبل ١: ١٢٦، وشواهد التنزيل/ الحاكم الحسكاني، فقد أخرجه من طرق تزيد على خمسة عشر طريقاً ١: ٢٩٥-٣٠٢ / ٣٩٣ و ٣٩٨ و ٣٩٩ و ٤٠١ و ٤١٦، وفرائد السمطين ١: ١٤٨ / ١١٢، وترجمة

النَّاسُ وَادِيًا غَيْرَهُ، فَاسْلُكْ مَعَ عَلِيٍّ وَدَعْ النَّاسَ، إِنَّهُ لَنْ يَدُلَّكَ عَلَى رَدْيٍ، وَلَنْ يُجْرِكَكَ مِنْ الْهُدَى»^(١). وقوله ﷺ: «أَنَا وَعَلِيٌّ حَبَّةُ اللَّهِ عَلَى أُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٢). وقوله ﷺ: «سَتَكُونُ بَعْدِي فِتْنَةٌ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ فَالزَّمُوا عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، فَإِنَّهُ أَوَّلُ مَنْ يَرَانِي، وَأَوَّلُ مَنْ يُصَافِحُنِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَهُوَ الصَّدِّيقُ الْأَكْبَرُ، وَهُوَ فَارُوقُ هَذِهِ الْأُمَّةِ، يَفْرُقُ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، وَهُوَ يَعْسُوبُ الدِّينِ»^(٣).

لقد حيرَ هذا الحديث أنصار السقيفة كثيراً حتى اضطروا إلى حمل (الفتنة) إلى ما حصل في عهد أمير المؤمنين ﷺ بعد مقتل عثمان، وتناسوا أنه لا فتنة أعظم - في عمر الإسلام - من فتنة سقيفتهم، وتغافلوا عن تصريح الصحابة أنفسهم بأنها - كما كانت فلتة - كانت فتنة.

إذ أثارت غضب الأنصار بعد أن أعطوا صفقتهم، وندموا أشدَّ الندم على بيعتهم، وثارت الفتنة حتى أمرت قريش شاعرهم ابن أبي عزة أن يرد على قول حسان بن ثابت:

أولئك رهط من قريش تباعوا على خطبة ليست من الخطط الفضل
وكلهم ثانٍ عن الحق عطفه يقول: اقتلوا الأنصار يابئس من فعل
فقال:

⇒

الإمام علي ﷺ من تاريخ دمشق ٢: ٤١٧ / ٩٢٣، وتفسير الطبري ١٣: ٧٢، وتفسير ابن كثير ٢: ٥٢٠، وقال الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على المسند ٢: ٢٢٧ / ١٠٤١: (إسناده صحيح).

١ - الشريعة/ الآجري ٣: ٢٥٧-٢٥٨ / ١٦٤٢، وتاريخ بغداد ١٣: ١٨٧ في ترجمة معلى بن عبد الرحمن الواسطي، وفرائد السمطين ١: ١٧٨ / ١٤١.

٢ - تاريخ بغداد ٢: ٨٨ في ترجمة محمد بن الأشعث الطائي المروزي، واحتج به المناوي في كنوز الحقائق: ٤٦.
٣ - الاستيعاب ٤: ١٧٠، وأسد الغابة ٥: ٢٨٧، والإصابة ٤: ١٧١ / ٩٩٤ في ترجمة أبي يعلى الغفاري، وقد وردت بعض ألفاظ الحديث ومضامينه من طرق صحيحة أخرى، منها ما أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ٩: ٤٥٣ في ترجمة عبد الله بن داهر، عن ابن عباس قال: «سمعت النبي ﷺ وهو أخذ بيد علي ﷺ يقول: «هذا أول من يصافحني يوم القيامة». والحديث صحيح الإسناد، ولا يضره قول ابن الجوزي في الموضوعات ١: ٣٤٥: (المتهم به عبد الله بن داهر، فإنه كان غالباً في الرفض)!! مع أن ابن داهر - في كتب رجال العامة - (شيخ صدوق)، ولهذا نرى ابن حجر رده في لسان الميزان ٣: ٢٨٢ على تهمة ابن الجوزي لعبد الله بن داهر، ونقل توثيق ابن جزرة له، وأخرج الطبراني في المعجم الكبير ٦: ٢٦٥ / ٦١٧٤ عن سلمان الفارسي رضي الله عنه أنه قال: «أول هذه الأمة وروداً على نبيها أولها إسلاماً علي بن أبي طالب ﷺ». وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٩: ١٠٢: رجاله ثقات.

معشر الأنصار خافوا ربّكم واستجروا الله من شر الفتن
إنني أرهب حرباً لا قحاً يشرق الموضع فيها باللبن
جرّها سعدٌ وسعدٌ فتنّة ليت سعد بن عبّاد لم يكن^(١)

وقال عويم بن ساعدة مخاطباً الأنصار: «وقد نظرت في أول فتنكم
وآخرها فوجدتها جاءت من الأمانى والحسد»^(٢).

كما وردت كلمة (الفتنة) على أثر أحداث السقيفة على لسان فروة بن
عمرو وكان ممن تخلف عن بيعة أبي بكر، وهو من أصحاب أمير
المؤمنين عليه السلام وحضر معه الجمل. فقد رد على عويم بن ساعدة شعراً جاء
فيه:

مقالكم إن من خلفنا مراض قلوبهم فاسدة
حلال الدماء على فتنة فيا بئسما ربّت الوالدة^(٣)

وقد صرح الزبير بن بكار بسكون الفتنة على أثر المصالحة بين
الفريقين^(٤)، ثم لم يلبث الأمر هكذا حتى آثارها من جديد عمرو بن العاص
العاص والوليد بن عقبة ابن أبي معيط^(٥).

نعم هي أول فتنة شقّت عصا المسلمين، وتقيّح منها قلب أمير
المؤمنين عليه السلام، ومضت على أثرها الزهراء عليها السلام غضبي، وليست كما يقولون
بأنها فتنة الجمل وصفين!

والعجيب أنهم مع قولهم هذا يرون كيف اشتد عداؤ قريش لأمر

١ - الموفقيات/ الزبير بن بكار: ٥٨٦ القسم الضائع من الموفقيات.

(٢) الموفقيات: ٥٨٨ القسم الضائع من الموفقيات.

(٣) الموفقيات: ٥٩٠، القسم الضائع من الموفقيات.

(٤) الموفقيات: ٥٩١، القسم الضائع من الموفقيات.

(٥) الموفقيات/ الزبير بن بكار: ٥٩١ و ٥٩٧، القسم الضائع من الموفقيات.

المؤمنين عليه السلام في عهده! تقودهم النساء، وتحثهم على حربه رؤوس الأحزاب، والحاسدون، والموتورون، وحثالة منافقون، وتابعون لهم ورثوا العداء لا عن كلاله. ومع كل هذا يجعلونهم في عداد المجتهدين، ويزعمون أن القاتل والمقتول: ﴿إِخْوَانًا عَلَى سُرِرٍ مُتَقَابِلِينَ﴾!!

وهكذا ألبسوا السقيفة ثوباً لم تره عمرها، وزينوها بحلة قشبية لم تبرق على جيدها، ونزّوها بتلك المحامل من كل فتنة، وأصبحت دلالة حديث: (يا عمار...) مقصورة على ماجرى من أحداث بعد قتل عثمان، ومع هذا فقد منحوا الناكثين ومن لفّ لفهم جنة لا يملكون منها فتيلاً، ولو أنصفوا لعلموا يقيناً انحدار الجمل وما بعده من يوم السقيفة.

ومن هنا وقفوا حيارى أمام تلك الأخبار، وتعسفوا في تأويلها حتى ولو كانت في منتهى الوضوح والصراحة في خلافة أمير المؤمنين وإمامته عليه السلام، كل ذلك لتشييد نظرية عدالة الصحابة.

وقد يجد لهم البعض عذراً لقيام نظريتهم على شبهات جسيمة من قبيل عدم اجتماع الكل على مخالفة النبي صلى الله عليه وآله، ونحو ذلك من الشبهات التي يمكن أن ينخدع بها من يسمع ولا يقرأ، ومع هذا فهم أوفى حظاً من الكاتب من جهتين:

الأولى: إن المنظرين لمشروعية السلطة بعد الرسول صلى الله عليه وآله من أنصار السقيفة يعترفون بأن الاختيار لم يتحقق في بيعة الثلاثة، والكاتب يزعم بأن الصحابة كانت تؤمن بمبدأ الاختيار وأنهم بايعوا أبا بكر مختارين وعلى رأسهم أمير المؤمنين عليه السلام!

الثانية: إنهم أولوا أقوال النبي صلى الله عليه وآله الواردة بشأن علي عليه السلام لتصحيح نظرية عدالة الصحابة وتنزيههم من الخيانة، والكاتب كذب بتلك الأقوال الشريفة وزعم أنها من اختلاق الشيعة بحجة اختلاف الصحابة!!

ونكتفي بهذا، لنعود إلى بقية الأحاديث الأخرى لنرى هل تحمل

التأويل، وهل اختلقتها الشيعة ودستتها في جميع مصادر أهل السنة؟! كقوله عليه السلام: مخاطباً بضعته الزهراء عليها السلام: «وَصِيَّي خَيْرُ الْأَوْصِيَاءِ، وَأَحَبُّهُمْ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَهُوَ بَعْلُكَ»^(١). وقوله صلى الله عليه وآله: «لِكُلِّ نَبِيٍّ وَصِيٌّ وَوَارِثٌ، وَإِنَّ عَلِيًّا وَصِيَّي وَوَارِثِي»^(٢). وقوله عليه السلام: «إِنَّ اللَّهَ اخْتَارَ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ نَبِيًّا، وَاخْتَارَ لِكُلِّ نَبِيٍّ وَصِيًّا، فَأَنَا نَبِيُّ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَعَلِيٌّ وَصِيَّي فِي عَثَرِي وَأَهْلِ بَيْتِي وَأَمَّتِي مَنْ بَعْدِي»^(٣). وقوله عليه السلام: «إِنَّ هَذَا أَخِي وَوَصِيَّي وَخَلِيفَتِي فِيكُمْ فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا»^(٤). وقوله عليه السلام: «فَإِنَّ وَصِيَّي وَمَوْضِعَ سَرِّي وَخَيْرَ مَنْ أَتْرَكَ بَعْدِي مَنْ يَنْجِزُ عِدَّتِي وَيَقْضِي دِينِي عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ»^(٥). وقوله عليه السلام: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَقُولُ كَمَا قَالَ أَخِي مُوسَى: اللَّهُمَّ اجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِنْ أَهْلِي أَخِي عَلِيًّا اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي كِي نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا، وَنَذْكُرَكَ كَثِيرًا، إِنَّكَ كُنْتَ بِنَا بَصِيرًا»^(٦).

قال أبو ذر رضي الله عنه: «فما استتم رسول الله صلى الله عليه وآله الكلمة حتى نزل عليه جبرئيل من عند الله تعالى فقال: يا محمد اقرأ. قال: وما أقرأ؟ قال ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾»^(٧)^(١). وقوله عليه السلام: «عَلِيٌّ مِنِّي وَأَنَا مِنْ عَلِيٍّ، وَلَا يُؤَدِّي عَنِّي إِلَّا أَنَا أَوْ

١- ذخائر العقبى: ١٣٦، وأخرجه الحافظ أبو العلاء الهمداني في الأحاديث الأربعين في المهدي على ما في ينابيع المودة ٢: ٢٠٩-٢١٠ / ٦٠٨، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد ٩: ١٦٥.

٢- ترجمة الإمام علي عليه السلام من تاريخ دمشق ٣: ٥ / ١٠٣٠ و ١٠٣١، والمناقب / الخوارزمي: ٨٤ / ٧٤، والمناقب / ابن المغازلي: ٢٠٠ / ٢٣٨، و ذخائر العقبى: ٧١، والرياض النضرة ٣: ١٣٨، والبغوي في معجم الصحابة على ما في ينابيع المودة ٢: ١٦٣ / ٤٦٠، وذكره ابن حجر في فتح الباري ٨: ١٥٠، والمناوي في كنوز الحقائق: ١٣٠.

٣- فرائد السمطين ١: ٢٧٠ / ٢١١، والمناقب / الخوارزمي: ١٤٧ / ١٧١.

٤- تاريخ الطبري: ٢: ٢١٧، والكامل في التاريخ ٢: ٦٤، ومعالم التنزيل ٤: ٢٧٨.

٥- المعجم الكبير / الطبراني ٦: ٢٢١ / ٦٠٦٣.

٦- فضائل الصحابة / أحمد بن حنبل ٢: ٦٧٨ / ١١٥٨، وشواهد التنزيل / الحاكم الحسكاني ١: ٤٧٩-٤٨٣ / ٥١١ و ٥١٢ و ٥١٣، و ترجمة الإمام علي عليه السلام من تاريخ دمشق لابن عساكر ١: ١٢٠ / ١٤٨، والرياض النضرة ٣: ١١٨، وتذكرة الخواص: ٣٠.

٧- سورة المائدة: ٥ / ٥٥ ونزول الآية بحق أمير المؤمنين عليه السلام متفق عليه بين أقطاب المفسرين من الفريقين.

علي^(٢)، وقوله ﷺ: «أَنْتَ تُبَيِّنُ لَأُمَّتِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ بَعْدِي»^(٣)، وقوله ﷺ: «عَلِيٌّ بَابُ عِلْمِي، وَمُبَيِّنٌ لَأُمَّتِي مَا أُرْسِلْتُ بِهِ مِنْ بَعْدِي»^(٤)، وقوله ﷺ: «مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ، وَمَنْ أَطَاعَ عَلِيًّا فَقَدْ أَطَاعَنِي وَمَنْ عَصَى عَلِيًّا فَقَدْ عَصَانِي»^(٥).

وقد عرفت بأنهم لم يطيعوا علياً عليه السلام لا في السقيفة ولا في الاستخلاف الفردي ولا فيما يسميه الكاتب بـ (الشورى)! والأنكى من ذلك أنهم كذبوه ولم يقبلوا شهادته عليه السلام!!!.

وإن كنت لا تدري، متى وأين؟ فعند (فدك) الخبر اليقين!!

وقوله ﷺ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيَ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ وَعَادِ مَنْ

⇒

١ - فرائد السمطين ١: ١٩٤ / ١٦٤، والبداية والنهاية / ابن كثير ٧: ٣٥٧ وشواهد التنزيل ١: ٢٢٩-٢٣١ / ٣٣٥.
٢ - مسند أحمد ٤: ١٦٤، وفضائل الصحابة ٢: ٥٩٤ / ١٠١٠، وسنن الترمذي ٥: ٦٣٦ / ٣٧١٩ وقال: (هذا حديث حسن صحيح)، وسنن ابن ماجه ١: ٤٤ / ١١٩، ومصابيح السنة ٤: ١٧٣ / ٤٧٦٨، ورواه الزركشي - في التذكرة في الأحاديث المشتهرة: ١٦٤، والخطيب التبريزي في مشكاة المصابيح ٣: ١٧٢ / ٦٠٨٣، والسخاوي في فتح المغيبي ٤: ١١٨، والسيوطي في الجامع الصغير ٢: ١٧٧ / ٥٥٩٥، وتاريخ الخلفاء: ١٣٤، والمنائوي في كنوز الحقائق: ٩٨، وشواهد التنزيل ١: ٣٠٦ / ٣١٠، و١: ٣٠٨ / ٣١٥، و١: ٣١٧ / ٣٢٧، كما أخرج الحاكم الحسكاني أيضاً قصة الحديث في تفسير قوله تعالى ﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ التوبة: ٩ / ٢، وكان من قصتها إن النبي ﷺ وسلم بعث ببراءة (أي: سورة التوبة) مع أبي بكر إلى أهل مكة لتبليغها، فلما أدبر - وقيل لما بلغ ذي الحليفة - بعث النبي ﷺ على أثره بأمر الله عز وجل لتبليغها بدلاً من أبي بكر، فرجع أبو بكر واستفسر عن السبب، فقال 'هذا الحديث. والسؤال الذي أترك جوابه: هو كيف استطاع أبو بكر - وفي عشيّة أوضاعها - أن يكون المبلغ الرسمي (الشرعي) الأول عن النبي ﷺ مطلقاً وفي كل شيء، بعد أن لم يأذن له الله ورسوله ﷺ في تبليغ براءة؟!

٣ - مستدرک الحاكم ٣: ١٢٢ وقال: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه)، وحلية الأولياء ١: ٦٤، والمناقب / الخوارزمي: ٦١ / ٣١، وفردوس الأخبار ٥: ٣٣٢ / ٨٣٤٩، وكنوز الحقائق: ٢٠٣.

٤ - رواه أبو ذر الغفاري رضي الله عنه وأبو الدرداء عن النبي ﷺ كما في فردوس الأخبار ٣: ٦٥ / ٤١٨١، وكنز العمال ١١: ٦١٤ / ٣٢٩٨١، والصواعق المحرقة فصل ٢، باب ٨ ضمن أربعين حديثاً في فضائل أمير المؤمنين علي عليه السلام، وينابيع المودة ٢: ٢٤٠ / ٧٧٢، و٢: ٣٠١ / ٨٦٠، و٢: ٣٩٣ / ١٨ عن عدة مصادر.

٥ - مستدرک الحاكم ٣: ١٢١، وقال: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه)، وقال الذهبي في تلخيص المستدرک: (صحيح).

عَادَاهُ»^(١)، وقوله ﷺ: «إِنَّ عَلِيًّا وَلِيُّكُمْ بَعْدِي»^(٢)، وقوله ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَحْيَا حَيَاتِي، وَيَمُوتَ مَوْتِي، فَلْيَتَوَلَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ»^(٣)، وقوله ﷺ: «إِنَّ عَلِيًّا مِنِّي، وَأَنَا

- ٣- المعجم الكبير/ الطبراني ٥: ١٩٤ / ٥٠٦٧، ومستدرک الحاکم ٣: ١٢٨ وفيه: «فإنه لن يخرجكم من هدى ولن يدخلکم في ظلالة»، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم یخرجاه، وحلیة الأولیاء/ أبو نعیم ٤: ٣٤٩، وفرائد السمطين ١: ٥٥ / ٢٠، وترجمة الإمام علي عليه السلام من تاریخ دمشق لابن عساکر ٢: ٩٩ / ٦٠٥، والمناقب/ الخوارزمي: ٤

مِنْهُ، وَهُوَ وَلِيُّ كُلِّ مُؤْمِنٍ بَعْدِي»^(١)، وقوله ﷺ: «أُوصِي مَنْ آمَنَ بِي وَصَدَّقَنِي بِوِلَايَةِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَمَنْ تَوَلَّاهُ فَقَدْ تَوَلَّانِي، وَمَنْ تَوَلَّانِي فَقَدْ تَوَلَّى اللَّهَ، وَمَنْ أَحَبَّهُ فَقَدْ أَحَبَّنِي، وَمَنْ أَحَبَّنِي فَقَدْ أَحَبَّ اللَّهَ، وَمَنْ أَبْغَضَنِي فَقَدْ أَبْغَضَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ»^(٢)، وقوله ﷺ: «أَنْتَ وَلِيُّ كُلِّ مُؤْمِنٍ بَعْدِي وَمُؤْمِنَةٌ»^(٣)، وقوله ﷺ: «أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي»^(٤).

⇨

٧٥ / ٥٥، والإصابة ١: ٥٥٩ / ٢٨٦٥، مجمع الزوائد ٩: ١٠٨ وبمعناه في حلية الأولياء ١: ٨٦، وشرح نهج البلاغة/ ابن أبي الحديد المعتزلي ٩: ١٧٠.

١ - سنن الترمذي ٥: ٦٣٢ / ٣٧١٢، وسنن أبي داود ٢: ٧١٠-٧١١ / ٢٢٨٠، باب من أحق بالولد من كتاب الطلاق، ومسنند أحمد ١: ٩٨ و ٩٩ و ١١٥، و ٤٣٨: ٤، والخصائص/ النسائي: ٢٣، والمعجم الكبير/ الطبراني ١٨: ١٢٨ / ٢٦٥، ومشكل الآثار/ الطحاوي ٤: ١٧٣-١٧٤ من طرق شتى، ومستدرک الحاکم ٣: ١١٠-١١١ و ١٢٠، و ٤: ٣٤٤ وصححه على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي، وحلية الأولياء ٦: ٢٩٦، والسنن الكبرى/ البيهقي ٨: ٥-٦، وتاريخ بغداد/ الخطيب البغدادي ٤: ٣٣٩ في ترجمة أحمد بن غالب الأجلح، ومجمع الزوائد/ الهيثمي ٤: ٣٢٣-٣٢٤، وفتح الباري ٧: ٥٠٥، وكنوز الحقائق: ٤١، وقد تكرر صدر الحديث: إِنَّ عَلِيًّا مِنِّي وَأَنَا مِنْ عَلِيٍّ فِي أَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ قَالَهَا النَّبِيُّ ﷺ فِي مناسبات شتى، كما في تبليغ سورة براءة وغيرها وقد ملئت بها كتب الصحاح والسنن والمسانيد والجوامع والمستدركات والمناقب والتاريخ والسير.

٢ - المناقب/ ابن المغازلي: ٢٣٠ / ٢٧٧، وفردوس الأخبار ١: ٤٢٩ / ١٧٥١، ومجمع الزوائد ٩: ١٠٨.

٣ - روى هذا الحديث من الصحابة عن رسول الله ﷺ: الإمام علي عليه السلام، وأبو سعيد الخدري، وأسماء بنت عميس، وأم سلمة، وحبيش بن جنادة، وابن عمر، وجابر بن سمرة، والبراء بن عازب، وزيد بن أرقم، وابن عباس، وسعد بن أبي وقاص، وجابر بن عبد الله الأنصاري. أنظر: صحيح البخاري ٨: ٨٦ في غزوة تبوك باب فضائل الإمام علي عليه السلام، وصحيح مسلم ٤: ٢٤ في فضائل الصحابة باب فضائل الإمام علي عليه السلام، وسنن الترمذي ٥: ٦٤١ / ٣٧٣٠ باب مناقب الإمام علي عليه السلام، وسنن ابن ماجه ١: ٤٣ / ١١٥، والخصائص/ النسائي: ٦١-٦٤، والمعجم الكبير/ الطبراني ١٢: ٧٨ / ١٢٥٩٣، ومستدرک الحاکم ٣: ١٣٤، وفرائد السمطين/ الجويني: ١٤٧-١٤٨، والمناقب/ الخوارزمي: ٦١ / ٣١، ومجمع الزوائد/ الهيثمي ٩: ١٠٩، ونظم درر السمطين/ الزرندي الحنفي: ١٤٧-١٤٨، وعدة السيوطي في قطف الأزهار: ٢٨١-٢٨٢ / ١٠٣ من الأحاديث المتواترة.

٤ - مسند إسحاق بن راهويه ٥: ٣٦-٣٧ / ٢١٣٩، ومسنند أحمد ٣: ٣٢، و ٦: ٣٦٩ و ٤٣٨، وصحيح مسلم ٤: ٤٤ / ٣٠، وسنن الترمذي ٥: ٦٤١ / ٣٧٣٠، والخصائص/ النسائي، أخرجه من تسعة عشر- طريقاً، راجع أحاديث الخصائص المرقمة: ١١ و ٢٤ و ٤٤ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٩ و ٥٢ و ٥٤ و ٦٤ و ١٢٦، ومسنند البزار- البحر الزخار- ٣: ٥٩-٦٠ / ٨١٧، و ٣: ١٨٥ / ٢٥٦٦، ومسنند أبي يعلى الموصلي ١: ٣٨٥ / ٣٤٤، وصحيح ابن حبان ٩: ٤٠-٤١ / ٦٨٨٧-٦٨٨٨، ومصنف ابن أبي شيبة ٢: ٦٠-٦١، والغيلانيات/ أبو بكر الشافعي البزاز ١: ٥٥ / ٤٧، و ٢: ٧٨ / ١٢٢، والشریعة/ الآجري ٣: ١٣ و ١٤ بلا ترقيم، و ٣: ٢٠٧-٢١٠ / ١٥٦٢ و ١٥٦٣ و ١٥٦٤ و ١٥٦٥ و ١٥٦٦ و ١٥٦٧

⇨

وبعد.. فأَيُّ مكان سيبقى للشورى مع هذه النصوص المتظافرة، والنصوص الكثيرة الأخرى المتواترة بالنص على أئمة أهل البيت عليهم السلام واحداً بعد آخر؟

وإذا كان اختلاف الصحابة - وهو أوّل وأعظم اختلاف في الإسلام - لا يدلُّ على عدم وجود النصّ الصريح بالخلافة على أمير المؤمنين عليه السلام كما اتّضح من مصادر أهل السنة فقط، فكيف دلّ اختلاف فرق الشيعة المندرسة كلّها - بنظر الكاتب - على عدم وجود النص بالإمامة على أهل البيت عليهم السلام؟ وأنّ الأمر منحصر - كما يزعم - بالشورى!

ولو كان مبدأ الشورى في الاستخلاف مبدأً نبوياً لما اختفى في العصر النبوي اختفاءً تاماً، ولما أوقف النبي صلى الله عليه وآله حشود الحاج يوم الجحفة، وخطبهم في حرّ الظهيرة وكانوا مائة ألف أو يزيدون، معلناً قرب أجله الشريف بقوله: (إني أوشك أن ادعى فأجيب) مذكراً بولايته المطلقة عليهم جميعاً بقوله صلى الله عليه وآله: (ألست أولى بكم من أنفسكم)؟ قالوا: نعم يا رسول الله، فقال: (من كنت مولاه فهذا عليّ مولاه...).

ولو أوكل النبي مهمة الاستخلاف إلى الشورى، فكيف نفسر -

⇒

و١٥٦٨ و١٥٦٩ و١٥٧٠، ومستدرك الحاكم ٢: ٣٣٧، وتبتيب الإمامة/ أبو نعيم: ٥٨ / ١٠، وتاريخ بغداد ٤: ٧١ في ترجمة أحمد بن جعفر بن محمد بن علي الصيدلاني، و٤: ٣٨٢ في ترجمة أحمد بن إبراهيم المروزي، و٧: ٤٥٢-٤٥٣ في ترجمة الحسن بن زيد بن معاوية الحنظلي، و١٠: ٤٣ في ترجمة عبد الله بن الفضل بن جعفر الوراق، و١٢: ٣٢٣ في ترجمة غياث بن إبراهيم، و٣: ٢٨٨-٢٨٩ في ترجمة محمد بن زيد بن محمود الخزاعي، و٣: ٤٠٦ في ترجمة محمد بن يوسف بن نوح البلخي. ومصابيح السنة/ البغوي ٤: ١٧٠ / ٤٧٦٢، والعقد الفريد ٤: ١٢٢، وذخائر العقبى: ٦٣ و٨٧، والفصول المهمة/ ابن الصباغ: ٤٢، وكفاية الطالب/ الكنجي: ٢٨١، وموارد الضمآن/ الهيثمي: ٥٤٣ / ٢٢٠١، ومجمع الزوائد ٩: ١٠٩ وقال: (رواه أحمد والطبراني، ورجال أحمد رجال الصحيح غير فاطمة بنت علي، وهي ثقة)، ونقله - في المجمع أيضاً - من طريق آخر ٩: ١١٠ وقال: (ورجاله رجال الصحيح). وتاريخ الخلفاء للسيوطي: ١٣٣، واللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان لمحمد فؤاد عبد الباقي ١: ٢٨٥ / ٣٤٤. وقد عدّه السيوطي في الأزهار المتناثرة: ٢٨١، والكتاني في نظم المتناثر: ١٢٤-١٢٥ من الأحاديث المتواترة. ومن ملاحظة هذه المصادر يعلم بأن رواته أكثر من عشرين صحابياً.

أمره ﷺ الصحابة بعد خطبة الغدير أن يبايعوا علياً، حتى بخبغ له من صاروا قادة للسقيفة فيما بعد!

ولو كان أهل السقيفة من المهاجرين والأنصار قد سمعوا بمبدأ الشورى في الاستخلاف، لكان أبو بكر أول خارج على هذا المبدأ بقوله للأنصار: (نحن الأمراء وأنتم الوزراء)، ولو كان كذلك، لما رد الأنصار عليه بطلب المحاصصة القبلية في السلطة بقول الحباب بن المنذر: (لا والله لا نفعل، منا أمير ومنكم أمير) حتى ارتفعت الأصوات وكثر اللغط واشتد النزاع فقال الحباب: (أنا جذيلها المحكك وعذيقها المرجب)^(١).

ولو كان أبو بكر يؤمن بالشورى، فلم ينتزع الأمر من الأنصار بذريعة العشيرة والقراية؟^(٢).

ولو كان للشورى ثمة وجود لما جهلها أبو بكر، ولما نسف الشورى وجعلها هباءً منثوراً بقوله في ساعاته الأخيرة: «فليتني سألته - أي رسول الله ﷺ - لمن هذا الأمر من بعده؟ فلا ينازعه فيه أحد»^(٣).

ولو كان استخلافه عن طريق الشورى كما يدعيه الكاتب! لما قال عليّ عليه السلام: «أما والله لقد تقمصها فلان وأنه ليعلم محلي منها محل القطب من الرحى»^(٤)، ولما قال عليّ عليه السلام لعمر بعد نتائج السقيفة: «احلب حلباً لك شطره، والله ما حرصك على إمارته اليوم إلا ليؤمرك غداً»^(٥).

ولما قال أبو بكر في وصف بيعته بأنها كانت فلتة^(٦).

١ - صحيح البخاري ٨: ٣٣ / ٦٨٣٠ باب رجم الحبلى من الزنا إذا أحصنت من كتاب المحاربين، ومسند أحمد ٢: ٥٦، ومصنف ابن أبي شيبة ٨: ٥٧١، والطبقات الكبرى، ابن سعد ٣: ١٨٢.

٢ - الإمامة والسياسة / ابن قتيبة ١: ٢٤ و ٢٩.

٣ - الإمامة والسياسة ١: ٣٧.

٤ - نهج البلاغة / شرح الشيخ محمد عبدة ١: ٣٠ الخطبة رقم ٣ وهي الخطبة الشقشقية المعروفة.

٥ - رواه البلاذري كما في الشافي في الإمامة / السيد المرتضى ٣: ٢٤٠-٢٤١، ورواه الجوهري في كتاب السقيفة كما في شرح نهج البلاغة / ابن أبي الحديد ٦: ١١.

٦ - شرح نهج البلاغة / ابن أبي الحديد ٦: ٤٧.

ولما قال علي عليه السلام يوم رجع الحق إلى نصابه مُعَرِّضاً ببيعة أبي بكر الفلّة: «ولم تكن بيعتي فلّة»^(١).

ولما قال عمر واصفاً بيعة أبي بكر بأنها كانت فلّة وقى الله شرّها^(٢).
ولما وصف تلك البيعة بالفلّة رجال من قريش بشهادة عمر نفسه^(٣).
ولما قال ذلك أيضاً عمار بن ياسر^(٤)، والضحاك بن خليفة^(٥)، والجاحظ والجاحظ في رسائله^(٦)، وكذلك الإمام الرضا عليه السلام في مجلس المأمون المحتشد بفقهاء ومتكلمي العامة، ولم يعترض عليه أحد^(٧)، فكان هذا إجماعاً منهم على (الفلّة) التي يسميها الكاتب (شورى)!!

ولو استجد لأبي بكر إيمان بالشورى لما أرغم أنف الشورى بالتراب بتعين عمر وبقرار فردي، كتبه عثمان: (إني استخلفت عليكم عمر بن الخطاب فاسمعوا وأطيعوا، ثم أعطى الكتاب لعمر ليقرأه على المهاجرين والأنصار، فقال له رجل منهم قبل أن يقرأ عمر العهد: ما في الكتاب يا أبا حفص؟ قال: لا أدري!!! فقال الرجل: لكني والله أدري ما فيه، أمّرت عام أول، وأمرّك العام)^(٨)، وهذا الرجل هو طلحة بن عبيد الله برواية ابن عبد ربّه الأندلسي في العقد الفريد^(٩).

ولو كان عمر يؤمن بالشورى لما قال تارة: (لو كان أبو عبيدة حياً

١ - الأخبار الطوال / الدينوري: ١٤٠.

٢ - صحيح البخاري ٨: ٣٣ / ٦٨٣٠ وقد تقدم.

٣ - أنساب الأشراف / البلاذري: ٦: ١١٩.

٤ - صحيح البخاري الحديث المتقدم بالمقارنة مع شرحه في فتح الباري.

٥ - تاريخ الطبري ٢: ٤٥٩ في حوادث (سنة/ ١١ هـ).

٦ - رسائل الجاحظ: ٢٦٧ الرسائل السياسية.

٧ - عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ٢٥٥ / ١ باب ٥.

٨ - الإمامة والسياسة / ابن قتيبة ١: ٣٨.

٩ - العقد الفريد ٢: ٢٠٨ (مصر، الطبعة الأزهرية الأولى)، وقد حُرّف هذا في جميع طبعات العقد الفريد الأخرى فيما

تبعناه.

لوليَّته^(١)، وأخرى: (لو كان معاذ بن جبل حياً لوليَّته^(٢))، وثالثة: (لو كان سالم مولى أبي حذيفة حياً لوليَّته^(٣))، ورابعة وهي التي فقأت عين الشورى العمرية: (لو كان سالم حياً ما جعلتها شورى)^(٤).

ولو كان يؤمن بالشورى لما خالف جميع من أشار عليه من الصحابة بتدوين السنة، وخالفهم بمنعها بقرار عمري فردي، متذرعاً بحجة اختلاطها مع القرآن!!!^(٥).

ولو كان يؤمن بالشورى لما قيدها بستة نفر، واشترط فيها شروطاً عجيبةً وغريبة، ومن أشدها غرابةً قتل المعارضة داخل الشورى فيما لو خالفت خطته المرسومة^(٦).

ولو كان مجيء عمر إلى السلطة بالشورى لما قال عمر نفسه: (وإن بيعة عمر كانت من غير مشورة)^(٧).

ولو كان عثمان يؤمن بالشورى لنزل عند رغبة المهاجرين والأنصار في عزله، ولم يرد عليهم بقوله: (لم أكن لأخلع سربالاً سربلنيه الله)، فحصره أربعين ليلة ثم قتلوه شر قتله^(٨).

ولو كان عثمان قد وصل إلى السلطة بالشورى لما قال علي^{عليه السلام} لعبد الرحمن بن عوف الذي زحزحها عن علي^{عليه السلام} وزواها عنه: «دق الله بينكما عطر منشم»^(٩).

١ - الكامل في التاريخ/ ابن الأثير ٣: ٦٥، وصفة الصفوة/ ابن الجوزي ١: ٣٦٧.

٢ - صفه الصفوة ١: ٤٩٤.

٣ - الكامل في التاريخ ٣: ٤٥، والطبقات الكبرى/ ابن سعد ٣: ٣٤٣، وصفة الصفوة ١: ٣٨٣.

٤ - الطبقات الكبرى ٣: ٢٤٨.

٥ - تقييد العلم/ الخطيب البغدادي: ٤٩.

٦ - أنساب الأشراف ٦: ١١٩ و ١٢٢، والإمامة والسياسة ١: ٣٨، والتنبيه والإشراف/ المسعودي ٣٢٥.

٧ - أنساب الأشراف ٦: ١١٩.

٨ - تاريخ الطبري ٣: ٤٠٤ في حوادث (سنة ٣٥ هـ)، والإمامة والسياسة ١: ٦٠.

٩ - شرح نهج البلاغة ٩: ٥٥.

ولما قال ابن عوف نفسه حين غدر به عثمان: (لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما ولّيت عثمان شسع نعلي) ^(١).

ولو كان أهل البيت عليهم السلام والشيعة الأوائل كما يقول الكاتب يؤمنون بالشورى ويدافعون عنها، وكان وصول الثلاثة إلى هذا الأمر بالشورى، لما قال علي عليه السلام: «إنّ الأئمة من قريش غرسوا في هذا البطن من هاشم، لا تصلح على سواهم، ولا تصلح الولاية من غيرهم» ^(٢)، ولما اشتكى من السقيفة وأهلها في شقشقيته الخالدة بقوله: «أرى تراثي نهبا».

ولو كان علي عليه السلام يؤمن بالشورى، وكانت الشورى العمريّة هي (الشورى) لما قال عليه السلام: «فيا لله وللشورى» ^(٣).

ولو كانت الزهراء عليها السلام تؤمن بالشورى لما قالت: «فما جعل الله لأحد بعد غدير خمّ حجة ولا عذراً» ^(٤).

ولما أوصت عليها السلام بأن تدفن ليلاً! ^(٥).

ولما قال الإمام الحسن السبط عليه السلام لأبي بكر: «انزل عن منبر أبي» ^(٦).

ولما قال سيد الشهداء الإمام الحسين عليه السلام لعمر: «انزل عن منبر أبي» ^(٧).

ولو كانت الشيعة تؤمن بالشورى لما افتخروا باسم (الرافضة) ^(٨).

١ - شرح نهج البلاغة ٢٠: ٢٥.

٢ - نهج البلاغة: ٢٦٣ الخطبة رقم ١٤٤.

٣ - نهج البلاغة / شرح الشيخ محمد عبده ١: ٣٠ الخطبة رقم ٣.

٤ - دلائل الإمامة / الطبري: ١٢٢ / ٣٦.

٥ - تأويل مختلف الحديث / ابن قتيبة: ٢٧٩، وأسد الغابة / ابن الأثير: ٥: ٥٢٤، وشرح الأخبار / القاضي النعمان ٣: ٣١.

٦ - أنساب الأشراف ٣: ٢٧، وتاريخ مدينة دمشق / ابن عساكر ٣٠: ٣٠٧، وشرح نهج البلاغة ٦: ٤٢ في شرح الخطبة ٦٦، وكفاية الطالب / الكنجي الشافعي: ٤٢٤.

٧ - تاريخ المدينة / ابن شبة النميري ٣: ٧٩٩، وعلل الدارقطني ٢: ١٢٣، وتاريخ بغداد / الخطيب البغدادي ١: ١٥٢ -

١٥٣، وتاريخ مدينة دمشق ١٤: ١٧٣ - ١٧٤، وتهذيب الكمال / المزي ٦: ٤٠٤، وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء ٣: ٢٨٥: (إسناده صحيح)، وقال ابن حجر في الإصابة ٢: ٦٩: (سنده صحيح)، وقال أيضاً في تهذيب التهذيب ٢: ٣٠٠:

(رواه الخطيب بسند صحيح).

ومع كلّ الأدلّة الصارخة بتواتر النص على أئمة أهل البيت عليهم السلام بالخلافة والإمامة، وعدم وجود أيّ دليل يدلّ على مبدأ الشورى في الاستخلاف النبويّ، إلّا أنّ الكاتب مال إلى الثاني دون الأوّل بحجّة الاختلاف فيمن سيلي أمر هذه الأئمة بعد النبي صلى الله عليه وآله تارة، وباختلاف فرق الشيعة في تعيين الإمام تارة أخرى، مع خلوّ هذه الحجّة من الدلالة على المدّعى.

نعم يشير الاختلاف المذكور بوضوح إلى الجهل بالنص على الأئمة عليهم السلام، وليس من الصحيح تعميم هذا الجهل ليشمل جميع أصحابهم بلا استثناء مع أن التاريخ لا يعرف إماماً قط من أهل البيت عليهم السلام بقي وحده بعد وفاة أبيه وتشرذمت عنه شيعة أبيه واختلفت بأسرها في إمامته ولم يكن فيهم طائفة مؤمنة باقية على الحق، وهي الطائفة المعبر عنها بكلمات مؤرّخي الفرق من الفريقين بـ (جمهور الشيعة الواسع).

ولعلّ من الطريف هنا أن نذكر ما قاله الشيخ المفيد لعلي بن عيسى الرماني، قال: (قلت له: خبرني عن المختلف فيه، هل يدل الاختلاف على بطلانه؟)، فامتنع الرماني من الجواب طالباً من الشيخ المفيد بيان غرضه من السؤال، فقال له الشيخ المفيد (لم آت بك كلام مشكل ولا خاطبتك بغير العربية، وغرضي في نفس هذا السؤال مفهوم لكل ذي سمع من العرب إذا أصغى إليه ولم يله عنه.. والذي استخبرتك عنه معروف صحته وأنا أكرره:

⇒

١ - ردّ القاضي أبو يوسف تلميذ أبي حنيفة شهادة عبد الله بن أبي يعفور الإمامي الثقة، قائلاً: «يا بن أبي يعفور! وأنت جاري، ما علمتك إلا صدوقاً، طويل الليل، ولكن تلك الخصلة!! قال: وما هي؟ قال: ميلك إلى الترفّض! فبكى ابن أبي يعفور حتّى سالت دموعه، ثمّ قال: يا أبا يوسف نسبتي إلى قوم أخاف أن لا أكون منهم. فأجاز شهادته». تهذيب الأحكام/ الشيخ الطوسي ٦: ٢٧٨ / ٧٦٣ (١٦٨) باب (٩١) البيّنات. وقد حصل مثل هذا لأبي كهمس الهيثم بن عبد الله مع شريح القاضي، وكذلك لعمار الدهني مع القاضي ابن أبي ليلى، ولفضيل بن سكرة مع بعض القضاة أيضاً. يُنظر: من لا يحضره الفقيه/ الصدوق ٣: ٤٤ / ١٥٢ (٤) باب (٣٥) نواذر الشهادات. والتفسير المنسوب إلى الإمام العسكري عليه السلام: ٣١٠ / ١٥٧، وبحار الأنوار ٦٥: ١٥٦-١٥٧ ذيل حديث (١١) باب (١٩).

أقول إن الشيء إذا اختلف العقلاء في وجوده أو صحته وفساده كان اختلافهم دليلاً على بطلانه، أو قد يكون حقاً وإن اختلفت العقلاء فيه؟
فقال الرماني: ليس يكون الشيء باطلاً من حيث اختلف الناس فيه ولا يذهب إلى ذلك عاقل^(١).

ولكن الكاتب ذهب إلى ذلك مراراً وتكراراً، إذ جعل أقوى أدلته على إنكار النص والتعيين والمهدي عليه السلام هو اختلاف الناس في ذلك!.
والحق يقال بأنه لم يجعل من اختلاف الناس في الشورى دليلاً على نقضها!! مع أن لازم دليله - كما لا يخفى على من اطلع على ما جرى في السقيفة وبعدها - نقض الشورى أيضاً. وعلى هذا ستكون النتيجة - على ضوء منطق الكاتب - بأن الإسلام لم يطرح أية نظرية للحكم، ولم يتبن أي مفهوم في ذلك، وأن رسول الله صلى الله عليه وآله ألقى الحبل على الغارب، وترك أمتة كالسوائم هملاً وبلا راع!!!

المبحث الثاني

دليل سؤال أصحاب الأئمة عليهم السلام

عن الإمامة والمهدي عليه السلام

أولاً - صياغة الدليل:

إن أصحاب الأئمة عليهم السلام المقربين إليهم، كانوا يسألون الإمام عن احتمال كونه هو المهدي الموعود بظهوره في آخر الزمان، وكانوا يسألونه أيضاً عمّن

سيكون من وُلْدِهِ - بعد مضيّه - إماماً عليهم، ولو كانت أسماء الأئمة عليهم السلام معلومة مسبقاً كما تقول الإمامية، وكان اسم المهدي المنتظر مشخصاً، لما احتاج أصحاب الأئمة إلى هذه الأسئلة أصلاً، فوجود مثل هذه الأسئلة في زمان أهل البيت عليهم السلام كاشف عن عدم وجود أي أثر - في عصور الأئمة عليهم السلام - لما تدعيه الإمامية من النص على الأئمة الإثني عشر - وتشخيص هوية المهدي بينهم.

هذه هي خلاصة مركزة لما ذكره الكاتب تحت عنوان (غموض هوية المهدي)^(١)، وعنوان (دليل الإثني عشرية)^(٢) لتأكيد مدعياته المتكررة بأن هوية الإمام المهدي في زمان الأئمة عليهم السلام لم تكن معلومة، وأن أسماء الأئمة عليهم السلام لم تكن مُعدّة في قائمة مسبقة^(٣).

ثانياً - ما استنتجه الكاتب من الدليل:

إن النتيجة التي انتهى الكاتب إليها بهذا الدليل هي القول ببطلان جميع روايات الإمامية الواردة في تعيين الأئمة عليهم السلام والنص عليهم، وتشخيص المهدي عليه السلام باسمه الشريف ورقمه بين الأئمة الإثني عشر عليهم السلام^(٤).

ثالثاً - توظيف الدليل في بطلان الشورى وإثبات النص:

لم يجد الكاتب رغم تتبعه أيّ مثالٍ في تراث الشيعة أجمع لسؤال أحد من الشيعة لغير إمام زمانه عن الإمامة، أو الإمام الذي يليه، أو المهدي عليه السلام.

١ - تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، ص ١٧٧ بيروت، وص ١٧٢ لندن.

٢ - تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، ص ٢٠٠ بيروت، وص ١٩٥ لندن.

٣ - تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، ص ١٧٨ و ٢٠٠ و ٢٠٣ بيروت، وص ١٧٢ و ١٩٦ و ١٩٨ لندن.

٤ - تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، ص ١٨٢، ٢٠٦، ٢٦٣، ٢٦٥ بيروت، وص ١٧٥، ١٧٦، ٢٠٠، ٢٦٠، ٢٦٤ لندن.

وهذا الحصر بتعيين المسؤول دالٌّ بمنتهى الوضوح على اعتقاد السائل بخلاف ما زعمه الكاتب في هذا الدليل تماماً.

ولتوضيح هذا نذكر ما نقله الكاتب نفسه من روايات الإمامية الواردة بصيغة السؤال عن الإمامة أو المهدي عليه السلام، لنرى هل تساعد تلك الروايات التي نقلها الكاتب نفسه على بطلان ما تمسك به هو نفسه وإثبات ما أنكره، أو لا تساعد على ذلك؟

قال الكاتب: (ويقول الكليني إن الحكم بن أبي نعيم جاء إلى الإمام الباقر في المدينة فقال له: عليّ نذرٌ بين الركن والمقام إن أنا لقيتك أن لا أخرج من المدينة حتى أعلم أنك قائم آل محمد أم لا؟ فقال له الإمام الباقر: يا حكم كلنا قائم بأمر الله. ولكن الحكم لم يرتض هذا الجواب العام، فسأله بالتحديد: فأنت المهدي؟ فأجابه الباقر جواباً عاماً أيضاً: كلنا نهدي إلى الله. وعاد الحكم ليسأل بالتحديد ووضوح: فأنت صاحب السيف؟ وأجابه الإمام بغموض: كلنا أصحاب السيف ووارث السيف. فسأل الحكم بوضوح تام: فأنت الذي تقتل أعداء الله؟ فقال الإمام الباقر: يا حكم كيف أكون أنا وقد بلغت خمساً وأربعين سنة، وإن صاحب هذا الأمر أقرب عهدٍ باللبن منّي وأخف على ظهر الدابة.

ويقول الكليني والنعماني: إن الإمام الصادق كان يرفض تحديد هوية المهدي، وإن أبا حمزة - أحد أصحابه - سأله مرة: أنت صاحب هذا الأمر؟ فقال: لا. فقال: فولدك؟ قال: لا. قال: فولد ولدك هو؟ فقال: لا. قال: من هو؟ قال: الذي يملأها عدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً على فترة من الأئمة، كما أن رسول الله صلى الله عليه وآله بُعث على فترة من الرسل.

يؤيد ذلك، أنّ الإمام الصادق عندما أقنع الشاعر السيد الحميري الذي كان يعتقد بمهدوية محمد بن الحنفية، بوفاة، لم يقل له من هو الإمام المهدي بالتحديد، وقد أنشد الحميري أبياتاً من الشعر سجّل فيها تحوله من القول بمهدوية ابن الحنفية، ولكنهم

يشر إلى هوية المهدي (...)^(١).

ونظير هذا قول الكاتب: (ينقل الكليني في الكافي إن أيوب بن نوح جاء إلى الإمام الرضا وقال له: إني أرجو أن تكون صاحب هذا الأمر وأن يسوقه الله إليك بغير سيف، فقد بويع لك وضربت الدراهم باسمك. ولكن الإمام الرضا بدد توقعه ونفى أن يكون هو المهدي)^(٢).

وقوله أيضاً: (روى الكليني حديثاً عن أحد العلويين هو عيسى بن عبدالله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب، قال: قلت لأبي عبدالله: إن كان كون - ولا أراني الله ذلك - فبمن أأتم؟ قال: فأوماً إلى ابنه موسى، قلت: فإن حدث بموسى حدث فبمن أأتم؟ قال: بولده، قلت: فإن حدث بولده حدث وترك أخاً كبيراً وابناً صغيراً فبمن أأتم؟ قال: بولده، ثم قال: هكذا أبداً. قلت: فإن لم أعرفه ولا أعرف موضعه؟ قال: تقول: اللهم إني أتولى من بقي من حججك من ولد الإمام الماضي فإن ذلك يجزيك إن شاء الله)^(٣).

إن التأمل في مضامين الروايات الأربع الأولى المتقدمة - التي نقلها الكاتب من أصول الكافي وكتاب الغيبة للنعماني وإكمال الدين للشيخ الصدوق - يكشف عن اعتقاد السائل بوجود النص المسبق على الإمام المهدي عليه السلام وأنه من أهل البيت عليه السلام، من ولد فاطمة عليها السلام، ومن صلب الإمام الحسين عليه السلام، وإن لم يتبين للسائل من هو الإمام المهدي تحديداً، كما

١ - تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، ص ١٧٨-١٧٩ بيروت، وص ١٧٢-١٧٣ لندن. وانظر رواية الحكم في أصول الكافي ١: ٥٣٦ / ١ باب إن الأئمة كلهم قائمون بأمر الله تعالى هادون إليه. وانظر رواية أبي حمزة في أصول الكافي ١: ٣٤١ / ٢١ باب في الغيبة. وكتاب الغيبة للنعماني ص ١٨٦ / ٣٨ الباب العاشر، وراجع إكمال الدين: ص ٣٣-٣٥ للوقوف على حقيقة ما قاله السيد الحميري.

٢ - تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، ص ١٨١ بيروت، وص ١٧٥ لندن، وانظر الرواية في أصول الكافي ١: ٣٤١ / ٢٥ باب في الغيبة.

٣ - تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، ص ٢٠١-٢٠٢ بيروت، وص ١٩٧ لندن. وانظر الرواية في أصول الكافي ١: ٣٠٩ / ٧ باب الإشارة والنص على أبي الحسن موسى عليه السلام.

هو واضح من سؤال الحكم بن أبي نعيم، وسؤال أبي حمزة، وسؤال أيوب بن نوح، وكذلك من قصيدة السيد الحميري التي أنشدها على أثر اقتناعه التام ببطلان معتقده القديم بمهدوية ابن الحنفية رضي الله عنه وتحوله الجديد إلى القول بمذهب الإمام الصادق عليه السلام.

وأما عن سؤال عيسى بن عبد الله العلوي - في الرواية الخامسة - فهو يكشف عن العقيدة السائدة بين أصحاب الإمام الصادق عليه السلام، في وجود النص على من يليه - من ولده - على الإمامة، مع جهل السائل بشخصه، ولو كان هناك أدنى تفكير بعقلية الشورى لكان سؤاله عمن يلي الإمامة بعد الإمام الصادق عليه السلام بلا معنى.

ولهذا يفهم من طبيعة السؤال ذهنية السائل وعقيدته بأن الإمامة لا بد وأن تكون بالنص والتعيين دون سواهما. وإلا فأي معنى صحيح يتبادر لنا من قبول السائل لتحديد الإمام الصادق عليه السلام لمن يقوم مقامه بعده، غير رسوخ تلك العقيدة في ذهنه؟

وأوضح من عقيدة السائل بالنص والتعيين عقيدة المسؤول عليه السلام نفسه، إذ لو كانت عقيدته وآبائه عليهم السلام هي الشورى، فكيف يخالف عقيدته وينفرد عن آبائه، فيعين للسائل، بل للأمة إمامها من بعده. أليس من العجب إذن أن يدّعي الكاتب بأن عقيدة أهل البيت عليهم السلام كانت هي الشورى، وأنهم كانوا في طليعة المؤمنين بها والمدافعين عنها، وهو ينقل لنا مثل هذه الروايات عن أهل البيت عليهم السلام ليستدل بها على إنكار وجود النص وإثبات الشورى؟!!

ثم يزعم بأن شيعتهم الأوائل كانوا كذلك، متناسياً شعار الذي حملته طلائع التشيع وانطلقت به من بيت الزهراء عليها السلام، هاتفة: «لا نبائع إلاّ علياً».

وإذا ما عدنا إلى الروايات التي استدل بها الكاتب لاكتشاف ما انطوت عليه، علمنا بأن عقيدة النص والتعيين لم تهتز بذهنية السائل، ولم تختلف بعقيدة المسؤول، لأنها لم يخرجها - السائل بسؤاله، والمسؤول بجوابه - عن

دائرة النص والتعيين أبدأ، ولم يقتربا من الشورى ولو شبراً، وإنما احتفظا معاً بمضمون الشعار الذي انطلق - على أثر تداعيات السقيفة - وكُسِرَ - لأجله سيف الزبير.

وهذا يعني أن عقيدة أهل البيت عليهم السلام في خلافة الرسول صلى الله عليه وآله لم تتجزأ كما أراد لها الكاتب.

وهل القول بأن عقيدة أهل البيت عليهم السلام كانت هي الشورى، إلا بمثابة القول بمخالفة الإمام الباقر والصادق والرضا عليهم السلام - كما مر - لتلك العقيدة؟ وفي هذا من الفساد ما لا يخفى على الجهلاء، فكيف الحال مع غيرهم إذن؟

وإذا ما أضفنا إلى وضوح عقيدة الإمام الباقر والصادق والرضا عليهم السلام عقيدة طلائع التشيع مقرونة بموقف أمير المؤمنين عليه السلام وموقف الزهراء والسبطين عليهم السلام مؤيداً بعشرات النصوص الدالة على الحق المغتصب وضح النهار، علم وحدة عقيدة التشيع - أتباعاً ومتبوعين - برفض أي بديل للنص في خلافة صاحب الرسالة الأعظم صلوات الله عليه. هذا زيادة على أن جميع فرق الشيعة لا ترى للنص بديلاً ولا للتعيين حولاً، مما يعني أن التشيع بمفهومه العريض لا يوجد في فصائله ناصر ولا معين للشورى.

ولكن الكاتب لما لم يستقر له قرار في كيفية الاحتجاج بالأخبار، ولم ينقح أدلته كما ينبغي على كل من يناقش عقيدة مضت عليها القرون وتعاقبت عليها الفحول والعيون، فلا غرو إذن في تخبطه بين الاستدلال بالشيء تارة ونقضه تارة أخرى. وهذا هو ما حصل في كتابه مرات عديدة ومنها استدلاله بتلك الروايات على عدم وجود النص، ثم تضعيف مضمونها في مكان آخر كما نجده صريحاً في مناقشته لمبدأ عدم اجتماع الإمامة في أخوين بعد السبطين الحسن والحسين عليهم السلام ^(١) حتى وصف هذا

١ - تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، ص ١٣٧ و ١٩٢ و ١٩٣ و ١٩٤ بيروت، وص ١٢٨ و ١٨٧ و ١٨٨ و ١٨٩ لندن.

المبدأ العقائدي الثابت بعشرات الروايات الصحيحة عن أهل البيت عليهم السلام، بقوله: «وهو ليس إلا افتراضاً وهمياً وظناً بغير علم»^(١)! كل ذلك لأجل تصحيح إمامة جعفر الكذاب أخي الإمام الحسن العسكري عليه السلام! ولم يلتفت إلى وجود هذا المبدأ صراحة في الرواية التي صححها باحتجاجه بها واستدلّاله بمضمونها على عدم وجود النص وهي رواية عيسى بن عبد الله العلوي التي يقول فيها كما مرّ -: «... قلت: فإن حدث بولده حدث، وترك أخاً كبيراً وابناً صغيراً فبمن أأتم؟ قال: بولده، ثم قال: هكذا إبدأ».

على أن هذا التهاافت أهون بكثير من التلاعب بالنصوص كما سنبينه في مناقشة الدليل.

رابعاً - مناقشة الدليل:

قبل مناقشة الدليل المذكور نودُّ التأكيد على ثلاثة أمور، وهي:

الأول - كذب الكاتب الصريح فيما نسبته للكليني والنعمانى بقوله «ويقول الكليني والنعمانى إن الإمام الصادق كان يرفض تحديد هوية المهدي»، فهما لم يقولا ذلك أصلاً، بل أثبتنا خلاف ما تقوله الكاتب عليهما تماماً، إذا روي العديد من الروايات عن الإمام الصادق عليه السلام بتحديد هوية الإمام المهدي عليه السلام.

الثاني - تناهذ الكاتب وخشيته من نقل الروايات كما هي، كما نجده - وبكل وضوح - في نقل بعض ما ورد في إكمال الدين بشأن رجوع السيد الحميري إلى القول بإمامة الإمام الصادق عليه السلام.

ولو نقل كامل الرواية ولم يحذف منها ما يأتي على بنيانه من القواعد، لما استطاع أن يؤيد كذبه المتقدمة بقوله: «يؤيد ذلك أن الإمام الصادق عندما أقنع الشاعر السيد الحميري... إلى آخر ما قال».

١ - تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، ص ١٩٧ بيروت، وص ١٩١ لندن مع اللحن فيه برفع افتراض وما بعده.

ذلك لأن الإمام الصادق عليه السلام بين للسيد الحميري من هو الإمام المهدي تحديداً، كما في نص الرواية التي نقل منها الكاتب ما تقدم وأشار إلى موردها في إكمال الدين بكل وقاحة!!

وكذلك الحال في نقل الكاتب لرواية أيوب بن نوح من أصول الكافي، وقد عرفت بأنه لم ينقل حرفاً واحداً من جواب الإمام الرضا عليه السلام على السؤال الذي طرحه عليه أيوب بن نوح، بقوله: «إني أرجو أن تكون صاحب هذا الأمر وأن يسوقه الله إليك بغير سيف، فقد بويع لك وضربت الدراهم باسمك». وإنما عبر الكاتب عن جواب الإمام الرضا عليه السلام، بقوله: «ولكن الإمام الرضا بدد توقعه ونفى أن يكون هو المهدي».

ولكن بالرجوع إلى الصفحة التي أشار لها الكاتب من أصول الكافي، نجد جواب الإمام الرضا عليه السلام هكذا: «ما منّا أحدٌ اختلفت إليه الكتب، وأشير إليه بالأصابع، وسئل عن المسائل، وحملت إليه الأموال إلا اغتيل أو مات على فراشه، حتى يبعث الله لهذا الأمر غلاماً منّا خفي الولادة والمنشأ غير خفي في نسبه».

وحذف هذا الجواب الشريف من قبل الكاتب، وصياغته بالصورة المتقدمة دليل على فهم الكاتب لدلالة هذا الجواب على تحديد هوية الإمام المهدي عليه السلام بأتم صورة، ولهذا لم ينقله كما هو ليرد - بعد ذلك - على الشيخ الصدوق والطوسي بأن أحاديث أهل البيت عليهم السلام الواردة في المهدي عليه السلام لم تخبر بالشيء قبل وقوعه.

الثالث - تمويه الحقيقة على القراء وخداعهم بكل صلافة؛ لأن الروايات التي انتقاها الكاتب من أصول الكافي وكتاب الغيبة للنعماني، وإكمال الدين للصدوق. وردت معها وفي أبوابها نفسها روايات أخر تشير - وبكل وضوح - إلى هوية الإمام المهدي عليه السلام.

وسوف نذكر بعضها مكتفين بكتاب واحد وباب واحدة، وهو كتاب أصول الكافي باب في الغيبة لاعتماد أحاديث الباب من قبل الكاتب، ونذكر منها:

١- تصريح أمير المؤمنين عليه السلام، كما في حديث الأصبع بن نباتة عنه بهوية

الإمام المهدي عليه السلام بقوله: «فكرت في مولود يكون من ظهري الحادي عشر - من ولدي، هو المهدي الذي يملأ الأرض عدلاً وقسطاً كما ملئت جوراً وظلماً تكون له غيبة وحيرة...»^(١).

٢- قول الإمام الباقر عليه السلام لعبد الله بن عطاء وقد سأله: «إن شيعتك بالعراق كثيرة والله ما في أهل بيتك مثلك، فكيف لا تخرج؟ قال، فقال: يا عبد الله بن عطاء قد أخذت تقرش أذنك للنوكي، إي والله ما أنا بصاحبكم، قال: قلت له: فمن صاحبنا؟ قال: انظروا من عمي على الناس ولادته فذاك صاحبكم...»^(٢).

ومن الواضح للكاتب قبل غيره بأنه لم تعم على الناس ولادة أحد من الأئمة الأطهار عليهم السلام، سوى ولادة ولدهم الإمام المهدي عليه السلام.

٣- قول الإمام الصادق عليه السلام: «للقائم غيتان يشهد في إحداها المواسم يرى الناس ولا يرونه»^(٣).

وهذا الكلام الشريف لا ينطبق إلا على الإمام المهدي عليه السلام، وفيه دلالة واضحة على استمرار حياته الشريفة في غيبته الكبرى وهي المقصودة بعبارة (في إحداها)، لانصراف نفي الرؤية إليها في أحاديث أخرى، زيادة على رؤية المقربين إليه عليه السلام في الغيبة الصغرى.

٤- قول الإمام الصادق عليه السلام لزراعة: «إن للغلام غيبة قبل أن يقوم، قال، قلت: ولم؟ قال: يخاف - وأوماً بيده إلى بطنه - ثم قال: يازراعة وهو المنتظر، وهو الذي يشك في ولادته، منهم من يقول: مات أبوه بلا خلف، ومنهم من يقول:

١ - أصول الكافي ١: ٣٣٨ / ٧ باب في الغيبة. ورواه النعماني في كتاب الغيبة ٦٠-٦١ / ٤ باب ٦٠، والشيخ الصدوق في إكمال الدين ١: ٢٨٨-٢٨٩ / ١ باب (٢٦).

٢ - أصول الكافي ١: ٣٤٢ / ٢٦ باب في الغيبة. ورواه النعماني في كتاب الغيبة: ١٦٩ / ١٠ باب ١٠، مع اختلاف يسير، والصدوق في إكمال الدين ١: ٣٢٥ / ٢ باب (٣٢).

٣ - أصول الكافي ١: ٣٣٩ / ١٢ باب في الغيبة. ورواه النعماني في كتاب الغيبة: ١٧٥ / ١٥، وبعضه في إكمال الدين ٢: ٣٦٤ / ٣٣ باب ٣٣، و٢: ٣٥١ / ٤٩ باب (٣٣).

حمل - أي: مات أبوه وهو حمل في بطن أمّه - ومنهم من يقول: إنه ولد قبل موت أبيه بسنتين، وهو المنتظر، غير أن الله عز وجل يحب أن يمتحن الشيعة، فعند ذلك يرتاب المبطلون...»^(١).

وهذا كسابقه في الوضوح، بل أوضح منه، وقد تحققت جميع هذه الأقوال على لسان من تفرقوا بعد وفاة الإمام الحسن العسكري عليه السلام. والمدّاهش حقاً أن الكاتب قد استعان بمصادر هذه الأحاديث عدّة مرّات، ولا بدّ أنّه شاهد كثرة الأحاديث المصّرة - حة باسم المهدي وهويته وغيبته مع صدورهما عن أهل البيت عليهم السلام لا سيّما الإمام الصادق عليه السلام بالأسانيد الصحيحة من غير سؤال بل إخبار عنها قبل وقوعها.

٥- قول الإمام الكاظم عليه السلام: «إذا فقد الخامس من ولد السابع فالله الله في أديانكم لا يزيلكم عنها أحد، يا بنيّ أنّه لا بدّ لصاحب هذا الأمر من غيبة حتى يرجع عن هذا الأمر من كان يقول به، إنّما هي محنة من الله عز وجل امتحن بها خلقه، لو علم آبائكم وأجدادكم ديناً أصحّ من هذا لأتبعوه...»^(٢).

وأما ما نقله من إكمال الدين والغيبة للنعماني، فلا أرى حاجة لمتابعة ما أهمله منها لأنه أكثر من الكثير، ويكفي أنّهما اتّفقا على رواية أحاديث الكافي.

ومن هنا يتبين كذب الكاتب على الكليني والنعماني فيما نسبته إليهما من القول بعدم تحديد الإمام الصادق عليه السلام لهوية الإمام المهدي عليه السلام.

ولو تغافلنا عن كذب الكاتب، وتجاهلنا تخاذله وخشيته من النقل الصحيح، وسامحناه على إهماله الروايات الصحيحة الدالة على هوية الإمام المهدي عليه السلام ورجعنا إلى أصل دليله، لوجدناه مردوداً ومخدوشاً من جهات

١ - أصول الكافي ١: ٣٣٧ / ٥ باب في الغيبة. ورواه النعماني في كتاب الغيبة: ١٦٦ / ٦ باب ١٠، والصدوق في إكمال الدين ٢: ٤٤٢ / ٢٤ باب (٣٣)، و٢: ٤٤٦ / ٣٢ باب (٣٣).

٢ - أصول الكافي ١: ٣٣٦ / ٢ باب في الغيبة. ورواه النعماني في كتاب الغيبة: ١٥٤ / ١١ باب ١٠، والصدوق في إكمال الدين ٢: ٣٥٩-٣٦٠ / ١ باب (٣٤).

شتى؛ ذلك لأن سؤال بعض أصحاب الأئمة عليهم السلام بها مرّ في لسان الدليل لا يدل على سؤال كل الأصحاب، والدليل عليه أن الكاتب نفسه قد قرأ كل ما في تراث الشيعة من مخطوط ومطبوع في مكتبات قم وطهران ومشهد كما يدعي في مقدمة النسخة المرسلة إلى قم، مع ادعاء ذلك أيضاً في مقدمة كتابه المطبوع، ولكن مع نسيان كلمة (المخطوط)!!^(١) ومع هذا الاستطلاع الواسع في تراث الشيعة لم يجد سوى نفر يسير من أصحاب الأئمة عليهم السلام كانوا قد سألوهم عما ذكره الكاتب، وربما لا يصل مجموع من سألوا إمام زمانهم عمّن سيكون على الإمامة من ولده بعده - سواء الذين ذكرهم الكاتب أو لم يذكرهم - إلى ثلاثين شخصاً كحد أعلى فيما لو فتش تراث الشيعة أجمع.

وهذا العدد لا يشكل نسبة تذكر في قبال المجموع الكلي لأصحاب الأئمة عليهم السلام، ويكفي دليلاً على ضآلة تلك النسبة التي تكاد تكون كالصفر على الشمال هو أن مجموع الثقات في أصحاب الإمام الصادق عليه السلام فقط، بلغوا أربعة آلاف رجل ثقة كما هو المشهور عن كتاب الرجال لابن عقدة، وإذا انضاف إليهم مجموع سائر أصحاب الأئمة عليهم السلام، ستصبح تلك النسبة أقل من القليل، وستصل بحسب قواعد حساب الاحتمال إلى درجة قريبة من الصفر حتى تزول تدريجاً وينعدم تأثيرها؛ لعدم احتفاظ العقلاء بتلك النسبة عادة، اللهم إلا من أراد التخرص بها، فإنه لا يصعب عليه أن يخلق من الصفر ألفاً، ومن الذرة جبلاً.

ولا يضر ما ادّعاه (الكاتب) بأن من سألوا الإمام كانوا من أجلاء الشيعة الذين يفترض بهم معرفة النص قبل غيرهم لو كان النص موجوداً

١ - انظر: تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه: ص ٦ من النسخة المرسلة إلى قم، وص ١٥ بيروت، وص ٧ لندن.

فعلاً^(١).

لأننا نقول في جوابه: إذا كان عمار بن ياسر رضي الله عنه وهو من الجلالة بمكان عال قد حاص حيصة، فلم يستكثر على من هو دونه في الجلالة أن يسأل، وإذا كانت الحيصة لا تدل على إلغاء النص، فالسؤال عنه كذلك من باب أولى.

هذا مع وجود أجلاء آخرين لم يسألوا عن النص ولا عن المنصوص عليه قط، وهم كثر، وعنهم وردت أحاديث النص والتعيين، ووجوب طاعة الأئمة عليهم السلام لأن طاعتهم فرض واجب، وأنهم إثنا عشر إماماً أولهم أمير المؤمنين، ثم الحسن، ثم الحسين، ثم تسعة من ولد الحسين تاسعهم قائمهم عليه السلام، وأن الأرض لا تخلو من حجة منهم، وأن من مات ولم يعرف إمام زمانه منهم مات ميتة جاهلية، وغيرها من الأحاديث التي تكشف عن علمهم الأكيد بالنص والتعيين ومعرفتهم التامة باسم المنصوص عليهم والمعنيين من قبل الله سبحانه ورسوله الكريم صلى الله عليه وآله، وإذا كان الكاتب لا يمتلك أي دليل على إثبات أن من لم يسأل كان جاهلاً بالنص، فلماذا إذن يعمم جهل السائل على من لم يسأل؟

ثم ألا يحتمل بأن سؤال الجليل عن النص كان في بداية صحبته للإمام، وأي غضاظة على من استيقن وجود النص ولم يعلم بمصداقه الخارجي، فسأل إمام زمانه عن المنصوص عليه - من ولده - بعده؟

على أن بعض من سأل عن النص قد وردت عنه روايات في النص والمنصوص عليه، وهذا لا يشكل تناقضاً، إذ لم يكن ذلك السائل جاهلاً بالنص والمنصوص وعالماً بهما في آن واحد، حتى تكذب روايته وترد بحجة التناقض كما في منهج الكاتب، لإمكان تصور وجود الجهل قبل السؤال والعلم بعد الجواب مباشرة، خصوصاً وأنه من الأصحاب، وهذه مسألة

١ - أشار إلى هذا في تعليقه على رواية عيسى بن عبد الله العلوي المتقدمة. انظر: تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، ص ٢٠١-٢٠٢ بيروت، وص ١٩٧ لندن.

طبيعية جداً في تعلم الإنسان ما لم يعلم.
ومع وضوح هذا الأمر في نفسه إلا أن الكاتب جعله دليلاً على كذب الروايات واختلاقها من لدن المتأخرين من علماء التشيع في القرن الرابع الهجري، ولم يتسع تفكيره لتصوير معرفة الأصحاب لما جهلوه بواسطة أئمتهم عليهم السلام، ولم يجد تفسيراً مناسباً لذلك غير القول بالاختلاق والكذب والتزوير؟

أليس هذا شبيهاً بالقول، إنَّ على الإنسان استصحاب جهله بشيء إلى الأبد، حتى مع وقوفه على حقيقة ذلك الشيء ومعرفته التامة به؟ أم ماذا؟
ومما يحسن التنبيه عليه في مناقشة دليل الكاتب - زيادة على مامر - هو أن فهرست النجاشي المعروف برجال النجاشي، إنما ألفه في الأصل لغرض رد مزاعم الخصوم بأن الشيعة الإمامية الإثني عشرية لم يُعرف لهم كتاب ولا مصنف من قبل، ولهذا انبرى الشيخ النجاشي لرد هذه الفرية وإثبات أن الإمامية الإثني عشرية من أوّل مذاهب المسلمين تصنيفاً وتأليفاً، ولأجل تتميم الفائدة من الكتاب فقد ذكر من اختلط بأصحابنا الإمامية الإثني عشرية من فرق الشيعة كالزيدية والواقفية والقطعية من الذين لهم كتب ومصنفات في المروي عن أهل البيت عليهم السلام مع تنبيهه على فرقهم.

ولهذا فالمعروف عند أرباب الرجال والتراجم بأن كل من ذكره النجاشي في الفهرست ولم ينص على انتمائه إلى إحدى الفرق الشيعية فهو من الشيعة الإمامية الإثني عشرية وإن لم يصرح بذلك في ترجمته تعويلاً على شهادته في ديباجة الكتاب.

وهذه نكتة طريفة نستطيع من خلالها معرفة أصحاب الأئمة عليهم السلام الذين كانوا معتقدين بالأئمة الإثني عشر عليهم السلام ومعرفتهم بأسمائهم وذلك بالرجوع إلى أصل الكتاب وتتبع ما فيه من أسماء أصحاب الأئمة عليهم السلام الذين لم يرد فيهم أدنى تصريح أو تلميح بأنهم من فرق الشيعة، ومع طرح من سئل منهم عن النص، فالباقون - وهم أضعاف من سألوا - لا يمكن افتراض جهلهم بأسماء الأئمة الإثني عشر عليهم السلام ما داموا من الإمامية الإثني

عشرية، ومما يقطع بهذا ورود الروايات الصحيحة عن بعضهم وهي صريحة بالنص والوصية للأئمة عليهم السلام واحداً بعد واحد، مع تحديد هوية الإمام المهدي من بينهم عليه السلام، والإشارة الصريحة إلى غيبته دون سواه من الأئمة أو أولادهم.

وأما من لم ترد عنه رواية في ذلك، فيكفي ما ذكره النجاشي عنه بأنه من الإمامية الإثني عشرية.

ويمكن الاستفادة من فهرست الشيخ في هذا المجال أيضاً وإن كان منهج الشيخ أعم من منهج النجاشي في خصوص من لم يعين مذهبه من الرواة.

والأحاديث الواردة في النص الصريح، قد أخذت من الكتب المصنفة قبل وفاة الإمام الحسن العسكري عليه السلام بعشرات السنين كما شهد بذلك الصدوق والشيخ الطوسي والنعمان وغيرهم.

ولنا جواب آخر في خصوص مسألة السؤال عن النص والمنصوص عليه من الإمام عليه السلام، لا يدع للكاتب منفذاً، ولا للمتذرعين بحجته مخرجاً، ذلك لأنا - وكل عاقل - يقطع بأن علم جميع من خلقه الله تعالى هو علم حادث، وأن كل مخلوق في الأرض والسماء لا علم له بالأشياء قبل تعلمها بأي وسيلة كانت - إلا ما خرج عن كونه معلوماً بالفطرة - ولا فرق في ذلك بين مطلق المعصوم عليه السلام وغيره، كالوحي في علم الأنبياء والرسل عليهم السلام خاصة، أو الإلهام والفراسة والتعلم من النبي صلى الله عليه وآله مباشرة أو بالواسطة كما في علم الأوصياء الإثني عشر عليهم السلام، أو السؤال، والسماع، أو البحث والمطالعة ونحو ذلك من الوسائل الأخرى المتاحة للبشر، كما في علم سائر الناس.

وعلى هذا فلا ضير في أن يمتلأ تراث الشيعة الإمامية بسؤال أصحاب الأئمة عليهم السلام عن النص والمنصوص عليه من أئمتهم، لا فرق في ذلك بين أن يكون السائل مشهوراً أو مغموراً، ولا ضير في أن يجهل الكل بلا استثناء مسألة النص والتعيين ثم يتعلمها الجميع كل من موقعه، وبحسب المتاح

من وسائل العلم والمعرفة، وسيأتي السؤال في طليعتها.
وهكذا يجب أن يكون إحرار العلم بالنص، كسبياً؛ لا كما أراد الكاتب
أن يعلمه الأصحاب من غير كسب ولا تحصيل!!!
والحمد لله رب العالمين وصلى الله على نبينا محمد وآله الطاهرين.